مشكلة الحديث

يحيى محمد

المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

سلّم علماء الاسلام منذ زمن بعيد، عدا القليل منهم، بأن الحقيقة الدينية مكونة من القرآن والحديث، او ما يعرف بالسنة النبوية، ويضيف البعض الى ذلك الحديث الصادر عن اهل البيت كما لدى الامامية. كما سلّموا بأن اغلب مكونات هذه الحقيقة مأخوذة من الحديث لا القرآن، وان اكثرهم اعتبر قضايا الحديث هي قضايا ظنية لا قطعية، لكنهم تعاملوا معها معاملة الحقائق المقطوع بها، وعلى ذلك تأسست قضاياهم الفقهية. فقد اعتبر بعضهم ان ما يقارب خمسة وتسعين في المائة من الاحكام الفقهية هي احكام ظنية، وان القطعية منها قد لا تتجاوز الخمسة في المائة. مع ذلك ففي كلا الحالين تظل هذه الاحكام بأكملها مع غيرها من القضايا الاخرى معدة جزءاً من الحقيقة الدينية.

هذا ما سلّم به علماء الاسلام اعتماداً على حجية الحديث. لكن ماذا لو ثبت ان الحديث ليس بحجة، وانه لا يشكل جزءاً من الحقيقة الدينية التي يراد مراعاتها، وان الذي وصلنا منه لا يعبّر عما كان عليه في نشأته الاولى، وان العلماء قد تعاملوا معه على الضد من معاملة الاوائل من كبار الصحابة؟

فعلى ذلك هل يصح اعتبار اكثر القضايا التي حسبناها ديناً في وجداننا كعقيدة وشريعة – كإن تكون (95%) او اكثر او اقل من ذلك – هي ليست من الدين بشيء؟ أم أن الحقيقة الدينية ضاعت برمتها؟

هذا ما سنعمل على تجليته خلال بحوث الكتاب، وقد جزأناه الى كتابين، احدهما يُعنى بالحديث السني، والاخر بالحديث الشيعي، وعرضنا اطروحة كل منهما، وعملنا على نقدها ضمن الاعتبارات التي أُوليت لها، وذلك على صعيد كل من السند والرواية والدلالة.

ونأمل ان يكون هذا البحث متصفاً بالدقة والموضوعية والحياد والشمول. ونعتذر للقارئ عن كثرة ما اجرينا من نقول تخص الرواية واقوال علماء الحديث، وذلك باعتبار ان الموضوع يقتضي مثل هذه النقول، وبدونها يصبح الحديث عن الحديث مشكلاً.

اخيراً نشير الى اننا اعتمدنا في اكثر مصادر البحث على المكتبات الالكترونية، ونرى من الواجب تقديم الشكر للعاملين عليها، وعلى رأسها كل من شبكة المشكاة الاسلامية الالكترونية، ومكتبة سحاب السلفية الالكترونية، ومكتبة يعسوب الدين الالكترونية. ونخص المكتبة الاخيرة بالشكر المضاعف؛ لأنها امتازت – دون غيرها – بعرض مصادر كلا الفريقين السنة والشيعة.

والله الموفق للصواب..

يحيى محمد

27\ 6\ 2006

yahya1mohamed@hotmail.com

تمهيد

يعد الحديث النبوي المصدر الثاني من مصادر التشريع بعد القرآن الكريم، يليه الاجماع ثم سائر المصادر الاخرى المتعلقة بالاجتهاد فيما لا نص فيه، كالقياس وما اليه. ومن حيث التشريع يعتبر الحديث عند العلماء اهم هذه المصادر قاطبة، باعتباره يتميز بخاصتين لا ينافسه في جمعهما مصدر اخر، فله مرجعية الهية مثلما للقرآن الكريم، كما انه من المصادر المفصلة شبيه بالقياس وما اليه من مصادر الاجتهاد فيما لا نص فيه. وبذلك انه يختلف عن القرآن الكريم باعتبار ان هذا الاخير من المصادر المجملة لا المفصلة، وعليه يستعان به في تبيان ما هو مجمل من القرآن، حتى جاء عن مكحول انه قال: القرآن أحوج الى السنة من السنة الى القرآن، كما قال يحيى بن أبي كثير: السنة قاضية على الكتاب، ليس الكتاب قاضياً على السنة[1]، وهو المروي ايضاً عن ابن شهاب الزهري[2]. كذلك يختلف الحديث عن الاجماع لقلة مصاديق هذا الاخير، ولنفس السبب يختلف عن العقل المعد احد مصادر الاجتهاد والتشريع لدى الامامية الاثنى عشرية. كما انه يختلف عن القياس وغيره من ادوات الاجتهاد فيما لا نص فيه، باعتبارها غير معصومة ولا تمت الى المرجعية الالهية بصلة، لذلك عدت من مصادر المعرفة الموضوعة للاضطرار. وليس الحال كذلك مع الحديث، فهو المصدر الوحيد الذي يحظى بجمع الخاصتين المشار اليهما، مما يعزز الاعتماد عليه مقارنة بغيره من المصادر المذكورة.

وفعلاً ان العلماء يعولون على الحديث اكثر من غيره، ادراكاً لتلك الاهمية، لكن هناك اسئلة عديدة ترد بهذا الصدد، منها ما يلي:

هل للحديث مصداقية من الحجية كما يصورها لنا العلماء والحفّاظ؟ فهل يحظى بحجية كحجية القرآن؟ وهل طلب من المسلمين الاخذ به واتباعه كما يزعم هؤلاء؟ وهل وصل الينا كاملاً من غير تبديل وتغيير وزيادة ونقصان؟ وهل سلك المتأخرون مسلك السلف الاول في التعامل معه؟ الى غير ذلك من الاسئلة التي تحتاج الى اجابات شافية، كما سيتبين لنا خلال البحوث الاتية، وذلك ضمن الحقلين المعرفيين السني والشيعي، وطبقاً لاعتبارات كل منهما..

---

1 الخطيب أبو بكر البغدادي: الكفاية في علم الرواية، مراجعة: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، باب تخصيص السنن لعموم محكم القرآن، عن مكتبة سحاب السلفية (لم تذكر ارقام صفحاته): www.sahab.org.

2 الخطيب البغدادي: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، فقرة 172، عن شبكة المشكاة الالكترونية: www.almeshkat.net، لكن سئل أحمد بن حنبل عما قيل بان السنة قاضية على الكتاب، فقال: ما اجسر على هذا ان أقوله، ولكن السنة تفسر الكتاب وتعرف الكتاب وتبينه (الكفاية في علم الرواية، الباب السابق، وابو يعلى الحنبلي: طبقات الحنابلة، عن شبكة المشكاة الاسلامية الالكترونية، ج1، مادة: الفضل بن زياد القطان البغدادي، لم تذكر ارقام صفحاته).

الكتاب الاول

مشكلة الحديث السني

القسم الاول: مراحل الحديث السني

الفصل الاول: عصر التحفظ

في البحث عن تطورات الحديث عند اهل السنة هناك عصران مختلفان ومتضادان، نطلق على الاول منهما (عصر التحفظ) ويشمل ما كان عليه كبار الصحابة والتابعون، وعلى الثاني (عصر الانشغال والاشتغال) ويتجلى في اعمق صور تطوراته لدى المتأخرين من علماء القرن الثالث الهجري وما بعده. وتفصيل البحث عن العصر الاول سيكون كالاتي:

أـ المنشأ

مرت على الحديث النبوي مراحل واطوار تختلف كثيراً عن تلك التي جرت على القرآن الكريم. فقد بدأ القرآن بالتدوين كلاً او جزءاً، ومن ثم الجمع، ومن بعده الاقرار بنسخة مصححة تناقلتها الاجيال منذ زمن ثالث الخلفاء الراشدين وحتى يومنا هذا، وهي المعروفة بمصحف عثمان. اما الحديث فامره مختلف، ذلك انه لم يجد تشجيعاً على تدوينه بالشكل الذي حصل مع القرآن، بل على العكس فان الاخبار الكثيرة الواردة عن النبي (ص) والصحابة والتابعين تفيد كراهة كتابته وتدوينه، رغم ان العديد منها ينتابه التعارض والتناقض.

فمن ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أن النبي (ص) قال: لا تكتبوا عني شيئاً؛ فمن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحه، ومن كذب عليّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار[3]. وكذا روي

3 صحيح مسلم، شبكة المشكاة الالكترونية، ج4، حديث 3004، كذلك: الخطيب ابو بكر البغدادي: تقييد العلم، شبكة المشكاة الالكترونية، ص1، ومقدمة ابن الصلاح في مصطلح الحديث، دار الفكر المعاصر ـ دار الفكر، مراجعة نور الدين عتر، بيروت ـ دمشق، 1986م ـ1406هـ، عن مكتبة سحاب السلفية الالكترونية، باب في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده. كذلك جاء عن أبي سعيد قوله: استأذنت النبي (ص) أن اكتب الحديث، فأبى أن يأذن لي (تقييد العلم، ص2، ويوسف بن عبد البر النمري: جامع بيان العلم وفضله، موقع أم الكتاب للأبحاث والدراسات الإلكترونية، عن شبكة المشكاة الالكترونية، باب ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف، لم تذكر ارقام صفحاته). وقوله ايضاً: ما كنا نكتب شيئاً غير القرآن والتشهد (تقييد العلم، ص25).

عن زيد بن ثابت أن النبي (ص) نهى أن يكتب حديثه[4]. وروي عن أبي هريرة انه قال: خرج علينا رسول الله (ص) ونحن نكتب الأحاديث، فقال ما هذا الذي تكتبون؟ قلنا أحاديث نسمعها منك، قال أكتاب مع كتاب الله? أمحضوا كتاب الله وأخلصوه، أتدرون ما ضل الأمم قبلكم الا بما اكتتبوا من الكتب مع كتاب الله تعالى، قلنا أنحدث عنك يا رسول الله? قال حدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، قلنا فنتحدث عن بني اسرائيل؟ قال: حدثوا ولا حرج، فأنكم لن تحدثوا عنهم بشيء إلا وقد كان فيهم أعجب منه، قال أبو هريرة فجمعناها في صعيد واحد فألقيناها في النار[5].

ومع ان نصوصاً اخرى نقلت عن النبي تجيز كتابة حديثه، كالتي ينقلها الحافظ البغدادي وابن عبد البر والرامهرمزي وغيرهم من الحفاظ، لكن يبدو من الكثير منها انها تفيد الكتابة الشخصية، وهي من هذه الناحية لا تدل على عزم النبي على كتابة حديثه، وقد عدها الحفاظ ليست باقوى من تلك التي ابدت الكراهة في الكتابة، وبعضها لا يتنافى مع مضامين الاولى؛ ككتابة السنن ومقادير الفرائض المعلومة، او الكتابة المعللة لاجل الحفظ، او لطلب ما فات من خطبة النبي (ص)، وإن كان بعضها الاخر يتناقض فعلاً مع الاولى.

ومن ابرز ما جاء في هذا الصدد حديث أبي شاه اليمني في التماسه من رسول الله (ص) أن يكتب له شيئاً سمعه من خطبته عام فتح مكة، حيث قال (ص): اكتبوا لأبي شاه[6].

وعن أبي هريرة أن رجلاً قال: يا رسول الله إني لا أحفظ شيئاً، قال: استعن بيمينك على حفظك. ومثله ما روي عن انس بن مالك[7]. وعن رافع بن خديج: قلنا يا رسول الله إنا نسمع منك أشياء أفنكتبها؟ قال: أكتبوا ولا حرج[8]. وقد نقلت روايات عديدة عما كان يكتبه عبد الله بن عمرو بن العاص وان النبي قد اجاز له ذلك، كالذي رواه البغدادي في (تقييد العلم). وروي عن أبي هريرة انه قال: ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله (ص) مني، إلا عبد الله بن عمرو؛ فإنه كان يكتب بيده، فاستأذن رسول الله

---

4 تقييد العلم، ص3، وفي رواية اخرى عن زيد بن ثابت انه دخل على معاوية، فسأله عن حديث، فأمر إنساناً يكتبه، فقال له زيد: إن رسول الله (ص) أمرنا أن لا نكتب شيئاً من حديثه، فمحاه (تقييد العلم، ص3، وجامع بيان العلم وفضله، باب ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف).

5 تقييد العلم، ص3، وفي رواية اخرى عن أبي هريرة انه قال: بلغ رسول الله أن ناساً قد كتبوا حديثه، فصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: ما هذه الكتب التي بلغني أنكم قد كتبتم، إنما أنا بشر، من كان عنده منها شيء فليأت به؛ فجمعناها فأحرقت، فقلنا يا رسول الله نتحدث عنك؟ قال تحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار (تقييد العلم، ص3).

6 مقدمة ابن الصلاح في مصطلح الحديث، باب في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده.}. وجاء ايضاً ان النبي(ص) كتب كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره {جامع بيان العلم وفضله، باب ذكر الرخصة في كتاب العلم

7 تقييد العلم، ص14

8 تقييد العلم، 17

(ص) في أن يكتب ما سمع منه، فأذن له، فكان يكتب بيده ويعي بقلبه، وإنما كنت أعي بقلبي[9]. كما روي عن عبد الله بن عمرو انه قال: ما آسى على شيء إلا على الصادقة والوهط. وكانت الصادقة صحيفة إذا سمع من النبي (ص) شيئاً كتبه فيها، والوهط أرض كان جعلها صدقة[10].

لكن هذا المنقول عن ابي هريرة وابن عمرو وابن خديج يتنافى مع ما سبق ان روي عن ابي هريرة من ان النبي اعترض على من كتب عنه وطلب اتيان ما كتب حتى جمع وأحرق.

وقيل ان من ابرز الصحابة الذين اباحوا الكتابة هم كل من علي بن ابي طالب وابنه الحسن وأنس بن مالك وعبد الله بن عمرو[11]. وورد نص (قيدوا العلم بالكتاب) عن كل من النبي وعدد من الصحابة، منهم الامام علي وعمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وغيرهم[12]. فقد روي عن الامام علي انه خطب وقال: من زعم أن عندنا شيئاً نقرأه، ليس في كتاب الله تعالى وهذه الصحيفة – وهي صحيفة معلقة في سيفه، فيها أسنان الإبل وشيء من الجراحات– فقد كذب[13]. وروي عنه ايضاً انه قال: من يشتري مني علماً بدرهم، اي يشتري صحيفة بدرهم يكتب فيها العلم، ومثل ذلك روي عن ابن عباس[14]. كما روي عن الحسن بن علي انه دعا بنيه وبني أخيه فقال: يا بني وبني أخي إنكم صغار قوم يوشك أن تكونوا كبار آخرين، فتعلموا العلم؛ فمن لم يستطع منكم أن يرويه، فليكتبه، وليضعه في بيته[15]. وروي ان مجاهداً سأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه الواحه، فامره ابن عباس بالكتابة،

[9] وجاء عن عبد الله بن عمرو انه ذكر عن نفسه بانه كان يكتب كل شيء يسمعه من رسول الله (ص) لاجل حفظه، فنهته قريش عن ذلك بحجة انه يكتب كل شيء يسمعه من النبي والنبي بشر يتكلم في الغضب والرضا، فامسك ابن عمرو عن الكتابة وذكر ذلك للنبي، فقال له النبي: أكتب فوالذي نفسي بيده ما خرج مني إلا حق. وعن عبد الله بن عمرو ايضاً انه قال لرسول الله (ص): ءأكتب ما سمعت منك؟ قال: نعم، قال عند الغضب وعند الرضا؟ قال: نعم، إنه لا ينبغي لي أن أقول إلا حقاً. وعنه ايضاً انه قال: قلت يا رسول الله أقيد العلم؟ قال: نعم، قلت وما تقييده؟ قال: الكتاب (تقييد العلم، ص15).

[10] تقييد العلم، ص22.

[11] مقدمة ابن الصلاح في مصطلح الحديث، باب في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده. وإن كنا سنجد بعض المنقولات عن الامام علي انه كان يطالب بمحو ما كُتب من الحديث.

[12] تقييد العلم.

[13] تقييد العلم، ص23، وجاء في صحيح البخاري ان علياً خطب على منبر من آجر وعليه سيف فيه صحيفة معلقة، فقال: والله ما عندنا من كتاب يقرأ إلا كتاب الله وما في هذه الصحيفة، فنشرها فإذا فيها أسنان الإبل وإذا فيها المدينة حرم من عير إلى كذا، فمن أحدث فيها حدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً، وإذا فيها ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخفر مسلماً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً، وإذا فيها من والى قوماً بغير إذن مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً (صحيح البخاري، ضبطه ورقمه ووضع فهارسه مصطفى ديب البغا، شبكة المشكاة الالكترونية، حديث 6870، كذلك: الخطيب البغدادي: الرحلة في طلب الحديث، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص130).

[14] أبو خيثمة النسائي: كتاب العلم، مكتبة يعسوب الدين الإلكترونية، ص34

[15] تقييد العلم، ص24 }. وعن أنس بن مالك انه كان إذا حدث فكثر عليه الناس جاء بمجال فألقاها، ثم قال: هذه أحاديث سمعتها وكتبتها عن رسول الله (ص) وعرضتها عليه { تقييد العلم، ص26

حتى سأله عن التفسير كله، ولهذا كان سفيان الثوري يقول: اذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به[16]. كما روي عن التابعي سعيد بن جبير بان عبد الله بن عباس كان يملي في الصحيفة حتى يملأها، وذكر انه كان هو الاخر يكتب في نعله حتى يملأها[17]. كذلك روي عن بشير بن نهيك انه قال: كتبت عن أبي هريرة كتاباً فلما أردت أفارقه قلت: يا أبا هريرة إني كتبت عنك كتاباً فأرويه عنك؟ قال: نعم اروه عني[18]. ومثل ذلك روي عن الشعبي انه قال: إذا سمعت شيئاً فاكتبه ولو في الحائط[19]، وكذا ما نُقل عن يحيى بن سعيد ان ابن أبي زائدة اخرج اليه كتاب الشعبي فكتب منه[20]، وهو خلاف ما سنرى في رواية اخرى انه كان يمنع نفسه من ان يكتب شيئاً.

* * *

وكما قلنا ان التعارض في النصوص عن النبي (ص) حول كتابة حديثه – حيث بعضها يدعو الى الكتابة في حين يمنع البعض الاخر ذلك – لا يلغي حقيقة كون النبي لم يرد لحديثه ان يدون تدويناً عاماً، اذ من الجائز انه كان يتقبل الكتابة الشخصية، وربما انه قام بمنع الكتابة احياناً عندما خشي ان تتحول الى التداول العام، كما تدل عليه بعض الاخبار.

وقد استمر حال التحفظ من التدويل العام للكتابة طيلة قرن من الزمان او اكثر قليلاً، وذلك في عهد كل من الصحابة والتابعين. وذكر الحفاظ اكثر من تفسير لما حدث من منع كتابة الحديث او الامر بمحوها وازالتها. ومن ذلك احتمل ابن الصلاح امرين، احدهما هو ان النبي (ص) أذن في الكتابة عنه لمن خشي عليه النسيان، ونهى عنها لمن وثق بحفظه مخافة الاتكال على الكتاب. والاخر هو انه نهى عن الكتابة خوفاً من ان يختلط الحديث بصحف القرآن، ومن ثم أذن في كتابته حين أمن من ذلك[21]. وعلى هذه الشاكلة علل ابن حجر في (مقدمة فتح الباري) نهي النبي عن تدوين آثاره، وكذا استمرار ذلك في عصر الصحابة والتابعين، بأمرين: احدهما خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن، وثانيهما لسعة حفظ

[16] الطبري: جامع البيان، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج1، ص62، وابن تيمية: مقدمة في أصول التفسير، شبكة المشكاة الالكترونية، المقدمة (لم تذكر ارقام صفحاته ولا فقراته).

17 تقييد العلم، ص28، مع ان هناك روايات اخرى منافية عن ابن عباس تشير الى كراهته كتابة العلم والحديث، ومنها ما نسب الى سعيد بن جبير، اذ جاء عن سعيد أن ابن عباس كان قد نهى عن كتاب العلم، وأنه قال: إنما أضل من قبلكم الكتب (تقييد العلم، ص6، وجامع بيان العلم، باب ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف).

18 كتاب العلم، ص35.

19 كتاب العلم، ص34.

[20] أبو عبيد الآجري: سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود سليمان السجستاني، دراسة وتحقيق عبد العليم عبد العظيم، مكتبة دار الاستقامة بمكة – مؤسسة الريان ببيروت، الطبعة الاولى، 1418هـ ـ 1997م، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص322

[21] مقدمة ابن الصلاح، باب في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده.

هؤلاء وسيلان أذهانهم ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة[22]. وذكر الرامهرمزي بان علة كراهة الكتابة من قبل الصدر الأول للصحابة هو لقرب العهد وتقارب الإسناد ولئلا يعتمد على ذلك الكاتب فيهمل الحفظ ولا يعمل به[23]. كما قدّر بعض المعاصرين بانه لما عمّ القرآن وشاع حفظاً وكتابة لم يبق لهذا الخوف من معنى، بل أصبحت كتابة السنة واجبة لصيانتها من الضياع[24].

لكن هذا التقدير وكذا القول بان سبب النهي يعود الى الخوف من ان يختلط الحديث بالقرآن، كما ردده المتأخرون الى يومنا هذا، ليس عليه دليل بحسب ما روي عن سيرة الصحابة واقوالهم.

ويبدو ان العلة في الكراهة والنهي تكمن في منع الانشغال بالحديث والاشتغال فيه، وذلك لعدد من الاسباب، ابرزها ان لا يتخذ الحديث كتاباً يضاهي ما عليه القرآن، كما هو عادة الناس، وسنرى ان السيرة الفعلية للصحابة والتابعين تؤيد هذا المعنى. وقريب منه ما اشار اليه الحافظ أبو عمر بن عبد البر في ذكره للوجه الاول من علة كراهة الكتابة، حيث ذكر وجهين بهذا الخصوص: هما ألا يتخذ مع القرآن كتاباً يضاهى به، ولئلا يتكل الكاتب على ما كتب فلا يحفظ فيقل الحفظ[25]. ويؤيد هذا المعنى ان الكراهة لم تقتصر على كتابة الحديث، بل امتدت الى كراهة الاكثار منه، فالاكثار يفضي الى الانشغال به والاشتغال فيه، كما يفضي الى الكذب على النبي، حيث تكثر احتمالات تحوير كلامه او التقول عليه بشكل او بآخر، ومن ثم يؤدي الامر الى احلال دين بدين، كالذي حل في الاديان السماوية السابقة للاسلام. ومن هنا ظهر التحفظ في كل من كتابة الحديث والاكثار من روايته، بل وظهر التثبت في سماعه والرغبة في احالته احياناً الى من هو دون النبي (ص) خشية الكذب عليه، وذلك لما ورد عنه انه توعد بالنار لكل من كذب عليه.

حديث الكذب على النبي

من المهم بمكان ان نعرف انه ليس في الروايات التي رويت عن النبي ما يفوق حديث (الكذب على النبي) اهمية وصحة، وذلك لعدد من الاسباب. فمن جهة ان هذا الحديث اثر تأثيراً بالغاً على سائر ما روي من الاحاديث، اذ كان له تأثيره على عدم كتابة الحديث والاقلال من الرواية، والتثبت والتدقيق في ما ينسب الى النبي، وحتى الاقلاع عن الرواية كلياً. يضاف الى اهميته الخاصة في المنع من الانشغال بالحديث والاشتغال فيه، كالذي تدل عليه السيرة الفعلية لكبار الصحابة والتابعين، إذ فيه ما يقتضي التحذير لاولئك الذين يكثرون من الرواية.

---

[22] ابن حجر العسقلاني: مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الاول، مكتبة سحاب السلفية الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته ولا فقراته). وانظر ايضاً: جمال الدين القاسمي: قواعد التحديث، شبكة المشكاة الالكترونية، ص69

[23] الرامهرمزي: المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، شبكة المشكاة الالكترونية، ص386

[24] لاحظ مثلاً: مصطفى الزرقاء: الفقه الاسلامي في ثوبه الجديد، دار الفكر، الطبعة السابعة، ج2، ص927 وما بعدها. كذلك: عبد العزيز الخياط: نظرية العرف، مكتبة الاقصى، عمّان، 1397هـ ـ1977م، ص89.

[25] جامع بيان العلم وفضله، باب ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف.

هذا من جهة، أما من جهة اخرى فهو ان لهذا الحديث خصوصية لا يدانيه فيها حديث اخر قط من حيث الصحة والتواتر، اذ ليس هناك خبر كثرت طرق روايته وتخريجه كهذا الحديث، حتى صوره العلماء والحفاظ بانه فاق حد التواتر، ولم يكن هناك حديث قط بلغ المدى الذي بلغه، حتى قال ابن الصلاح انه من سئل عن ابراز مثال للحديث المتواتر سوى هذا الحديث أعياه طلبه[26].

وقد ورد الحديث في الصحيحين وغيرهما، وذكر ابن حجر انه قد اعتنى جماعة من الحفاظ بجمع طرقه، فأول من وقف على كلامه في ذلك هو علي بن المديني وتبعه يعقوب بن شيبة، فذكر انه روى هذا الحديث من عشرين وجهاً عن الصحابة من الحجازيين وغيرهم. كما ذكر كل من إبراهيم الحربي وأبي بكر البزار أن الحديث رواه أربعون من الصحابة. وقال أبو بكر الصيرفي انه رواه ستون نفساً من الصحابة، وجمع طرقه الطبراني فزاد قليلاً. وقال أبو القاسم بن منده رواه أكثر من ثمانين نفساً، وخرج الطرق بعض النيسابوريين فزادت قليلاً. وجمع طرقه ابن الجوزي في مقدمة كتاب (الموضوعات) فجاوز التسعين، وبذلك جزم ابن دحية. بل نقل عن ابن دحية ان الحديث أخرج من نحو أربعمائة طريق. وقال أبو موسى المديني رواه نحو مائة من الصحابة، وجمعها بعده الحافظان يوسف بن خليل وأبو علي البكري وهما متعاصران فوقع لكل منهما ما ليس عند الآخر، وكان المجموع عنهما هو رواية مائة من الصحابة. ونقل النووي أن الحديث جاء عن مائتين من الصحابة، ولاجل كثرة طرقه اعتبره جماعة من الحفاظ أنه متواتر[27].

ومما ذُكر بهذا الصدد انه روى الحديث الكثير من التابعين عن طريق أنس بن مالك، ورواه ستة من مشاهير التابعين عن الامام علي، كما روي عن ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وغيرهم[28]. وذكر بعض الحفاظ ان من بين من روى هذا الحديث العشرة المشهود لهم بالجنة، وقال: ليس في الدنيا حديث اجتمع على روايته العشرة غيره ولا يعرف حديث يروى عن أكثر من ستين نفساً من الصحابة عن رسول الله (ص) إلا هذا الحديث[29]. وقيل ان الحديث متواتر لفظاً ومعنى، فمن حيث التواتر اللفظي جاء بصيغة: (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) حيث رواه بضعة وسبعون

---

[26] مقدمة ابن الصلاح، باب معرفة المشهور من الحديث.

[27] ذكر ابن حجر ان بعض مشايخه نازع في تواتر هذا الحديث، وقال لأن شرط التواتر استواء طرفيه وما بينهما في الكثرة، وليست موجودة في كل طريق منها بمفردها. لكن أجيب بان المراد بالتواتر هو رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر، وهذا كاف في إفادة العلم، لان العدد لا يشترط في التواتر. كما ردّ ابن حجر على من ادعى أن مثال التواتر لا يوجد الا في هذا الحديث، فذكر جملة من الاحاديث التي ينطبق عليها التواتر، منها حديث من بنى لله مسجداً، والمسح على الخفين، ورفع اليدين في الصلاة، والشفاعة، والحوض، ورؤية الله في الاخرة، والائمة من قريش، وغير ذلك (ابن حجر: فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، ج1، ص181، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية : www.yasoob.com).

[28] فتح الباري، ج1، ص181، وقواعد التحديث، ص171

[29] مقدمة ابن الصلاح، باب معرفة المشهور من الحديث.

صحابياً منهم العشرة المشهود لهم بالجنة[30]. اما من حيث التواتر المعنوي فكما جاء عن النووي ان الحديث روي عن مائتين من الصحابة[31]. ويبدو ان طرق الحديث اخذ تخريجها بالازدياد مع تقادم الزمن، حتى قال ابن الصلاح: ان هذا الحديث لم يزل عدد رواته في ازدياد، وهلم جرا على التوالي والاستمرار[32]. الامر الذي يجعل المصداقية الفعلية لهذه الطرق تنحصر بتلك التي رواها المتقدمون لا المتأخرون. كما ان القول بتواتر هذا الحديث يواجه بعض الاشكالات كما سيمر علينا فيما بعد.

هكذا تتبين اهمية هذا الحديث الذي به يمكن فهم الكثير مما جرى لكبار الصحابة والتابعين، حيث اقلوا من الرواية وتحفظوا فيها. ولا ينكر ان هناك عدداً من الصيغ التي روي فيها الحديث، ومن ذلك صيغتان لهما دلالتان متضادتان، احداهما ذكر فيها الكذب (المتعمد) والاخرى دون هذا القيد، وفي بعض الروايات ان عبد الله بن الزبير سأل اباه: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله (ص) كما يحدث فلان وفلان؟ فاجابه الزبير: والله يا بني ما فارقته منذ أسلمت ولكني سمعته يقول من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار، والله ما قال متعمداً وأنتم تقولون متعمداً[33].

والذي يلاحظ هو ان سلوك الصحابة والتابعين يتسق مع دلالة الصيغة الاخيرة التي تخلو من لفظة (متعمداً) وما شاكلها[34]، وفي هذا تحذير قوي للاحتراز من ان يكون هناك تحوير لكلام النبي، وبالتالي المنع من احلال دين اخر غير الدين القائم على القرآن، ويساند ذلك ما ورد من قرائن كثيرة دالة على المنع من الانشغال بالحديث والاشتغال فيه، حيث ان الانشغال والاشتغال في الحديث يفضيان في

---

[30] لكن روي عن الزبير بن العوام، وهو احد هؤلاء العشرة، انه كذّب ذكر لفظة (متعمداً) في الحديث كما سنرى.

[31] حافظ احمد الحكمي: دليل ارباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح، نقل الكتاب ابو عبد الله عمر العاتي، دون ذكر ارقام الصفحات او الفقرات، مكتبة سحاب السلفية الالكترونية.

[32] مقدمة ابن الصلاح، باب معرفة المشهور من الحديث.

[33] ابو جعفر الطحاوي: مشكل الاثار، شبكة المشكاة الالكترونية، ج1، ص65، والكفاية في علم الرواية، مصدر سابق، باب الكلام في الجرح واحكامه.

[34] الكذب في اللغة يحتمل الغلط، ووضع الشيء في غير موضعه (بدر الدين الزركشي: البحر المحيط، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته)، فقرة 1068). وقد يكون المقصود من الكذب في الحديث النبوي حسب الصيغة الاخيرة هو النقل الخاطئ، ويؤيده ان هذه اللفظة كثيراً ما وردت عن الصحابة في اتهام بعضهم البعض الاخر بما يبدو ان معناه الخطأ دون التعمد. ومن ذلك ما رواه ابن عبد البر من انه جاء في حديث مشهور ان سمرة قال: كان للنبي سكتتان يعين في الصلاة عند قرائته، فبلغ ذلك عمران بن الحصين فقال: كذب سمرة، فكتبوا إلى أبي بن كعب، فكتب قد صدق سمرة. وعن طاوس انه قال: كنت جالساً عند ابن عمر فأتاه رجل فقال أن أبا هريرة يقول أن الوتر ليس بحتم فخذوا منه ودعوا، فقال ابن عمر كذب أبو هريرة؛ جاء رجل إلى رسول الله فسأله عن صلاة الليل فقال مثنى مثنى فإذا خشيت الصبح فواحدة. كما كذّبت عائشة ابن عمر في عدد عمر رسول الله (ص) وفي أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه. وقيل لعروة بن الزبير ان ابن عباس يقول أن رسول الله لبث بمكة بعد أن بعث ثلاث عشرة سنة، فقال كذب إنما أخذه من قول الشاعر. وعن الحسن بن علي أنه سئل عن قول الله عز وجل ((وشاهد ومشهود)) فأجاب فيها، فقيل له أن ابن عمر وابن الزبير قالا كذا وكذا خلاف قوله، فقال كذبا. وعن عبادة بن الصامت أنه قال كذب أبو محمد – وهو الصحابي مسعود بن أوس – في وجوب الوتر، حيث استشهد عبادة بقول رسول الله خمس صلوات كتبهن الله على العباد ... الحديث (جامع بيان العلم، باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض).

الغالب الى تحوير كلام النبي والكذب عليه، كما يفضيان الى تحويل المسائل الشخصية والادارية الى امور دينية ما انزل الله بها من سلطان، وهو ما يؤول الى احلال دين اخر خلاف ما عليه دين النبي والقرآن.

ويستنتج من ذلك ان النبي لم يرد من اقواله واحاديثه ان ترتسم ديناً الا تلك التي تتعلق بالسنة العملية العامة وتدل عليها قرائن انها من الدين، وميزتها التكرر، وقد تعاطاها الصحابة بالحفظ والعمل، كالصلاة والزكاة والصوم والحج وما اليها.

ب ــ التداعيات

سلك الصحابة والتابعون مسالك متعددة لا يمكن فهمها الا بعنوان كراهتهم الانشغال بالحديث والاشتغال فيه، وذلك لسببين، احدهما الخوف من الكذب على النبي كما قدمنا، والاخر المنع من ان يكون هناك شاغل اخر غير القرآن. وتدور هذه المسالك حول محورين اساسيين، هما الامتناع عن تدوين الحديث او محوه، وكذا الاقلال من الرواية والتحفظ في سماعها ونقلها. وسنحاول فيما يلي تسليط الضوء على هذين المحورين خلال الفقرتين التاليتين:

1ــ التحفظ من التدوين

روي عن الصحابة الكثير من الاقوال والافعال التي تفيد منع تداول الحديث المكتوب، كمحو الحديث واحراقه، وكذا كراهة الكتابة عموماً. والذي يتأمل الروايات التي وردت بهذا الشأن يجد ان بعضها يعلل المنع المذكور بعلة الخوف من الانشغال بشيء غير القرآن، كما يجد بعضاً اخر يعلله بعلة الخوف من الكذب على النبي لاحتمالات الزيادة والنقيصة في النقل المكتوب، سيما وان العرب كانوا اميين لا يألفون التدوين والكتابة. وكلا التعليلين يصبان في غاية واحدة هي المنع من الانشغال بالحديث والاشتغال فيه. وهناك روايات اخرى عامة تطالب بمحو الحديث المكتوب من غير تعليل.

فمما له دلالة على العلة الاولى، وهي الخوف من الانشغال بشيء غير القرآن، جاء ان عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن، فاستشار فيها أصحاب رسول الله (ص) فأشار عليه عامتهم بذلك، لكنه لبث شهراً يستخير الله للشك فيما اشاروا عليه، ثم أصبح يوماً فحسم الموقف وقال: إني كنت ذكرت لكم من كتاب السنن ما قد علمتم، ثم تذكرت فإذا أناس من أهل الكتاب قبلكم قد كتبوا مع كتاب الله كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله، وإني والله لا ألبس كتاب الله كتباً[35].

---

[35] كما جاء عن عمر انه بلغه بما ظهر في أيدي الناس من كتب، فاستنكرها وكرهها وقال: أيها الناس قد بلغني أنه قد ظهرت في أيديكم كتب؛ فأحبها إلى الله أعدلها وأقومها، فلا يبقين أحد عنده كتاب إلا أتاني به فأرى فيه رأيي، فظن القوم أنه يريد أن ينظر فيها، ويقومها على أمر لا يكون فيه اختلاف، فأتوه بكتبهم فأحرقها بالنار ثم قال: أمنية كأمنية أهل الكتاب. وعن عمر ايضاً انه أراد أن يكتب السنة، ثم بدا له أن لا يكتبها، ثم كتب في الأمصار من كان عنده منها

وهناك من حمّل الخليفة الثاني مسؤولية ترك كتابة السنن ومنعه التدوين، فكما يرى الطوفي الحنبلي انه <لو ترك الصحابة يدوّن كل واحد منهم ما روى عن النبي لانضبطت السنة، ولم يبق بين احد من الامة وبين النبي في كل حديث الا الصحابي الذي دوّن روايته، لان تلك الدواوين تتواتر عنهم الينا، كما تواتر البخاري ومسلم ونحوهما<[36].

لكن المسألة لا تخص عمر وحده، فقد روي عن غيره من الصحابة كراهتهم كتابة الحديث ومنعها او محوها. كما لا يصح ان يقال ان هناك مؤامرة على الحديث النبوي قامت بها السلطة الحاكمة في عصر الخلافة لدوافع سياسية، وذلك لاسباب عديدة، اهمها ان من يفكر في هذه المؤامرة عليه ان يمنع – على الاقل – الحديث كتابة ورواية باطلاق لتكلل مهمته بالنجاح، وهذا ما لم يحدث. كذلك فان ما يلزم عن هذا الافتراض إما القول بجهل عموم الصحابة بما يجري حولهم من دسائس، او اتهامهم بالتواطؤ على الجريمة، او القول بخوفهم من السلطة الحاكمة، حيث لم يظهر منهم اي رد فعل مناهض؛ لا قولاً ولا فعلاً. وجميع هذه اللوازم المفترضة غير معقولة. فبحسب الفرض الاول انه اذا كان عموم الصحابة يجهلون ما يدور حولهم، كيف تسنى لنا معرفة ما كانوا يجهلون؟ أما الفرض الثاني وهو اتهامهم بالتواطؤ على الجريمة فهو غير معقول لأكثر من سبب، حيث انهم كثيرون فكيف امكن ان تجتمع دوافعهم ومصالحهم على هذا الغرض المشين؟ ناهيك عن ان هذا الافتراض يتناقض ومضمون الايات الصريحة في مدح عموم المهاجرين والانصار ومن اتبعهم باحسان. يبقى الافتراض الاخير وهو القول بخوف الصحابة من السلطة الحاكمة، وهو افتراض متهافت، ليس فقط انه من غير المعقول ان يخاف الجميع دون ان يظهر منهم من له الشجاعة الكافية لمناهضة ما تفعله تلك السلطة، ولم يحدثنا التاريخ عن مثل هذه الحالة من الاستسلام المطلق حتى في اشد الانظمة الاستبدادية عتواً وشراسة، بل كذلك لأن حالة الخوف لا تدوم؛ حيث تزول بزوال مسبباتها، فعند موت الزعماء تتكشف الحقيقة بالقول والفعل.

وهذه الاشكالات هي ذاتها ترد على نظرية المؤامرة في مسألة الخلافة، اذ من لوازمها الطعن بعموم الصحابة وعلى رأسهم المهاجرون والانصار، حيث انهم بايعوا الخلفاء الراشدين، وهم بذلك اما ان يكونوا جاهلين بأعظم قضية ورد فيها النص، وفي هذه الحالة كيف أمكن لنا معرفة ما كانوا يجهلون؟ او انهم كانوا متواطئين على ضرب النص بعرض الحائط رغم تضارب نوازعهم وتباين تدينهم وانهم لم يشكلوا طبقة واحدة ذات اهداف مشتركة، ومهما قيل حول هذا الافتراض فليس له معنى غير الكفر. فهذه هي الحدود المنطقية، أما ما سوى ذلك مما جاء من الروايات فيخضع للاجتهاد والتفسير، وهي الدائرة التي ينبغي ان تكون شغل المنشغلين في الخلاف المذهبي، خارج تلك الحدود، بل وبالهام منها

شيء فليمحه (تقييد العلم، ص8ـ9، وجامع بيان العلم وفضله، باب ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف. وكتاب العلم، ص11).

[36] الطوفي: رسالة في رعاية المصلحة، نشرت خلف كتاب مصادر التشريع الإسلامي لعبد الوهاب خلاف، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، 1970م، ص133.

لكونها اصل ودراية يردّ ما يعارضها من حديث ورواية.

وكما قلنا ان كراهة كتابة الحديث لا تختص بعمر، اذ روي عن عدد من الصحابة انهم يتحفظون من حفظ الحديث مكتوباً. ومن ذلك ما جاء عن الامام علي انه خطب يقول: أعزم على كل من كان عنده كتاب الا رجع فمحاه، فإنما هلك الناس حيث اتبعوا أحاديث علمائهم وتركوا كتاب ربهم[37]. كما جاء عن عبد الله بن مسعود الكثير من الروايات التي تفيد كراهته لكتابة العلم والاحتفاظ به، ومن ذلك ما قيل ان ابن قرة اعجب بكتاب وجده في الشام فجاء به الى عبد الله بن مسعود، فاخذ ابن مسعود ينظر فيه ثم قال: إنما هلك من كان قبلكم بإتباعهم الكتب وتركهم كتابهم، ثم دعا بطست فيه ماء فماثه فيه حتى محاه { ومما جاء في كراهة ابن مسعود لكتابة العلم ما روي عن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه انه اصاب مع علقمة صحيفة فعرضاها على ابن مسعود ليقرأها فأبى ودعا بطشت فيه ماء فجعل يمحوها بيده ويقول: ((نحن نقص عليك أحسن القصص)) فقلنا انظر فيها فإن فيها حديثاً عجيباً، فجعل يمحوها ويقول إن هذه القلوب أوعية فاشغلوها بالقرآن ولا تشغلوها بغيره. كما جاء ان عبد الله بن مسعود خطب في مسجد وقد اخذ صحيفة من رجل فيها قصص وقرآن، فقال: إن أحسن الهدي هدي محمد (ص) وإن أحسن الحديث كتاب الله، وإن شر الأمور محدثاتها، وإنكم تحدثون ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدثة فعليكم بالهدى الأول، فإنما أهلك أهل الكتابين قبلكم مثل هذه الصحيفة وأشباهها، توارثوها قرناً بعد قرن، حتى جعلوا كتاب الله خلف ظهورهم كأنهم لا يعلمون، فأنشد الله رجلاً علم مكان صحيفة إلا أتاني، فوالله لو علمتها بدير هند لانتقلت إليها. وفي رواية اخرى ان عبد الله بن مسعود فطن الى ابنه عبد الرحمن انه كان يكتب الشيء الذي يسمعه، فدعا بالكتاب وبإجانة من ماء فغسله[38]. وقيل انه تعذر قوم بعدم حفظهم للحديث فطلبوا من ابي سعيد الخدري ان يكتب لهم ما حفظه، فكان رده ان قال: لا نكتبكم، ولا نجعلها مصاحف؛ كان رسول الله (ص) يحدثنا فنحفظ، فاحفظوا عنا كما كنا نحفظ عن نبيكم[39].

اما ما له دلالة على العلة الثانية، وهي الخوف من الكذب على النبي، فقد جاء ان ابا بكر جمع الاحاديث التي كان يحتفظ بها مكتوبة فاحرقها خشية ان تنتقل الى غيره ويكون فيها من الخطأ والكذب ما يكون. فكما روت السيدة عائشة بان اباها قد جمع الحديث عن رسول الله (ص) وكانت خمسمائة حديث فبات ليلته يتقلب كثيراً، فغمها ذلك وقالت له: أتتقلب لشكوى أو لشيء بلغك؟ فلما أصبح قال: أي بنية هلمي الأحاديث التي عندك، فجاءته بالاحاديث فدعا بها فحرقها، فقالت عائشة: لِمَ أحرقتها؟ قال خشيت أن أموت وهي عندي فيكون فيها أحاديث عن رجل قد ائتمنته ووثقت ولم يكن كما حدثني

---

[37] جامع بيان العلم وفضله، باب ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف.

[38] تقييد العلم، ص10 و5، وجامع بيان العلم، باب ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف).

[39] تقييد العلم، ص3، وجامع بيان العلم وفضله، باب ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف. وكتاب العلم، ص24، وفي رواية اخرى عن أبي نضرة أنه قال: قلنا لأبي سعيد إنا اكتتبنا حديثاً من حديث رسول الله (ص) قال: امحه (جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

فأكون قد نقلت ذلك[40]. كما جاء أن مروان دعا زيد بن ثابت وقوماً يكتبون وهو لا يدري فأعلموه، فقال: أتدرون لعل كل شيء حدثتكم به ليس كما حدثتكم[41].

تظل هناك روايات عامة تبدي كراهة الكتابة ومحو ما هو مكتوب من غير تعليل، ومن ذلك ما ورد عن ابي بردة انه قال: كتبت عن أبي كتباً كثيرة فمحاها وقال: خذ عنا كما أخذنا[42]. وروي عن ابن عباس عدد من الروايات التي نهى فيها عن كتابة الحديث، وبعضها معلل بجعل الكتاب محصوراً في القرآن خشية الانشغال بغيره. فعنه انه قال: إنا لا نكتب العلم ولا نكتّبه[43]. وجاء انه لم يكن من أصحاب النبي (ص) أكثر من أبي هريرة حديثاً عن رسول الله (ص) وإن مروان أراد أن يكتب حديثه فأبى، وقال أرووا كما روينا، فلما أبى عليه، تغفله فأقعد له كاتباً لقناً ثقفاً ودعاه، فجعل أبو هريرة يحدثه، ويكتب الكاتب، حتى استفرغ حديثه أجمع، ثم قال مروان: تعلم أنا قد كتبنا حديثك أجمع؟ قال: وقد فعلتم؟ قال نعم، قال: فاقرأوه عليّ إذاً، فقرأوه عليه، فقال أبو هريرة: أما إنكم قد حفظتم، وإن تطعني تمحه، فمحاه [44]. وعن سعيد بن جبير انه قال: كنا إذا اختلفنا في الشيء، كتبته حتى ألقى به ابن عمر؛ ولو يعلم بالصحيفة معي لكان الفيصل بيني وبينه[45].

على ان ظاهرة الكراهة في كتابة الحديث لم تتوقف عند عصر الصحابة، بل امتدت الى عصر التابعين، حيث ان الكثير منهم كانوا يهابون الكتابة لذات العلتين المشار اليهما في السابق، وهما خشية الانشغال بشيء غير القرآن، والخوف من الكذب على النبي ومنه الدس في الكتب. وهذا ما جعل اهتمامهم ينحصر في الحفظ وفي الكتابة الشخصية ثم محوها، حيث كان المحدّث اذا ما دوّن شيئاً لنفسه

---

[40] الذهبي: تذكرة الحفاظ، مراجعة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1374هـ، عن شبكة المشكاة الالكترونية، ج1، فقرة 1 (لم تذكر ارقام صفحاته).

[41] جامع بيان العلم وفضله، باب ذكر كراهية كتابة العلم وتخليده في الصحف.

[42] وفي رواية اخرى عن أبي بردة انه قال: كان أبو موسى يحدثنا بأحاديث فنقوم أنا ومولى لي فنكتبها فحدثنا يوماً بأحاديث فقمنا لنكتبها، فقال: أتكتبان ما سمعتما مني؟ قالا نعم، قال فجيئاني به، فدعا بماء فغسله، وقال احفظوا كما حفظنا (تقييد العلم، ص5، وجامع بيان العلم وفضله، الباب السابق، وكتاب العلم، ص35).

[43] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. وجاء انه سأل رجل من أهل نجران ابن عباس، فأعجب الاخير حسن مسألته، فقال الرجل اكتبه لي، فقال ابن عباس: إنا لا نكتب العلم (تقييد العلم). وفي رواية اخرى عن طاوس قال: إن كان الرجل يكتب إلى ابن عباس يسأله عن الأمر، فيقول للرجل الذي جاء: أخبر صاحبك أن الأمر كذا وكذا، فأنا لا نكتب في الصحف إلا في الرسائل والقرآن (كتاب العلم، ص11). كما في رواية عن طاوس انه قال: كنا عند ابن عباس، وكان سعيد بن جبير يكتب، فقيل لابن عباس إنهم يكتبون، قال: أيكتبون؟ ثم قام (تقييد العلم، ص6). وعن طاوس ايضاً انه قال: أتى ابن عباس بكتاب فيه قضاء علي فمحاه، إلا قدر وأشار سفيان بن عيينة بذراعه (صحيح مسلم، ج1، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها).

[44] تقييد العلم، ص5، والذهبي: سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة، 1413هـ، عن شبكة المشكاة الالكترونية، ج2، فقرة 598، وفي رواية اخرى عن ابي هريرة انه قال: لا نكتم ولا نكتب (تقييد العلم، ص6، وجامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

[45] تقييد العلم، ص6، وجامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

فانه يوصي بحرق او اتلاف ما كتبه بعد موته.

فقد جاء ان القاسم بن محمد ومنصور بن المعتمر ومغيرة والأعمش وابراهيم كانوا يكرهـون كتابـة الحديث[46]. كما جاء عن الضحاك بن مزاحم انـه قـال: لا تتخـذوا للحـديث كـراريس ككـراريس المصاحف[47]. وعن عبيدة انه دعا بكتبه عند موته فمحاها، وقال: أخشى أن يليها أحد بعدي، فيضعوها في غير مواضعها[48]. وعن ابن سيرين انه قال: إنما ضلت بنو اسرائيل بكتب ورثوها عن آبـائهم[49]. وعن أبي قلابة انه اوصى بدفع كتبه الى ايوب إن كان حياً، او حرقها عند موته[50]. وعن طاوس أنـه كان يأمر بإحراق الكتب[51]. وعن الحسن البصري انه امر بحرق كتبه فأحرقت غير صحيفة واحدة[52]. وعن شعبة الحجاج انه اوصى ولده سعد بان يغسل كتبه ويدفنها من بعده، ولما مات قام سعد بتنفيـذ الوصية[53]. وعن الشعبي انه قال: ما كتبت سوداء في بيضاء الى يومي هذا ولا حدثني رجل بحـديث قط الا حفظته ولا أحببت ان يعيده عليّ، ولقد نسيت من العلم ما لو حفظه أحد لكان به عالماً[54]، وان كان قد نقل عنه ايضاً ما يشجع على الكتابة كقوله: الكتاب قيد العلم، وقوله: إذا سـمعتم منـي شـيئاً فاكتبوه ولو في حايط[55]. وعن سفيان الثوري انه قال: بئس مستودع العلم القـراطيس {تقييـد العلـم، ص12، وجاء عن خلف بن تميم انه قال: سمعت من سفيان الثوري عشرة آلاف حـديث أو نحوهـا فكنت أستفهم جليسي فقلت لزائدة: يا أبا الصلت اني كتبت عن سفيان الثوري عـشرة آلاف حـديث أو

---

[46] وفي تعبير ابراهيم انهم كانوا يكرهون الكتاب (تقييد العلم، ص7ـ8، وجامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. وكتاب العلم، ص36).

[47] تقييد العلم، ص7، وعنه ايضاً انه قال: يأتي على الناس زمان يكثر فيه الأحاديث حتى يبقى المصحف بغباره لا ينظر فيه (جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

[48] تقييد العلم، ص13، وجامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. ومما يذكر عن عبيدة انه اوصى أن تحرق كتبه أو تمحى (تقييد العلم). وعن إبراهيم انه قال: كنت أكتب عند عبيدة فقال: لا تخلدن عني كتاباً (تقييد العلم، ص7). وعن محمد بن سيرين انه قال: قلت لعبيدة أكتب منك ما أسمع؟ قال لا، قلت: وجدت كتاباً ءأنظر فيه؟ قال: لا (تقييد العلم، ص7، وجامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

[49] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. وكتاب العلم، ص35. كما جاء عن ابن سيرين أنه لم ير بأساً إذا سمع الرجل الحديث أن يكتبه، فإذا حفظه محاه (تقييد العلم، ص12).

[50] تقييد العلم، ص13

[51] تقييد العلم، ص13

[52] محمد بن سعد بن منيع: الطبقات الكبرى، ج7، فقرة الحسن بن أبي الحسن، عن مكتبة نداء الايمان الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته): www.aleman.com

[53] وقال سعد: كان أبي إذا اجتمعت عنده كتب من الناس أرسلني بها إلى البازجاه، فأدفنها في الطين (تقييد العلم، ص13).

[54] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. وتذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 76، وكتاب العلم، ص12

[55] وروي عنه ايضاً انه قال لأبي كبران: لا تدعن شيئاً من العلم إلا كتبته، فهو خير لك من موضعه من الصحيفة، وإنك تحتاج إليه يوماً ما (تقييد العلم، باب ذكر الرواية عن التابعين، ص27).

نحواً من عشرة آلاف، فقال لا تحدث منها إلا بما حفظ قلبك وسمعت أذنك فألقيتها[56]. وعن سعيد بن عبد العزيز انه قال: ما كتبت حديثاً قط[57] . وعن يحيى بن سعيد انه قال: أدركت الناس يهابون الكتب، ولو كنا نكتب لكتبت من علم سعيد وروايته كثيراً[58]. وعن مسروق انه قال لعلقمة: اكتب لي النظاير، قال: أما علمت ان الكتاب يكره؟ قال: بلى انما أنظر فيه ثم أمحوه، قال: فلا بأس[59]. وعن خالد الحذاء انه قال: ما كتبت شيئاً قط، إلا حديثاً طويلاً، فإذا حفظته محوته[60]. وعن عاصم بن ضمرة أنه كان يسمع الحديث ويكتبه، فإذا حفظه دعا بقراض يقرضه[61]. وعن عيسى بن يونس انه قال: إني لأهم بها أن أحرقها، يعني كتبه[62]. وجاء ان داود الطائي كان يدفن كتبه، وكذا يفعل ابو اسامة وابو ابراهيم الترجماني[63]. وعن إبراهيم بن هاشم انه قال: دفنا لبشر بن الحارث ثمانية عشر ما بين قمطر وقوصرة. وجاء ان عبيد الله بن عبد الله دخل على عمر بن عبد العزيز، فأجلس قوماً يكتبون ما يقول، فلما أراد أن يقوم، قال له عمر: صنعنا شيئاً، قال: وما هو يا ابن عبد العزيز؟ قال: كتبنا ما قلت، قال: وأين هو؟ فجيء به فخرقه[64]. كما جاء عن ابي ادريس انه لما علم ان ابنه يكتب ما يسمعه منه، امر به فخرقه[65]. وجاء ان ابن شهاب الزهري كان يأتي الاعرج وعنده جماعة يكتبون وهو لا يكتب، لكنه عندما يجد الحديث طويلاً فانه يأخذ ورقة من ورق الأعرج، وكان الأعرج يكتب المصاحف، فيكتب ابن شهاب ذلك الحديث في تلك القطعة، ثم يقرأه ثم يمحوه مكانه، وربما قام بها معه، فيقرأها ثم يمحوها[66]. وقال مالك بن انس: لم يكن مع ابن شهاب الزهري كتاب إلا كتاب فيه نسب قومه، قال ولم يكن القوم يكتبون إنما كانوا يحفظون، فمن كتب منهم الشيء فإنما كان يكتبه ليحفظه فإذا حفظه محاه[67].

وقد ادى هذا الموقف السلبي من كتابة الحديث الى ابتعاد التابعين وتابعيهم عن الاخذ بما هو مدون من

---

[56] المحدث الفاصل، ص385، والكفاية في علم الرواية، باب ما جاء في استفهام الكلمة والشيء من غير الراوي). وعن سفيان الثوري انه قال: قيل لعمرو إن سفيان يكتب؛ فاضطجع وبكى وقال: أحرج عليّ من يكتب عني، قال سفيان: وما كتبت عنه شيئاً؛ كنا نحفظ (تقييد العلم، ص7).

[57] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[58] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق

[59] تقييد العلم، ص12، وجامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. تقييد العلم، ص12، وجامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[60] تقييد العلم، ص12

[61] تقييد العلم، ص12

[62] تقييد العلم، ص13

[63] سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود سليمان السجستاني، ص231

[64] تقييد العلم، ص7

[65] تقييد العلم، ص7

[66] تقييد العلم، ص12

[67] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

أحاديث، ومن ذلك ما جاء عن اشهب انه قال لمالك: أيؤخذ ممن لا يحفظ الأحاديث وهو ثقة؟ فقال: لا يؤخذ منه، أخاف ان يزاد في كتبه بالليل[68]. وجاء عن هشيم انه قال: من لم يحفظ الحديث فليس من أصحاب الحديث؛ يجيء أحدهم بكتاب كأنه سجل مكاتب[69].

2ـ التحفظ من الرواية

كما تحفظ كبار الصحابة والتابعون من الرواية واقلوا منها؛ للعلتين المشار اليهما سلفاً، اذ من شأن الاقلال ان يمنع الانشغال بالحديث والاشتغال فيه، كما انه يدعو الى ضبط كلام النبي وعدم الكذب عليه. وجاء في الرواية ان النبي قال: يا أيها الناس إياكم وكثرة الحديث ومن حدث عني فلا يقل إلا صدقاً – أو حقاً – ومن افترى عليّ فليتبوأ بيتاً في النار[70]. وقد تمسك كبار الصحابة بهذا المضمون، وكما وصفهم ابن القيم الجوزية انهم كانوا يهابون الرواية عن رسول الله ويعظمونها ويقللونها خوف الزيادة والنقص، ويحدثون بالشيء الذي سمعوه من النبي مراراً ولا يصرحون بالسماع ولا يقولون: قال رسول الله[71].

ومن الروايات التي وردت بهذا الخصوص ما جاء عن ابي بكر الصديق انه جمع الناس بعد وفاة النبي فقال: إنكم تحدثون عن رسول الله (ص) أحاديث تختلفون فيها والناس بعدكم أشد اختلافاً؛ فلا تحدثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرموا حرامه[72]. كما روي عن عمر بن الخطاب انه منع الاكثار من الرواية خشية الانشغال بغير القرآن، او لعلة الخوف من الكذب على النبي، ومن ذلك انه حبس كلاً من ابن مسعود وأبي الدرداء وأبي مسعود الأنصاري لكونهم اكثروا الحديث عن رسول الله (ص) وجاء انه بعث اليهم فقال: ما هذا الحديث الذي تكثرون عن رسول الله؟ فحبسهم بالمدينة حتى استشهد[73]. وجاء في صحيح البخاري عن عبد الله بن الزبير انه

---

[68] الكفاية في علم الرواية، باب القول فيمن كان معوله على الرواية من كتبه لسوء حفظه. وسليمان بن خلف الباجي: التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، دراسة وتحقيق أحمد لبزار، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج1، ص264

[69] الكفاية في علم الرواية، الباب السابق.

[70] مشكل الاثار، ج1، ص65، وابن الجوزي: الموضوعات، ضبط وتقديم وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الاولى، 1386هـ ـ 1966م، عن مكتبة سحاب السلفية الالكترونية، ج1، ص70ـ71

[71] ابن القيم الجوزية: أعلام الموقعين عن رب العالمين، راجعه وقدم له وعلق عليه طه عبد الرؤوف، دار الجيل، بيروت، 1973م، ج4، ص148

[72] تذكرة الحفاظ، مصدر سابق، ج1، فقرة 1.

[73] تذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 2، والموضوعات، ج1، ص94، وجاء عن قرظة بن كعب انه قال: خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر إلى صرار فتوضأ فغسل اثنتين ثم قال: أتدرون لِمَ مشيت معكم؟ قالوا: نعم نحن أصحاب رسول الله (ص) مشيت معنا، فقال: إنكم تأتون أهل قرية لهم دوي بالقرآن كدوي النحل فلا تصدوهم بالأحاديث فتشغلوهم؛ جودوا القرآن وأقلوا الرواية عن رسول الله (ص) امضوا وأنا شريككم، فلما قدم قرظة قالوا حدثنا، قال نهانا عمر بن الخطاب

قال لابيه: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله (ص) كما يحدث فلان وفلان؟ فأجاب الزبير: أما إني لم أفارقه، ولكن سمعته يقول: (من كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار)[74]. ومثل ذلك روي عن عثمان بن عفان انه قال: ما يمنعني أن أحدث عن رسول الله (ص) أن لا أكون أوعى صحابته عنه، ولكن أشهد لسمعت رسول الله (ص) يقول: من قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار[75]. وكذا قال عمران بن حصين: والله إن كنت لأرى أني لو شئت لحدثت عن رسول الله (ص) يومين متتابعين ولكن ابطأني عن ذلك أن رجالاً من أصحاب رسول الله (ص) سمعوا كما سمعت وشهدوا كما شهدت ويحدثون أحاديث ما هي كما يقولون وأخاف أن يشبّه لي كما شبّه لهم[76]. وفي صحيح مسلم قال أنس بن مالك: إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثاً كثيراً أن رسول الله (ص) قال: من تعمد عليّ كذباً فليتبوأ مقعده من النار[77]. ومثل ذلك روي عن صهيب حيث سئل عن علة عدم تحدثه عن رسول الله (ص) كما يحدث غيره من اصحاب النبي؟ فقال : أما إني قد سمعت ما سمعوا ولكن يمنعني أن أحدث عنه اني سمعته يقول: من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار، وكلف يوم القيامة أن يقعد بين شعرتين، ولن يقدر على ذلك[78]. وجاء انه قيل لزيد بن أرقم يا أبا عمرو ألا تحدثنا؟ فاجاب: قد كبرنا ونسينا والحديث عن رسول الله (ص) شديد[79].

وهناك من الصحابة من كان يحتاط في نقله عن النبي (ص) فلا يقطع باللفظ، بل يقول انه هكذا او على نحوه، واحياناً انه يرتعد حين يحدث عما سمعه منه، وذلك خشية ان يكون قد كذب عليه. وجاء

(جامع بيان العلم وفضله، باب ذكر من ذم الاكثار من الحديث دون التفهم والتفقه فيه. وتذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 2). وفي رواية انه قال: انكم تأتون الكوفة فتأتون قوماً لهم ازيز – صوت بالبكاء – بالقرآن فيأتونكم فيقولون: قدم اصحاب محمد، قدم اصحاب محمد، فيأتونكم فيسألونكم عن الحديث، فاقلوا الرواية عن رسول الله (ولي الله الدهلوي: حجة الله البالغة، دار التراث، القاهرة، 1355هـ، ج1، ص151ـ152). وفي رواية اخرى سئل أسلم مولى عمر بن الخطاب بان يحدث عن عمر، فقال لا أستطيع، أخاف أن أزيد أو أنقص، كنا إذا قلنا لعمر حدثنا عن رسول الله (ص) قال: أخاف أن أزيد أو أنقص إن رسول الله (ص) قال: من كذب عليّ متعمداً فهو في النار (الموضوعات، ج1، ص58).

[74] صحيح البخاري، حديث 107، وفي رواية اخرى قال الزبير: يا بني كان بيني وبينه من القرابة والرحم ما علمت، وعمته أمي وزوجته خديجة عمتي وأمه آمنة بنت وهب وجدتي هالة بنت وهيب ابني وهيب عبد مناف بن زهرة وعندي أمك وأختها عائشة عنده، ولكني سمعته يقول: من كذب عليّ.. كذا رواه البخاري ليس فيه متعمداً (فتح الباري، ج1، ص179).

[75] الموضوعات، ج1، ص59

[76] ابن قتيبة الدينوري: تأويل مختلف الحديث، دار الجيل، مراجعة محمد زهري النجار، بيروت، 1972م ـ1393هـ، عن مكتبة سحاب السلفية الالكترونية، باب ذكر أصحاب الكلام وأصحاب الرأي (لم تذكر ارقام صفحاته). والكفاية في علم الرواية.

77 صحيح مسلم، ج1، حديث 2، والموضوعات، ج1، ص79، وفي رواية اخرى عن انس انه قال: لولا أن أخشى أن أخطأ لحدثتكم بأشياء قالها رسول الله (ص)، سمعت رسول الله (ص) يقول: من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار (الموضوعات، ج1، ص79).

[78] الموضوعات، ج1، ص.66.

[79] الكفاية في علم الرواية، باب ما جاء في رواية الحديث على اللفظ.

عن عبد الله بن مسعود انه إذا حدث عن رسول الله استقلته الرعدة وقال هكذا أو نحو ذا أو قريب من ذا أو أو[80]. وجاء عن أبي الدرداء انه كان إذا حدث عن رسول الله (ص) ثم فرغ منه قال اللهم إن لم يكن هذا فكشكله[81]، وكذا روي مثل ذلك عن انس بن مالك[82]. بل ومن الصحابة من كان ينسب الامر الى نفسه ولا ينسبه الى الله والنبي، خشية ان يكون كذباً عليهما، ومن ذلك ما جاء عن عمر بن الخطاب انه افتى في مسألة، فكتب كاتبه عقب الفتيا: >هذا ما رأى الله ورأى عمر< فقال عمر: >بئس ما قلت، هذا رأي عمر، فان يكن صواباً فمن الله، وان يك خطأ فمن عمر<[83]. كما ان ابن مسعود قال في احدى فتاويه: >اقول هذا برأيي، فان يكن صواباً فمن الله، وان يكن خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريئان<[84]. وجاء ان عدد الذين رويت عنهم الفتيا من الصحابة هم مائة وثمانية وثلاثون من بين اكثر من عشرين ألف صحابي، كالذي قدره ابن حزم[85].

كذلك عرف عن كبار الصحابة انهم يتثبتون في النقل والرواية عن النبي؛ اما بطلب شاهد اخر لمن يدعي سماعه للحديث عن النبي، او بتحليف الراوي. فقد جاء ان ابا بكر لا يقبل الحديث الا من اثنين، فاذا جاءه واحد بحديث طلب منه ان يؤيده اخر يشهد له، ومن ذلك انه ورد في بعض الروايات أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمسه أن تورث، فقال ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، وما علمت أن رسول الله (ص) ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال: حضرت رسول الله (ص) اعطاها السدس، فقال له: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر[86]. وجاء أن عمر استشار اصحابه في أملاص المرأة او السقط، فقال له المغيرة بن شعبة ان رسول الله (ص) قضى فيه بغرة، فقال له عمر ان كنت صادقاً فأت أحداً يعلم ذلك، فشهد محمد بن مسلمة أن رسول الله (ص) قضى به[87].

---

[80] تذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 5، وحجة الله البالغة، ص151

[81] جامع بيان العلم وفضله، باب الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث. والكفاية في علم الرواية، باب ذكر من كان يذهب الى إجازة الرواية على المعنى من السلف.

[82] حيث جاء ان أنس إذا حدث عن رسول الله (ص) حديثاً ففرغ منه قال: أو كما قال رسول الله (جامع بيان العلم وفضله، باب الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث).

[83] ابو زهرة: تاريخ المذاهب الاسلامية، دار الفكر العربي، ص247

[84] تاريخ المذاهب الاسلامية، ص247

[85] ابن حزم: النبذ في أصول الفقه، شبكة المشكاة الالكترونية، ص26

[86] تذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 1، والكفاية في علم الرواية، باب ذكر بعض الدلائل على صحة العمل بخبر الواحد ووجوبه. علماً ان اسم محمد بن مسلمة قد ورد في شهادة اخرى على هذه الشاكلة مع عمر بن الخطاب، على ما سنرى، فهل كان ذلك صدفة؟!

[87] تذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 2، وجاء عن أبي سعيد الخدري ان ابا موسى سلّم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له فرجع، فأرسل عمر في أثره، فقال: لِمَ رجعت؟ قال سمعت رسول الله (ص) يقول: إذا سلّم أحدكم ثلاثاً فلم يجب فليرجع، قال: لتأتني على ذلك ببينة أو لأفعلن بك، فجاءنا أبو موسى منتقعاً لونه ونحن جلوس، فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا وقال: فهل سمع أحد منكم؟ فقلنا: نعم كلنا سمعه، فأرسلوا معه رجلاً منهم حتى أتى عمر فأخبره (صحيح مسلم،

ومن التابعين قال الشعبي: قد كره الصالحون الأولون الإكثار من الحديث، ولو استقبلت من امري ما استدبرت ما حدثت الا بما اجمع عليه أهل الحديث[88]. وقال إبراهيم النخعي: أقول قال عبد الله وقال علقمة أحب إلينا[89]. وقد كانت هذه سيرة عدد من الفقهاء في تحبيذ الاستدلال باقوال الصحابة والتابعين علماً منهم انها أحاديث منقولة لكنهم جعلوها موقوفة، كالذي قاله ابراهيم النخعي[90].

* * *

هكذا يتضح ان عصر كبار الصحابة والتابعين يمتاز بعدد من الخصائص، ابرزها: كراهة تدوين الحديث ومحو المكتوب منه لئلا ينتشر، والاقلال من الرواية ومنع الاكثار منها، والتحفظ من نسبة الحديث الى النبي، وعدم التدقيق في بحث الرجال والاسناد، والتثبت من الحديث غير المعروف. وقد عرفنا ان هذه الخصائص جاءت لسببين هامين: احدهما الخوف من الكذب على النبي، والاخر كراهة الانشغال والاشتغال بغير القرآن.

باب الاستئذان، وتذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 2). كما جاء عن عبد الله بن أبي بكر في رواية طويلة ان عمر بن الخطاب ردّ على ابي بن كعب فيما رواه من حديث عن النبي (ص) وقال له: لتأتني على ما تقول ببينة، فذكر أبي ذلك لجماعة من صحابة النبي، فقالوا: قد سمعنا هذا من رسول الله (ص) فقال عمر: أما إني لم أتهمك ولكني أحببت أن أتثبت (تذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 2). }. وكان الامام علي لا يقبل الحديث الا بعد استحلاف قائله، فكان يقول: كنت إذا سمعت من رسول الله (ص) حديثاً نفعني الله بما شاء أن ينفعني، وإذا حدثني غيره استحلفته فإذا حلف لي صدقته { الكفاية في علم الرواية، باب الرد على من زعم أن العدالة هى إظهار الإسلام وعدم الفسق الظاهر. كذلك: تذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 4، وابو عبد الله الحاكم النيسابوري: المدخل إلى الإكليل، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته ولا فقراته). كما جاء عن الامام علي انه قال: إذا حدثتكم عن رسول الله (ص) فوالله لأن أخرّ من السماء احب الي من ان اكذب على رسول الله (ص) (الكفاية في علم الرواية، باب الكلام في الجرح واحكامه).

[88] تذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 76، وجاء انه سئل الشعبي عن حديث أيرفع الى النبي؟ فقال: لا، على من دون النبي احب الينا، فان كان فيه زيادة ونقصان كان على من دون النبي (تذكرة الحفاظ، ج1، وحجة الله البالغة، ص144ــ145).

[89] تذكرة الحفاظ، ج1

[90] حجة الله البالغة، ص144.

الفصل الثاني: عصر الانشغال

بعد ذهاب العصر الاول ظهر عصر جديد يحمل معاني الانقلاب على ما سلكه كبار الصحابة والتابعون ازاء التعامل مع الحديث، فبرزت سمات جديدة هي على الضد من تلك التي شهدها العصر الاول. لكن هذه السمات لم تظهر دفعة واحدة، بل ان بعضها بدأ بالتكون والنمو مع وجود العصر السابق، واخص بالذكر ما ظهر من الاكثار في الرواية لدى ما يطلق عليهم (صغار الصحابة). فقد علمنا كيف ان بعض كبار الصحابة كان ينهى عن الاكثار في الرواية ويعاقب عليها، ومع ذهاب الكبار اخذ بعض الصغار يكثرون فيها من غير تحفظ. يضاف الى ما شهدته هذه الفترة من اهتمام اولي بمعرفة الرجال بعد ان تجرأ الناس على الكذب في الحديث، ثم تطور الحال – بعد تفشيه – الى البحث عن الإسناد. وبعد ذلك بدأ الاهتمام بتدوين الحديث وجمعه والكشف عن الصحيح منه. وبهذا اخذ العصر الثاني يتمظهر بخصائص جديدة لم تكن معهودة من قبل. ويمكن تصنيفه الى طورين: الإسناد والتدوين، اذ ظهرت البداية عند البحث في الإسناد، ثم اعقبها العمل بالتدوين، وقد مر كل منهما بمراحل وتطورات مختلفة فيها بعض التداخل، كالذي سنعرضه خلال الفقرات التالية:

1ـ طور الإسناد

دواعي النشأة

معروف ان الإسناد هو خاصية تميز بها المسلمون على غيرهم من الامم، وكما قال ابو علي الجبائي: خص الله تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم تعط الى من قبلها، وهي: الإسناد والأنساب والإعراب[91]. ومع ان هناك مجالات عديدة للاسناد، كالاسناد في الحديث، وفي اللغة، وفي التاريخ، وفي القراءة.. الخ، لكن ما يعنينا هو الإسناد في الحديث دون غيره.

لقد ظهرت فكرة اسناد الحديث والبحث في الرجال عندما شعر صغار الصحابة والتابعون ان من الناس من يتجرأ الكذب على النبي. وهناك ما يشير الى ان الوضع في الحديث بدأ بعد نشوء الفرق العقدية والسياسية في عهد خلافة الامام علي. وكان ابن عباس يقول – كما جاء في صحيح مسلم –: إنا كنا نحدث عن رسول الله (ص) إذ لم يكن يكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه[92].

---

[91] قواعد التحديث، ص201

[92] وفي صحيح مسلم ايضاً انه جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله (ص) قال رسول الله (ص) فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه، فقال يا ابن عباس! مالي لا أراك تسمع لحديثي؟ أحدثك عن

هذا ما كان في عهد صغار الصحابة، وقد تفاقم الوضع بمرور الزمن لتفشي الكذب وانتشاره، فـروي عن شعبة انه قال: ما اعلم احداً فتش الحديث كتفتيشي؛ وقفت على ان ثلاثة ارباعه كذب[93]. كما روي عن احمد وشعبة والبخاري ومسلم قولهم ان نصف الحديث كذب. وذكر البعض ان الوضاعين للحديث هم اكثر من (300) وضاع، ووجد لخمسة منهم من الحديث الموضوع (35 ألف) حديث[94]. كما روي ان أحمد بن عبد الله الجوباري وضع على النبي نحو ثلاثين ألف حديث كالذي نصّ عليه أبو حاتم بن حبان[95].

وقيل ان الكذابين المعروفين بوضع الحديث على النبي اربعة، وهم ابراهيم بن أبي يحيـى بالمدينـة، والواقدي ببغداد، ومقاتل بن سليمان بخراسان، ومحمد بن سعيد المصلوب بالشام[96]. وقد أُتهم مقاتل بن سليمان بأنه كان يسأل أهل الكتاب من اليهود والنصارى ويفسر بذلك القرآن، وهو مـشهور بالكـذب والاختلاق[97].

ولا شك ان دوافع الكذب في الحديث متعددة ومختلفة، فتارة كانت لنصرة المذهب وابطال غيره مـن المذاهب، وثانية لاعتبارات سياسية، حيث كانت السلطة اوالمعارضة لا تتورع عن اختـراع الحـديث لاجل دحض الخصوم، وثالثة لاعتبار ما دخل من الامم الاخرى في الاسلام ورغبة بعضهم في تزييفه واظهار تناقضاته وابطاله، ومن ذلك وضع الاسانيد الصحيحة لمتون مزيفة، ورابعة لدعوى اصـلاح المجتمع بعد العجز عن اصلاح فساده كما فعل الزهاد الصالحون.

وقد قال شيخ من الخوارج بعد ان تاب ورجع عن مذهبه: ان هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون

رسول الله (ص) ولا تسمع، فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله (ص) ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف (صحيح مسلم، ج1، باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها).}. وروي عن أنس بن مالك انه حدث بحديث عن رسول الله (ص) فقال له رجل: أسمعته من رسول الله (ص)؟ فغضب انس غضباً شديداً وقال: والله ما كل ما نحدثكم به عن رسول الله (ص) سمعناه ولكن كان يحدث بعضنا بعضاً ولا يتهم بعضنا بعضاً { الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، فقرة 100، وسليمان بن خلف الباجي: التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، دراسة وتحقيق أحمد لبزار، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج1، ص371ـــ372

[93] والعجيب ان بعض علماء السلف علق على قول شعبة فقال: لا ينبغي ان يكون الكذب في الحلال والحرام، فأجابه اخر: أجل لأن الله تعالى يقول: ((وإنه لكتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه)) (الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، فقرة 1899)

[94] عبد الحي الكتاني: نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الادارية، دار الكتاب العربي، بيروت، ج2، ص208

[95] التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج1، ص271ـــ272

[96] الموضوعات، ج1، ص9}. ونقل عن احمد بن حنبل ذات هذا المضمون سوى انه ذكر أحمد بن عبد الله الجوباري مكان الواقدي { التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج1، ص272

[97] التعديل والتجريح، ج1، ص271

دينكم فانا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً[98]. وعلق بعض الحفاظ على هذا القول: إن هذه والله قاصمة الظهر للمحتجين بالحديث المرسل، إذ بدعة الخوارج كانت في صدر الإسلام والصحابة متوافرون، ثم في عصر التابعين فمن بعدهم، وهؤلاء كانوا إذا استحسنوا أمراً جعلوه حديثاً وأشاعوه، فربما سمع الرجل الشيء فحدث به ولم يذكر من حدثه به تحسيناً للظن فيحمله عنه غيره ويجيء الذي يحتج بالمقاطيع فيحتج به[99].

وجاء في هذا الصدد ان سليمان بن حرب قال: دخلت على شيخ وهو يبكي، فقلت له ما يبكيك؟ قال: وضعت أربعمائة حديث في الناس فلا أدري كيف أصنع[100]. وجاء ان أبا العيناء قال: أنا والحافظ وضعنا حديث فدك وأدخلناه على الشيوخ ببغداد فقبلوه إلا ابن شيبة العلوي فإنه قال: لا يشبه آخر هذا أوله. وقد كان أبو العيناء يحدث بهذا بعد ما تاب[101].

وروي في وضع الزنادقة عن النبي ما ذكره حماد بن زيد من انهم وضعوا على رسول الله أربعة عشر ألف حديث[102]. وقال المهدي: أقر عندي رجل من الزنادقة انه وضع أربعمائة حديث فهي تجول في أيدي الناس[103]. وجاء انه لما ايقن عبد الكريم بن أبي العوجاء بقتله لوضعه الاحاديث الكاذبة قال: والله لقد وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام، ولقد فطرتكم في يوم صومكم، وصومتكم في يوم فطركم[104]. وهناك جماعة اتهموا بوضع اكثر من عشرة آلاف حديث، وهم كل من أحمد بن عبد الله الجويباري ومحمد بن عكاشة الكرماني ومحمد بن تميم الفارابي[105]. ومن ذلك ايضاً ما اورده ابن حبان من انه رأى خمسمائة حديث وضعها أحمد بن محمد القيسي الأبلي، وقال: لعل هذا الشيخ قد وضع على الأئمة المرضيين أكثر من ثلاثة آلاف حديث[106].

والبعض رغم صلاحه فقد كان يتهم بوضع الحديث، اذ قيل ان أحمد بن محمد الفقيه المروزي كان

---

[98] الكفاية في علم الرواية، باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء. والجامع لاخلاق الراوي، فقرة 161، والمدخل إلى الإكليل. والمحدث الفاصل، ص416، وعلى هذه الشاكلة جاء ان شيخاً من الشيعة قال: كنا إذا اجتمعنا استحسنا شيئاً جعلناه حديثاً (الموضوعات، ج1، ص39).

[99] قواعد التحديث، ص136

[100] المدخل إلى الإكليل. والموضوعات، ج1، ص49، وعلى هذه الشاكلة جاء ان أبا شيبة قال: كنت أطوف بالبيت ورجل من قدامى يقول: اللهم اغفر لي، وما أراك تفعل، فقلت يا هذا قنوطك أكثر من ذنبك، فقال دعني، فقلت له: أخبرني، فقال: إني كذبت على رسول الله (ص) خمسين حديثاً وطارت في الناس لا استطيع أن أرد منها شيئاً (الموضوعات، ج1، ص49).

[101] الموضوعات، ج1، ص50

[102] الموضوعات، ج1، ص10

[103] الكفاية في علم الرواية، والموضوعات، ج1، ص38

[104] الموضوعات، ج1، ص37

[105] الموضوعات، ج1، ص9

[106] سبط بن العجمي الحلبي: الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، حققه وعلق عليه صبحي السامرائي، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الاولى، 1407هـ ـ1987م، عن مكتبة يعسوب الدين الإلكترونية، ص55

من أصلب أهل زمانه في السنة وأذبهم عنها وأقمعهم لمن خالفها، ومع هذا فقد كان يضع الحديث، ومن ذلك انه وضع في فضائل قزوين نحو أربعين حديثاً، وكان يقول إني أحتسب في ذلك[107].

وورد عن الزهاد والصالحين الكثير من الوضع، حتى قال أبو عاصم النبيل: ما رأيت الصالح يكذب في شيء أكثر من الحديث[108]. وهناك من فسر بعض الوضع بانه لم يكن من الكذب المتعمد، بل من الخطأ في نقل الحديث، فقد ورد في صحيح مسلم ان يحيى بن سعيد القطان قال: لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث. وفي خبر اخر عنه ايضاً: لم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث[109]. لكن مسلماً علق على ذلك وقال: يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب[110].

وجاء انه اعتز قوم من الزهاد فوضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب وقالوا: نحن لم نكذب عليه، بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته[111]. وقيل لأبي عصمة –وهو نوح بن أبي مريم – من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة[112]. كما سئل احد الزهاد عن الاحاديث التي حدث بها فقال: انما وضعناها لنرقق بها قلوب العامة[113]. وجاء ان ابن مهدي سأل ميسرة بن عبد ربه: من أين جئت بهذه الاحاديث: من قرأ كذا فله كذا؟ فأجاب: وضعتها أرغب الناس فيها[114]. وقيل ان وهب بن حفص كان من الصالحين وقد مكث عشرين سنة لا يكلم أحداً، ومع ذلك وصفه أبو عروبة بانه كان يكذب كذباً فاحشاً[115].

وذهب قوم الى وضع الاسانيد لكل كلام حسن، فعن محمد بن سعيد انه قال: لا بأس إذا كان كلام حسن أن تضع له إسناداً[116]. ونُقل عن سليمان بن عمرو النخعي انه كان يضع الاحاديث كما يضع لكل مسألة وحديث اسناداً، ومن ذلك جاء انه كان في حجره كتاب فيه مصنف ابن أبي عروبة وهو يركب عليه الأسانيد ويقول حدثنا خصيف وحدثنا حصين، وفي مناسبة اخرى انه كان يصرح في جملة من الاحاديث انه ليس منها شيء الا وعنده فيه اسناد[117].

---

[107] الموضوعات، ج1، ص41

[108] الكفاية في علم الرواية، باب الرد على من زعم أن العدالة هى إظهار الإسلام وعدم الفسق الظاهر.

[109] وفي خبر اخر قوله: ما رأيت الصالحين في شيء أشد فتنة منهم في الحديث (لاحظ: الكفاية في علم الرواية، باب ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط والدراية).

[110] صحيح مسلم، ج1، باب بيان ان الإسناد من الدين.

[111] قواعد التحديث، ص173

[112] المدخل إلى الإكليل. ومقدمة ابن الصلاح، باب معرفة الموضوع. والموضوعات، ج1، ص41

[113] الموضوعات ج1، ص40

[114] الموضوعات ج1، ص40

[115] الموضوعات ج1، ص41

[116] الموضوعات، ج1، ص42، والتعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج1، ص272

[117] وقال يحيى بن معين أخبرني رجل أنه نزل عليه سليمان بن عمرو النخعي وكان عنده أصحاب الحديث يوماً وهو يملي عليهم، فاطلعت فإذا في حجره كتاب من كتب أبي حنيفة وهو يملي عليهم خصيف عن سعيد بن جبير وسالم عن

وقد يكون الوضع لدى الصالحين نتيجة طبيعية لما الفه العلماء من التساهل في الاحاديث التي تدور في الثواب والعقاب، وذلك تعويلاً على بعض الروايات؛ مثل ما روي عن ابي هريرة من ان النبي قال: من حدث عني حديثاً هو لله رضا فأنا قلته وبه أرسلت. ولهذا السبب اجاز بعض الكرامية وضع الاحاديث الخاصة بكل من الثواب والعقاب ترغيباً للناس في الطاعة وزجراً لهم عن المعصية[118].

تأريخ النشأة

يتفق الباحثون من ان البحث في الإسناد والتكلم في الرجال قد بدأ في عصر التابعين اثر تنامي الكذب وانتشاره. وتعد شخصية محمد بن سيرين (المتوفى سنة 110هـ) من ابرز ما اعتمد عليه في التكهن بتأريخ نشأة الإسناد، فقد روى عنه مسلم في صحيحه انه قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم[119]. ويحتمل ان يكون ابن سيرين قد قصد بالفتنة هي فتنة عبد الله بن الزبير عندما طرح نفسه كخليفة للمسلمين والتي انتهت بمقتله على يد الحجاج بن يوسف الثقفي (سنة 73). وفي هذه الفترة روي انه لم يكن الناس يسألون عن الإسناد حتى كان زمن المختار فاتهموا الناس[120]. كما قيل ان اول من فتش عن الإسناد هو عامر الشعبي (المتوفى سنة 103هـ) حيث جاء ان الربيع بن خيثم ذكر ان من قال (لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير) فله كذا وكذا من الاجر، فسأله الشعبي: من حدثك؟ فقال: عمرو بن ميمون، ثم سأل هذا الاخير: من حدثك؟ فقال: أبو ايوب صاحب رسول الله (ص). فحول هذه الواقعة صرح يحيى بن سعيد القطان بانها أول حادثة فتش فيها عن الإسناد[121].

كما رأى البعض ان بداية الإسناد تعود الى ابن شهاب الزهري، وهو المنقول عن مالك بن انس[122]. وروي انه جلس إسحاق بن أبي فروة الى الزهري فجعل يقول قال رسول الله (ص) فقال له الزهري: قاتلك الله يا بن أبي فروة ما اجرأك على الله، تأتينا بأحاديث ليس لها خطم ولا ازمة، ألا تسند

سعيد، يعني انه يضع لكل مسألة اسناداً (الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج9، ص20).

118 الموضوعات، ج1، ص96.

119 صحيح مسلم، ج1، باب بيان ان الإسناد من الدين. والكفاية في علم الرواية، باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء. وعبد الكريم السمعاني: أدب الاملاء والاستملاء، دار الهلال، بيروت، الطبعة الاولى، 1409هـ ـ1989م، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص11.

120 الجامع لأخلاق الراوي، فقرة 141

121 المحدث الفاصل، ص208

122 ابن ابي حاتم الرازي: تقدمة المعرفة، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).

حديثك[123]؟ وفي رواية اخرى عن الوليد بن مسلم انه قال: خرج الزهري من الخضراء ومن ثم عبد الملك فقال: يا أيها الناس إنا كنا قد منعناكم شيئاً قد بذلناه لهؤلاء فتعالوا حتى أحدثكم، فسمعهم يقولون قال رسول الله وقال رسول الله، فقال: يا أهل الشام ما لي أرى أحاديثكم ليست لها أزمة ولا خطم، قال الوليد فتمسك أصحابنا بالأسانيد من يومئذ[124]. وتدل الرواية الاخيرة على ان الزهري هو اول من بدأ الإسناد في بلاد الشام، وانه يمكن ان يكون هناك من سبقه في غيرها من البلدان.

ونجد في رواية اخرى ان الإسناد يعود الى ما بعد الزهري، حيث جاء عن عبد الله بن سلمة بن أسلم انه قال: ما كنا نتهم أن أحداً يكذب على رسول الله (ص) متعمداً حتى جاءنا قوم من أهل المشرق فحدثوا عن أصحاب النبي (ص) الذين كانوا عندهم بأحاديث لا نعرفها، فالتقيت انا ومالك بن أنس، فقلت: يا أبا عبد الله والله انه لينبغي لنا ان نعرف حديث رسول الله (ص) ممن هو وعمن أخذنا، فقال: صدقت يا أبا سلمة، فكنت لا أقبل حديثاً حتى يسند لي، وتحفظ مالك بن أنس الحديث من ايامئذ، فجئت عبد الله بن الحسن في السويقة، فقال: يا ابن سلمة بن أسلم ما بلغني انك تحدث تقول حدثني فلان عن فلان، قلت بلى خلط علينا شيعتكم من أهل العراق وجاؤونا بأحاديث عن بعض أصحاب النبي (ص) فحدثته بعض ما حفظت، فعجب له وقال: أصبت يا ابن أخي فزادني في ذلك رغباً[125].

ويبدو ان البحث عن الإسناد قد سبق القرن الثاني، وعلى الاقل فان الوعي باهميته قد بدأ منذ ذلك الوقت كما تشير اليه بعض النصوص، ابرزها نص ابن سيرين الانف الذكر، وله نص اخر وجد صدى لدى غيره من العلماء، حيث يقول: إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم[126]. وقد روي النص ايضاً عن الضحاك بن مزاحم (المتوفى سنة 105هـ)[127]، وكذا عن مالك بن انس[128]، وعن ابي هريرة[129]، بل وعن النبي ايضاً[130].

---

[123] انظر: الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث، مراجعة معظم حسين، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 1397هـ ـ1977م، عن مكتبة سحاب السلفية الالكترونية، باب معرفة عالي الإسناد (لم تذكر ارقام صفحاته). وابن حجر العسقلاني: النكت على كتاب ابن الصلاح، ملتقى أهل الحديث الالكترونية، عن شبكة المشكاة الالكترونية، ج2، باب أقوال العلماء في حكم المرسل (لم تذكر ارقام صفحاته). والكفاية في علم الرواية، باب ذكر ما احتج به من ذهب الى قبول المراسيل. وأدب الاملاء والاستملاء، ص12.

124 سير أعلام النبلاء، ج5، ص1136، وفي رواية اخرى قال الزهري لاهل الشام: ما لي ارى أحاديثكم لا خطم لها ولا ازمة، فصاروا حينئذ الى قوله (ابن حزم الاندلسي: الاحكام في اصول الاحكام، قوبل الكتاب على نسخة أشرف على طبعها أحمد شاكر، 1345هـ، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج1، ص102).

[125] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر ما احتج به من ذهب الى قبول المراسيل.

[126] صحيح مسلم، ج1، باب بيان أن الإسناد من الدين. والكفاية في علم الرواية، باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء.

[127] المحدث الفاصل، ص415

[128] الكفاية في علم الرواية، باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء.

[129] الجامع لأخلاق الراوي، فقرة 137

[130] الجامع لأخلاق الراوي، فقرة 136

وعلى هذه الشاكلة قال عبد الله بن المبارك: الإسناد عندي من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء[131]. وكذا قال يزيد بن زريع: لكل دين فرسان، وفرسان هذا الدين أصحاب الأسانيد[132]. وقال عمرو بن قيس: ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي الذي ينقد الدراهم فان الدراهم فيها الزيف والبهرج وكذلك الحديث[133]. ومثل ذلك روي عن الاوزاعي، وهو انه قال: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابه كما يعرض الدرهم الزائف، فما عرفوا منه أخذنا، وما أنكروا منه تركنا[134]. وكان الاوزاعي ينقل عن يزيد بن أبي حبيب قوله: إذا سمعت الحديث فأنشده كما تنشد الضالة؛ فإن عُرف فخذه وإلا فدعه. وقال ابن عون: لا يؤخذ هذا العلم إلا عن من شهد له بالطلب. وروى المغيرة عن إبراهيم ان الناس كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن الرجل الحديث نظروا إلى صلاته وهيئته وسمته[135].

وهناك من الروايات ما يشير الى ان الإسناد بدأ منذ خلافة الامام علي، اثر ما ظهر في عصره من الكذب على النبي، اذ روي عنه شبيه ما روي عن ابن سيرين وغيره، وهو انه قال في مسجد الكوفة: انظروا عمن تأخذون هذا العلم فإنما هو الدين[136].

هذا فيما يتعلق بالاسناد، اما عن التعديل والتجريح، فقد قيل ان اول من تكلم فيه هو شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان، ومن بعده أحمد بن حنبل ويحيى بن معين. وقد اعتبر ابن الصلاح ان هؤلاء هم الاوائل فيمن تصدى للكلام في الرجال والاعتناء بذلك، وإلا فالكلام فيهم جرحاً وتعديلاً متقدم وثابت عن رسول الله (ص) ثم عن كثير من الصحابة والتابعين[137].

[131] صحيح مسلم، ج1، الباب السابق. وانظر ايضاً: مقدمة ابن الصلاح، باب معرفة الإسناد العالي والنازل، والكفاية في علم الرواية، باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء. وعن عبد الله بن المبارك ايضاً قال: مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم (الكفاية في علم الرواية، باب ذكر ما احتج به من ذهب الى قبول المراسيل. وأدب الاملاء والاستملاء، ص12). وعنه ايضاً انه قال: بيننا وبين القوم القوائم، يعني الإسناد (صحيح مسلم، ج1، الباب السابق). كما روي انه قيل له ان هذه الأحاديث مصنوعة، فقال: يعيش لها الجهابذة (الكفاية في علم الرواية، باب وجوب البحث والسؤال للكشف عن الأمور والاحوال، التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج1، ص268).

[132] المدخل إلى الإكليل، مصدر سابق.

[133] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر ما احتج به من ذهب الى قبول المراسيل.

[134] الموضوعات، ج1، ص104، واحتاط البعض اكثر من هذا، فكما جاء عن عفان انه قال: كتبت عن حماد بن سلمة عشرة آلاف حديث وما حدثت منها بألفي حديث، وكتبت عن وهيب اربعة آلاف ما حدثت منها بألف حديث، وكتبت عن عبد الواحد بن زياد ستة آلاف ما حدثت منها بألف، واحدهم يكون عنده الحديث يسوقه بالمقرعة حتى يخرجه (الجامع لاخلاق الراوي، ج2، باب القول في انتقاء الحديث وانتخابه، فقرة 1530).

[135] التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج1، ص268

[136] الكفاية في علم الرواية، باب ما جاء في الأخذ عن أهل البدع والأهواء.

[137] مقدمة ابن الصلاح في مصطلح الحديث، باب معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث

الاسناد المرسل والصحيح:

كانت بداية العمل بالاسناد لدى التابعين هي قبول الإسناد المرسل عن الثقة، والمقصود بالمرسل لدى علماء الاصول هو رواية الراوي عمن لم يسمع منه، سواء كان معاصراً له او غير معاصر، فقد يروي التابعي عن النبي دون ان يذكر اسم الصحابي الذي روى عنه، كما قد يروي المحدث عن غيره ممن لم يعاصره، مثل رواية مالك بن انس عن القاسم بن محمد بن ابي بكر، كما قد يروي الراوي عمن عاصره ولم يلقه، مثل رواية سفيان الثوري وشعبة عن الزهري[138]. لكن عادة ما يقصد بالمرسل لدى اهل الحديث هو رواية التابعي عن النبي (ص) مباشرة، فيقول: قال النبي دون ان يذكر اسم الصحابي الذي ينقل عنه[139]، وهي طريقة سلم بها التابعون واعتادوا عليها، وربما اعتبروها متسقة مع قبول رفع الصحابي للحديث عن النبي رغم عدم سماعه منه. وتبعهم في ذلك علماء القرن الثاني للهجرة، ومن ثم اعترض عليها المتأخرون؛ حيث بحثوا عن ايجاد الاسانيد المتصلة التي تنتهي بالصحابة والنبي. وقد كان الطبري يقول ان التابعين بأسرهم اجمعوا على قبول المرسل ولم يأت عنهم انكاره ولا عن احد من الائمة بعدهم الى رأس المائتين[140].

كما اخذ العلماء يبحثون عن الاسانيد التي تتصف بقدر اكبر من العلو والصحة. والمقصود بعلو الإسناد هو الإسناد الذي يكون فيه رجال السلسلة المتصلة قليلين. وصرح احمد بن حنبل بان طلب الإسناد العالي هو من السنة او الدين[141]. كما قيل ليحيى بن معين، وهو في مرضه الذي مات فيه (توفي سنة 233 هـ): ما تشتهي؟ قال: بيت خالي وإسناد عالي. ذلك ان العلو يبعد الإسناد من الخلل، حيث ان كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً او عمداً، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهاته[142]. لهذا عد النزول في الإسناد من الشؤم كالذي صرح به علي بن المديني[143]. لكن المقرر في المفاضلة هو ان الحديث الصحيح خير من الحديث الضعيف؛ حتى لو كان الاول بعيداً

---

[138] الكفاية في علم الرواية، باب الكلام في إرسال الحديث ومعناه.

[139] وكما يلاحظ ان المرسل لدى اهل الحديث مخصوص بالتابعين. اما إذا انقطع الإسناد قبل الوصول إلى التابعي بأن سقط ذكر شخص واحد سمي منقطعاً فحسب، وإن كان أكثر من واحد سمي معضلاً، ويسمى أيضاً منقطعاً. في حين ان كل ذلك يعد لدى اهل الفقه وأصوله من المرسل، وإليه ذهب من أهل الحديث أبو بكر الخطيب وقطع به، واشار الى أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال هو ما رواه التابعي عن النبي (ص) (مقدمة ابن الصلاح، باب معرفة المرسل. والكفاية في علم الرواية، معرفة ما يستعمل أصحاب الحديث من العبارات).

[140] محمد بن علي الشوكاني: ارشاد الفحول، دار الكتب العلمية، بيروت، ص99

[141] الجامع لأخلاق الراوي، فقرة 116، والرحلة في طلب الحديث، ص89

[142] مقدمة ابن الصلاح، باب معرفة الإسناد العالي والنازل.

[143] الجامع لأخلاق الراوي، فقرة 119، وكان يقول: الحديث بنزول كالقرحة في الوجه (المصدر السابق، فقرة 118).

والثاني قريب الإسناد[144].

كذلك أخذ علماء الحديث يبحثون في الاسانيد الصحيحة، واختلفوا في أصحها، فقد جاء عن سليمان بن حرب ان اعتبر أصح الأسانيد هو سلسلة أيوب عن محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي، وقريب منه ما جاء عن عمرو بن علي الفلاس، ومثل ذلك ما روي عن علي بن المديني. واعتبر عبد الرزاق ان أصحها هو سلسلة الزهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي، وكذا قال ابو بكر بن أبي شيبة . في حين ذهب إسحاق بن إبراهيم الحنظلي وابن حنبل وإسحاق بن راهويه الى ان أصح الأسانيد كلها هو سلسلة الزهري عن سالم عن أبيه. واعتبر البخاري ان أصحها مالك عن نافع عن ابن عمر. واعتبر يحيى بن معين ان اجودها الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله[145].

وذكر الحاكم النيسابوري ان أصح أسانيد ابي بكر الصديق: إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عنه، وان أصح أسانيد عمر: الزهري عن سالم عن أبيه عنه، وأصح أسانيد أهل البيت: جعفر بن محمد عن أبيه عن جده، وأصح أسانيد ابن عمر: مالك عن نافع عنه، وأصح أسانيد عائشة: عبيد الله بن عمر بن حفص عن القاسم عن عائشة، وأصح أسانيد ابن مسعود: سفيان الثوري عن منصور عن إبراهيم النخعي عن علقمة عنه، وأصح أسانيد أبي هريرة: الزهري عن سعيد بن المسيب عنه، او أبو الزناد عن الأعرج عنه، او حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن ابن سيرين عنه. كما قيل ان اصح اسناد يروى عن سعد بن ابي وقاص هو: علي بن الحسين بن علي عن سعيد بن المسيب عنه[146].

وقيل ان المجمع على صحته هو المتصل السالم من الشذوذ والعلة، وأن يكون رواته ذوي ضبط وعدالة وعدم تدليس. ويقصد بالشذوذ هو ما يرويه الثقة مخالفاً لرواية الناس، او لرواية من هو اضبط منه. كما يقصد بالعلة هو ان فيه أسباباً خفية قادحة[147]. أما التدليس فيقصد به رواية المحدث عمن عاصره ولم يلقه، فيتوهم انه سمع منه، أو روايته عمن قد لقيه ولم يسمعه منه[148]. وسمي ذلك تدليساً لكون الراوي لم يسمِّ من حدّثه واوهم سماعه للحديث ممن لم يحدّثه به، ويرد في صيغته ما يحتمل

---

[144] انشد البعض حول ذلك شعراً كهذين البيتين:

علم النزول اكتبوه فهو ينفعكم وترككم كتبه ضرب من العنت

ان النزول اذا ما كان عن ثبت اعلى لكم من علو غير ذي ثبت

وانشد اخر:

لكتابي عن رجال ارتضيهم بنزول هو خير من كتابي بعلو عن طبول

(الجامع لأخلاق الراوي، فقرة 123ــ125).

[145] الكفاية في علم الرواية، باب القول في ترجيح الأخبار. ومقدمة ابن الصلاح، باب معرفة الصحيح من الحديث.

[146] الحاكم النيسابوري: معرفة علوم الحديث، باب معرفة الجرح والتعديل. ودليل ارباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح، مصدر سابق.

[147] قواعد التحديث، ص80

[148] الكفاية في علم الرواية، معرفة ما يستعمل أصحاب الحديث من العبارات

وقوع اللقاء، كصيغة (عن) وصيغة (أن) وصيغة (قال). واذا كانت الصيغة صريحة في السماع المباشر مثل اخبرنا او حدثنا وهو لم يسمع عنه كان ذلك كذباً[149]. وقد اعتبره البعض على ثلاثة اقسام تختلف في الضعف[150].

فأعلى مراتب المجمع عليه: مالك عن نافع عن ابن عمر، أو منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، أو الزهري عن سالم عن أبيه، أو أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة. ثم بعده معمر عن همام عن أبي هريرة، أو ابن أبي عروبة عن قتادة عن أنس، أو ابن جريج عن عطاء عن جابر وأمثاله. ثم بعده في المرتبة : الليث وزهير عن أبي الزبير عن جابر، أو سماك عن عكرمة عن ابن عباس، أو أبو بكر بن عياش عن أبي إسحاق عن البراء، أو العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة، ونحو ذلك من أفراد البخاري أو مسلم[151]. وقيل انه روي من خلال هذه الاسانيد القليلة الاف الاحاديث.

وقد كان التابعون المعول عليهم في الاحاطة بالحديث قليلين، فكما يرى أبو داود الطيالسي ان الحديث موجود عند أربعة؛ هم الزهري وقتادة وأبي إسحاق والأعمش، فكان قتادة أعلمهم بالاختلاف، والزهري أعلمهم بالإسناد، وأبو إسحاق أعلمهم بحديث علي وابن مسعود، وكان عند الأعمش من كل هذا ولم يكن عند واحد من هؤلاء إلا الفين الفين. واعتبر الخطيب البغدادي ان هؤلاء الاربعة هم من تدور الاسانيد عليهم، وهو معنى قول الطيالسي: وجدنا الحديث عند أربعة[152]. وهناك رجال اخرون ممن اعتنوا بجمع الحديث، حتى قيل: ان من لم يجمع حديث هؤلاء الخمسة فهو مفلس في الحديث: سفيان وشعبة ومالك بن أنس وحماد بن زيد وابن عيينة، وهم أصول الدين[153]. وذهب علي بن المديني الى ان الإسناد كان يدور على ستة ثم تفشى علمهم الى غيرهم، وهم الزهري وعمرو بن دينار وقتادة ويحيى بن أبي كثير وأبو إسحاق الهمداني وسليمان الأعمش، ثم صار علم هؤلاء الستة الى غيرهم، ففي الكوفة سفيان الثوري، وفي الشام الاوزاعي، وفي البصرة شعبة بن الحجاج وابن أبي عروبة

---

149 ابن حجر: نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، مكتبة سحاب السلفية الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).

150 ويُعرف القسم الاول من الأقسام الثلاثة بتدليس الإسناد، وهو ان يسقط الراوي اسم شيخه الذي سمع منه ويرتقي إلى شيخ شيخه بصيغة (عن أو أن أو قال) أو يسقط أداة الرواية ويسمي الشيخ فقط فيقول: فلان مثلاً. ويُعرف القسم الثاني بتدليس الشيوخ، وهو ان يصف الشيخ المسمع بوصف لا يُعرف به من اسم أو كنية أو لقب أو نسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صنعة ونحو ذلك. ويعتبر هذا القسم أخف من الاول. أما القسم الثالث فهو تدليس التسوية، وهو ان يروي حديثاً عن شيخ ثقة غير مدلس، وذلك الثقة يرويه عن ضعيف عن ثقة، فيأتي المدلس الذي سمع من الثقة الاول غير المدلس فيسقط الضعيف الذي في السند، ويجعل الحديث عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني بلفظ محتمل، فيستوي الإسناد كله ثقات. ويعد هذا أشر الاقسام الثلاثة (سبط بن العجمي: التبيين لأسماء المدلسين، تحقيق يحيى شفيق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، 1406هـ ـ1986م، عن مكتبة يعسوب الدين الإلكترونية. ص11ـ12).

151 الذهبي: الموقظة في علم مصطلح الحديث، شبكة المشكاة الالكترونية، فقرة الحديث الصحيح (لم تذكر ارقام صفحاته).

152 الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج2، فقرة 1895، وتذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 99

153 مقدمة ابن الصلاح، باب معرفة آداب طالب الحديث.

وحماد بن سلمة ومعمر وأبو عوانة، وفي الحجاز مالك بن انس وابن جريج ومحمد بن اسحاق وسفيان بن عيينة، وغير هؤلاء[154].

2ـ طور التدوين

مرحلة البدء

عرفنا ان الصحابة والتابعين ابدوا تحفظات عديدة حول كتابة الحديث، اذ كانوا يحفظونه ويؤدونه لفظاً، وقد استثني من ذلك كتاب الصدقات كما في العديد من الروايات لأغراض عملية[155]. لكن بتقادم الزمن اخذ الحفظ يقل بموت العلماء وضعف الذاكرة وانتشار الكثير منهم في الامصار، وقد رافق ذلك ازدياد الكذب على النبي وكثرة ظهور الفرق والابتداع، فخيف عليه من المحو والاندراس. من هنا بدأت فكرة التدوين العام، كما يشير اليها الكثير من العلماء والحفاظ. وكما قال الرامهرمزي: إنما كره الكتاب من كره من الصدر الأول لقرب العهد وتقارب الإسناد ولئلا يعتمده الكاتب فيهمله أو يرغب عن حفظه والعمل به، فأما والوقت متباعد والاسناد غير متقارب والطرق مختلفة والنقلة متشابهون وآفة النسيان معترضة والوهم غير مأمون فان تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى والدليل على وجوبه أقوى[156]. وكذا ذهب ابن حجر في (مقدمة فتح الباري) الى ان تدوين الآثار وتبويب الأخبار قد حصل في أواخر عصر التابعين بعد ان انتشر العلماء في الأمصار وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار، حيث اراد العلماء تقييد الامر بقوانين تمنع الابتداع والفرق الجديدة فكان لابد من التدوين[157].

هكذا يتضح ان العلة التي استند اليها العلماء في تفسير حالة التدوين تعود الى عدد من العوامل؛ كضعف الذاكرة وذهاب العلماء وانتشار الكذب وكثرة الابتداع وظهور الفرق العقدية. وقد يشار الى مثل هذه العوامل بعدد من الاخبار، اهمها ان بدء التدوين حدث بفعل الأمر الذي صدر عن السلطة السياسية في اواخر العهد الاموي. فقد جاء ان عمر بن عبد العزيز أمر عامله في المدينة أبا بكر بن عمرو بن حزم وكتب إليه قائلاً: انظر ما كان من حديث رسول الله (ص) فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبي (ص) ولتفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً {صحيح البخاري، حديث 34}. وفي رواية اخرى ان عمر بن عبد العزيز كتب إلى الآفاق: عليكم بابن شهاب (الزهري) فإنكم لا تجدون أحداً أعلم بالسنة الماضية

---

[154] تقدمة المعرفة، باب ما ذكر من صحة حديث مالك وعلمه بالآثار. والجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ج2، فقرة 1896

[155] محمد بن إدريس الكتاني: الرسالة المستطرفة، مكتبة نداء الايمان الالكترونية، ص3.

[156] المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص386

[157] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الاول، كذلك: قواعد التحديث، ص69

منه[158].

ومع ان الكثير من الباحثين المعاصرين يعطون لهذا القرار السياسي اهمية خاصة لتفسير الكيفية التي بدأت فيها عملية التدوين، لكن ما يبدو هو ان هذه العملية لم تحدث بفعل ذلك القرار، فهناك اسباب اخرى دفعت العلماء على التدوين، ويحضرنا بهذا الصدد خبران اخران يبين كل منهما كيف كانت البداية، وكلاهما منقول عن أب التدوين ابن شهاب الزهري (المتوفى سنة 124هـ). فأحد الخبرين ينسب علة التدوين الى عدوى الوضع والكذب الاتي من جهة المشرق (العراق) اذ يقول الزهري: لولا أحاديث تأتينا من قبل المشرق ننكرها لا نعرفها ما كتبت حديثاً ولا أذنت في كتابه[159]. اما الخبر الثاني فيرجع العلة في بدء التدوين الى الاكراه الذي مارسته السلطة الاموية على كتابة الحديث لاغراض خاصة وضمن حدود شخصية، لكنه ساهم في تعميم تداول التدوين لدى عامة المسلمين، وكما يقول الزهري: كنا نكره كتاب العلم حتى أكرهنا عليه هؤلاء الأمراء، فرأينا أن لا نمنعه أحداً من المسلمين[160]. وجاء أن هشام بن عبد الملك سأل الزهري أن يملي على بعض ولده شيئاً، فأملى عليه أربعمائة حديث، وخرج الزهري فقال: أين أنتم يا أصحاب الحديث؟! فحدثهم بتلك الأربعمائة، ثم لقي هشاماً بعد شهر أو نحوه فقال للزهري: ان ذلك الكتاب ضاع، فدعا بكتاب فأملاها عليه ثم قابل بالكتاب الأول فما غادر حرفاً واحداً[161]. وجاء ان رجلاً سأل الزهري وعرض عليه كتاباً من علمه فقال: أأحدث بهذا عنك يا أبا بكر؟ قال نعم فمن يحدثكموه غيري[162].

وقيل ان الزهري اضاف اقوال الصحابة عند كتابة حديث النبي وعدها من السنة. فكما جاء عن صالح بن كيسان انه قال: اجتمعت أنا وابن شهاب الزهري ونحن نطلب العلم فاتفقنا على أن نكتب السنن، فكتبنا كل شيء سمعنا عن النبي (ص) وبعدها قال الزهري: نكتب ما جاء عن أصحابه، فقلت لا ليس بسنة، فقال الزهري: بلى هو سنة، فكتب ولم أكتب، فألحج وضيعت[163].

ويمكن القول ان التدوين بدأ كسلاح ذي حدين. ففي الاول تحاشاه علماء السلف والتابعون لاسباب عديدة، منها خشيتهم من ان يتحول الى طريق للدس في الكتب والقراطيس، كما ان عن طريقه يمكن ان يسمح لمن هو ليس اهلاً للحديث بالتعاطي معه فيشيع تداوله بين عوام الناس ويكثر الكذب

[158] ابن خلكان: وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، 1968م، عن شبكة المشكاة الالكترونية، ج5، فقرة 177

[159] تقييد العلم، ص30

[160] تقييد العلم، ص30، وسير اعلام النبلاء، ج5، ص1137، وجامع بيان العلم وفضله، باب ذكر الرخصة في كتاب العلم. وجاء ان الزهري كان يمنع الناس أن يكتبوا عنه، فلما ألزمه هشام بن عبد الملك أن يملي على بنيه أذن للناس بالكتابة عنه (اعلام النبلاء، ج5، ص1137).

[161] تذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 97

[162] جامع بيان العلم وفضله، باب في العرض على العالم.

[163] الجامع لاخلاق الراوي، ج2، فقرة 1574، والتعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج2، ص870

والتحريف. وقد كان الاوزاعي يقول: >كان هذا العلم كريماً يتلاقاه الرجال بينهم، فلما دخل في الكتب دخل فيه غير أهله<[164]. فهذا هو الجانب السلبي من التدوين، أما الجانب الايجابي منه فهو انه ساعد على منع الكذب والاقلال من الوضع والتحريف الذي تتناقله الالسن والشفاه. وقد لجأ الحفاظ الى كتابة الحديث لصونه من الكذب والتغيير والتحوير عبر الافواه. بل ان احدى الروايات المنقولة عن الزهري تشير الى ان علة تدوين الحديث جاءت لهذا الغرض، حيث في الرواية انه اضطر الى كتابة الحديث بفعل ما شاهده من الاحاديث غير المعروفة القادمة من المشرق. وآل الامر الى ان بعض علماء السلف المتأخرين اوصى بجعل التعامل بالرواية من خلال الكتاب، ومن ذلك ما قاله احمد بن حنبل: >لا تحدثن الا من كتاب<[165]، ويؤيده ما جاء عن علي بن المديني انه ذكر احمد بن حنبل وقال: بلغني أنه لا يحدث إلا من كتاب[166]. ومثل ذلك ما قاله جعفر الطيالسي: ينبغي لصاحب الحديث أن يتزر بالصدق ويرتدي بالكتب[167].

مع هذا صادف التدوين مشكلة تتعلق بالكتابة والاستملاء، حيث ان بعض الرواة المستملين قد لا يسمع الحديث بصورة صحيحة عن شيخه فيقع الاختلاف والتغيير، ومن ذلك ما ذكره ابن الصلاح من ان الكثير من اكابر المحدثين تعظم مجالسهم بالاف السامعين من الرواة المستملين، لكن الكثير منهم يكتب ما يملى دون ان يسمع جيداً. فمثلاً جاء عن الأعمش انه قال: كنا نجلس الى إبراهيم فتتسع الحلقة فربما يحدث بالحديث فلا يسمعه من تنحى عنه فيسأل بعضهم بعضاً عما قال ثم يروونه وما سمعوه منه. وعن حماد بن زيد أنه سأله رجل في مثل ذلك فقال: يا أبا إسماعيل كيف قلت؟ فقال: استفهم من يليك. وعن ابن عيينة أن أبا مسلم المستملي قال له: إن الناس كثير لا يسمعون، قال: أتسمع أنت؟ قال نعم، قال فأسمعهم[168] . لذلك لم يجز بعض العلماء ما يرويه المستملي بتلك الطريقة. فمثلاً جاء عن خلف بن تميم انه قال: سمعت من سفيان الثوري عشرة آلاف حديث أو نحوها فكنت أستفهم جليسي،

---

[164] مقدمة ابن الصلاح، باب في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده. ومما يذكر ان البخاري ترك الرواية عن حماد بن سلمة مع علمه بثقته، وذلك تعويلاً عما قيل بأنه كان لحماد ربيب يدخل في حديثه ما ليس منه (الموضوعات، ج1، ص34).

[165] ابو بكر محمد بن موسى الهمذاني: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الاثار، نشر وتعليق وتصحيح راتب حاكمي، مطبعة الاندلس، حمص، الطبعة الاولى، 1386هـ ـ1966م، ص17، وطبقات الحنابلة، ج2، مادة (أبو الحسن الحافظ المبرز بصري الدار).

[166] التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ص300

[167] أدب الاملاء والاستملاء، ص.58

[168] يروى عن البعض ما ظاهره انه يتساهل في سماع الحديث، اذ جاء عن الحافظ الاصبهاني ابي عبد الله بن مندة انه قال لواحد من أصحابه: يا فلان يكفيك من السماع شمه. واعتبر ابن الصلاح ان هذا إما متأول أو متروك على قائله، والبعض فسر هذا القول بانه اذا سئل عن اول شيء عرفه ولا يعني التساهل في السماع (مقدمة ابن الصلاح، باب معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه).

فقال لي زائدة: لا تحدث منها إلا بما تحفظ بقلبك وسمع أذنك، قال فألقيتها[169]. بل وكان البعض يحتاط ويعرض ما كتبه على من املى عليه الحديث، خشية الزيادة والنقصان. وهناك من اوصى طالب العلم بمقابلة كتابه بأصل سماعه عن الشيخ الذي يرويه عنه. وجاء عن عروة بن الزبير أنه قال لابنه هشام: أكتبت؟ قال: نعم، قال: عارضت كتابك؟ قال لا، قال لم تكتب! وعن الامام الشافعي ويحيى بن أبي كثير قالا: من كتب ولم يعارض كمن دخل الخلاء ولم يستنج[170].

مهما يكن فقد استقر الامر على لزوم الكتابة، وكان هناك اجماع على تسويغها للحاجة والضرورة، فلولا التدوين لدرس الحديث في العصور المتأخرة كالذي اشار اليه ابن الصلاح[171].

لنعد الى الزهري الذي يعتبر المسئول الاول عن تدوين الحديث. فهو اول من شرع بكتابة الحديث بعد ان كان التابعون قبله يكرهون كتابته لاسباب سبق عرضها. وروي عنه انه قال: لم يدّون هذا العلم أحد قبل تدويني[172]. ويعد الزهري من صغار التابعين ومن فضلاء اهل الفقه والحديث في المدينة، وكان يعرف بحفظه لعلم الفقهاء السبعة المعروفين[173]، وقيل انه ادرك عشرة من الصحابة[174]، والبعض زاد على ذلك قليلاً[175]. وقد اشاد الكثير من العلماء بفضل هذا الرجل، فجاء عن سفيان بن عيينة قوله: كان الزهري أعلم أهل المدينة[176]. وقال عنه عمر بن عبد العزيز: ما ساق الحديث أحد مثل الزهري[177]. وقال ايضاً: لم يبق أحد أعلم بسنة ماضية من الزهري[178]. كما ذكره عمرو بن دينار بقوله: لقد جالست جابراً وابن عباس وابن عمر وابن الزبير فما رأيت احداً انسق للحديث من الزهري[179]، وفي رواية اخرى عن عمرو بن دينار انه قال: والله ما رأيت مثل هذا الفتى القرشي قط[180]. وقيل لمكحول: من

[169] مقدمة ابن الصلاح، باب معرفة كيفية سماع الحديث وتحمله وصفة ضبطه، والكفاية في علم الرواية، باب ما جاء في استفهام الكلمة والشيء من غير الراوي.

[170] مقدمة ابن الصلاح، باب في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده. والجامع لأخلاق الراوي، فقرة 576 و577، وأدب الاملاء والاستملاء، ص93ـ94

[171] مقدمة ابن الصلاح، باب في كتابة الحديث وكيفية ضبط الكتاب وتقييده.

[172] الرسالة المستطرفة، ص3

[173] وهم سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وابو بكر بن عبد الرحمن المخزومي وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وخارجة بن زيد بن ثابت والقاسم بن محمد وسليمان بن يسار.

[174] وفيات الاعيان، ج5، فقرة 177

[175] البحر المحيط، فقرة 1158

[176] سير أعلام النبلاء، ج5، ص1137، وتقدمة المعرفة، باب ما ذكر من معرفة بن عيينة بالعلم.

[177] سير أعلام النبلاء، ج5، ص1137، وتقدمة المعرفة، باب ما ذكر من معرفة بن عيينة بالعلم.

[178] تذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 97، والبداية والنهاية، ج9، ص374

[179] ابن كثير: البداية والنهاية، حققه ودقق اصوله وعلق حواشيه علي شيري، دار إحياء التراث العربي، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج9، ص374

[180] وفيات الاعيان، ج5، فقرة 177

أعلم من رأيت؟ قال ابن شهاب، قيل له ثم من؟ قال ابن شهاب، قيل له ثم من؟ قال ابن شهاب[181].
ومثل ذلك نُقل عن أيوب انه قال: ما رأيت أعلم من الزهري، فقال له صخر بن جويرية: ولا الحسن؟ قال: ما رأيت أحداً أعلم من الزهري[182]. وكان مالك بن أنس يقول: كنت أكتب الحديث فإذا اختلج في قلبي منه شيء عرضته على الزهري فما أمرني فيه قبلته، وما أثبته فهو الثبت عندي، وكنت أوثر علمه فيه على علم غيره لتقدمه في هذا الامر وعلمه بسنن رسول الله (ص)[183].

هكذا يعتبر الزهري اعلم زمانه بالسنة والحديث. وروي عنه انه قال: مكثت خمساً واربعين سنة اختلف من الحجاز الى الشام، ومن الشام الى الحجاز، فما كنت اسمع حديثاً استطرفه[184].

ومن بين ما تعود اليه اهمية الزهري هو ان له من الاحاديث الكثيرة التي لم يروها غيره. فقد ذكر مسلم في صحيحه ان له ما يقارب تسعين حديثاً عن النبي بأسانيد جياد لا يرويها غيره[185]. ونقل عن معمر انه قال: كنا نرى أنا قد أكثرنا عن الزهري حتى قتل الوليد بن يزيد فإذا الدفاتر قد حملت على الدواب من خزانته من علم الزهري[186].

على ذلك يكون الزهري هو الممهد الاول لجميع التطورات التي جرت على الحديث المدون، اذ اتكأ عليه من جاء بعده، فبدأت مراحل جديدة؛ اولها التبويب، ثم المساند، ومن بعدها الصحاح. وهذا ما سنتعرف عليه كالاتي..

مرحلة التبويب

جاءت عملية جمع الحديث وتبويبه كخطوة متممة لما بدأه الزهري من التدوين. اذ نشط العديد من العلماء في وقت متقارب لجمع وتدوين كل من الفقه والتفسير والمغازي والتاريخ وغيرها من العلوم. وعلى تقدير الذهبي فان هذا الحدث العظيم قد حصل في منتصف القرن الثاني للهجرة (سنة 143هـ). وقيل ان اول من جمع الحديث وبوبه هو مالك بن انس، كما قيل ان اول من فعل ذلك هو الربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما، الى ان قام بعدهم عدد من العلماء فدونوا الأحكام في الحديث، كمالك وابن جريج وسفيان الثوري والاوزاعي وابن دينار وغيرهم. وقيل ايضاً ان هناك عدداً من العلماء ظهروا في فترة واحدة وفي اماكن متعددة شرعوا في تصنيف الحديث كل باب على حدة دون ان يعرف سابقهم من لاحقهم. وقد عرفت مثل هذه الكتب في جمع الحديث وتبويبه بالموطآت، وهي كثيرة لكن لم يبق منها سوى موطأ مالك الذي صنفه في المدينة وتوخى فيه القوي من حديث أهل

---

[181] وفيات الاعيان، ج5، فقرة 177

[182] التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج2، ص696

[183] التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج2، ص696

[184] البداية والنهاية، ج9، ص375

[185] صحيح مسلم، حديث 1647

[186] جامع بيان العلم وفضله، باب في العرض على العالم. وتذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 97، وسير أعلام النبلاء، ج5، ص1137

الحجاز ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين، وصنف عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج التصانيف بمكة، وصنف سفيان بن سعيد الثوري كتاب الجامع بالكوفة، وكذا صنف أبو حنيفة الفقه والرأي بالكوفة ايضاً، ومثل ذلك فعل أبو عمر وعبد الرحمن بن عمر والأوزاعي بالشام، وحماد بن سلمة بن دينار بالبصرة[187]، وصنف ابن إسحاق المغازي، وكذا صنف معمر باليمن، وعلى هذه الشاكلة صنف هشام كتبه، وكذا الليث بن سعد وعبد الله بن لهيعة، ثم فعل ذلك عبد الله بن المبارك والقاضي أبو يوسف وابن وهب وغيرهم. وبذا كثر تبويب العلم وتدوينه، ورتبت ودونت كتب العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس. وقبل هذا العصر كان سائر العلماء يتكلمون عن حفظهم ويروون العلم عن صحف صحيحة غير مرتبة[188].

وكما قلنا انه لم يصلنا من الموطآت في الحديث سوى موطأ مالك، وقد كتبه بناء على طلب من ابي جعفر المنصور، حيث قال له: إن الناس قد اختلفوا بالعراق فضع للناس كتاباً تجمعهم عليه فوضع الموطأ[189]، وهو يتضمن ثلاثة آلاف مسألة[190]. كما روي انه قال لمالك: >ضم هذا العلم يا ابا عبد الله ودونه كتباً وتجنب فيها شدائد عبد الله بن عمر ورخص ابن عباس وشواذ ابن مسعود، واقصد اوسط الامور وما اجتمع عليه الائمة والصحابة>[191]. واستغرق مالك في تصنيف كتابه اربعين سنة، وقيل انه روى فيه من الاثار ما سلم في معيار النقد وجرب من جهات الصحة، واعتبرت أحاديثه اصح الاحاديث، حتى قيل في الكتاب انه انفع كتاب بعد القرآن الكريم، ومن ذلك ما قاله عبد الرحمن بن مهدي: ما كتاب بعد كتاب الله انفع للناس من الموطأ، ولا اعلم من علم الاسلام بعد القرآن اصح من موطأ مالك[192]. وقال الشافعي: ما كتب الناس بعد القرآن شيئاً هو انفع من موطأ مالك[193]. وجاء عن أبي زرعة انه قال: لو حلف رجل بالطلاق على أحاديث مالك التي في (الموطأ) أنها صحاح كلها لم يحنث، ولو حلف على حديث غيره كان حانثاً[194]. وروي ان المنصور شاور مالكاً في تعليق الكتاب بالكعبة لاهميته الفائقة فرفض[195].

---

[187] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الاول.

[188] جمال الدين يوسف بن تغري بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، عن مكتبة نداء الايمان.

[189] تقدمة المعرفة، فقرة مالك بن انس.

[190] الرسالة المستطرفة، ص14

[191] ابن عاشور: تحقيقات وانظار في القرآن والسنة، ص76، وابن فرحون: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، شبكة المشكاة الالكترونية، ضمن فصل من وصاياه وآدابه (لم تذكر ارقام صفحاته).

[192] تحقيقات وانظار في القرآن والسنة، ص76

[193] كما قال: ما في الارض كتاب في العلم اكثر صواباً من كتاب مالك (تحقيقات وانظار في القرآن والسنة، ص76، وسير اعلام النبلاء، فقرة 111). وقال ايضاً: وجدت أحاديث الاحكام كلها عند مالك سوى ثلاثين حديثاً، ووجدتها كلها عند ابن عيينة سوى ستة أحاديث (تذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 249).

[194] الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، باب في ذكر الموطأ وتأليفه إياه

[195] ونُسب ذلك ايضاً الى هارون الرشيد، وانه شاور مالكاً في ان يعلق الموطأ في الكعبة ويحمل الناس على ما فيه، فقال: لا تفعل فان اصحاب رسول الله (ص) اختلفوا في الفروع وتفرقوا في البلدان وكل سنة مضت (حجة الله البالغة،

وجاء في الثناء على علم مالك ان عبد الرحمن بن مهدي لا يقدم على مالك أحداً، وكان يقول: مالك أفقه من الحكم وحماد. كما قال الشافعي: لولا مالك وسفيان بن عيينة لذهب علم الحجاز، وقال ايضاً: إذا ذكر العلماء فمالك النجم. وقال ابن وهب: لولا مالك والليث لضللنا. وقال عبد الرزاق: يوشك الناس أن يضربوا أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة، اي مالك. كما سأل عبد الله اباه احمد بن حنبل: من أثبت أصحاب الزهري؟ فاجاب: مالك أثبت في كل شيء، ومثله نقل عن يحيى بن معين[196]. وفي رواية اخرى عن ابن حنبل انه وصف مالكاً بأنه اثبت الناس مع قلة ما روى، وفي رواية ثالثة أضاف انه كان يخطئ[197]. وكان أبو عبد الرحمن النسائي (المتوفى سنة 303هـ) يرى انه ليس أحد بعد التابعين أوثق وآمن على الحديث من مالك، ثم يليه شعبة، ثم يحيى بن سعيد القطان. فعلى رأيه انه ليس غير هؤلاء الثلاثة ما يؤَمّن به على الحديث وقلة الرواية عن الضعفاء. فمثلاً انه ذكر من أقران مالك عبد الله بن المبارك ووصفه بأنه أجل أهل زمانه إلا أنه يحدث عن الضعفاء، وكذا كان سفيان الثوري. في حين كان مالك أقل رواية عن الضعفاء، اذ لم يروِ عن احد منهم سوى عدد محدود للغاية مثل عبد الكريم أبي أمية وعبد الغفار بن القاسم وعاصم بن عبيد الله[198]. واهم ما امتاز به كتاب الموطأ هو ان معظم رواته كانوا من الحجاز، وقد اكثر فيه مالك المرسل والمنقطع، واغلب ما نقله من اسناد هو اقوال الصحابة والتابعين[199]. وهو في احيان قليلة كان يمارس

ص145). وقيل انه لما حج المنصور قال لمالك: قد عزمت ان آمر بكتبك هذه التي صنفتها فتنسخ نسخاً ثم ابعث إلى كل مصر من أمصار المسلمين بنسخة وآمرهم ان يعملوا بما فيها ويدعوا ما سوى ذلك من العلم المحدث فإني رأيت أصل العلم رواية أهل المدينة وعلمهم. فقال: يا امير المؤمنين لا تفعل فإن الناس قد سيقت إليهم أقاويل وسمعوا أحاديث ورووا روايات وأخذ كل قوم بما سيق إليهم وعملوا به ودانوا به من اختلاف أصحاب رسول الله (ص) وغيرهم وإن ردهم عما اعتقدوه شديد، فدع الناس وما هم عليه وما اختار أهل كل بلد أنفسهم. فقال المنصور: لعمري لو طاوعتني لأمرت بذلك (سير اعلام النبلاء، ج8، فقرة 78 و79).

196 تذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 199، وتقدمة المعرفة، باب ما ذكر من صحة حديث مالك وعلمه بالآثار. وسير اعلام النبلاء، ج8، فقرة 74 و75، والتعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج2، ص765

197 أبو المحاسن بن المبرد: بحر الدم فيمن تكلم فيه الامام احمد بمدح أو ذم تأليف، تحقيق وتعليق روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، 1413هـ ـ1992م، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص145.

198 التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج2، ص767ـ768

199 اذا كان المرسل عند اهل الحديث يرد عند قول التابعي: قال رسول الله، مع عدم ذكر اسم الصحابي الذي نقل عنه، فان معنى المنقطع هو الرواية التي تروى عن الصحابي من دون ذكر التابعي، وذلك على عكس المرسل، مثل أن يروي مالك بن أنس عن عبد الله بن عمر، أو سفيان الثوري عن جابر بن عبد الله، أو شعبة بن الحجاج عن أنس بن مالك... الخ (الكفاية في علم الرواية، معرفة ما يستعمل أصحاب الحديث من العبارات). فاكثر ما يوصف بالإرسال هو رواية التابعي عن النبي (ص)، وأكثر ما يوصف بالانقطاع هو رواية من دون التابعي عن الصحابة (مقدمة ابن الصلاح، باب معرفة المرسل). لكن هناك من اعتبر الحديث المنقطع بانه المروي عمن دون الصحابة موقوفاً عليه من القول أو الفعل، سواء كان تابعياً او غيره (الكفاية في علم الرواية، الباب السابق).

التدليس، فمثلاً انه يروي عن ثور بن زيد حديث عكرمة عن ابن عباس دون ذكر عكرمة، وقد وقـــع ذلك منه في اكثر من حديث، وكذا كان يسقط عاصم بن عبد الله من إسناد آخر ذكره الـــدارقطني[200]. لكنه اشتهر بشدة نقده للرجال وحرصه على ان لا يضع في كتابه الا من كان ثقة، وكان يرى ان من لم يرو عنه من المعاصرين له في المدينة فهو ممن لم يوثقه[201].

كما اشتهر مالك بقلة روايته وتحفظه في الحديث ومراعاته للصحة باكبر قدر ممكن[202]، الى درجة انه كان يسقط الكثير من أحاديثه بين فترة واخرى، حتى اختلفت الرواية في عدد أحاديثه ومقدار ما اسقط منها عبر السنين، ومن ذلك ما ذكره الكيا الهراسي من ان مقدار أحاديثه كانت (7000) ثم اخذ العدد يتناقص عنده الى (700) حديث. وقال سليمان بن بلال: لقد وضع مالك الموطأ وفيه (4000) حديث فمات وهي (1000) حديث ونيف، يخلصها عاماً عاماً بقدر ما يرى انه اصلح للمسلمين وامثـــل فـــي الدين[203]. كما ذكر عتيق الزبيري بان ما وضعه مالك في (الموطأ) هو ما يقارب (10000) حديث فلم يزل ينظر فيه ويسقط منه حتى بقي هذا، ولو عاش قليلاً لاسقطه كله[204]. وقال صفوان بن عمر بـــن عبد الواحد: عرضنا على مالك (الموطأ) في اربعين يوماً فقال: كتاب الفته في اربعين سنة اخذتموه في اربعين يوماً، ما اقل ما تفقهون فيه[205].

وذكر ابو بكر الأبهري ان جملة ما في الموطأ من الآثار عن النبي (ص) وعن الصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرون حديثاً؛ المسند منها ستمائة حديث، والمرسل مائتان واثنـــان وعـــشرون حـــديث، والموقوف ستمائة وثلاث عشر حديث[206]، ومن قول التابعين مائتان وخمسة وثمانون[207]. وهذا يعنـــي ان ما نقله مالك عن النبي (ص) من الحديث المتصل يقارب ثلث المجموع، او انه يقارب نصف مـــا

[200] ابن حجر: طبقات المدلسين، شبكة المشكاة الالكترونية، فقرة 22 (لم تذكر ارقام صفحاته).

[201] مما جاء بهذا الصدد ان مالكاً قال لسائل سأله عن احد الرجال: هل رأيته في كتبي؟ فاجابه السائل بالنفي، فقال مالك: لو كان ثقة لرأيته في كتبي. وقد اعتبر يحيى بن معين ان كل من حدث عنه مالك فهو ثقة الا رجلاً أو رجلين (لاحظ: تقدمة المعرفة، باب ما ذكر من صحة حديث مالك وعلمه بالآثار. وسير اعلام النبلاء، ج8، فقرة 72)

202 وقد كان ابن حنبل يفضله على بقية أصحاب الزهري في قلة روايته وتثبّته (بحر الدم فيمن تكلم فيه الامام احمد بمدح أو ذم تأليف، ص145).

203 تحقيقات وانظار في القرآن والسنة، ص76، ومحمد بن إسماعيل الأمير الحسني الصنعاني: توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، نسخة دار التراث، نشر المكتبة السلفية، المدينة المنورة، عن شبكة المشكاة الالكترونية، ج1، ص62

204 محمد بن محمد الاندلسي الراعي: انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الامام مالك، تحقيق محمد ابو الاجفان، دار الغرب الاسلامي، بيروت، الطبعة الاولى، 1981م، ص209، والديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، باب في ذكر الموطأ وتأليفه إياه.

[205] انتصار الفقير السالك، ص213، والديباج المذهب، باب في ذكر الموطأ وتأليفه إياه.

[206] المقصود بالموقوف هو ما أسنده الراوي الى الصحابي ولم يتجاوزه (الكفاية في علم الرواية، معرفة ما يستعمل أصحاب الحديث من العبارات).

[207] توضيح الافكار، ج1، ص62

نقله من الحديث غير المتصل.

وروي الموطأ بروايات عديدة اشهرها روايتان: احداهما رواية يحيى بن كثير الليثي الاندلسي (المتوفى سنة 234هـ) والاخرى رواية صاحب ابي حنيفة محمد بن الحسن الشيباني[208]، وذكر الكتاني انه إذا أطلق في الازمان المتأخرة موطأ مالك فإنما ينصرف للرواية الاولى[209]. وقد اعتنى الكثير من المالكيين وغيرهم بكتاب مالك ورواته، وعدّ منهم القاضي عياض نحواً من تسعين رجلاً[210].

وقد ذكر ابن حزم الاندلسي ان موطأ مالك كان يروى لدى الكثير من الناس منذ ألفه، وآخر من رواه عنه من الثقات أبو المصعب الزهري لصغر سنه، وعاش بعد موت مالك ثلاثاً وستين سنة، وموطؤه أكمل الموطآت، لان فيه خمسمائة وتسعين حديثاً بالمكرر، أما بإسقاط التكرار فخمسمائة وتسعة وخمسون حديثاً[211]. مع ان ما ورثه المتأخرون من موطآت مالك اكثر من ذلك، حتى ان بعضها يزيد على ذلك عدة اضعاف، فكما عرفنا ان البعض قال ان فيه ثلاث الاف مسألة، واكبر الظن انه يعني ثلاث الاف رواية، وبعض اخر قال ان فيه اكثر من ألف وسبعمائة رواية. وفي النسخة المطبوعة حالياً لرواية يحيى بن يحيى الليثي يوجد اكثر من ألف وثمانمائة (1843) رواية[212].وكل ذلك يتنافى مع ما استقر عليه عالم المدينة، وبالتالي أصبح من المحال معرفة ما عوّل عليه دون غيره.

واهم خصوصية امتازت بها هذه المرحلة وما قبلها هي التعويل على الحديث المرسل والمنقطع، كالذي اشتهر لدى مالك وابي حنيفة وغيرهما، اذ كان العلماء انذاك يتقبلون ان يقول التابعي: قال رسول الله، وان لم يذكر اسم الصحابي الذي ينقل عنه، وهو معنى المرسل كما عرفنا[213]. وعرف ان أكثر ما تروى المراسيل من أهل المدينة عن ابن المسيب، ومن أهل مكة عن عطاء بن أبي رباح، ومن أهل البصرة عن الحسن البصري، ومن أهل الكوفة عن إبراهيم بن يزيد النخعي، ومن أهل مصر عن سعيد بن أبي هلال، ومن أهل الشام عن مكحول. وقيل ان مراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي تعد من الصحاح، وان مراسيل عطاء والحسن لا يحتج بها؛ لأنهما كانا يأخذان عمن كان، وكذا مراسيل أبي قلابة وأبي العالية[214].

---

208 تاريخ المذاهب الاسلامية، ص431

209 الرسالة المستطرفة، ص14

210 الديباج المذهب، ضمن باب في ذكر الموطأ وتأليفه إياه

211 الاحكام في أصول الاحكام، ج2، ص247

212 انظر: موطأ الامام مالك، رواية يحيى بن يحيى الليثي، اعداد احمد راتب عرموش، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية عشرة، 1414هـ ــ 1994م.

213 نقل عن بعض التابعين انه لا يرسل الا عندما يكون الحديث مروياً عن عدة من الصحابة، فقد روي ان الحسن البصري قال: >اذا اجتمع اربعة من الصحابة على حديث ارسلته ارسالاً<، وعنه انه قال: >متى قلت لكم حدثني فلان فهو حديثه لا غير، واذا قلت: قال رسول الله (ص) اكون قد سمعته من سبعين او اكثر< (تاريخ المذاهب الاسلامية، ص269) .

214 البحر المحيط، فقرة 1158

وقد عدت مراسيل ابن المسيب اصحها جميعاً، كالذي ذهب اليه يحيى بن معين على ما حكاه الحـاكم النيسابوري، معللاً ذلك بانه من أولاد الصحابة وأدرك العشرة وفقيه أهل الحجاز ومفتيهم وأول الفقهاء السبعة الذين اعتد مالك بإجماعهم كإجماع كافة الناس. وقيل ان الأئمة المتقـدمون تـأملوا مراسـيله فوجدوها بأسانيد صحيحة، وهذه الشرائط لم توجد في مراسيل غيره[215].

مرحلة المساند

ما إن انتهى القرن الثاني للهجرة حتى بدأت مرحلة جديدة شرعت بوضع المساند من الحديث. فقد رأى جماعة من الحفاظ ان يفردوا للحديث النبوي بما يرويه كل صحابي من أحاديث في مختلف القـضايا؛ دون التقيد باعتبارات التصحيح والتوثيق، اي سواء كان مما يحتج به أم لا، وسواء كان راويه ثقة او غير ثقة. وقيل ان اول من صنف المسند هو عبيد الله بن موسى العبسي الكوفي، وأبو داود سليمان بن داود الطيالسي، ومن ثم ظهرت بعدهما المساند الاخرى؛ كمسند أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويـه وعبد بن حميد والدارمي وأبي يعلى الموصلي والحسن بن سفيان وأبي بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبرهيم الحنظلي وأبي خيثمة زهير بن حرب ومسدد بن مسرهد البصري وأسد بن موسـى الأمـوي ونعيم بن حماد الخزاعي وغيرهم. ومن هؤلاء من صنف بحسب التبويب والمساند معاً، كأبي بكر بن أبي شيبة[216].

والمساند التي ظهرت خلال هذه الفترة وما بعدها كثيرة جداً، فقد عدد البعض اثنين وثمـانين مـسنداً خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة، واغلبها أصبح في عداد المفقود، ولم يبق منها الا الشيء القليل. ويتضمن البعض من هذه المساند الكثير من الاجزاء، ومن ذلك مسند ابي يوسف بن شيبة الذي يتضمن مساند لعدد من الصحابة، قيل أن نسخة مسند أبي هريرة منه قد شوهدت بمصر فكانت مائتي جـزء. وكذا مسند ابن شاهين البغدادي الذي يحتوي على ألف وستمائة جزء، ومسند الحـسين الماسرجـسي النيسابوري الذي يحتوي على ألف وثلاثمائة جزء، وقدّر انه لو كتب بخطوط الوراقين لكان في أكثـر من ثلاثة آلاف جزء، وقيل أنه لم يصنف في الإسلام مسند أكبر منه[217].

وتختلف هذه المرحلة عن سابقتها بميزتين: فاولاً انها اهتمت بكتب المساند التي افـردت فيهـا لكـل صحابي الاحاديث المروية عنه، وذلك على خلاف المرحلة السابقة التي عولت على فكـرة التبويـب حسب الموضوعات دون ان تفرد لاحد شيئاً من الحديث الجامع. وثانياً هو ان هذه المرحلـة بخـلاف سابقتها لا تعول على المرسل والمنقطع من الحديث. وقد يكون الشافعي هو اول من نقد هذه الطريقة كما زاولها علماء التبويب ومن سبقهم، فقرر ان لا يأخذ بالمرسل الا بشروط[218]، حيـث لـم يتقبـل

---

[215] معرفة علوم الحديث. وقواعد التحديث، ص141، ولاحظ ايضاً: البحر المحيط، فقرة 1163.

[216] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الاول.

[217] الرسالة المستطرفة، ص69ــ73

[218] حجة الله البالغة، ج1، ص146، وتاريخ المذاهب الإسلامية، ص270

المرسل ما لم يكن عائداً الى كبار التابعين، بل وان ينضم اليه ما يؤكده من قرائن[219]. وقيل انه يتقبل المرسل عن كبار التابعين شرط العلم بانه يروى عن العدل الثقة، فيكون المرسل بهذا حجة، ومن ذلك انه وافق على مراسيل سعيد بن المسيب، لأنه تفرد بهذه المزية. اذ سئل مرة: كيف قبلتم عن ابن المسيب منقطعاً ولم تقبلوه عن غيره؟ فأجاب: لأنا لا نحفظ لسعيد منقطعاً إلا وجدنا ما يدل على تسديده، ولا انه حدث عن احد الا كان ثقة معروفاً، فمن كان بمثل حاله أحببنا قبول مرسله[220].

هذه هي مرحلة المساند التي كان لها تأثيرها البالغ على فكرة كتابة الحديث المتصل الصحيح كما دشنها الامام محمد بن اسماعيل البخاري (المتوفى سنة 256هـ) حينما صنف كتابه (الجامع المسند الصحيح) كاول مصنف توخى به الصحيح من أحاديث النبي. وجاءت هذه الفكرة كمحاولة للجمع بين كمال مرحلة التبويب وكمال مرحلة المساند مع ترك ما اتصفا به من نقاط ضعف، فعول البخاري على ما اهتمت به مرحلة التبويب من توخي الحديث الصحيح مع ترك المرسل والمنقطع، كما عول على مرحلة المساند باخذ الاتصال في الحديث المؤدي الى النبي مع اهمال الحديث الضعيف. وبذلك أصبحت فكرة الحديث المتصل الصحيح فكرة مألوفة سار عليها العديد من اصحاب المصنفات الحديثية كما سنعرف.

مرحلة الصحاح

قلنا ان ما دعا البخاري الى تأليف جامعه الصحيح هو انه رأى التصانيف التي سبقته حول المساند قد جمعت بين الصحيح والضعيف من الحديث، فحرك همته لجمع الحديث الصحيح وترك غيره من الحديث الضعيف. وقيل انه ألهم بفكرة الصحيح في الحديث المتصل بعد سماعه ما تمناه استاذه إسحاق بن راهويه[221]. وجاء انه لما ألف البخاري كتابه الجامع الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة الا في أربعة أحاديث، وقال العقيلي ان القول فيها قول البخاري وهي صحيحة[222]. وكان البخاري يقول: ما أدخلت في الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى وتيقنت صحته[223]. ويقول ايضاً: كتبت عن ألف شيخ أو أكثر، ما عندي

---

[219] ابن كثير: اختصار علوم الحديث، شبكة المشكاة الالكترونية، فقرة النوع التاسع (لم تذكر ارقام صفحاته). والبحر المحيط، فقرة 1163، وقواعد التحديث، ص169.

[220] النكت على كتاب ابن الصلاح، ج2، باب أقوال العلماء في حكم المرسل. والبحر المحيط، فقرة 1162

[221] ذكر البخاري بهذا الصدد: كنا عند إسحاق بن راهويه فقال: (لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله) فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح. وفي رواية اخرى مختلفة قال البخاري: رأيت النبي (ص) وكأني واقف بين يديه وبيدي مروحة اذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي: أنت تذب عنه الكذب، وهذا ما حملني على إخراج الجامع الصحيح (مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الاول).

[222] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الاول.

[223] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل العاشر. كذلك: حاجي خليفة: كشف الظنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج1، ص542

حديث لا اذكر إسناده[224]. ولاهمية كتاب البخاري فقد كثرت شروحه، ومن ذلك ما قيل من ان عدد الشروح بلغت اثنين وثمانين شرحاً[225].

ومع ان هناك جماعة من العلماء اعتبروا كتاب مالك اول صحيح دون في الحديث، واخرين اعتبروا كتاب ابن جريج هو الاول[226]، لكن ساد الاعتقاد بان كتاب البخاري هو اول صحيح في الحديث، حسب ما اصطلح عليه علماء هذا الفن، ومن ثم يأتي بالمرتبة الثانية صحيح مسلم بن الحجاج القشيري (المتوفى سنة 261هـ). واذا كان بعض المتقدمين يرى كتاب مالك اصوب كتاب في العلم، كالشافعي وغيره، فان ذلك كان قبل البخاري ومسلم. والفارق الجوهري بين صحيحي هذين الشيخين وبين كتاب مالك، هو ان هذا الاخير ومعاصريه قبلوا العمل بالمرسل والمنقطع ولم يشترطوا الاتصال، وهذا ما لم يعمل به البخاري ومسلم. لذلك قال النووي في التقريب: أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري. وهذه العبارة تتضمن التقييد بالمجرد، وذلك ليتميز به هذا الصحيح عن جميع الكتب التي سبقته، اذ كان موطأ مالك أول مصنف في الصحيح، لكن لم يجرد فيه الصحيح، بل أدخل المرسل والمنقطع والبلاغات[227] . وقد ادخل البخاري التعاليق والمتابعات والشواهد ونحوها لكنه أوردها استئناساً واستشهاداً[228]، فكان ذكرها في الكتاب لا يخرجه عن كونه كتاباً في الصحيح المجرد[229].

وقد ظهر بعد صحيحي البخاري ومسلم عدد من كتب الصحاح، قيل ان افضلها ثلاثة، وهي تعود الى كل من ابي داود السجستاني(المتوفى سنة 275هـ) وابي عيسى الترمذي (المتوفى سنة 279هـ) وابي عبد الرحمن النسائي (المتوفى سنة 303هـ). وقيل ان الفرق بين هؤلاء الخمسة من اصحاب الصحاح، هو ان غرض البخاري كان تخريج الاحاديث الصحيحة المتصلة واستنباط الفقه والسيرة والتفسير، فتقطعت عليه متون الاحاديث وطرقها في ابواب كتابه، وتضمن كتابه ايضاً ذكر الموقوف والمعلق وفتاوى الصحابة والتابعين واراء الرجال عرضاً. وكان غرض مسلم تجريد الصحاح دون تعرض للاستنباط، فجمع طرق كل حديث في موضع واحد ليتضح اختلاف المتون وتشعب الاسانيد على اجود ترتيب دون ان تتقطع عليه الاحاديث. وكانت همة ابي داود جمع الاحاديث التي استدل بها

---

[224] تاريخ بغداد، مصدر سابق، ج2، ص11، وطبقات الحنابلة، ج2، مادة (محمد بن إسماعيل البخاري).

[225] مصطفى السباعي: السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1402هـ ـ1982م، ص447.

[226] تحقيقات وانظار في القرآن والسنة، ص73

[227] قواعد التحديث، ص82، والمقصود بالبلاغات هي تلك التي يقول فيها الراوي بلغني عن زيد مثلاً، ودلالتها الارسال والانقطاع لا الاتصال.

[228] المراد بالتعليق ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر، ولو إلى آخر الإسناد (مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الرابع). والمراد بالمتابعة هو ان توجد موافقة راو لراو ظن انفراده بحديث عن شيخه لفظاً. اما الشاهد فهو ان يوجد متن يشبهه ولو معنى من طريق صحابي اخر (تعليق الكوثري على: شروط الائمة الخمسة لمحمد بن موسى الحازمي، وهو مطبوع خلف كتاب شروط الائمة الستة، ص43).

[229] قواعد التحديث، ص82

فقهاء الامصار وبنوا عليها الاحكام، فصنف سننه وجمع فيها الصحيح والحسن واللين والصالح للعمل، وقد صرح بانه لم يضمن كتابه حديثاً اجمع الناس على تركه[230]، لكنه كان يذكر الحديث الضعيف ويصرح بضعفه، وكان يترجم على كل حديث بما قد استنبط منه عالم وذهب اليه ذاهب، وما سكت عنه فهو صالح عنده[231]. لكن ذكر النووي ان كتابه لم يستوعب الصحيح من أحاديث الأحكام ولا معظمها، وكم في صحيح البخاري ومسلم من حديث حكمي ليس في سنن أبي داود؟ كما ذكر ابن دقيق العيد انه لا يحوي السنن المحتاج إليها، وان في بعضه ما لا يحتج به في الأحكام[232]. وكان غرض الترمذي الجمع بين طريقة البخاري ومسلم من جهة، وطريقة ابي داود من جهة اخرى، وزاد عليهما بيان مذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الامصار، فجمع كتاباً جامعاً واختصر طرق الحديث، فذكر واحداً واومأ الى ما عداه، وبين امر كل حديث من انه صحيح او حسن او ضعيف او منكر او مستفيض او غريب ليكون الطالب على بصيرة من امره، فيعرف ما يصلح للاعتبار عما دونه، وذكر مذاهب الصحابة وفقهاء الامصار وسمى من يحتاج التسمية وكنى من يحتاج الكنية، لذلك يقال: انه كاف للمجتهد مغن للمقلد. اما النسائي فقد امتاز بانه اشد انتقاداً للرجال من البخاري ومسلم، وان أحاديثه اقل انتقاداً بعد الشيخين، لهذا ذكره البعض بعدهما، وقد امتاز بانه كان يحسن بيان العلل في الحديث[233].

ويتميز الحديث الصحيح عن غيره بحسب حال الرواة في السلسلة، ومعناه عند البخاري هو ما دار على عدل متقن واتصل سنده[234]، بحيث يروى الحديث عن عدل ضابط فمثله، وذلك بصورة متصلة غير منقطعة حتى ينتهي الحديث الى الصحابي ومنه الى النبي (ص). وفي هذا التعريف قيد، وهو ان يكون الراوي العدل يمتاز بالضبط والاتقان، وذلك كي لا يكون هناك شذوذ، وهو >ان لا يخالف احد رواته ما يرويه من هو ارجح منه حفظاً مخالفة لا يمكن معها الجمع بين الروايتين كما اشار له مسلم في مقدمة صحيحه، ولا يكون فيه علة خفية قادحة مجمع عليها، فشرط البخاري ومسلم ان لا يخرجا الا الحديث المتفق على ثقة نقلته الى الصحابي من غير اختلاف بين الثقات الاثبات بسند متصل غير

---

[230] قيل ان ابا داود لما صنف كتاب السنن وقرأه على الناس صار كتابه لأصحاب الحديث كالمصحف يتبعونه ولا يخالفونه، وأقر له أهل زمانه بالحفظ والتقدم فيه. واشتهر فيه القول: أُلين لابي داود الحديث كما أُلين لداود عليه السلام الحديد (سير اعلام النبلاء، ج13، فقرة 212، وطبقات الحنابلة، ج1، مادة (سليمان أبو داود السجستاني). وقد قال ابن داسة سمعت أبا داود يقول: كتبت عن النبي (ص) خمسمائة ألف حديث، انتخبت منها هذه السنن فيها أربعة آلاف وثمانمائة حديث (توضيح الافكار، ج1، ص61).

[231] تعليق الكوثري على: شروط الائمة الخمسة، ص55، وحجة الله البالغة، ج1، ص151

[232] البحر المحيط، فقرة 1700

[233] تعليق الكوثري على: شروط الائمة الخمسة، ص56، وحجة الله البالغة، المصدر والصفحة السابقة.

[234] الموقظة في علم مصطلح الحديث، مصدر سابق، فقرة الحديث الصحيح.

مقطوع<[235].

وبعبارة اخرى، قيل ان شروط الحديث الصحيح هي ان يكون الحديث متصل السند، وتـام الـضبط، وعدل الرجال، وليس فيه علة ولا شذوذ[236].

وللحديث الصحيح مراتب متعددة، اخرها ما استكشفه الترمذي واطلق عليه الحديث الحسن، واراد بـه أن يسلم راويه من أن يكون متهماً، وأن يسلم من الشذوذ، وأن يروى نحوه من غير وجه. وقد عرفه الذهبي بانه ما ارتقى عن درجة الضعيف ولم يبلغ درجة الصحة. وإن شئت قلت: الحسن ما سلم مـن ضعف الرواة، فهو حينئذ داخل في قسم الصحيح كاخر رتبة له[237]. واعتبر الحـاكم النيـسابوري ان الصحيح من الحديث عشرة أقسام، خمسة متفق عليها، واخرى مختلف فيها. والاقسام الاولى تتفـاوت فيما بينها في الصحة، ومراتبها بحسب الدرجة كالاتي:

الاول: وصفة هذا القسم هو الرواية عن النبي (ص) بان لا تقل عن راويين عدلين في جميع الطبقات من الصحابة فنازلاً .

الثاني: وهو مثل الاول، الا أن راويه عن الصحابي واحد لا اكثر.

الثالث: وهو مثل الاول، الا أن راويه عن التابعين واحد لا اكثر.

الرابع: الأحاديث الأفراد الغرائب التي رواها الثقات العدول، وليس لها طرق مخرجة في الكتب، مثل حديث العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي (ص) قال: <إذا انتصف شعبان فـلا تصوموا حتى يجيء رمضان<[238].

الخامس: أحاديث جماعة من الائمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم تأت الرواية عن آبائهم عن أجـدادهم الا عنهم، كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وبهز بن حكيم عن أبيه عن جده واياس بـن معاوية عن ابيه عن جده، وأجدادهم صحابيون وأحفادهم ثقاة.

---

[235] تحقيقات وانظار في القرآن والسنة، ص76ـ77، ومحمد بن طاهر المقدسي: شروط الائمة الستة، علق عليه محمد زاهد الكوثري، دار زاهد القدسي، القاهرة، 1357هـ، ص10.

[236] وكما يقول ابن حجر: ان خبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل غير معلل ولا شاذ هو الصحيح لذاته. والمراد بالعدل من له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة. والمراد بالتقوى اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة. والضبط: ضبط صدر، وهو أن يثبت ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء، وضبط كتاب، وهو صيانته لديه منذ سمع فيه إلى أن يؤدى بالتام إشارة إلى المرتبة العليا في ذلك. والمتصل ما سلم إسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل من رجاله سمع ذلك المروي من شيخه. والمعلل ما فيه علة خفية قادحة. والشاذ ما يخالف فيه الراوي من هو ارجح منه، وتتفاوت رتبه بسبب تفاوت هذه الأوصاف (نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، المقدمة. كما لاحظ: النكت على كتاب ابن الصلاح، ج1، فقرة صفات القبول).

[237] المـوقظـة في علم مصطلح الحـديث، فقرة الحسن.

[238] الأفراد جمع فرد، وهو قسمان: فرد مطلق، وهو ما تفرد به راويه عن كل واحد من الثقات وغيرهم بأن لم يروه أحد من الرواة مطلقاً إلا هو. وفرد نسبي: وهو ما تفرد به ثقة بأن لم يروه أحد من الثقات إلا هو، أو تفرد به أهل بلد بأن لم يروه إلا أهل بلدة كذا، كأهل البصرة، أو تفرد به راويه عن راو مخصوص بأن لم يروه عن فلان إلا فلان وإن كان مروياً من وجوه عن غيره (الرسالة المستطرفة، ص114)

وقد اعتبر الحاكم النيسابوري ان هذه الاقسام الخمسة مخرجة في كتب الائمة فيحتج بها. كما قدر ان البخاري ومسلم قد اخذا بشرط القسم الاول وعملا به، وهو القسم الذي قدرت أحاديثه بحوالي عشرة آلاف حديث[239]. لكن نقده على ذلك عدد من الحفاظ مثل المقدسي في (شروط الائمة الستة)[240]، ومن بعده الحازمي في (شروط الائمة الخمسة) حيث اعتبر ان التقسيم السابق خاطئ في الموارد المتفق عليها من الحديث الصحيح، واشار الى ان البخاري ومسلم لم يشرطا العمل بحسب القسم الاول ولم يلتزما به، وان ما قدره الحاكم من وجود عشرة الاف حديث هي لظنه انها عبارة عما اخرجه البخاري ومسلم، وهو غير صحيح[241]، واستشهد على ذلك بما قاله ابن حبان البستي من ان الاحاديث هي كلها اخبار احاد وليس هناك خبر من رواية عدلين فعدلين وهكذا حتى يصل الحديث الى النبي، وقد اعتبر البستي ان عدم وجود ذلك يثبت ان الاخبار كلها احاد، وان من اشترط الرواية بعدلين >فقد عمد الى ترك السنن كلها لعدم وجود السنن الا من رواية الاحاد<[242].

على ان مفهوم الصحيح عند اغلب علماء الحديث لا يعني القطع بصحة صدوره في نفس الامر، بل هو ظني الصدور مهما بلغت درجة صحته. لكن ذهب القليل منهم الى ان بعض مراتب الصحيح يفيد القطع كالذي صرح به ابن الصلاح في الحديث المتفق عليه، وهو الحديث الذي رواه البخاري ومسلم مجتمعين، اذ اعتبر ان ما اتفقا عليه لزم عنه اتفاق الائمة، ومن ثم اتفاق الامة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول. فهذا النوع من الحديث يعد لدى ابن الصلاح مقطوعاً بصحة صدوره، واستدل على ذلك باجماع الامة، واجماعها معصوم من الخطأ. و كان مذهب هذا الحافظ في السابق هو القول بظنية كل حديث صحيح بلا استثناء، كما اشار بنفسه الى ذلك[243].

وعُرف البخاري ومسلم انهما لم يلتزما باخراج جميع ما يحكم بصحته من الاحاديث، وذلك انهما صححا أحاديث ليست في كتابيهما، على ما نقله الترمذي وغيره. وروي عن البخاري انه قال: ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحيح حتى لا يطول. وقال ايضاً: لم أخرج في هذا الكتاب الا صحيحاً وما تركت من الصحيح أكثر. بل جاء عنه انه قال: أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح[244]. وكذا روي عن مسلم انه قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا – يعني في كتابه الصحيح – إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه[245]، وقال ايضاً: اخرجت

---

[239] المدخل إلى الإكليل. ويحيى بن شرف النووي: صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر، 1401هـ ـ1981م، عن شبكة المشكاة الالكترونية، ج1، ص27

[240] شروط الائمة الستة، ص14.

241 محمد بن موسى الحازمي: شروط الائمة الخمسة، مصدر سابق، ص31 وما بعدها.

[242] شروط الائمة الخمسة، ص32، ولاحظ ايضاً: البحر المحيط، فقرة 1027

[243] مقدمة ابن الصلاح، باب معرفة الصحيح من الحديث.

[244] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الاول. وشروط الائمة الستة، ص12، وتوضيح الافكار، ج1، ص55، وطبقات الحنابلة، ج2، مادة (محمد بن إسماعيل البخاري).

[245] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل العاشر.

المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة[246]. وقد بلغت الاحاديث التي كانت متداولة في عصر البخاري ستمائة ألف حديث، اذ روي عنه قوله: صنفت كتابي الصحيح لست عشرة سنة؛ خرجته من ستمائة ألف حديث وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى[247].

وذكر ابن الصلاح ان الاحاديث في صحيح البخاري بلغت اكثر من سبعة الاف حديث (7275) مع المكرر، وبلغت من غير المكرر اربعة الاف حديث. لكن بحسب تحقيق الحافظ ابن حجر فان الاحاديث بلغت اكثر من تسعة آلاف حديث (9082) مع المكرر، وهذا العدد خارج عن الموقوفات على الصحابة والمقطوعات عن التابعين[248]، وجملة ما في الكتاب من التعاليق (1341) حديث، وأكثرها مكرر، كما ان جملة ما فيه من المتابعات والتنبيه على اختلاف الروايات (341) حديث[249]. وقيل انه يزيد عدد أحاديث البخاري في رواية الفربري على عددها في رواية ابراهيم بن معقل النسفي بمائتين[250]، ويزيد عددها عند هذا الاخير على عددها عند حماد بن شاكر النسفي بمائة[251]. وهذه الزيادات وما ينقل من الاختلاف في عدد أحاديث البخاري تستدعي التحقيق لمعرفة ما اذا كان قد اصابها شيء من الوضع والدس أم لا. فعلى الاقل ثبت ان هناك من اجتهد واصلح ما بدا له من نقص في النسخة المعتمدة من الجامع الصحيح كما سنعرف.

اما أحاديث مسلم فقد بلغت بلا تكرار نحو اربعة الاف حديث[252]، وبالتكرار فقد زادت على عدة كتاب البخاري بكثرة طرقه، وبلغت الاحاديث بالمكرر اثنا عشرة ألف حديث[253].

ويعد البخاري – كما يرى احمد بن حنبل – أحد اربعة انتهى اليهم الحفظ، وجميعهم من أهل خراسان، وهم بالاضافة الى المذكور كل من: أبي زرعة الرازي وعبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي والحسن بن شجاع البلخي[254]. لكن الحفظ لدى البخاري لا يقارن بغيره، حيث اشتهر بقوته الى درجة تفوق العادة، وحُكي عنه شواهد عدة بهذا الصدد، ابرزها ان جماعة من اصحاب الحديث في بغداد ارادوا ان يختبروه، فوظفوا عشرة منهم، ووضعوا لدى كل واحد منهم عشرة أحاديث، فقلبوا متونها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا الإسناد لاسناد آخر وإسناد هذا المتن لمتن آخر، وبالتالي أصبحت الاحاديث المائة

---

[246] شروط الائمة الستة، ص12

[247] طبقات الحنابلة، ج2، مادة (محمد بن إسماعيل البخاري). ومقدمة فتح الباري، ضمن الفصل العاشر.

[248] سبق ان ذكرنا معنى الموقوف وهو ما أسنده الراوي الى الصحابي ولم يتجاوزه. اما المقطوع او المنقطع فقد عرفنا ان له معنيين، فهو اما الرواية التي تروى عن الصحابي من دون ذكر التابعي، او ما جاء عن التابعين أو من دونهم من أقوالهم وأفعالهم موقوفاً عليهم.

[249] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل العاشر.

[250] قيل ان الفربري كان يقول: سمع كتاب الصحيح لمحمد بن إسماعيل تسعون ألف رجل فما بقي أحد يرويه عنه غيري (طبقات الحنابلة، ج2، مادة: محمد بن إسماعيل البخاري).

[251] تعليق الكوثري على: شروط الائمة الخمسة، ص58

[252] مقدمة فتح الباري. واختصار علوم الحديث، فقرة عدد ما في الصحيحين من الحديث.

[253] توضيح الافكار، ج1، ص58

[254] بحر الدم، ص40

مختلطة، فعُرضت على البخاري واحداً بعد الآخر، فأظهر انه لا يعرفها بالشكل المعروض، وعند الانتهاء عمد الى تصحيحها حديثاً حديثاً، حتى انتهى الى اصلاحها بوضع سند كل حديث بما يعود الى متنه الحقيقي، فشهد له الناس بالحفظ والعلم وأذعنوا له بالفضل[255].

وقد وظف البخاري هذه الملكة للحفظ في تصنيفه للجامع الصحيح، ذلك انه بخلاف ما اعتاد عليه المصنفون اخذ يسمع الاحاديث بمسانيدها من شيوخه دون ان يكتبها مباشرة، بل يؤجل ذلك مدة طويلة اعتماداً على حفظه، وكانت هذه الخصوصية مدعاة للافتخار لدى مريديه[256]، لكنها في الوقت ذاته كانت مدعاة للتشكيك لدى نقاده، خصوصاً وان له بعض العبارات التي تدعو الى مثل هذا الشك، ومن ذلك قوله انه صنف كتابه ثلاث مرات، وانه لم يؤكد دقة ما كتبه عما سمعه بالتمام والكمال. اذ روي عنه قوله: رب حديث سمعته يوماً بالبصرة كتبته بالشام، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر. لكن عندما قيل له: يا أبا عبد الله بكماله؟ سكت[257]. كما قال ايضاً: لو نشر بعض أستاري هؤلاء لم يفهموا كيف صنفت كتابي ولا عرفوه، ثم قال صنفته ثلاث مرات[258]. وجاء عن محمد بن الأزهر السجستاني انه قال: كنت في مجلس سليمان بن حرب والبخاري معنا يسمع ولا يكتب، فقيل لبعضهم: ما له لا يكتب؟ فقال: يرجع إلى بخارى ويكتب من حفظه[259].

اما طريقة تعامل البخاري مع الاحاديث والاسانيد في صحيحه، فهو انه قد تعمد ان يذكر الحديث في مواضع من كتابه ويستدل به في كل باب بإسناد آخر، ويستخرج طريقاً واحدة ويورده في موضع موصولاً، وفي اخر معلقاً، كما يورده تارة تاماً، وتارة مقتصراً على طرفه الذي يحتاج اليه في ذلك الباب.. وقلما يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد، وإنما يورده من طريق أخرى. وهناك صور مختلفة لتكرار ذكر الحديث في الابواب بما يتضمنه من فوائد زائدة. وكما يقول ابن حجر: ان من هذه الصور التي استخدمها البخاري أنه يخرج الحديث عن صحابي او تابعي او غيره ثم يورده عن نظير آخر، وذلك كي يخرج الحديث عن حد الغرابة. ومنها ايضاً انه يخرج الحديث احياناً على معان متغايرة فيورده في كل باب من طريق غير الطريق الأولى. ومن ذلك ايضاً ان هناك أحاديث يرويها بعض الرواة تامة ويرويها بعضهم مختصرة فيوردها كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقليها. ومنها أن الرواة ربما اختلفت عباراتهم فيحدّث راو بحديث فيه كلمة تحتمل معنى، ويحدّث به آخر

---

[255] التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج1، ص283ـ284

[256] نقل عن البخاري قوله: ألهمت حفظ الحديث وأنا من العمر عشر سنين أو أقل. وجاء ان حاشد بن إسماعيل قال: كان البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام فلا يكتب حتى أتى على ذلك أيام، فلمناه بعد ستة عشر يوماً، فقال: قد أكثرتم عليّ فاعرضوا عليّ ما كتبتم، فأخرجناه فزاد على خمسة عشر ألف حديث، فقرأها كلها عن ظهر قلب حتى جعلنا نحكم كتبنا من حفظه (مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل العاشر).

[257] تاريخ بغداد، ج2، ص11، ومقدمة فتح الباري، ضمن الفصل العاشر

[258] ومثل ذلك قيل للبخاري: أتحفظ جميع ما أدخلت في مصنفاتك؟ فقال لا يخفى عليّ جميع ما فيها وصنفت جميع كتبي ثلاث مرات (مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل العاشر).

[259] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل العاشر.

فيعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة أخرى تحتمل معنى آخر فيورده بطريقه إذا صحت علـــى شـــرطه ويفرد لكل لفظة باباً مفرداً. ومنها أحاديث يتعارض فيها الوصل والارسال ويـــرجح عنـــده الوصـــل فيعتمده ويورد الارسال منبهاً على أنه لا تأثير له عنده في الوصل. ومنها أحاديث يتعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك. ومنها أحاديث يزيد فيها بعض الرواة رجلاً في الإسناد وينقـصه بعـضهم فيوردها على الوجهين، حيث يصح عنده أن الراوي سمعه من شيخ حدثه به عن آخر ثم لقي الآخـــر فحدثه به، فكان يرويه على الوجهين. ومنها أنه ربما أورد حديثاً عنعنه راويه فيورده من طريق أخرى مصرحاً فيها بالسماع على ما عرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن. كما انه قد يقطع الحديث في الأبواب تارة، ويقتصر منه على بعضه أخرى، حيث اذا كان المتن قـصيراً او مرتبطـاً بعضه ببعض وقد اشتمل على حكمين فصاعداً فإنه يعمل على اعادته مع مراعاته لشيء من الفائـدة، وهي إيراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي أخرجه عنه قبل ذلك. وربما ضاق عليه مخـرج الحـديث حيث لا يكون له إلا ان يخرج كل جملة منها في باب مستقل فراراً من التطويل، وربما نشط فـساقه بتمامه من غير تقطيع[260].

وقيل ان البخاري مات ولم يفرغ من تبييض كتابه نهائياً، ونقل ابو الوليد الباجي في كتابـه (التعـديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح) عن ابي اسحاق المستملي انه قال: استنـسخت كتاب البخاري من اصله الذي عند الفربري فرأيت اشياء لم تتم واشياء مبيضة؛ منها تراجم لم يثبـت بعدها شيئاً، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك الى بعض. وقد ايد الباجي ذلك وقال: ومما يدل على صحته ان رواية المستملي وابي محمد السرخسي والكشميهني وابي زيد المروزي مختلفـة بالتقديم والتأخير مع انهم استنسخوها من اصل واحد، وانما ذلك بحسب ما قد رأى كل واحد منهم فيما كان في طرة او رقعة مضافة انه من موضع فاضافها اليه، ويبين ذلك انك تجد ترجمتين او اكثر من ذلك متصلة ليس بينها أحاديث[261]. واجاب ابن حجر على ذلك بان البخاري ربما اكتفى أحيانـاً بلفـظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه وأورد معها أثراً أو آية، فكأنه يقول لم يصح فـي الباب شيء على شرطي، واعتبر ابن حجر ان الغفلة عن هذه المقاصد جعلت من لم يمعن النظـر أن البخاري ترك الكتاب بلا تبييض، ومن تأمل ظفر. وقد جمع العلامة أحمد بن المنير من ذلك أربعمائة ترجمة وتكلم عليها، ولخصها القاضي بدر الدين بن جماعة وزاد عليها أشياء، كما تكلم على ذلك أيضاً محمد بن منصور السجلماسي في كتاب سماه (فك اغراض البخاري المبهمة في الجمع بـين الحـديث والترجمة)[262].

كما قيل ان البخاري خرّج من الرواة الذين روى عنهم في جامعه الصحيح بما لا يتجاوز الالفين، فهو

[260] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثالث.

[261] التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج1، ص287، وتعليق الكوثري على: شروط الائمة الخمسة، ص57ــ58

[262] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني.

لم يخرج على ذلك جميع الرواة الذين روى عنهم، مثلما لم يخرج جميع الصحيح من الحديث[263]، فله كتاب (التاريخ الكبير) جمع فيه اسامي من روى عنهم الحديث من زمان الصحابة الى (سنة 205هـ) فبلغ عددهم قريباً من (40 الف) رجل وامرأة، ومن هؤلاء ما يقارب الفين هم موضع خلاف بين البخاري ومسلم، وقد بلغ عدد الذين جرحهم النقاد (226) رجلاً فقط، مما يعني ان اغلبهم ثقات، فالدرجة الأولى من الرواة محتج بهم في الصحيحين، واغلب ما تبقى هم من الثقات[264]. وقيل ان البخاري ألف كتابه المذكور وهو ابن ثمان عشرة سنة، دون ان يسبق اليه احد، ومن ألف بعده في التاريخ او الأسماء او الكنى فعيال عليه[265].

وقد اشترط البخاري ومسلم ان يكون الراوي معروفاً بالعدالة، وهذا ما جعل كتابيهما – لدى اهل السنة – ذا قيمة لا تقدر، حيث اعتبر كل راو ورد ذكره فيهما عدلاً لا يقبل الطعن فيه الا بقادح واضح او مفسر السبب، وذلك لان أسباب الجرح مختلفة ومدارها لدى علماء الحديث على خمسة أشياء: البدعة أو المخالفة أو الغلط أو جهالة الحال أو دعوى الانقطاع في السند بأن يدعي في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل. وعليه اعتبر العلماء انه اذا وجد للغير طعن في احد رواة الصحيحين؛ فان ذلك الطعن سيقابل بتعديل صاحب الصحيح، وبالتالي فالطعن غير مقبول ما لم يكن مبين السبب تفسر فيه علة القدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبر بعينه، لأن الأسباب التي تحمل الأئمة على الجرح متفاوتة، فمنها ما يقدح ومنها ما لا يقدح. وكان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الراوي الذي يرد ذكره في الصحيح: هذا جاز القنطرة، وهو يعني أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه.

وقد ذكر العسقلاني الكثير ممن رمي بالبدعة المفسقة وروى عنه البخاري، وعد من ذلك ما اطلق عليه بدعة الإرجاء والتشيع والقدرية والجهمية والنصب والخوارج[266]، ونقل الخلاف بين علماء اهل السنة حول المتصف بالبدعة المفسقة؛ إن كانت روايته مقبولة او لا، وذلك شرط ان يكون متحرزاً من الكذب

---

[263] شروط الائمة الخمسة، ص47ـ48

[264] المدخل الى الإكليل. علماً ان عدد الرواة المعدودين في (التاريخ الكبير) بحسب مكتبة سحاب السلفية لا يتجاوز (13 الف) راو، وهو اقل من ثلث العدد المذكور.

[265] الرسالة المستطرفة، ص129

[266] اغلب الرجال الذين رموا بالابتداع وروى عنهم البخاري هم من القدرية، وهم بحسب تعداد العسقلاني ثلاثين رجلاً تقريباً، ويأتي بعدهم من رمي بالتشيع، حيث عدّ العسقلاني منهم عشرين رجلاً تقريباً، وبعدهم من رمي بالارجاء، وهم احد عشر رجلاً، ثم من رموا بالنصب والخوارج وهم عشرة رجال، ولم يذكر للجهمية الا رجلاً واحداً (مقدمة فتح الباري، ضمن فصل في تمييز أسباب الطعن في المذكورين). وفي تعليق للقاسمي ان رجال الجرح والتعديل عدوا في مصنفاتهم الكثير ممن رمي بالبدعة وسندهم في ذلك ما يقال عن الواحد منهم أنه شيعي أو خارجي أو ناصبي أو غير ذلك، مع أن القول عنهم بما ذكر قد يكون تقولاً وافتراء، فالكثير ممن رمي بالتشيع من رواة الصحيحين لا تعرفهم الشيعة أصلاً. واستشهد القاسمي على ذلك بانه راجع كتابي (رجال الكشي ورجال النجاشي) للشيعة ولم ير لهم ذكراً باستثناء راويين هما أبان بن تغلب وعبد الملك بن أعين، أما البقية وعددهم ثلاثة وعشرون فليس لهم ذكر في هذين الكتابين، مع ان السيوطي رماهم بالتشيع في كتابه (التقريب ممن خرج لهم الشيخان) نقلاً عمن سلفه (قواعد التحديث، ص194).

مشهوراً بالسلامة من خوارم المروءة موصوفاً بالديانة والعبادة، فقيل يقبل مطلقاً وقيل يـرد مطلقـاً، وهناك رأي ثالث وهو قبول الرواية عمن لم يكن داعية الى بدعته دون غيره، وهو المذهب الذي ايده العسقلاني واعتبره قد آلت اليه الطوائف من الائمة، وان اختلفوا في التفصيل، ومن ذلك اذا اشـتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته، هل تقبل الرواية أم لا؟ وعموماً ان ائمة الحديث تقبلوا رواية من اتصف بالبدعة شرط صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلق روايته ببدعته. وعقد العسقلاني فصلاً عن سرد أسماء من طعن فيه من رجال البخاري، ومنهم من اتصف بالبدع المـشار اليها، كما منهم من طعن فيه لاسباب مختلفة اعتبرت مردودة؛ كالتحامل أو التعنت او قلة الخبرة فـي الحديث، كذلك فان منهم من طعن فيه بسوء الضبط أو الوهم أو الغلط ونحو ذلك، لكن البخـاري لـم يخرج لهذا القسم الاخير الا على نحو التوابع[267].

ومن وجهة نظر الحازمي ان اصحاب الجرح والتعديل يختلفون احياناً حول وثاقة الرواة، فـرب راو موثوق به عند عبد الرحمن بن مهدي، ومجروح عند يحيى بن سعيد القطان وبالعكس، وهما امامـان عليهما مدار النقد في النقل ومنهما يؤخذ معظم شأن الحديث. الامر الذي يبرر ما يراه البخاري مـن وثاقة الرجال الذين ضعفهم البعض. ومع ذلك اعتبر الحـازمي ان للبخـاري ان يقـول: لا يلزمنـي اعتراضكم، لاني قلت لم اخرج الا حديثاً متفقاً على صحته، ولم اقل لا اخرج الا حديث من اتفق على عدالته، لان ذلك يتعذر لاختلاف الناس في الاسباب المؤثرة في الضعف[268].

وقيل ان في الصحيحين جماعة مجهولي الحال لدى الحافظ ابي حاتم، لكنهم معروفون لدى غيره، مثل احمد بن عاصم البلخي واسباط ابو اليسع وبيان بن عمرو وعبيد الله بن واصل والحكم بـن عبـد الله المصري وعباس القنطري ومحمد بن الحكم المروزي. كما قيل ان ابن القطان اعتبر ابراهيم بن عبـد الرحمن المخزومي مجهولاً، وانه قال في مالك الزبادي لم تثبت عدالته، او انه لم ينص احـد علـى وثاقته. كما اعتبر ابو القاسم اللالكائي اسامة بن حفص المديني مجهولاً ايضاً، وفي الصحيحين عـدد غير قليل لم ينص احد على وثاقتهم[269]. والبعض ممن اخرج عنه البخاري كان ممن يكثر الرواية عن المجهولين، منهم عيسى بن موسى التيمي الملقب بغنجار، حيث احتج به البخاري رغم انه يحدث عن أكثر من مائة شيخ من المجهولين[270].

وذكر الحافظ عبد القادر القرشي بان ما يقوله الناس (ان من روى له الشيخان قد جاوز القنطرة) هـو من التجوه، اي طلب الجاه، حيث روى مسلم في صحيحه عن الكثير من الضعفاء رغم انهم يقولـون انما روى عنهم للاعتبار والشواهد والمتابعات، وهو توجيه غير صحيح باعتبار ان مسلماً التزم فـي كتابه الحديث الصحيح فكيف يكون ذلك بطرق ضعيفة؟ كذلك فان البخاري ومـسلم لـم يـسلما مـن

---

267 مقدمة فتح الباري، فصل في تمييز أسباب الطعن في المذكورين.

268 شروط الائمة الخمسة، ص59ـ60

269 تعليق الكوثري على: شروط الائمة الخمسة، ص46

270 معرفة علوم الحديث، باب معرفة المدلسين

التدليس، فكثيراً ما ورد في كتابيهما اداتا (ان وعن) المقتضيان للانقطاع، ومن ذلك الكثير من الروايات التي رواها مسلم في كتابه عن ابي الزبير عن جابر بالعنعنة وهو تدليس، رغم ان الحفاظ يقولون ان ما كان من هذا النوع في غير الصحيحين فمنقطع، وما كان في الصحيحين فمحمول على الاتصال، وذلك على سبيل التجوه[271].

وفعلاً ان البخاري ومسلم قد استخدما اداة العنعنة في اواسط الإسنادات التي غطت رواياتهما، وقلما اخرجا حديثاً لم تتكرر فيه هذه الاداة. ومن الواضح ان ذلك لا يدل على السماع المباشر. ويؤيده ان بعض علماء السلف كان لا يأخذ عن شيخه من التابعين ما لم يؤكد سماعه بلفظ الثنا (حدثنا)، فكما جاء عن شعبة انه قال: كنت أنظر إلى فم قتادة فإذا قال حدثنا كتبنا عنه فوقفته عليه، وإذا لم يقل حدثنا لم أكتب عنه[272].

على ان المشهور لدى الحفاظ هو ان البخاري ومسلم كانا يدلسان احياناً قليلة، ففي بعض الحالات كان البخاري يقول: قال فلان وقال لنا فلان، وهو تدليس، لكن هناك من اعتبر ذلك غير مضر، لانه يكون ضمن الموقوفات او على غير شرطه. كذلك كان مسلم يقول فيما لم يسمعه من مشايخه: قال لنا فلان، وهو تدليس ايضاً[273]. وذكر الحافظ صلاح الدين العلائي في (جامع التحصيل لاحكام المراسيل) ان في الصحيحين وغيرهما من الصحاح الكثير من التدليس، حيث اخرج لبعض المدلسين إما لإمامته او لقلة تدليسه او لانه لا يدلس الا عن ثقة، كالزهري والاعمش وابراهيم النخعي واسماعيل بن ابي خالد وسليمان التيمي وحميد الطويل والحكم بن عتبة ويحيى بن ابي كثير وابن جريج والثوري وابن عيينة وشريك وهشيم. ومن ذلك ما جاء في الصحيحين من رواية عامر الشعبي عن ابي هريرة، وقد انكر احمد بن حنبل سماعه من ابي هريرة، ورواية ابي عبيدة عن ابيه ابن مسعود وهو لم يسمع منه. وكذا جاء في صحيح البخاري من رواية موسى بن عقبة عن الزهري مع انه لم يسمع من الزهري شيئاً، ومثلها رواية ابي اسحاق الفزاري عن ابي طوالة وهو لم يسمع منه. وكذا ما جاء في صحيح مسلم من رواية ابان بن عثمان عن ابيه مع انه كما قال احمد لم يسمع من ابيه شيئاً، ورواية سليم بن عامر عن المقداد بن الاسود مع انه كما قال ابو حاتم لم يدرك المقداد[274].

وقد قيل ان المدلسين طبقات، فأولها من لم يوصف بالتدليس الا نادراً جداً؛ كيحيى بن سعيد الانصاري وهشام بن عروة وابن عقبة. وثانيها من احتمل الائمة تدليسه وخرجوا له في الصحيح، كالذي سبق عرضه. وثالثها من توقف فيهم جماعة فلم يحتجوا الا بما صرحوا فيه بالسماع وقبِلهم آخرون مطلقاً، كالطبقة التي قبلها؛ مثل الحسن وقتادة وأبي إسحاق السبيعي وأبي الزبير المكي وأبي سفيان طلحة بن نافع وعبد الملك بن عمير. ورابعها من اتفقوا على انه لا يحتج بشيء من حديثهم الا بما صرحوا فيه

[271] تعليق الكوثري على: شروط الائمة الخمسة، ص61، وابن ابي الوفا: الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، شبكة المشكاة الالكترونية، ص592

[272] التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج1، ص268

[273] طبقات المدلسين، مصدر سابق، فقرة 28

[274] تعليق الكوثري على: شروط الائمة الخمسة، ص41، كذلك: التبيين لأسماء المدلسين، ص65

بالسماع لغلبة تدليسهم وكثرته عن الضعفاء والمجهولين؛ كابن إسحاق وبقية بن الوليد وحجاج بن أرطاة وجابر الجعفي والوليد بن مسلم وسويد بن سعيد[275].

ومن الملاحظات التي شوهدت عند البخاري ومسلم انهما كما يقول الكوثري لم يخرجا في الصحيحين شيئاً من حديث ابي حنيفة، رغم انهما ادركا صغار اصحاب اصحابه واخذا عنهم، ولم يخرجا من حديث الشافعي شيئاً، مع انهما لقيا بعض اصحابه، كما لم يخرج البخاري من حديث احمد الا حديثين احدهما تعليقاً والاخر نازلاً بواسطة، مع انه ادركه ولازمه، كذلك لم يخرج مسلم في صحيحه عن احمد الا قدر ثلاثين حديثاً، ولا اخرج احمد في مسنده عن مالك عن نافع بطريق الشافعي – وهو اصح الطرق او من اصحها – الا اربعة أحاديث، وما رواه احمد عن الشافعي بغير هذا الطريق لا يبلغ عشرين حديثاً مع انه جالس الشافعي وسمع موطأ مالك منه وعد من رواة مذهبه القديم. وقد علل الكوثري ذلك بالقول: >والظاهر من ديدنهم وامانتهم ان ذلك من جهة انهم كانوا يرون ان أحاديث هؤلاء في مأمن من الضياع لكثرة اصحابهم القائمين برواياتها شرقاً وغرباً.. ومن ظن ان ذلك لتحاميهم عن أحاديثهم او لبعض ما في كتب الجرح من الكلام في هؤلاء الائمة كقول الثوري في ابي حنيفة وقول ابن معين في الشافعي وقول الكرابيسي في احمد وقول الذهلي في البخاري ونحوها فقد حملهم شططاً<[276].

كذلك جاء ان البخاري لم يرو عن أئمة اهل البيت الا ما ندر، اذ ذكر انه لم يرو شيئاً عن الحسن بن علي بن ابي طالب، وكذا لم يرو عن جعفر الصادق وموسى الكاظم وعلي الرضا ومحمد الجواد والحسن العسكري الذي عاصره، ولم يرو عن الحسن بن الحسن وزيد بن علي بن الحسين ويحيى بن زيد والنفس الزكية محمد بن عبد الله واخيه ابراهيم بن عبد الله والحسين الفخي بن علي بن الحسن ويحيى بن عبد الله بن الحسن واخيه ادريس بن عبد الله ومحمد بن جعفر الصادق ومحمد بن ابراهيم واخيه القاسم الرسي ومحمد بن محمد بن زيد بن علي ومحمد بن القاسم بن علي بن عمر بن زين العابدين وغيرهم، مع انه روى عن الخوارج والموالين للسلطة الاموية ومن كانت لهم عداوة مع اهل البيت، مثل عمران بن حطان[277]. وإن كان بحسب المنهجة التي سار عليها أئمة الحديث ومنهم

[275] التبيين لأسماء المدلسين، ص65ـ66، وقد حكم العلائي على الذين يكثرون التدليس عن الضعفاء بالضعف، وقال بانه وقع في هذا النوع من التدليس جماعة من الائمة الكبار، وإن بشكل يسير، كالاعمش والثوري. وقال الخطيب البغدادي: كان الاعمش والثوري وبقية بن الوليد يفعلون مثل هذا التدليس. ونقل الذهبي عن أبي الحسن بن القطان في بقية انه يدلس عن الضعفاء ويستبيح ذلك، واعتبر البعض انه إن صح عنه فانه مفسد لعدالته. وقال الذهبي في (الميزان): قلت نعم والله صح هذا عنه انه يفعله، وصح عن الوليد بن مسلم بل وعن جماعة كبار فعله، وهذا بلية منهم ولكنهم فعلوا ذلك باجتهاد (نفس المصدر، ص12ـ13).

[276] شروط الائمة الخمسة، ص49ـ50

[277] عبد الحسين شرف الدين: النص والاجتهاد، مؤسسة الاعلمي، بيروت، الطبعة الرابعة، 1386هـ ـ1966م، ص339ـ340

البخاري ان ذلك لا يضر إن كان ثقة في الحديث ولا يدعو فيه الى بدعته[278]. وكما روي ان قاضي بخارى كان قد حبس البخاري وقال له: لِمَ نقلتَ عن الخوارج؟ فقال: لانهم كانوا ثقات لا يكذبون[279]. وهناك من ادعى ان اكثر رواة البخاري كانوا من الخوارج[280]، مع ان ما ذكره ابن حجر هو انهم عشرة رجال تقريباً كما عرفنا.

مقارنة بين الصحيحين

ان من شروط الصحيح لدى البخاري ومسلم هو ان يكون اسناد الحديث متصلاً وان يتصف الراوي بصفات الصدق والعدالة والضبط وسلامة الاعتقاد مع عدم التدليس والاختلاط، ورغم هذا الاتفاق بينهما الا انهما اختلفا حول بعض الشروط الخاصة بطبقات الرواة. فهناك اعلى الطبقات التي تمتاز بالحفظ والاتقان[281]، ثم يتنزل الامر حتى الوصول الى الطبقات الضعيفة التي لا يعول عليها. ويمكن ايضاح ذلك بما قدمه بعض الحفاظ من مثال حول اصحاب الزهري، وهم على خمس طبقات لكل منها مزية على التي تليها. فالطبقة الاولى تجمع بين طول الملازمة للزهري وبين الحفظ والإتقان، وهي تعد الغاية في الصحة والتي قصدها البخاري، ومن امثالها كل من يونس بن يزيد وعقيل بن خالد الايليين ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وشعيب بن أبي حمزة . وتتصف الطبقة الثانية بانها تشارك الاولى في التثبت لكنها دونها في الاتقان، وذلك لانها لم تلازم الزهري الا مدة يسيرة فلم تمارس الحديث مثل الاولى، وهذه الطبقة هي شرط مسلم، ومن امثالها كل من الأوزاعي والليث بن سعد وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر وابن أبي ذئب. وهناك طبقة ثالثة كانت ممن لزمت الزهري كالطبقة الاولى، الا انها لم تسلم من غوائل الجرح، فهم بين الرد والقبول، وهي شرط ابي داود والنسائي، ومن امثالها كل من جعفر بن برقان وسفيان بن حسين وإسحاق بن يحيى الكلبي. وكذا هناك طبقة رابعة تشترك مع الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل، لكنها لم تصاحب الزهري كثيراً وتفردت بقلة ممارستها لحديثه، وهي شرط ابي عيسى الترمذي الذي اعتمدها في الشواهد والمتابعات، ومن امثالها كل من زمعة بن صالح ومعاوية بن يحيى الصدفي والمثنى بن الصباح. اما الطبقة الخامسة فهي نفر من الضعفاء والمجهولين، نحو عبد القدوس بن حبيب والحكم بن عبد الله الأيلي ومحمد بن سعيد المصلوب. وتعد الطبقة الاولى شرط البخاري، وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب، وهي التي يعتمدها في التعليق،

---

[278] يقول العسقلاني عن عمران بانه كان داعية إلى مذهبه في الخوارج، وقد وثقه العجلي، وقال قتادة: كان لا يتهم في الحديث، وقال أبو داود: ليس في أهل الأهواء أصح حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمران هذا وغيره، وقال يعقوب بن شيبة: ان عمران أدرك جماعة من الصحابة وصار في آخر أمره إلى أن رأى رأي الخوارج. وعلق على ذلك ابن حجر بان البخاري لم يخرج له سوى حديث واحد من رواية يحيى بن أبي كثير عنه، حيث قال: سألت عائشة عن الحرير... الخ. وكما يقول ابن حجر: ان هذا الحديث إنما أخرجه البخاري في المتابعات، فللحديث عنده طرق اخرى، وقد رواه مسلم بطرق غيرها (مقدمة فتح الباري، فقرة عمران بن حطان السدوسي). ومعروف ان لعمران بن حطان ابيات من الشعر يشيد فيها بابن ملجم لقتله الامام علي بن ابي طالب، حيث يقول:

يا ضربة من تقي ما أراد بها الا ليبلغ من ذي العرش رضوانا

اني لأذكره يوماً فاحسبه أوفى البرية عند الله ميزاناً.

[279] عن: حسن الصدر: نهاية الدراية، تحقيق ماجد الغرباوي، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص499

[280] نقل حسن الصدر عن ابن يسع في كتاب (معرفة أصول الحديث) قوله: قد صح عند العلماء أن البخاري روى عن ألف ومائتين من الخوارج. كما نسب الى أحمد بن حنبل قوله: لم سميت كتابك بالصحيح وأكثر رواته عن الخوارج؟ (نهاية الدراية، ص.499.

[281] تعد صفة الحافظ من اعلى المراتب، فقد يمتاز الثقة بالضبط والاتقان لكنه لا يكون حافظاً ما لم يضف الى ذلك المعرفة والإكثار. والحفاظ طبقات، وهي بحسب تحديد الذهبي كالاتي: في ذروتها أبو هريرة، وفي التابعين كابن المسيب، وفي صغارهم كالزهري، وفي أتباعهم كسفيان وشعبة ومالك، ثم ابن المبارك ويحيى بن سعيد ووكيع وابن مهدي، ثم أصحاب هؤلاء كابن المديني وابن معين وأحمد وإسحاق، ثم البخاري وأبي زرعة وأبي حاتم وأبي داود ومسلم، ثم النسائي وموسى بن هارون وصالح جزرة وابن خزيمة، ثم ابن الشرقي (الموقظة في علم مصطلح الحديث، فقرة الثقة).

كما قد يخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً. أما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين الأولتين على سبيل الاستيعاب، ويخرج أحاديث الطبقة الثالثة على النحو الذي يصنعه البخاري في الثانية[282]، ويتضح ذلك من العلامات التالية:

1- ان الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم اكثر من (430) رجلاً، وقد نقد الحفاظ منهم (80) رجلاً عدوا ضعفاء. اما الذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري فهم (620) رجلاً، وقد نقد الحفاظ منهم (160) رجلاً وصفوهم بالضعف[283].

2- ان اكثر الذين نقدوا من رجال البخاري ممن انفرد بتخريج أحاديثهم هم شيوخه الذين لقيهم وجالسهم وعرف أحوالهم واطلع على أحاديثهم، وذلك بخلاف الرجال الذين نقدوا ممن انفرد مسلم بتخريج أحاديثهم، حيث اكثرهم ممن تقدم عن عصره. ولا شك أن المحدث أعرف بحديث شيوخه ممن تقدم منهم[284].

3- ان الإسناد المعنعن عند مسلم - كما حكاه في مقدمة صحيحه - له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن ومن عنعن عنه وإن لم يثبت اجتماعهما، وذلك ما لم يكن المعنعن مدلساً. وبعبارة اخرى ان مسلماً لم يشرط ثبوت اللقاء، بل اشرط امكان لقاء من اضيفت اليه العنعنة. اما البخاري فهو انه يشرط ثبوت اللقاء ولا يعول على امكانه؛ لانه لا يدل على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما ولو مرة واحدة. وقد أظهر البخاري هذا المذهب في تاريخه وجرى عليه في صحيحه[285]، وذلك على شاكلة كل من علي بن المديني وابي بكر الصيرفي الشافعي[286]، وهذا التشديد من قبل البخاري جعل مسلماً يعرّض به في النقد دون ذكر اسمه، فقد ذكر في مقدمة صحيحه ضمن باب (صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن) معتبراً ان ذلك الشرط - الذي وصفه بالطعن في الاسانيد - هو قول مخترع ومستحدث لم يسبق ان عوّل عليه اهل العلم من قبل، وهو أقل من أن يعرج عليه ويثار ذكره لما فيه مخالفة مذهب العلماء[287]. فبحسب ادعاء مسلم ان الاجماع قائم على ان المعاصرة كافية ولا يتوقف الامر على العلم باللقيا[288].

مع انه سواء اخذنا بما ذهب اليه مسلم او حتى بما اشرطه البخاري من شرط ثبوت اللقاء، ففي كلا الحالين ليس هناك ما يدل على السماع المباشر، كما لا توجد قرينة خارجية تدل عليه؛ مثل ان يدلي الراوي بأن عنعنته تفيد السماع المباشر اختصاراً للثنا كلفظة حدثنا او اخبرنا.

4- لقد بلغت الأحاديث التي انتقدت في الصحيحين (210) حديث، اختص البخاري منها بأقل من ثمانين حديث منفرداً، والباقي يختص بمسلم. اما ما اختص به البخاري وشاركه مسلم في بعضها فهي (110) حديث، حيث اختص البخاري منها منفرداً بـ (78)، وشاركه مسلم بما تبقى، وهو (32) يضاف الى ما اختص به مسلم منفرداً[289]. فيكون مجموع ما يتعلق بمسلم (132) حديث. وبالتالي فاكثر الاحاديث التي انتقدت هي في صحيح مسلم لا البخاري. ونقل ان مسلماً اقر بفضل البخاري ومكانته في الحديث، وانه اقدم عليه فقبّل ما بين عينيه وقال: دعني أقبل رجليك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله[290]. والعلماء يقدرون حجم ما استفاده مسلم من البخاري، حتى كان الدارقطني يقول: لولا البخاري لما راح مسلم ولا جاء[291]. وإن كان من جهة اخرى ان مسلماً لم يذكر للبخاري حديثاً ولا سماه في صحيحه[292]، بل اعتبر

---

[282] شروط الائمة الخمسة، ص43ــ47، ومقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني.}. ويمكن القول أن البخاري يخرج من أحاديث الطبقة الثانية انتقاء، اما مسلم فيخرجها أصولاً. وأما الطبقتان الرابعة والخامسة فلا يعرج عليهما الشيخان. وبهذا يظهر أن كتاب البخاري أتقن رجالاً وأشد اتصالاً { مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني.

[283] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني. وتوضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، ج1، ص40

[284] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني. وتوضيح الأفكار، ج1، ص41

[285] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني.

[286] صحيح مسلم بشرح النووي، ج1، ص32

[287] مقدمة صحيح مسلم، ضمن الباب المذكور

[288] اعلام النبلاء، ج12، ص573

[289] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني. وتوضيح الأفكار، ج1، ص41.

[290] طبقات الحنابلة، ج2، مادة: محمد بن إسماعيل البخاري، ودليل أرباب الفلاح.

[291] توضيح الأفكار، ج1، ص41

ابو بكر الخطيب ان مسلماً لحدة في خلقه انحرف عن البخاري فافتتح كتابه بالحط على من اشترط اللقاء لمن روى عنه بصيغة (عن) ووبخ من قال بذلك، والبخاري هو القائل بذلك مع شيخه علي بن المديني[293].

5ـ لقد وجد كتاب البخاري استحساناً لدى فرسان الحديث في زمانه عند عرضه عليهم، لكن الامر مع صحيح مسلم يختلف، ذلك ان البعض انتقده كما هو الحال مع ابي زرعة الرازي وغيره، فقد ذم ابو زرعة مسلماً وقال عند ذكر كتابه: هؤلاء قوم ارادوا التقدم قبل اوانه فعملوا شيئاً يتسوقون به، الفوا كتاباً لم يسبقوا اليه ليقيموا لانفسهم رياسة قبل وقتها. وان ابا زرعة جاء ذات يوم فنظر في الكتاب فوقعت عينه على حديث عن اسباط بن نصر، فقال: ما يعد هذا من الصحيح يدخل في كتابه اسباط بن نصر، ثم رأى في الكتاب قطن بن نسير فقال: وهذا اطم من الاول، حيث ان قطن وصل أحاديث عن ثابت جعلها عن انس، ثم انه اشار الى احمد بن عيسى بانه من المتهمين بالكذب وقد اورده مسلم في صحيحه، فقال ابو زرعة: أيحدث عن هؤلاء ويترك محمد بن عجلان ونظراؤه؟ ويطرق لاهل البدع عليها فيجدوا السبيل بأن يقولوا للحديث اذا احتج عليهم به: ليس هذا من كتاب الصحيح[294] . كما جاء ان مسلماً لما وضع كتابه الصحيح عرضه على ابي زرعة فانكر عليه هذا الاخير وتغيظ، وقال سميته الصحيح فجعلت سلماً لاهل البدع وغيرهم، فاذا روى لهم المخالف حديثاً يقولون هذا ليس في صحيح مسلم![295]!

بمثل هذه المقارنة استنتج علماء الحديث ان كتاب البخاري اصح من كتاب مسلم، وان كانت عبارات القليل منهم تفيد تفضيل كتاب مسلم، كما هو الحال مع ما ورد عن ابي علي النيسابوري وجماعة من علماء المغرب. فقد قال النيسابوري: ما تحت أديم السماء كتاب أصح من كتاب مسلم بن الحجاج. وقد رأى ابن حجر ان النيسابوري قدم صحيح مسلم على غيره لاعتبارات فنية لا علاقة لها بدرجة الصحة، بل لأن مسلماً صنف كتابه في بلده بحضور أصوله في حياة كثير من مشايخه فكان يتحرز في الألفاظ ويتحرى في السياق ولا يتصدى لما تصدى له البخاري من استنباط الاحكام الفقهية والسيرة والتفسير ليبوب عليها؛ والذي لزم منه تقطيعه للحديث في أبوابه، بل جمع مسلم طرق كل حديث في موضع واحد ليتضح اختلاف المتون، واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات، حيث لم يعرج عليها الا نادراً وعرضاً غير مقصود، وانه اراد تقريب السنة النبوية الى الاذهان وتسهيل الاستنباط منها[296]. وعلى مثل هذه الصورة يمكن تفسير قول مسلم بن قاسم القرطبي في ترجيح كتاب مسلم على غيره باطلاق، حيث اعتبره ابن حجر انه محمول على حسن الوضع وجودة الترتيب[297]. كما ذهب ابن الصلاح الى ان صحيح مسلم يفضل صحيح البخاري في بعض الامور، وهو ان كتاب مسلم لم يمازجه غير الصحيح، اذ ليس فيه بعد خطبته الا الحديث الصحيح مسروداً غير ممزوج، وذلك بخلاف ما في كتاب البخاري من أشياء لا تتصف بالشرط الذي اشرطه على نفسه، كالمعلقات وما اليها. لكن لا يلزم ذلك - على رأيه - ترجيح كتاب مسلم على كتاب البخاري من حيث النظر الى نفس الصحيح ودرجته[298].

---

[292] ظن ابن الصلاح ان مسلماً اخذ عن البخاري واستفاد منه وشاركه في كثير من شيوخه (مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني) وهو خلاف ما نص عليه الخطيب البغدادي. ومعلوم ان البخاري هو ايضاً لم يرو عن مسلم شيئاً

[293] اعلام النبلاء، ج12، ص573

[294] شروط الائمة الخمسة، ص60، وجاء عن مسلم انه قال: عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته (مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثامن).

[295] الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، ص592، وتعليق الكوثري على: شروط الائمة الخمسة، ص62.

[296] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني. وحجة الله البالغة، ج1، ص151

[297] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني.

[298] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل الثاني.

القسم الثاني

مشاكل الحديث السني

الفصل الثالث: مشكلة الكثرة والتوثيق

هناك عدد من الاشكالات التي تلوح العصر السابق تبعاً لما أجراه من تغيير وتبديل للسلوك الذي عهده كبار الصحابة والتابعون. ويمكن تحديد هذه الاشكالات وفق الفقرات التالية:

1ــ تنامي الحديث

كنا قد علمنا ان العصر الذي تلا عصر الصحابة وحتى القرن الثاني للهجرة قد شهد كثرة المراسيل والمنقطعات، في حين كانت المدونات الحديثية خلال القرن الثالث للهجرة غارقة بالاسناد المتصل وتجريد الحديث الصحيح. فما حدث في القرن الاخير وما بعده لم يكن معهوداً من قبل. ومن ذلك ان ابن عبد البر صنف كتاباً خلال القرن الرابع للهجرة في وصل ما في الموطأ من المرسل والمنقطع والمعضل[299]، معتبراً ان عدداً من الحفاظ المتأخرين حسبوا ان ما في الموطأ من المراسيل حجة، وذلك لان كل حديث مرسل في الموطأ له ما يعضده بعاضد واحد او اكثر[300]. والسؤال الذي يرد بهذا الشأن: من أين أتت هذه الكثرة من الإسناد المتصل، ولماذا لم يطلع عليها التابعون وعلماء القرن الثاني للهجرة؟ وبعبارة اخرى كيف يمكن ان تكون مثل هذه الاسانيد مجهولة وغائبة عن السلف والتابعين مع قربهم من عصر الصحابة؟ ويؤيد ذلك ما قاله احمد بن حنبل: ثلاثة أمور ليس لها اصل او اسناد: التفسير والملاحم والمغازي. فالغالب عليها المراسيل[301]. فأغلب روايات هذه القضايا لا تتمتع بالصحة جراء غياب الإسناد المتصل، والقليل منها يحمل الإسناد المتصل الصحيح، مع ان كتب الصحاح حفلت بالكثير منها، خاصة في مجال التفسير.

وعلى هذه الشاكلة ان الاحاديث المتداولة قبل القرن الثالث للهجرة لم تكن كثيرة مثلما هي عليه في هذا القرن، وهو قرن المدونات الكبرى للحديث. فبدلاً من ضياع الكثير من الحديث بسبب موت الحفاظ وذهاب الذاكرة؛ فإن الحال شهد العكس من ذلك. فقد نقل عن احمد بن حنبل قوله: صح من الحديث سبعمائة ألف حديث وكسر. مع الأخذ بنظر الاعتبار ما اعتبره بعض الحفاظ من ان مراده بذلك هو

---

[299] المقصود بالمعضل هو ما يرويه تابعي التابعي عن النبي (ص) وهو اقل مرتبة من المرسل (مقدمة ابن الصلاح، باب معرفة المرسل. والكفاية في علم الرواية، معرفة ما يستعمل أصحاب الحديث من العبارات).

[300] قواعد التحديث، ص82، والرسالة المستطرفة، ص16

[301] ابن تيمية: مقدمة في أصول التفسير، فصل حول الاختلاف في التفسير. لكن نقل عن ابن حنبل ايضاً انه اعتبر تفسير القرآن من غير السنة محض الضلال (ابو زهرة: ابن حنبل، دار الفكر العربي، ص210، وابن تيمية، ص457ــ458). والحال ان هذا القول لا يتسق مع ما عرفنا انه اعتبر التفسير لا سند متصل له.

عدد الطرق وليس المتون[302]. وجاء ان ابن حنبل قال وهو يخاطب جماعة من الحضور: إن هذا الكتاب (المسند) قد جمعته وانتقيته من اكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله (ص) فارجعوا إليه؛ فإن وجدتموه فيه وإلا فليس بحجة[303]. كما قيل ان في مسند احمد اكثر من (40 ألف) حديث[304]، ولم يلتزم الصحة فيه، وانما اخرج فيه من لم يجتمع الناس على تركه. وقيل ان في مسنده (30 ألف) حديث سوى المكرر وغير ما الحق به ابنه عبد الله[305].

وجاء عن يحيى بن معين أنه قال: كتبت بيدي هذه ستمائة ألف حديث، فعلق أحمد بن عقبة على ذلك وقال: وإني أظن ان المحدثين قد كتبوا له بأيديهم ستمائة ألف وستمائة الف[306]. كما سئل ابن معين: أيفتي الرجل من مائة ألف حديث؟ قال: لا، وتكرر السؤال: من مائتي الف.. من ثلاثمائة الف؟ قال لا، فسئل: من خمسمائة ألف؟ فقال: أرجو[307]. كما جاء عن علي بن المديني انه قال: تركت من حديثي مائة ألف حديث فيها ثلاثون ألفاً لعباد بن صهيب[308] . وجاء عن ابي اسامة انه كتب بيده مائة ألف حديث[309]. وجاء عن ابي زرعة انه قال: كتبت عن ابراهيم بن موسى الرازي مائة ألف حديث، وعن أبي بكر بن أبي شيبة مائة ألف حديث[310]. كما جاء عن ابن حنبل انه قال بأن هذا الفتى، يعني أبا زرعة، قد حفظ ستمائة ألف حديث[311].

وقال ابن عقدة ان اقل شيخ سمعت منه له عندي مائة ألف حديث، فقال له بعض الحاضرين: أيها الشيخ نحن اخوة اربعة قد كتب كل واحد منا عنك مائة ألف حديث[312]. وقيل انه ظهر لابي كريب بالكوفة ثلاثمائة ألف حديث[313]. وان البعض سمع من عبد الله ابن عمر القواريري مائة ألف حديث[314]. كما جاء عن أبي بكر بن أبي دارم انه كتب عن أبي جعفر الحضرمي مطين مائة ألف حديث[315].

[302] المدخل إلى الإكليل. ونظام الحكومة النبوية، ج2، ص205

[303] طبقات الحنابلة، ج1، مادة (حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني).

[304] ابن النديم: الفهرست، اعتناء وتعليق ابراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الاولى، 1415هـ ـ1994م، ص281

[305] نظام الحكومة النبوية، ج2، ص207

[306] الجامع لاخلاق الراوي، ج2، فقرة 1532

[307] الجامع لاخلاق الراوي، ج2، فقرة 1525، وطبقات الحنابلة، ج1، مادة (الحسن بن إسماعيل بن الربعي) ومادة (الحسين بن إسماعيل).

[308] الجامع لاخلاق الراوي، ج2، فقرة 1531

[309] المصدر السابق، فقرة 1528

[310] المصدر السابق، فقرة 1534

[311] طبقات الحنابلة، ج2، مادة (عبيد الله أبو زرعة الرازي)

[312] الجامع لاخلاق الراوي، ج2، فقرة 1541

[313] الجامع لاخلاق الراوي، ج2، فقرة 1537

[314] المصدر السابق، فقرة 1539

[315] المصدر السابق، فقرة 1540، والمدخل إلى الإكليل.

وجاء عن محمد بن المسيب انه قال: كنت أمشي بمصر وفي كمي مائة جزء وفي كل جزء ألف حديث. وقال: كتب في عصرنا جماعة بلغ المسند المصنف على تراجم الرجال لكل واحد منهم ألف جزء، منهم أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن حمزة الأصفهاني وأبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الماسرجسي[316].

وكان من العلماء من يحفظ خمسمائة ألف حديث. وجاء عن محمد بن إسحاق بن راهويه انه املى سبعين ألف حديث حفظاً[317]. كما روي عن ابي زرعة انه يحفظ اكثر من مائة ألف حديث[318].

وجاء عن إسحاق بن راهويه أنه قال: كأني أنظر إلى سبعين ألف حديث من كتابي، فقال له البخاري: أو تعجب من هذا القول لعل في هذا الزمان من ينظر إلى مائتي ألف ألف من كتابه. وعلق ابن حجر العسقلاني على ذلك بأنه عنى نفسه[319]. وقد علمنا ان البخاري قد اخرج صحيحه من ستمائة ألف حديث، وكان يقول بانه يحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح. ونقل عن البخاري انه قال: ما نمت البارحة حتى عددت كم أدخلت في تصانيفي من الحديث فإذا نحو مائتي ألف حديث. وقال أيضاً لو قيل لي تمنّ لما قمت حتى أروي عشرة آلاف حديث في الصلاة خاصة[320]. كما قيل انه عمل كتاباً في الهبة فيه ما يقارب (500) حديث، مع انه ليس في كتاب وكيع في الهبة إلا حديثان مسندان أو ثلاثة، وفي كتاب عبد الله بن المبارك خمسة أو نحوها[321].

* * *

لا شك ان هذه الاعداد الضخمة من وفرة الحديث وحفظه تبعث المرء على التفكير والتأمل، اذ كيف غابت هذه الاحاديث عن القرن الثاني؟ فقد علمنا ان مالكاً رغم تحريه فانه لم يكن يملك من الحديث اعشار اعشار ما ذكر من اكداس الحديث، وحتى ان الحديث الذي استطاع تحصيله انما حفل بكثرة المراسيل والمنقطعات، وكان مع ذلك متشككاً غاية التشكك فيما جمعه من الحديث[322]، وكان ينقص منه

---

[316] المدخل إلى الإكليل.

[317] المدخل إلى الإكليل.

[318] قيل ان رجلاً حلف بطلاق امرأته بأن ابا زرعة يحفظ من ظهر قلبه مائة ألف حديث، فجاء الرجل يسأل ابا زرعة، فلم يجبه هذا الاخير، فألح عليه الرجل، فقال ابو زرعة: أيها الرجل ما عددته ولكن ما في بيتي سواد على بياض الا وأحفظه، فقال ابو حاتم للرجل: في بيت أبي زرعة اكثر من مائة ألف ومائة ألف ومائة الف. اذهب فأنت بار في يمينك (الجامع لاخلاق الراوي، ج2، فقرة 1534، وعبد الوهاب بن علي السبكي: طبقات الشافعية الكبرى، شبكة المشكاة الالكترونية، ص66).

[319] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل العاشر.

[320] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل العاشر

[321] مقدمة فتح الباري، ضمن نفس الفصل السابق.

[322] نقل عن الشافعي قوله بأن مالكاً إذا شك في بعض الحديث طرحه كله (تقدمة المعرفة، باب ما ذكر من صحة حديث مالك وعلمه بالآثار. كذلك: الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ضمن فصل في تحريه في الفتيا. وسير اعلام النبلاء، ج8، فقرة 75، والتعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج2، ص769).

شيئاً فشيئاً طوال حياته، رغم قرب عهده بالصحابة مقارنة مع علماء القرن الثالث للهجرة. فكيف انقلب الموقف وتحول الحال الى التفاخر بكثرة ما يوجد من الحديث وحفظه؟ فمن أين جاءت هذه الاكــداس من الاحاديث الموصولة المتصلة والصحيحة السند؟

وقد يقال في الجواب عما سبق ان هذه الكثرة جاءت بفعل البحث عن المزيد من الحفاظ فــي مختلــف البلاد الاسلامية دون التوقف عند حدود منطقة ما، كالمدينة والحجاز التي اكتفى بها مالك فــي جمــع حديثه. وقد صنف أبو داود السجستاني كتاباً في مفاريد أهل الأمصار من السنن بيّن فيه ما اختص به أهل كل مصر من الأمصار من السنن التي لا توجد مسندة عند غيرهم؛ مثل المدينة ومكة والطــائف ودمشق وحمص والكوفة والبصرة وغيرها[323]. وقد طاف البخاري مختلف البقاع الاسلامية بحثاً عــن حفظة الحديث الثقاة، واستطاع ان يجمع ما امكنه من الحديث، حتى قال فيما جمعه من البصرة: مــا تركت بالبصرة حديثاً الا كتبته[324]. وعليه لو فعل مالك او غيره من علماء القرن الثاني مثل ما فعــل البخاري وغيره لتوصل الى نفس النتيجة التي توصل اليها هذا الاخير تقريباً. لذلك قال الدهلوي: >ان بعض الاحاديث الصحيحة لم يبلغ علماء التابعين ممن وسد اليهم الفتوى فاجتهدوا بــارائهم او اتبعــوا العمومات او اقتدوا بمن مضى من الصحابة فافتوا حسب ذلك< ثم ظهرت هذه الاحاديث بعد ذلك فــي الطبقة التي بعد اولئك التابعين >فلم يعملوا بها ظناً منهم انها تخالف عمل اهل مدينتهم وسنتهم التي لا اختلاف لهم فيها، وذلك قادح في الحديث وعلة مسقطة له... وانما ظهرت بعد ذلك عندما امعن اهــل الحديث في جمع طرق الحديث ورحلوا الى اقطار الارض وبحثوا عن حملة العلم فكثرت الاحاديث.. وخفي على اهل الفقه، وظهر في عصر الحفاظ الجامعين لطرق الحديث كثير من الاحاديث، رواه اهل البصرة مثلاً وسائر الاقطار في غفلة منه.. مثاله حديث القلتين فانه حديث صحيح روي بطرق كثيرة معظمها ترجع الى ابي الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير عن عبد الله – او محمد بن عباد بن جعفر – عن عبيد الله بن عبد الله كلاهما عن ابن عمر، ثم تشعبت الطرق بعد ذلك، وهــذان وان كانا من الثقات لكنهما ليس ممن وسد اليهم الفتوى وعول الناس عليهم فلم يظهر الحديث فــي عــصر سعيد بن المسيب ولا في عصر الزهري، ولم يمش عليه المالكية ولا الحنفية فلم يعملوا به وعمل بــه الشافعي. وكحديث خيار المجلس فانه حديث صحيح روي بطرق كثيرة وعمل به ابن عمر وابو هريرة من الصحابة، ولم يظهر على الفقهاء السبعة ومعاصريهم، فلم يكونوا يقولون به، فرأى مالــك وابــو حنيفة هذه علة قادحة في الحديث وعمل به الشافعي<[325].

---

[323] ابن تيمية: رفع الملام عن الأئمة الأعلام، شبكة المشكاة الالكترونية، ضمن فقرة السبب الثالث (لم تذكر ارقام صفحاته ولا فقراته). وقواعد التحديث، ص377

[324] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل العاشر.

[325] حجة الله البالغة، ج1، ص147، كما ذكر الدهلوي: >ان اقوال الصحابة جمعت في عصر الشافعي فتكثرت واختلفت وتشعبت، ورأى كثيراً منها يخالف الحديث الصحيح حيث لم يبلغهم، ورأى السلف لم يزالوا يرجعون في مثل ذلك الى الحديث فترك – الشافعي – التمسك باقوالهم ما لم يتفقوا، وقال: هم رجال ونحن رجال< (المصدر السابق، ج1، ص147).

مع هذا فالجواب السابق غير كاف، وذلك لعلمنا ان الكثير من علماء السلف قد شككوا في الاحاديث التي لم يكن لها اصل في الحجاز. وسبق ان عرفنا كيف ان الزهري علل اضطراره الى كتابة الحديث بسبب ما ورد من الاحاديث غير المعروفة من قبل المشرق. وكان هشام بن عروة يقول: إذا حدثك العراقي بألف حديث فالق تسعمائة وتسعين وكن من الباقي في شك[326]. كما ان الشافعي كان يقول: كل حديث لا يوجد له اصل في حديث الحجازيين فهو واه وإن تداولته الثقات[327]. وذهب الكثير من الحجازيين الى المنع من الاحتجاج بحديث عراقي أو شامي إن لم يكن له أصل بالحجاز، حتى قال قائلهم – وهو مالك بن انس –: نزلوا أحاديث أهل العراق بمنزلة أحاديث أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم. وقيل لآخر: سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله حجة، قال إن لم يكن له أصل بالحجاز فلا[328]. وقد كان مالك يقول: والله ما استوحش سعيد بن المسيب ولا غيره من اهل المدينة لقول قائل من الناس، ولولا ان عمر بن عبد العزيز اخذ هذا العلم بالمدينة لشككه كثير من الناس[329].

وواضح ان مثل هذه النصوص صريحة في عدم التعويل على الحديث المتداول خارج ارض الحجاز باعتبارها المحط الرئيس للصحابة والتابعين. وقد علل بعض العلماء ذلك بأن أهل الحجاز ضبطوا السنة فلم يشذ عنهم منها شيء، وأن أحاديث العراقيين وقع فيها اضطراب أوجب التوقف فيها[330]. وقال الخطيب: >أصح طرق السنن ما يرويه أهل الحرمين مكة والمدينة، فإن التدليس عنهم قليل، والكذب ووضع الحديث عندهم عزيز، ولأهل اليمن روايات جيدة وطرق صحيحة إلا أنها قليلة ومرجعها إلى أهل الحجاز أيضاً، ولأهل البصرة من السنن الثابتة بالأسانيد الواضحة ما ليس لغيرهم من إكثارهم، والكوفيون مثلهم في الكثرة غير أن رواياتهم كثيرة الدغل قليلة السلامة من العلل، وحديث الشاميين أكثره مراسيل ومقاطيع وما اتصل منه مما أسنده الثقات فإنه صالح والغالب عليه ما يتعلق بالمواعظ<[331]. وجاء عن ابن تيمية انه قال: اتفق أهل العلم بالحديث على أن أصح الأحاديث ما رواه أهل المدينة ثم أهل البصرة ثم أهل الشام[332]. ومع ذلك فقد كان مالك لا يعول على الكثير من مشايخ المدينة ولا يأخذ الحديث منهم، اذ جاء عنه يقول: لقد أدركت سبعين عند هذه الأساطين – وأشار الى مسجد الرسول (ص) – يقولون قال رسول الله (ص) فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان به أميناً، الا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، ويقدم علينا محمد بن مسلم بن عبيد الله

---

[326] قواعد التحديث، ص80

[327] الاعتبار في الناسخ والمنسوخ، ص15

[328] رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ضمن الفقرة السابقة. وقواعد التحديث، ص377

[329] انتصار الفقير السالك، مصدر سابق، ص201

[330] رفع الملام عن الأئمة الأعلام، ضمن الفقرة السابقة. وقواعد التحديث، ص377

[331] قواعد التحديث، ص79

[332] قواعد التحديث، ص81

بن عبد الله بن شهاب وهو شاب فنزدحم على بابه[333]. كما جاء عن أبي الزناد انه قال: أدركت بالمدينة مائة كلهم مأمون لا يؤخذ عنهم العلم؛ كان يقال ليس هم من أهله[334].

ومما يلفت النظر انه رغم ارتباط تلك الفترة وما قبلها بعصر الصحابة فانها مع ذلك لم تسلم من الاختلاف والشكوك حتى بالنسبة للسنن والممارسات التي يتم مزاولتها يومياً، ومنها تلك التي لها علاقة بالصلاة. فكما ذُكر ان ابن عمر وهو عميد أهل المدينة كان يرى إفراد الأذان، وكذا القول فيه: حي على خير العمل، وكان بلال يكرر عبارة: قد قامت الصلاة، مع ان مالكاً لم يرَ ذلك. كما ان الزهري كان يرى الزكاة في الخضراوات، في حين ان مالكاً لا يراها. وقد قال الصيرفي في كتابه (الأعلام): «قد تصفحنا قول من قال: العمل على كذا، فوجدنا اهل بلده في عصره يخالفونه، كذلك الفقهاء السبعة من قبله فانه مخالفهم، ولو كان العمل على ما وصفه لما جاز له خلافهم». وقيل ان مالكاً كان لا يدع في موطئه إجماع أهل المدينة إلا في ثمان وأربعين مسألة فقط. وهناك من تتبع هذه الاجماعات المزعومة فوجد منها ما هو إجماع، ومنها ما لم يكن اجماعاً لاختلاف علماء المدينة، وذكر من ذلك الكثير من التناقضات على شاكلة ما سبق[335].

فهذا حال السنن والعمل المزاول يومياً؛ فكيف الحال بغيرها من الاحاديث القولية؟!

كذلك قد يقال انه لو كان تعليل الكثرة التي شهدناها للحديث في القرن الثالث يعود الى اسباب الكذب والوضع؛ لكنا نتوقع ان نجد العدد الاكبر من الإسناد موصولاً بكبار الصحابة عوض صغارهم، وذلك بغية تقوية الحديث الموضوع، مع ان الواقع خلاف هذا الامر.

والجواب على هذا الاشكال هو ان المتأخرين كانوا يدركون بأن صغار الصحابة هم مصدر الاكثار في الرواية بخلاف ما كان عليه الكبار منهم، وهذا في حد ذاته يمكن ان يكون دافعاً في جعل الاسانيد الموضوعة موصولة بهم فلا يتميز عندئذ الصحيح من الاحاديث من غير الصحيح.

2ـ تشكيك القدماء

هناك مظاهر لعصر التابعين وتابعيهم هي على الضد مما شهده القرن الثالث وما بعده. فقد شهد العصر الاول شكوى من الزمان وكثرة الجهال، الى درجة قيل أنه تمّ فيه تبديل الكثير من الاحكام

---

[333] الكفاية في علم الرواية (باب ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط والدراية). وفي رواية اخرى عن مالك انه قال: أدركت مشايخ بالمدينة أبناء سبعين وثمانين لا يؤخذ عنهم ويقدم ابن شهاب وهو دونهم في السن فتزدحم الناس عليه (الكفاية في علم الرواية، باب ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط والدراية). وفي رواية ثالثة انه قال: أدركت ببلدنا هذا – يعني المدينة – مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون، فما كتبت عن أحد منهم حديثاً قط، وذلك لأنهم لم يكونوا يعرفون ما يحدثون (الجامع لأخلاق الراوي، فقرة 186، والمحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص403).

[334] صحيح مسلم، ج1، باب بيان ان الإسناد من الدين. والكفاية في علم الرواية، باب ترك الاحتجاج بمن لم يكن من أهل الضبط والدراية.

[335] البحر المحيط، فقرة 1217.

والسنن بفعل اهل البدع والاهواء. ومن ذلك ما رواه ابن عبد البر في (جامع بيان العلم وفضله) حيث ذكر عدداً من الروايات التي تبدي هذا المعنى الذي جعل بعض السلف في حيرة من امره. ومن ذلك ما نقله عن الزهري انه قال: دخلنا على أنس بن مالك بدمشق وهو وحده يبكي، قلت ما يبكيك؟ قال لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة وقد ضيعت[336]. ومثل ذلك روى البخاري عن أم الدرداء انها قالت: دخل عليّ أبو الدرداء وهو مغضب، فقلت: ما أغضبك؟ فقال: والله ما أعرف من أمة محمد (ص) شيئاً، إلا أنهم يصلون جميعاً[337]. وجاء عن الحسن البصري انه قال: لو خرج عليكم أصحاب رسول الله (ص) ما عرفوا منكم إلا قبلتكم[338]. كما جاء عن عروة بن الزبير انه خاطب البعض: ألم أخبر أن الناس يضربون إذا صلوا على الجنائز في المسجد؟ فقيل له نعم، قال: فوالله ما صلى على أبي بكر الصديق إلا في المسجد[339]. كما ذكر مالك انه لما قدم ابن شهاب الزهري من الشام قلت له: طلبت العلم حتى إذا كنت وعاء من أوعيته تركت المدينة ونزلت إداماً، فقال: كنت أسكن المدينة والناس ناس فلما تغير الناس تركتهم[340]. وجاء عن ابي الدرداء انه قال: مالي أرى علماءكم يموتون وجهالكم لا يتعلمون، لقد خشيت أن يذهب الأول ولا يتعلم الآخر، ولو أن العالم طلب العلم لازداد علماً، ولو أن الجاهل طلب العلم لوجد العلم قائماً، مالي أراكم شباعاً من الطعام جياعاً من العلم[341]. وقال أبو حزم: صار الناس في زماننا يعيب الرجل من هو فوقه في العلم، يرى الناس أنه ليس به حاجة إليه، ولا يذاكر من هو مثله، ويزهى عن متن هو دونه، فذهب العلم وهلك الناس[342]. وعن الداروردي انه قال: إذا قال مالك على هذا أدركت أهل العلم ببلدنا، أو الأمر المجتمع عليه عندنا، فإنه يريد ربيعة وابن هرمز[343].

فهذه الشكوى التي يصفها لنا عدد من حفاظ القرنين الاول والثاني من السلف؛ لا نجد مثلها لدى حفاظ القرن الثالث الذين ابدوا اعتدادهم بما حملوه من العلم وضبطوه من السنة والحديث الصحيح. وقد ابدى التابعون وتابعوهم كراهة الانشغال بالحديث والاشتغال فيه، واظهر بعضهم الندامة فيما شغلوا انفسهم به، الى حدٍّ اعتبروا فيه التعامل بالحديث من الشر. والغريب ان تعليلهم للشر في الحديث هو تزايده، باعتبار ان الخير ينقص والشر يزداد. وهذا يعني انهم لو ادركوا المسلك الذي سلكه خلفهم من اصحاب المساند والصحاح؛ لوصموه بابلغ حالات الشر والكراهة.

وقد اورد ابن عبد البر نصوصاً مستفيضة عنهم تعلن صراحة كراهة الانشغال بالحديث والاشتغال فيه،

---

[336] جامع بيان العلم وفضله، باب في انكار أهل العلم ما يجدونه من الأهواء والبدع.

[337] صحيح البخاري، حديث 622

[338] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[339] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[340] المصدر والباب السابقين.

[341] المصدر والباب السابقين.

[342] المصدر والباب السابقين.

[343] المصدر والباب السابقين.

واعتبار ذلك من الشر المتزايد، وبعض هذه النصوص يعلل هذه الكراهة بكثرة الكذب في الحديث، واخر يعللها بانها تأتي على حساب الانشغال بالقرآن وذكر الله. لذلك ظهر لدى الكثير منهم الندم والرغبة في سد باب هذا >الشر المستطير<.

ومن ذلك ما قاله سفيان الثوري: لو كان في هذا الحديث خير لنقص كما ينقص الخير، ولكنه شر فأراه يزيد كما يزيد الشر[344]. وقال ايضاً: ليس طلب الحديث من عدد الموت ولكنه علة يتشاغل به الرجل[345]. وقال الشعبي: ليتني انفلت من علمي كفافاً لا لي ولا عليّ[346]. وقال سفيان بن عيينة وهو يخاطب أصحاب الحديث: ما أدري الذي تطلبونه من الخير ولو كان من الخير لنقص كما ينقص الخير[347]. وخاطب فضيل بن عياض أصحاب الحديث قائلاً: لِمَ تكرهوني على أمر تعلمون إني كاره له، ولو أعلم إني لو دفعت إليكم ردائي هذا ذهبتم عني لدفعته إليكم[348]. وقال مسعر: من أبغضه الله جعله محدثاً، وددت أن هذا العلم كان محل قوارير حملته على رأسي فوقع فتكسر فاسترحت من طلابه[349]. وقال شعبة: إن هذا الحديث يصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون[350]. وقيل انه عرض هذا الكلام لشعبة على احمد بن حنبل، فاطرق احمد ساعة ثم قال: أما نحن فلا نعرف هذا

---

[344] جامع بيان العلم وفضله، باب ذكر من ذم الاكثار من الحديث. وهناك ابيات للشعر متأثرة بهذه النظرة السلبية للحديث، وقد انشدها بكر بن حماد (المتوفى سنة 296) كالاتي:

لقد جفت الأقلام بالخلق كلهم فمنهم شقي خائب وسعيد

تمر الليالي بالنفوس سريعة ويبدئ ربي خلقه ويعيد

أرى الخير في الدنيا يقل كثيره وينقص نقصاً والحديث يزيد

فلو كان خيراً قل كالخير كله وأحسب أن الخير منه بعيد

ولابن معين في الرجال مقالة سيسأل عنها والمليك شهيد

فإن تك حقاً فهي في الحكم غيبة وان تك زوراً فالقصاص شديد

(جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق). لكن اورد البغدادي بعض الاختلاف في البيت الرابع من الشعر، اذ جاء فيه:

فلو كان خيراً كان كالخير كله ولكن شيطان الحديث مريد

(الكفاية في علم الرواية، باب وجوب تعريف المزكى ما عنده من حال المسئول عنه).

[345] جامع بيان العلم وفضله، باب ذكر من ذم الاكثار من الحديث. كما قال: ما تريد إلى شيء إذا بلغت منه الغاية تمنيت أن ينفلت معه كفافاً (المصدر السابق، وسير اعلام النبلاء، ج7، فقرة 274). وقال: أنا فيه يعني الحديث منذ ستين سنة وددت لو خرجت منه كفافاً لا عليّ ولا لي (المصدر السابق). وقال: ما من عملي شيء أنا أخوف منه من هذا، يعني الحديث (تقدمة المعرفة، باب ما ذكر من براعة فهم سفيان الثوري وفطنته وفراسته). وقال: وددت أن يدي قطعت ولم أطلب حديثاً (سير اعلام النبلاء، ج7، فقرة 274).

[346] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. وتذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 76.

[347] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[348] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[349] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. وتذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 183.

[350] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق، والجامع لأخلاق الراوي، فقرة 406.

من أنفسنا فإن كان شعبة يعرف من نفسه شيئاً فهو أعلم[351]. وقال الضحاك بن مزاحم: يأتي على الناس زمان يعلق فيه المصحف حتى يعشعش عليه العنكوت لا ينتقع بما فيه ويكون أعمال الناس بالروايات والأحاديث[352]. وقال ابو خالد الأحمر: يأتي على الناس زمان تعطل فيه المصاحف لا يقرأ فيها يطلبون الحديث والرأي، ثم قال: إياكم وذلك فإنه يصفق الوجه ويكثر الكلام ويشغل القلب[353]. وجاء انه قيل لداود الطائي ألا تحدث، قال ما راحتي في ذلك أكون مستملياً على الصبيان فيأخذون على سقطي؛ فإذا قاموا من عندي يقول قائل منهم أخطأ في كذا، ويقول آخر غلط في كذا، ما راحتي في ذلك ترى عندي شيئاً ليس عند غيري[354]. وعن أحمد بن عبد الله بن أبي الحواري انه قال لابي بكر بن عياش: حدثنا، فأجابه ابن عياش: دعونا من الحديث فإنا قد كبرنا ونسينا الحديث؛ جيئونا بذكر المعاد والمقابر، إن أردتم الحديث فأذهبوا إلى هذا الذي في بني داواس – يعني وكيعاً – فقال له احمد بن عبد الله: تقصد رجل من أهل الشام، قال ذاك أهون لك عندي[355]. وجاء ان إياس بن معاوية قال لسفيان بن حسين: أراك تطلب الأحاديث والتفسير؛ فإياك والشناعة فإن صاحبها لن يسلم من العيب[356]. وقال عمار بن رزيق لابنه حين رآه يطلب الحديث: يا بني اعمل بقليله تزهد في كثيره[357].

وجاء في ذم الرواة واصحاب الحديث اقوال كثيرة، ومن ذلك ما خاطبهم به سفيان الثوري بقوله: تقدموا يا معشر الضعفاء[358]. ومثل ذلك قال سفيان بن عيينة وهو ينظر اليهم: أنتم سخنة عين لو أدركنا وأياكم عمر بن الخطاب لاوجعنا ضرباً[359]. وخاطبهم الاعمش فقال: لقد رددتموه حتى صار في حلقي أمر من العلقم، ما عطفتم على أحد ألا حملتموه على الكذب[360]. وقال مغيرة الضبي: والله لأنا أشد خوفاً منهم من الفساق، وهو يعني أصحاب الحديث[361]. وقال شعبة: كنت إذا رأيت رجلاً من أهل الحديث يجيء أفرح به فصرت اليوم ليس شيء أبغض إلي من أن أرى واحداً منهم[362]. واتهمهم عدد من العلماء بالجهل، ومن ذلك ما قاله عمر الكلبي: إن الرواة على جهل بما حملوا مثل الجمال عليها

---

[351] طبقات الحنابلة، ج2، مادة: الفضل بن الحباب الجمحي البصري.

[352] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[353] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[354] كما قيل لداود الطائي لِمَ تلزم بيتك ألا تخرج؟ قال أكره أن أحمل رحلي في غير حق (جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

[355] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[356] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[357] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[358] سير اعلام النبلاء، ج7، فقرة 275

[359] جامع بيان العلم وفضله، باب ذكر من ذم الاكثار من الحديث.

[360] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. وأدب الاملاء والاستملاء، ص96.

[361] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[362] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق، والجامع لأخلاق الراوي، فقرة 406.

يحمل الودع؛ لا الودع ينفعه حمل الجمال له، ولا الجمال بحمل الودع تنتفع[363]. كما شنّع عليهم بعض المتكلمين واصفاً اياهم بالقول: >قد قنعوا من العلم برسمه ومن الحديث باسمه ورضوا بأن يقولوا فلان عارف بالطرق وراوية للحديث وزهدوا في أن يقال عالم بما كتب أو عامل بما علم<. وقال: >وما ظنكم برجل منهم يحمل عنه العلم وتضرب إليه أعناق المطي خمسين سنة أو نحوها سئل في ملأ من الناس عن فأرة وقعت في بئر؟ فقال البئر جبار، وآخر سئل عن قوله تعالى ((ريح فيها صرصر))، فقال هو هذا الصرصر، يعني صراصر الليل، وآخر حدثهم عن سبعة وسبعين ويريد شعبة وسفين، وآخر روى لهم يستر المصلي مثل آجرة الرجل، يريد مثل آخرة الرحل، وسئل آخر متى يرتفع هذا الأجل؟ فقال إلى قمرين، يريد إلى شهري هلال، وقال آخر يدخل يده في فيه فيقضمها قضم الفجل، يريد قضم الفحل، وقال آخر أجد في كتابي الرسول ولا أجد الله، يعني رسول الله (ص)، فقال المستملي اكتبوا وشك في الله تعالى<. وقال: >وكلما كان المحدث أموق كان عندهم أنفق، وإذا كان كثير اللحن والتصحيف كانوا به أوثق، وإذا ساء خلقه وكثر غضبه واشتد حدة وعسرة في الحديث تهافتوا عليه، ولذلك كان الأعمش يقلب الفرو ويلبسه ويطرح على عاتقه منديل الخوان، وسأله رجل عن إسناد حديث فأخذ بحلقه وأسنده إلى الحائط، وقال هذا إسناده، وقال إذا رأيت الشيخ لم يطلب الفقه أحببت أن أصفعه، مع حماقات كثيرة تؤثر عنه لا نحسبه كان يظهرها إلا لينفق بها عندهم<[364].

وتكرر مثل هذا النقد لدى المتأخرين كالذي صرح به الحافظ الذهبي خلال القرن الثامن للهجرة، ذلك انه نقد المحدثين المتأخرين وقال: ان >غالبهم لا يفقهون، ولا همة لهم في معرفة الحديث ولا في التدين به، بل الصحيح والموضوع عندهم بنسبة، إنما همتهم في السماع على جهلة الشيوخ وتكثير العدد من الأجزاء والرواة، لا يتأدبون بآداب الحديث ولا يستفيقون من سكرة السماع... معذور سفيان الثوري إذ يقول: لو كان الحديث خيراً لذهب كما ذهب الخير. صدق والله واي خير في حديث مخلوط صحيحه بواهيه! وأنت لا تفليه ولا تبحث عن ناقليه ولا تدين الله به... بالله خلونا! فقد بقينا ضحكة لأولي المعقولات يطنزون بنا: هؤلاء هم أهل الحديث؟ نعم ماذا يضر ولو لم يبق إلا تكرار الصلاة على النبي (ص) لكان خيراً من تلك الأقاويل التي تضاد الدين وتطرد الإيمان واليقين وتردي في أسفل السافلين<[365].

---

[363] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. وقد قال الشافعي بصدد من حمل العلم جزافاً: هذا مثل حاطب ليل يقطع حزمة حطب فيحملها ولعل فيها أفعى فتلدغه وهو لا يدري (الخطيب البغدادي: نصيحة أهل الحديث، شبكة المشكاة الالكترونية، ص32).

[364] تأويل مختلف الحديث، المقدمة. ومما يذكر بهذا الصدد ما جاء من تصحيف يخص الايات القرآنية، ومن ذلك ما نُقل أن عثمان بن أبي شيبة قرأ آية من سورة يوسف بالشكل التالي: (جعل السقاية في رجل أخيه)، فقيل له: (في رحل)، فقال: تحت الجيم واحدة. كما انه قرأ آية اخرى بالشكل التالي: (يا أيها المدبر)، فقيل له: ذهب عقلك أين المدبر (انظر: ابو احمد العسكري: تصحيفات المحدثين، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص145ــ147).

[365] الذهبي: بيان زغل العلم، شبكة المشكاة الالكترونية، فقرة علم الحديث، كما عرض النص ايضاً في الانترنيت عبد الرحمن بن عمر الفقيه الغامدي: aofakeeh@yahoo.com

فذلك ما رآه التابعون وتابعوهم في الحديث، وهو انه من الشر المتزايد، وأوصوا بالابتعاد عنه وعدم الانشغال به والاشتغال فيه، الامر الذي لم يلتزم به اصحاب الصحاح، اذ رأوا الخير في الاشتغال به والعمل على تكثيره.

كما يلاحظ ان الحديث ما إن دخل التدوين والتبويب في ارض الحجاز حتى بدت فيه علامات الشك والتردد من قبل مدونيه. فرغم ان منبته اصح منبت باعتراف العلماء، ورغم قرب العهد بالصحابة مقارنة بما بعده من العهود؛ فمع ذلك كانت الشكوك تراود اولئك الذين نذروا انفسهم لنقله وتدوينه، معترفين بالجهل وقلة البضاعة، حتى جعلوا من لفظة (لا ادري) اصلاً يفزعون اليه، فقد قال الهيثم بن جميل سمعت مالكاً سئل عن ثمان وأربعين مسألة فأجاب في اثنتين وثلاثين منها بلا أدري، وعن خالد بن خداش قال: قدمت على مالك بأربعين مسألة فما أجابني منها إلا في خمس مسائل. وعن مالك انه سمع عبد الله بن يزيد بن هرمز يقول: ينبغي للعالم أن يورث جلساءه قول لا أدري حتى يكون ذلك أصلاً يفزعون إليه. وذكر ابن عبد البر انه صح عن أبي الدرداء قوله: لا أدري نصف العلم[366].

وكل ذلك خلاف ما شعر به حفاظ القرن الثالث الهجري وما بعده، حيث ابدوا الثقة التامة في الحديث، كما فخروا بالعلم به والاكثار منه، رغم تباعد الزمان والمكان عن مصدر الحديث ومنبته. فالمقارنة بين ما سلكه مالك وما سلكه اصحاب الصحاح في الموقف من الحديث يكشف عن هذه الحقيقة. فبينهما تفاوت بالقرب والبعد عن مصدر الحديث ومنبته، كما بينهما تفاوت في قلة الحديث وكثرته، وكذا التردد به والثقة فيه. فرغم ان مالكاً عاش في منبت الحديث وانه كان اقرب نسبياً عن مصدره فان ذلك لم يمنعه عن التردد فيه والاقلال منه باستمرار. وقد فخر بعض المالكية بما كان يسقطه مالك من موطئه كل سنة، وانه لم يحدّث بكثير مما كان عنده[367]، على عكس ما فعله اصحاب الصحاح رغم بعدهم عن المنبت والمصدر، اذ لم يمنعهم ذلك من الثقة في الحديث والاكثار منه دون ان يصيبهم التردد والشك جراء هذه الكثرة والبعد عن المصدر، وكذا التعويل على الاماكن البعيدة عن المنبت؛ كالبصرة والشام ومصر وغيرها. يضاف الى ان مالكاً كان يعترف – في كثير من الاحيان – بعدم اغتراره بالحديث واعتبار الكثير منه ضلالة، ومن ثم ندامته على ما رواه منه، ومن ذلك قوله: كثير من هذه الأحاديث ضلالة، لقد خرجت مني أحاديث لوددت أني ضربت بكل حديث منها سوطين وأني لم أحدث به[368]. وهو على خلاف ما صرّح به اصحاب الصحاح من الاعتزاز بعلمهم وتباهيهم بكثرة حفظهم، واعتدادهم بأنفسهم احياناً، كالذي يبديه البخاري في عدد من المناسبات، ومن ذلك انه قال يوماً: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي بن المديني. فعلق هذا الاخير على قوله عندما بلغه ذلك فقال: دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه[369].

---

[366] سير اعلام النبلاء، ج8، فقرة 77

[367] ابن حزم: الاحكام في أصول الاحكام، ج2، ص247.

[368] نصيحة أهل الحديث، ص34

[369] مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل العاشر.

ومما له دلالة في الامر ان جماعة من التابعين قد تركوا الكثير من الحديث عندما وجدوا عمل الناس في المدينة على خلافها، وقد التزم مالك وغيره بهذا المسلك، وهو ان عمل اهل المدينة عنده اقوى من الحديث. فقد قال بهذا الصدد: >كان رجال من اهل العلم من التابعين يحدثون بالاحاديث، وتبلغهم عن غيرهم فيقولون: ما نجهل هذا ولكن مضى العمل على غيره<[370]. وقال ايضاً: رأيت محمد بن ابي بكر بن عمرو بن حزم – قاضي المدينة – اذا قضى بالقضية خلاف ما جاء في الحديث؛ عاتبه اخوه عبد الله قائلاً: ألم يأت في هذه حديث كذا؟ فيجيب: بلى، فيقول عبد الله: فما لك لا تقضي به؟ فيقول: فأين الناس منه؟ اي ما اجمع عليه اهل المدينة من العمل[371]. وجاء ان عمر بن عبد العزيز كان يجمع الفقهاء ويسألهم عن السنن والاقضية المعمول بها في المدينة فيثبتها، وما كان منها لا يعمل به الناس القاه وإن كان مخرجه من الثقاة[372]. كما نقل ابن ابي حازم ان ابا الدرداء كان يسأل فيجيب، فيقال له: انه قد بلغنا كذا وكذا بخلاف ما قال، فيقول: وانا سمعت، ولكن ادركت العمل على غير ذلك[373]. كذلك قال ابن مهدي: ليكون عندي في الباب الاحاديث الكثيرة فأجد اهل العصبة على خلافه فتضعف عندي[374].

3ـ الاعتماد على المكثرين

لقد اعتمد اصحاب الصحاح وغيرهم من المهتمين بالحديث على المكثرين في الرواية من الصحابة، وهو خلاف السيرة التي عليها كبارهم، حيث كانوا من المقلين في الحديث لخوفهم من الكذب على النبي والانشغال بما سوى القرآن، كالذي مر علينا من قبل. فقد عرف من صغار الصحابة سبعة بلغت روايات كل منهم اكثر من ألف حديث، وليس في غيرهم من زاد على الالف[375]، وهم عبارة عن: ابي هريرة الذي بلغت أحاديثه عن النبي (5374) وعبد الله بن عمر (2630) وانس بن مالك (2286) وعائشة (2210) وعبد الله بن عباس (1660) وجابر بن عبد الله (1540) وأبي سعيد الخدري (1170)[376]، وجاءت أحاديث الامام علي (586) قيل انه لم يصح منها الا خمسون[377]، اما عمر

---

[370] انتصار الفقير السالك، ص201

[371] انتصار الفقير السالك، ص201

[372] انتصار الفقير السالك، ص202

[373] انتصار الفقير السالك، ص202

[374] انتصار الفقير السالك، ص202

[375] ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، شبكة المشكاة الالكترونية، ج4، باب الكلام في وجوه الفضل والمفاضلة بين الصحابة (لم تذكر ارقام صفحاته). وقواعد التحديث، ص71

[376] اخرج البخاري لهؤلاء من الاحاديث المذكورة ما يلي: روى عن ابي هريرة (446) حديثاً، وعن عبد الله بن عمر (270) حديثاً، وعن انس بن مالك (268) حديثاً، وعن عائشة (242) حديثاً، وعن عبد الله بن عباس (217) حديثاً، وعن جابر بن عبد الله (90) حديثاً، وعن أبي سعيد الخدري (66) حديثاً (مقدمة فتح الباري، ضمن الفصل العاشر). }.

فاحاديثه قد قدرت بـــ (537) حديث لم يصح منها كما قيل الا خمسون[378]، في حين كانت أحاديث ابي بكر (142) حديثاً[379].

وقد علل الشيخ محمد بن عمر الأسلمي ما سلكه كبار الصحابة من الاقلال في الرواية هو ان هــؤلاء ماتوا قبل أن يحتاج إليهم، وإنما كثرت عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب لأنهما وليا فــسئلا وقضيا بين الناس، وكل أصحاب رسول الله كانوا أئمة يقتدى بهم ويحفظ عــنهم مــا كــانوا يفعلــون ويستفتون فيفتون وسمعوا أحاديث فأدوها، فكان الأكابر من أصحاب رسول الله أقل حديثاً من غيرهم، مثل أبي بكر وعثمان وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف وأبي عبيدة بــن الجراح وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل وأبي بن كعب وسعد بن عبادة وعبادة بن الصامت وأسيد بن حضير ومعاذ بن جبل ونظرائهم، فلم يأت عنهم من كثرة الحديث مثل ما جاء عــن الأحــداث مــن أصحاب رسول الله، مثل جابر بن عبد الله وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وعبد الله بن عمــر بــن الخطاب وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عباس ورافع بن خديج وانس بن مالك والبراء بن عازب ونظرائهم، لأنهم بقوا وطالت أعمارهم في الناس فاحتاج الناس إليهم[380].

لكن هذا التعليل لو اخذناه على محمل الجد لكان من المتوقع ان تكون روايات عثمان اكثر من روايات عمر وابي بكر حيث ولي بعدهما وكان الناس اكثر حاجة للحديث في عهده؛ لان الكثير منهم لم يدرك السماع عن النبي. والاهم من ذلك هو ان هذا التعليل لا يبرر معاقبة بعض كبار الــصحابة لمكثــري الحديث وتكذيبهم احياناً، وذلك على خلاف المسلك الذي سار عليه المتأخرون من الحفاظ في التــشبث بهؤلاء المكثرين من صغار الصحابة، وعلى رأسهم اصحاب المسانيد والصحاح.

ويعد ابو هريرة ابرز من يصدق عليه هذا الامر من المكثرين[381]، حيث اعتمد عليه اصحاب الصحاح وغيرهم بما ليس له نظير، وقد عرّفه الشافعي بأنه أحفظ من روى الحديث في دهره[382]، وجــاء انــه روى عنه خلق كثير من الصحابة والتابعين، وذكر البخاري انه روى عنه ما قد يزيد على الثمانمائــة

اما سائر الصحابة فرواياتهم لا تعد بشيء سوى عدد محدود منهم، حيث روي عن عبد الله بن مسعود اكثر من (800) حديث { اخرج له البخاري منها (85) حديثاً (مقدمة فتح الباري، ضمن نفس الفصل).

[377] اخرج له البخاري منها (29) حديثاً (مقدمة فتح الباري).

[378] اخرج له البخاري منها (60) حديثاً (مقدمة فتح الباري، ضمن نفس الفصل).

[379] اخرج له البخاري منها (22) حديثاً. ويبقى ثالث الخلفاء الراشدين عثمان حيث اخرج له البخاري تسعة أحاديث فقط (مقدمة فتح الباري، ضمن نفس الفصل).

[380] قواعد التحديث، ص72.

[381] وهو أبو هريرة الدوسي اليماني، قيل ان في اسمه واسم أبيه نحو ثلاثين قولاً، وأصحها عند النووي: عبد الرحمن بن صخر (جلال الدين السيوطي: إسعاف المبطأ برجال الموطأ، تحقيق وتعليق موفق فوزي جبر، دار الهجرة، بيروت، الطبعة الاولى، 1410هـ ــ1990م، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص122، وابن حجر العسقلاني: تقريب التهذيب، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، 1417هـ ــ1997م، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج2، ص483).

[382] إسعاف المبطأ برجال الموطأ، ص122

رجل[383]. واخرج له البخاري من المتون المستقلة (446) حديث على التحرير[384]، وانه لا يوجد من يناظره في كثرة الرواية، حيث بلغت أحاديثه اكثر من خمسة الاف حديث، بالرغم من انه لم يصحب النبي باكثر من ثلاث سنين فقط[385].

وورد عنه ما يدفع الشبهة في اكثاره للرواية، حيث يقول: إنكم تقولون إن أبا هريرة يكثر الحديث عن رسول الله (ص) وتقولون ما للمهاجرين والأنصار لا يحدثون مثله، وإن إخواني المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وكان إخواني من الأنصار يشغلهم عمل أموالهم، وكنت امرئاً مسكيناً من مساكين الصفة ألزم رسول الله (ص) على ملء بطني فأحضر حين يغيبون وأعي حين ينسون، وقد قال رسول الله (ص) في حديث يحدثه يوماً إنه لن يبسط أحد ثوبه حتى أقضي جميع مقالتي ثم يجمع إليه ثوبه إلا وعى ما أقول، فبسطت نمرة عليّ حتى إذا قضى مقالته جمعتها إلى صدري فما نسيت من مقالة رسول الله (ص) تلك من شيء[386].

ولو صحت هذه الرواية لكانت تفيد امرين غير عاديين، احدهما ان العلم او الحفظ يؤخذ من خلال الثوب، فهو امر >معجز< لا يفهم معناه. اما الثاني فيدل على انه لم يكن بين صحابة النبي من يهتم بمقالة النبي وحفظها غير ابي هريرة، وهو اشد غرابة من الاول. وما يهون هو ان هذه الرواية لم ترو الا عنه فحسب، ومضمونها يفيد مصلحة شخصية في تبرير اكثاره للحديث.

كما جاء ان ابا هريرة شهد لنفسه بانه اكثر الصحابة حديثاً عن النبي باستثناء عبد الله بن عمرو بن العاص، وكما قال: انه كان يكتب وكنت لا أكتب[387]. وقيل ان هناك نسخة عند آل عبد الله بن عمرو كان قد كتبها عن النبي[388].

مع هذا يلاحظ – وحسب ما ينقل – ان بعض كبار الصحابة وقف من ابي هريرة موقفاً معارضاً للطريقة التي نهجها، تارة بتهديده على اكثاره الحديث، واخرى بنقده على ما سلكه من طريقة سردية، وثالثة بتكذيبه. وجاء عن عمر بن الخطاب انه هدده بالقول: لتتركن الحديث عن رسول الله (ص) أو

---

[383] سير أعلام النبلاء، ج2، فقرة 579

[384] فتح الباري، ج1، ص48

[385] سير أعلام النبلاء، ج2، فقرة 589

[386] سير أعلام النبلاء، ج2، فقرة 608، وكتاب العلم، ص24، وجاء عن ابي هريرة ايضاً حول تبريره لكثرة ما لديه من أحاديث ان رسول الله (ص) قال: ألا تسألني من هذه الغنائم التي يسألني أصحابك؟ قلت أسألك أن تعلمني مما علمك الله، فنزع نمرة كانت على ظهري فبسطها بيني وبينه حتى كأني أنظر إلى النمل يدب عليها، فحدثني حتى إذا استوعبت حديثه قال اجمعها فصرها إليك، فأصبحت لا أسقط حرفاً مما حدثني. وجاء انه قيل لعبد الله بن عمر هل تنكر مما يحدث به أبو هريرة شيئاً؟ قال لا، ولكنه اجترأ وجبنا. فقال أبو هريرة فما ذنبي إن كنت حفظت ونسوا (لاحظ: سير أعلام النبلاء، ج2، فقرة 608).

[387] سير أعلام النبلاء، ج2، فقرة 599

[388] قواعد التحديث، ص61

لألحقنك بأرض دوس، وقال لكعب لتتركن الحديث أو لألحقنك بأرض القردة[389]. وكان ابـــو هريـــرة يقول: ما كنا نستطيع أن نقول قال رسول الله (ص) حتى قبض عمر رضي الله عنـــه؛ كنـــا نخـــاف السياط[390]. ومثل ذلك جاء عن أبي سلمة انه قال لابي هريرة: أكنت تحدث في زمان عمر هكذا؟ فرد عليه الاخير قائلاً: لو كنت أحدث في زمان عمر مثل ما أحدثكم لضربني بمخفقته او بالدرة[391]. وجاء عن السيدة عائشة انها نقدت طريقة ابي هريرة السردية في الحديث، اذ تقول: ألا يعجبك أبو هريـــرة جاء يجلس إلى جانب حجرتي يحدث عن رسول الله (ص) يسمعني وكنت أسبح، فقام قبل أن أقـــضي سبحتي، ولو أدركته لرددت عليه، أن رسول الله (ص) لم يكن يسرد الحديث كسردكم[392]. وجرى لهذه السيدة ان كذبت ابا هريرة فيما يرويه احياناً من أحاديث، ومن ذلك جاء أن رجلين دخلا على عائـــشة فقالا: إن أبا هريرة يحدث عن رسول الله (ص) أنه قال: إنما الطيرة في المرأة والدابة والدار، فطارت عائشة شفقاً ثم قالت: كذب والذي أنزل القرآن على أبي القاسم من حدث بهذا عن رسول الله (ص) إنما قال رسول الله (ص) كان أهل الجاهلية يقولون إن الطيرة في الدابة والمرأة والدار، ثم قرأت: ((مـــا أصاب من مصيبة في الأرض ولا في أنفسكم إلا في كتاب من قبل أن نبرأها))[393].

كما اتهم عدد من الصحابة ابا هريرة بالكذب لكثرة ما روى من الحديث بما لم يأت مثله احد، وكـــان منهم عمر وعثمان وعلي وغيرهم، اذ انكروا عليه اشياء عديدة. ومن ذلك ان ابا هريرة كان يقـــول: حدثني خليلي وقال خليلي ورأيت خليلي، فقال له علي: متى كان النبي خليلك يا أبا هريرة[394]؟! وروى ابو هريرة انه من أصبح جنباً فلا صيام له، فأرسل مروان في ذلك إلى عائشة وحفصة يسألهما، فقالتا: كان النبي (ص) يصبح جنباً من غير احتلام ثم يصوم، فقال للرسول اذهب إلى أبي هريرة حتى تعلمه، فقال أبو هريرة إنما حدثني بذلك الفضل بن العباس. وكان الفضل الذي استشهد به ابو هريـــرة ميتـــاً

---

[389] سير أعلام النبلاء، ج2، فقرة 601، كذلك: ابن شبة النميري: تاريخ المدينة، تحقيق فهيم محمد شلتوت، دار الفكر، 1410هـــ، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج3، ص800.

[390] سير أعلام النبلاء، ج2، فقرة 603

[391] جامع بيان العلم وفضله، باب ذكر من ذم الاكثار من الحديث. وتذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 2

[392] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. وقواعد التحديث، ص234، وجاء على هذه الشاكلة ان ابا هريرة كان يجلس إلى حجرة عائشة فيحدث ثم يقول: يا صاحبة الحجرة أتنكرين مما أقول شيئاً، فلما قضت صلاتها لم تنكر ما رواه، لكن قالت: لم يكن رسول الله (ص) يسرد الحديث سردكم (سير أعلام النبلاء، ج2، فقرة 607).

[393] تأويل مختلف الحديث، باب ذكر أصحاب الحديث. ومشكل الاثار، حديث 117 ، وجاء ايضاً ان ابا هريرة روى حديثاً في المشي في الخف الواحد فبلغ عائشة فمشت في خف واحد وقالت: لأخالفن أبا هريرة. وروى أن الكلب والمرأة والحمار تقطع الصلاة، فقالت عائشة: ربما رأيت رسول الله (ص) يصلي وسط السرير وأنا على السرير معترضة بينه وبين القبلة (صحيح مسلم، ج1، باب الاعتراض بين يدي المصلي. وتأويل مختلف الحديث، باب ذكر أصحاب الكلام وأصحاب الرأي).

[394] وقيل انه بلغ علياً أن أبا هريرة يبتدئ بميامنه في الوضوء وفي اللباس، فدعا بماء فتوضأ فبدأ بمياسره، وقال لأخالفن أبا هريرة (تأويل مختلف الحديث، باب ذكر أصحاب الكلام وأصحاب الرأي)

انذاك، وقد أوهم الناس أنه سمع الحديث من رسول الله (ص) ولم يسمعه[395]، وهو التدليس الذي تقبله الحفاظ عن الصحابة كما سنعرف.

وروي ان ابا هريرة قد اعترف في بعض المناسبات ان القوم كانوا يكذبونه، فكما جاء في صحيح مسلم عن أبي رزين انه قال: خرج إلينا أبو هريرة فضرب بيده على جبهته فقال: ألا إنكم تحدثون أني أكذب على رسول الله (ص) لتهتدوا وأضل، ألا وإني أشهد لسمعت رسول الله (ص) يقول: إذا انقطع شسع أحدكم فلا يمش في الأخرى حتى يصلحها[396].

وجاء ان ابا هريرة كان يحدث احياناً لكنه قد ينكر ما حدثه في السابق، ومن ذلك ما رواه البخاري عنه ان النبي قال: لا عدوى ولا صفر ولا هامة، فقال أعرابي يا رسول الله فما بال الإبل تكون في الرمل كأنها الظباء فيخالطها البعير الأجرب فيجربها؟ فقال رسول الله (ص) فمن أعدى الأول؟! لكن ابا سلمة سمع أبا هريرة ينكر ذلك الحديث الذي رواه من قبل ويروي عن النبي حديثاً اخر، وهو قول النبي (ص): لا يوردن ممرض على مصح، فقيل له: ألم تحدث أنه لا عدوى؟ فرطن بالحبشية، قال أبو سلمة: فما رأيته نسي حديثاً غيره[397].

ولمثل هذه الاسباب منع جماعة من التابعين اخذ الحديث عن هذا الصحابي، ومن ذلك ما جاء عن إبراهيم النخعي انه قال: كان أصحابنا يدعون حديث أبي هريرة. وقال ايضاً: ما كانوا يأخذون من حديث أبي هريرة إلا ما كان حديث جنة أو نار[398]. وهذه كانت صفة العلماء حيث يشددون في قضايا الاحكام من الحلال والحرام ويتسامحون في غيرها، وكما جاء عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: اذا روينا في الثواب والعقاب وفضائل الأعمال تساهلنا في الإسناد وسمحنا في الرجال، وإذا روينا الحلال والحرام والاحكام تشددنا في الاسانيد وانتقدنا الرجال[399].

والغرض من كل ما سبق هو ان اصحاب الصحاح والمكثرين من الحديث قد غايروا سيرة كبار الصحابة في عدة امور؛ اهمها الاكثار من الحديث والاشتغال فيه، وانهم استعانوا في الغالب بمن كان متروكاً لدى الصحابة رغم ان الأخيرين عايشوا النبي وعرفوا حال حديثه. حتى ان الحافظ الذهبي شعر بهذا المأزق، ولو ضمن الحدود التي سمحت له ذلك، اذ روى عن ابي هريرة قوله: إني لأحدث أحاديث لو تكلمت بها في زمن عمر لشج رأسي، وعلق عليه فقال: >هكذا كان عمر رضي الله عنه يقول أقلوا الحديث عن رسول الله (ص) وزجر غير واحد من الصحابة عن بث الحديث، وهذا مذهب لعمر ولغيره، فبالله عليك إذا كان الإكثار من الحديث في دولة عمر كانوا يمنعون منه مع صدقهم وعدالتهم وعدم الأسانيد، بل هو غض لم يشب، فما ظنك بالاكثار من رواية الغرائب والمناكير في زماننا مع طول الأسانيد وكثرة الوهم والغلط، فبالحري أن نزجر القوم عنه فياليتهم يقتصرون على

---

[395] تأويل مختلف الحديث، باب ذكر أصحاب الكلام وأصحاب الرأي. كذلك: صحيح البخاري، حديث 1825

[396] صحيح مسلم، حديث 2098

[397] صحيح البخاري، حديث 5437

[398] سير أعلام النبلاء، ج2، فقرة 609

[399] المدخل إلى الإكليل.

رواية الغريب والضعيف بل يروون والله الموضوعات والأباطيل والمستحيل في الأصـول والفـروع والملاحم والزهد، نسأل الله العافية<[400].

وهذا الذي ذكره الذهبي لا يعفي اصحاب التكثير في الحديث من القدماء، مع علمهم انه لو كان عمـر حياً بينهم لما سامحهم في ذلك، خاصة ان غالب تعويلهم على اولئك الذين منعهم عمر من الرواية، مثل ابي هريرة الذي كانت بينه وبين كعب صحبة وشراكة في بث الاساطير والاسرائيليات[401]، وفي رواية ان ابا هريرة لقي كعباً فجعل يحدثه ويسأله، فقال كعب: ما رأيت أحداً لم يقرأ التوراة أعلم بما فيها من أبي هريرة[402]. وقد كان يحصل بعض الالتباس من الطريقة التي سلكها هذان الشريكان من الحـديث المختلط، الى الدرجة التي قد يتوهم البعض ان ابا هريرة يحدث عن النبي (ص) بينما هو يحدث عن كعب واساطيره، ومن ذلك ما جاء عن بسر بن سعيد انه قال: اتقوا الله وتحفظوا من الحديث، فوالله لقد رأيتنا نجالس أبا هريرة فيحدث عن رسول الله (ص) ويحدثنا عن كعب، ثم يقوم فأسمع بعض من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن كعب، ويجعل حديث كعب عن رسول الله (ص)[403].

هكذا لو اجرينا مقارنة بين موقف كبار الصحابة من الحديث وبين مرحلة التكامـل لـدى الـصحاح؛ لوجدنا فروقاً كبيرة في عدد من النقاط، حيث جرى لاصحاب الصحاح من العمل ما هو ضد المـسلك الذي سار عليه كبار الصحابة رغم قرب عهدهم من النبي. اذ كان الصحابة يخافون من الخطأ والكذب على النبي، وانهم لاجل ذلك منعوا التدوين واقلوا الرواية وتثبتوا من الحديث غير المعروف، وجعلوا كفايتهم الرئيسة بالقرآن والسيرة العملية للنبي، ولم يعتنوا بالاسناد والرجال، ومنعوا مـن الانـشغال بالحديث والاشتغال فيه، وعاقبوا من خالف ذلك. لكن هذه الامور انقلبت الى الضد إبان عهد الصحاح وقبله.

ومن العجب ان يعترف الحفاظ بما كانت عليه سيرة الصحابة من التحفظ في الحـديث والنهـي عـن الاكثار منه؛ خشية الخطأ والكذب على النبي، او لغرض عدم الانشغال بسوى القرآن. فهذا الاعتراف لم يمنع اصحاب الصحاح والموسوعات الحديثية من العمل بعكس ما كان عليه كبار الصحابة، رغـم الفاصلة الزمنية الطويلة التي تفصلهم عن زمن النبي. وقد نقل عن عثمان بن عفان انـه كـان يمنـع الرواية التي لم تسمع في عهدي الخليفتين قبله لبعد زمانه عن زمن الحديث، فماذا يقال عن البعد الذي يفصل بين عصر الصحاح والزمن المذكور؟! اذ جاء عن عثمان قوله: لا يحل لاحد ان يروي حديثاً لم يسمع به في عهد ابي بكر ولا عهد عمر، فاني لم يمنعني ان احدث عن رسول الله (ص) ان لا اكون

---

[400] سير أعلام النبلاء، ج2، فقرة 602

[401] روي ان ابا هريرة احتفظ باحاديث اخرى لم يبثها بين الناس، وذلك خشية قتله عليها، اذ جاء عنه يقول: حفظت من رسول الله (ص) وعاءين؛ فأما أحدهما فبثثته في الناس، وأما الآخر فلو بثثته لقطع هذا البلعوم (سير أعلام النبلاء، ج2، فقرة 596).

[402] سير أعلام النبلاء، ج2، فقرة 600.

[403] سير أعلام النبلاء، ج2، فقرة 606.

اوعى اصحابه عنده، الا اني سمعته يقول: من قال عليّ ما لم اقل فقد تبوأ مقعده من النار[404].

4ـ تسامح العلماء في تعديل الصحابة

قيل ان عدد الذين رووا عن النبي من الصحابة هم أربعة آلاف رجل وامرأة[405]. كما قيل ان عددهم كبير غير قابل للضبط، وقد سئل ابو زرعة الرازي عن ذلك فقال: من يضبط هذا، شهد مع النبي (ص) حجة الوداع أربعون الفاً، وشهد معه تبوك سبعون الفاً[406]. وعلى رأي ابن حزم ان عدد الصحابة يفوق العشرين ألف انسان، وأن الفتيا لم ترو إلا عن مائة وثمانية وثلاثين منهم فقط[407].

لكن رغم العدد الكبير للصحابة ورغم ان الكثير منهم روى عن النبي؛ الا ان علماء الحديث طبقوا عليهم مبدأ التسامح والتعديل وحملوهم على الاخلاص والتقوى، فغضوا الطرف عما وقع بينهم من خلافات افضت في كثير من الاحيان الى الاقتتال واتهام بعضهم البعض الاخر، كما غضوا الطرف عما كان لبعضهم من مواقف سياسية ومصلحية هي ابعد ما تكون عن روح الاسلام وقيمه. فالمشكلة هي أن العلماء حينما افترضوا العدالة لجميع الصحابة؛ اخذوا يتقبلون كل رواية ترد عنهم، سواء كانوا كباراً او صغاراً، وسواء كانوا ممن تمسك بهدي الاسلام وقيمه، او ممن فتنوا بفتنة السياسة والمصالح الشخصية.

واول ما يتبادر لنا من سؤال بهذا الصدد هو معنى الصحابي لدى علماء الحديث والسنة؟

فالمشهور لدى العلماء هو اعتبار الصحابي كل من صحب النبي من المسلمين قلّ الوقت أم كثر. فقد قال ابن عمرو: رأيت أهل العلم يقولون كل من رأى رسول الله (ص) وقد أدرك الحلم وأسلم وعقل أمر الدين ورضيه فهو عندنا ممن صحب النبي (ص) ولو ساعة من نهار.. وكذا اعتبر أحمد بن حنبل ان الصحابي هو كل من رأى النبي او صحبه سنة أو شهراً أو يوماً أو ساعة. ومثل ذلك ذكر البخاري ان الصحابي هو من صحب النبي (ص) أو رآه من المسلمين.

لكن من القدماء من ذهب الى غير هذا المذهب المشهور. فمن التابعين – مثلاً – كان سعيد بن المسيب يرى انه لا يعد من الصحابة الا من أقام مع رسول الله (ص) سنة أو سنتين وغزا معه غزوة أو غزوتين. وجاء عن بعض العلماء انه عد الصحابي في اللغة هو غيره في الاستخدام والاصطلاح، فاعتبر انه لا خلاف بين أهل اللغة بان لفظ الصحابي مشتق من الصحبة، وانه ليس بمشتق من قدر

---

[404] مشكل الاثار، ج1، ص65، والمتقي الهندي: كنز العمال في سنن الاقوال والافعال، مكتبة نداء الايمان الالكترونية، حرف العين، حديث 29490.

[405] المدخل إلى الإكليل.

[406] وفي رواية اخرى سئل ابو زرعة: أليس يقال حديث النبي (ص) أربعة آلاف حديث؟ فرد على ذلك: ان من قال هذا قلقل الله انيابه، هذا قول الزنادقة ومن يحصي حديث رسول الله (ص) وقد قبض عن (114) ألف من الصحابة ممن رآه وسمع منه (لاحظ: مقدمة ابن الصلاح، باب معرفة الصحابة).

[407] النبذ في أصول الفقه، مصدر سابق، ص25.

منها مخصوص، بل هو جار على كل من صحب غيره قليلاً كان أو كثيراً، اذ يقال صحبت فلاناً حولاً ودهراً وسنة وشهراً ويوماً وساعة فيوقع اسم المصاحبة، وذلك يوجب في حكم اللغة اجراء هذا على من صحب النبي (ص) ولو ساعة من نهار، وهذا هو الأصل في اشتقاق الاسم، ومع ذلك فقد تقرر للامة عرف بانهم لا يستعملون هذه التسمية الا فيمن كثرت صحبته واتصل لقاؤه ولا يجرون ذلك على من لقى المرء ساعة ومشى معه خطى وسمع منه حديثاً[408].

وقد استلزم معنى الصحابي لدى علماء الحديث والسنة مفهوم العدالة. فهم عندما يقررون ان هذا صحابي فانهم يقصدون بذلك ما يتضمن صفة العدل والتقوى، واصبح من المقرر ان من ثبتت صحبته ثبتت عدالته، وان من ظهر منه خلاف العدالة لم يقع عليه اسم الصحبة[409]. لهذا تقبل العلماء التدليس الذي يرد عن صغار الصحابة ورفعهم للحديث[410]. وقيل انه اذا اطلق الصحابي قوله: قال رسول الله؛ كان ذلك منه مقبولاً وإن احتمل الارسال، لان من ثبتت صحبته لم يحمل حديثه الا على سماعه بنفسه ما لم يصرح بالرواية عن غيره[411]. مما يعني انه لو كان الصحابة كلهم عدولاً لما كان ارسالهم وتدليسهم مضراً، في حين لو كان حالهم كحال غيرهم من الناس فان ذلك يعني اسقاط اكثر الروايات التي جاءت عنهم، حيث لم تشر في الغالب الى السماع المباشر عن النبي، وانما رويت بصيغة قال رسول الله.

وهناك تسويغ لتعميم هذا الموقف على ارسال التابعي الثقة عندما اسقط اسم الصحابي بقوله قال رسول الله. فلو اعتبرنا الصحابة كلهم عدولاً لكان ارسال التابعي لا يضر، وذلك على عكس ما لو اعتبرنا الصحابة كغيرهم من الناس في العدالة وعدمها، حيث في هذه الحالة لابد من ذكر الصحابي ومعرفة درجة صحبته ومكانته في الاسلام.

على ذلك أورد شهاب الدين القرافي (المتوفى سنة 684هـ) سؤالاً مفاده ان الإرسال هو إسقاط الصحابي من السند، وان الصحابة كلهم عدول فلا فرق بين ذكره والسكوت عنه، لكن كيف جرى الخلاف في ذلك؟ وكان جوابه ان الصحابة عدول ما لم يثبت العكس، واعتبر ان المسكوت عنه فيهم يجرى في حقه التوقف ولا يقبل حديثه حتى تعلم سلامته عن القادح. وهو بهذا تقبل الارسال عند التابعين، واعترض على المخالف بحجة ان الصحابة عدول لا يبحث عن حالهم. في حين كان مبرر الذين لم يتقبلوا الارسال عند التابعين هو اعتبارهم الصحابة كغيرهم من الناس من حيث العدالة وعدمها[412]. وهذا يعني ان قبول المرسل لدى التابعي وعدم قبوله متوقف على الرأي الخاص في عدالة

---

[408] الكفاية في علم الرواية، باب القول في معنى وصف الصحابي انه صحابي.

[409] البحر المحيط، فقرة 1069

[410] المقصود بالحديث المرفوع هو ما أخبر فيه الصحابي عن قول الرسول (ص) أو فعله (الكفاية في علم الرواية، معرفة ما يستعمل أصحاب الحديث من العبارات).

[411] ابن امير الحاج الحلبي: التقرير والتحبير، سي دي مكتبة الفقه واصوله، عن دار الفكر، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، بيروت، 1996م، الطبعة الاولى، ج2، ص385

[412] قواعد التحديث، ص141.

الصحابة، كالذي ذكرناه بخصوص تدليس الصحابي ورفعه للحديث.

ومن الناحية النظرية اختلف العلماء في عدالة الصحابة. فبينما كان النووي في (التقريب) يقول: >الصحابة كلهم عدول من لابس الفتن وغيرهم بإجماع من يعتد به<، ذهب بعض اخر الى نفي ذلك، وهو انه يجب البحث عن عدالة الصحابة مطلقاً. والاهم من ذلك ما طرقه المازري في (شرح البرهان) من باب لتحديد معنى العدالة وفق معنى الصحابة، فقال: لسنا نعني بقولنا (الصحابة عدول) كل من رآه يوماً ما أو زاره أو أجتمع به لغرض وانصرف، وإنما نعني به الذين لازموه وعزروه ونصروه، فإذا قال الراوي عن رجل من الصحابة ولم يسمه كان ذلك حجة، ولا تضر الجهالة لثبوت عدالتهم على العموم[413].

أما من الناحية العملية والتطبيق فقد اعتبر الحفاظ جميع الصحابة عدولاً؛ كبارهم وصغارهم، سواء صاحبوا النبي مدة طويلة او قصيرة. وكما قال الحافظ الذهبي: >وأما الصحابة رضي الله عنهم فبساطهم مطوي وإن جرى ما جرى وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات، فما يكاد يسلم من الغلط أحد، لكنه غلط نادر لا يضر أبداً، إذ على عدالتهم وقبول ما نقلوا العمل وبه ندين الله تعالى. وأما التابعون فيكاد يعدم فيهم من يكذب عمداً لكن لهم غلط وأوهام، فما ندر غلطه في جنب ما قد حمل احتمل، ومن تعدد غلطه وكان من أوعية العلم اغتفر له أيضاً<[414]. وكذا اعتقد الخطيب البغدادي بعدم الحاجة الى السؤال عن الصحابة، حيث عدالتهم ثابتة ومعلومة، وانما يجب فيمن دونهم، فكل راو للحديث يجب النظر في حاله سوى الصحابي الذي يرفع الحديث الى النبي[415].

وقد استدل الخطيب البغدادي على عدالتهم بتعديل الله لهم واخباره عن طهارتهم واختياره لهم في نص القرآن، كقوله تعالى: ((وكذلك جعلناكم امة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً)) (البقرة/143) وقوله: ((يا أيها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين)) (الأنفال/64)[416].

كما جاءت الاخبار في هذا المعنى مطابقة لما شهد عليه النص القرآني، مثل الحديث الذي روي عن عبد الله بن مسعود أن النبي (ص) قال: خير امتي قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يجيء قوم

---

[413] قواعد التحديث، ص199

[414] قواعد التحديث، ص187

[415] الكفاية في علم الرواية، باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة. وشروط الائمة الخمسة، ص42

[416] يضاف الى ايات اخرى مثل قوله تعالى: ((كنتم خير أمة أخرجت للناس)) (آل عمران/110) وقوله: ((لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً)) (الفتح/18) وقوله: ((والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم ورضوا عنه)) (التوبة/100) وقوله: ((والسابقون السابقون أولئك المقربون في جنات النعيم)) (الواقعة/10ـ12) وقوله: ((للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون والذين تبوأوا الدار والايمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فاولئك هم المفلحون)) (الحشر/8ـ9) (الكفاية في علم الرواية، باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة).

تسبق ايمانهم شهادتهم ويشهدون قبل ان يستشهدوا[417]. وكذا الحديث الذي روي عن ابي سعيد الخدري ان النبي قال: لا تسبوا أصحابي فوالذي نفسي بيده لو انفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه[418].

وعلى رأي البغدادي ان جميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة والقطع بعدالتهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم الى تعديل الخلق لهم مادام الله ابلغ بعدالتهم جميعاً وبرأهم عن المعاصي ورفع اقدارهم ومنازلهم، اذ كانوا من الهجرة والجهاد والنصرة وبذل المهج والاموال وقتل الآباء والاولاد والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين، ما يقطع بعدالتهم والاعتقاد بنزاهتهم وانهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين من بعدهم ابد الآبدين. واعتبر ان هذا هو مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء[419]،

لكن البغدادي لم يتعرض الى ما ورد في الصحاح من سوء عاقبة ناس من الصحابة لما فعلوه من تبديل وتغيير، ومن ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس ان النبي (ص) قال: إنكم محشورون حفاة عراة غرلاً، ثم قرأ: ((كما بدأنا أول خلق نعيده وعداً علينا إنا كنا فاعلين)) وأول من يكسى يوم القيامة إبراهيم وإن أناساً من أصحابي يؤخذ بهم ذات الشمال فأقول أصحابي أصحابي؟ فيقول: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم، فأقول كما قال العبد الصالح: ((وكنت عليهم شهيداً ما دمت فيهم فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد، إن تعذبهم فإنهم عبادك وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم))[420]. كما روى البخاري ومسلم عن سهل بن سعد انه سمع النبي يقول: أنا فرطكم على الحوض من ورده شرب منه ومن شرب منه لم يظمأ بعده أبداً ليردن عليّ أقوام أعرفهم ويعرفونني ثم يحال بيني وبينهم. وجاء ان ابا سعيد الخدري زاد على ذلك بقول النبي: إنهم مني، فيقال إنك لا تدري ما بدلوا بعدك فأقول سحقاً سحقاً لمن بدل بعدي[421] . كما روى هذان الشيخان

---

[417] صحيح البخاري، حديث 2509، والكفاية في علم الرواية، باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة.

[418] صحيح البخاري، حديث 3470، والكفاية في علم الرواية، باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة. ومثل ذلك روي عن أبي هريرة عن النبي (ص) انه قال: خيركم قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، قال أبو هريرة: فلا ادري ذكره مرتين أو ثلاثاً، ثم يخلف من بعدهم قوم يحبون السمانة ويشهدون ولا يستشهدون (الكفاية في علم الرواية، نفس الباب السابق. وروي على شاكلة هذا الحديث منقولاً عن عمران بن حصين في صحيح البخاري، حديث 2508). وعن ابن عباس قال رسول الله (ص): مهما اوتيتم من كتاب الله فالعمل به لا عذر لأحدكم في تركه، فان لم يكن في كتاب الله فسنة مني ماضية، فان لم تكن سنة مني ماضية فما قال أصحابي، إن أصحابي بمنزلة النجوم في السماء فأيها أخذتم به اهتديتم واختلاف أصحابي لكم رحمة (الكفاية في علم الرواية، نفس الباب السابق).

[419] الكفاية في علم الرواية، باب ما جاء في تعديل الله ورسوله للصحابة.

[420] صحيح البخاري، حديث 3171، وصحيح مسلم، حديث 2860

[421] صحيح البخاري، حديث 6643، وصحيح مسلم، حديث 2290، كذلك جاء في صحيح البخاري (حديث 6220) وصحيح مسلم (حديث 2293) عن أسماء بنت أبي بكر ان النبي (ص) قال: إني على الحوض حتى أنظر من يرد عليّ منكم وسيؤخذ ناس دوني فأقول يا رب مني ومن أمتي؟ فيقال: هل شعرت ما عملوا بعدك والله ما برحوا يرجعون على أعقابهم، فكان ابن أبي مليكة يقول: اللهم إنا نعوذ بك أن نرجع على أعقابنا أو نفتن عن ديننا. كما روى البخاري (حديث 6642) عن عبد الله ان النبي (ص) قال: أنا فرطكم على الحوض فليرفعن إلي رجال منكم حتى إذا أهويت

روايات اخرى فيها تحذير لقتال المسلم اخاه المسلم واعتباره من الكفر، وقد تكرر هـذا الامـر بـين الصحابة، ومن ذلك ما روي عن عبد الله ان النبي (ص) قال: سباب المسلم فسوق، وقتاله كفـر[422]. وفي رواية اخرى عن ابي بكرة انه قال: خطبنا النبي (ص) يوم النحر فقال: أتدرون أي يوم هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، وقال: أليس يوم النحر؟ قلنا: بلى، قال: أي شهر هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، فقال: أليس ذو الحجـة؟ قلنا: بلى، قال: أي بلد هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، وقـال: أليست بالبلدة الحرام؟ قلنا: بلى، قال: فإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام، كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا، إلى يوم تلقون ربكم، ألا هل بلغت؟ قالوا: نعم، قال: اللهم اشهد، فليبلـغ الـشاهد الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع، فلا ترجعوا بعدي كفاراً، يضرب بعضكم رقاب بعض[423]. يضاف الى ما ورد في القرآن من ايات دالة على وجود الكثير من المنافقين والمتربصين بالنبي ممن اظهروا الاسلام وتظاهروا بالايمان، خاصة تلك التي تضمنتها سورة التوبة.

على ان ما قدره العلماء بحق الصحابة هو حكم صحيح، لكنه مضيق – في الاعم الاغلب – بحـدود الذين صبروا مع النبي ولاقوا معه المصاعب والمتاعب طيلة سني البعثة والهجرة، ويشهد على هـذا الامر ما نصت عليه الكثير من الايات القرآنية. وليس هناك ما يدل على توسعة الحكم – كالذي افاده العلماء – ليشمل جميع الصحابة، حيث منهم الصغار الذين لم يتميز فيهم العدل عن غيره، كمـا ان منهم من اسلم بعد الفتح، وقد يكون اغلب هؤلاء دخلوا الاسلام ملجئين لا خيار لهم بعد الفتح العظيم، او بعدما خيروا بين الاسلام والقتل.

ومن الاهمية بمكان التمييز بين مفهومين عامين للصحابة، احدهما مجرد وبريء لا يتضمن ولا يستلزم اي معنى قيمي اخر كالعدالة وما اليها. فعندما نقرر – حسب هذا المفهوم – ان فلاناً صحابي؛ فذلك لا يقتضي حكماً معيناً او صفة اخرى ترفع من شأنه لمجرد حمله سمة الصحبة. فقد يكون الانسان كثيـر الصحبة والاقتران مع النبي او غيره، لكن لا يلزم عن ذلك ان يكون تقياً وعادلاً، وكذا العكس صحيح ايضاً. وبالتالي لا شأن للصحبة حسب هذا المفهوم باي حكم قيمي يخص العدالة وما اليها، سواء كـان

لأناولهم اختلجوا دوني، فأقول: أي رب أصحابي؟ فيقول: لا تدري ما أحدثوا بعدك. ومثله في صحيح مسلم (حديث 2297) عن عبد الله ان رسول الله (ص) قال: أنا فرطكم على الحوض ولأنازعن أقواماً ثم لأغلبن عليهم فأقول: يا رب أصحابي أصحابي؟ فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك. كذلك جاء في صحيح مسلم (حديث 2304) عن أنس بن مالك أن النبي (ص) قال: ليردن عليّ الحوض رجال ممن صاحبني حتى إذا رأيتهم ورفعوا إلي اختلجوا دوني فلأقولن: أي رب أصحابي أصحابي؟ فليقالن لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك. وجاء في صحيح البخاري (حديث 6213) عن أبي هريرة أن رسول الله (ص) قال: يرد عليّ يوم القيامة رهط من أصحابي فيجلون عن الحوض فأقول: يا رب أصحابي؟ فيقول: إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقري. وفي رواية اخرى في صحيح البخاري (حديث 6215) عن أبي هريرة ان الناجين من الصحابة هم القلة المعبر عنهم بمثل همل النعم.

[422] صحيح البخاري، حديث 48، وصحيح مسلم، حديث 116.

[423] صحيح البخاري، حديث 1652ـــ1655، وصحيح مسلم، حديث 118ـــ120.

معنى الصحبة من طالت مدة رؤيته للنبي وسماعه عنه، او قصرت هذه المدة. أما المفهوم الاخر للصحابة فيتميز بانه غير بريء ولا مجرد، بل يتضمن حكماً ومعنى قيمياً من العدالة والتقوى والطهارة والايمان وما الى ذلك. وخطورة هذا المفهوم هو ان تحديد معنى الصحبة يستلزم معه حكماً ومعنى اخر كتلك التي ذكرناها. فلو اعتبرنا الصحابي هو كل من رأى النبي وسمعه ولو لساعة واحدة؛ لكان هذا يعني ان من يصدق عليه هذا الوصف هو عادل وتقي باللزوم او التضمن.

ويمكن ان يستند علماء الحديث والسيرة فيما يقولونه عن عدالة جميع الصحابة الى كلا المفهومين السابقين باعتبارين مختلفين. ولتصوير هذا الامر علينا لحاظ كيف يمكن انتزاع حكم عدالة جميع الصحابة وفق نوعين من المغالطة حسب القياسين التاليين:

الاول: ان مفهوم الصحابة هو مفهوم بريء ومجرد، وان الصحابة الذين لازموا النبي في ايام العسرة وناصروه وصدقوه واطاعوه هم ممن يجب التعويل عليهم في العدالة والتقوى والطهارة. لكن لمفهوم الصحبة معنى عاماً يشمل كل من رأى النبي وسمعه ولو لساعة واحدة، وبالتالي فان الحكم الذي يصدق على الصحابة الاولين ممن لازم النبي مدة طويلة في الطاعة والنصرة والجهاد سوف يصدق على غيرهم ممن رآه وسمعه ولو لساعة واحدة، وهذا يعني ان حكم العدالة على الجماعة الاولى يصدق ذاته على الجماعة الاخيرة. وبعبارة اخرى، ان للصحابة معنى عاماً يصدق على كل من رأى النبي طالت مدة ذلك أم قصرت، وان من طالت مدة لزومه للنبي ايام العسرة والشدة يتصف بحكم العدالة والتقوى، لذا فان هذا الحكم يصدق ايضاً على من قصرت مدة رؤيته للنبي باعتباره ممن يشمله مفهوم الصحبة كالاول.

الثاني: ان مفهوم الصحبة مفهوم يستلزم ويتضمن المعنى القيمي للعدالة والتقوى، وان الصحابي على ذلك يكون عادلاً لا يبحث فيه بسبب فضل الصحبة. وبالتالي اذا كان معنى الصحبة يصدق فعلاً على اولئك الذين لازموا النبي وتابعوه مدة طويلة كالمهاجرين والانصار مثلما تشير الى ذلك النصوص الدينية، فكذا يمكن توسعة هذا المعنى بحسب الامر اللغوي لمفهوم الصحبة كي يشمل كل من رأى النبي ولو لساعة واحدة، وبالتالي يمكن القول ان هؤلاء الرجال الذين عممنا عليهم سمة الصحبة هم ممن يصدق عليهم حكم العدالة والتقوى للتلازم بين تلك الصحبة وهذا الحكم. وهذا يعني ان كل الرجال الذين رأوا النبي وسمعوه هم عدول، سواء طالت مدة ملازمتهم للنبي أم قصرت، وذلك لاقتضاء الصحبة للعدالة.

ومن حيث المقارنة بين القياسين يلاحظ ان التوسعة بحسب قياس المفهوم الاول تجري في الحكم لا الموضوع، اي في العدالة لا الصحبة. حيث بحسب هذا المفهوم ان كل من رأى النبي فهو صحابي طالت مدة ذلك أم قصرت، وهو امر لا يتضمن معنى العدالة والتقوى، وكل ما فعله العلماء هو انهم عمموا حكم العدالة الذي يصدق فعلاً على الصحابة الاولين من المهاجرين والانصار كما تشير الى ذلك الكثير من الايات على غيرهم من >الصحابة< الاخرين بمن فيهم صغار الصحابة والذين اسلموا بعد فتح مكة. في حين ان التوسعة حسب قياس المفهوم الثاني تصدق على الموضوع لا الحكم، اي ان

التوسعة قد اصابت الصحبة مباشرة فافضت الى النتيجة ذاتها من الاخذ بعدالة الصحابة جميعاً لافتراض ان الصحبة تتضمن العدالة.

ومن الواضح ان كشف المغالطة في القياس والتوسعة حسب المفهومين السابقين يجعل اكثر الاحاديث التي رويت عن النبي موضع بحث ونقد لعلاقتها المباشرة بالعدالة، وذلك لانها رويت في غالبها عن صغار الصحابة الذين اكثروا من التدليس ورفع الحديث. فاذا كانت العدالة ثابتة مبدئياً فيما يخص كبار الصحابة الذين لازموا النبي على الدوام؛ فان ذلك لا يمكن تعميمه وبسطه على الصغار منهم كلية . مع ان علماء الحديث واصحاب الصحاح اجروا هذه التوسعة والقياس المغالط حسب احد المفهومين السابقين، وقد سوغ لهم ذلك الاعتماد على المكثرين من صغار الصحابة في جمع الحديث، وكان منهم من عاصر النبي وهو مازال حدث السن، فرغم هذه الحداثة للعديد من هؤلاء الصغار فقد روي عنهم الكثير من الاحاديث. وممن كثرت الرواية عنه وكان سماعه في الصغر: أنس بن مالك وعبد الله بن عباس وأبو سعيد الخدري[424]، ومن بين هؤلاء من جاء فيه انه لم يدرك حديث النبي لصغره، لكن مع ذلك روي عنه الكثير من الحديث المنسوب الى النبي مباشرة، فكما جاء عن السيدة عائشة انها قالت: ما علم أنس بن مالك وأبو سعيد الخدري بحديث رسول الله وإنما كانا غلامين صغيرين[425]. وهذه الرواية تتنافى مع ما ورد عنهما انهما سمعا عن النبي العديد من الحديث، ومنها تلك التي لها علاقة بكراهة التدوين كما عرفنا. وقد نقل عن كل واحد من هؤلاء الصغار ما يفوق الالف رواية مسندة الى النبي، وبعضهم فاقت روايته الالفين، فما الذي يبرر قبول مثل هذه الروايات؟

يعود بنا هذا التساؤل الى ما قرره علماء الحديث والسيرة بشأن عدالة جميع الصحابة وقبول ما يصدر عنهم من التدليس ورفع الحديث، ومن ذلك تعليق الذهبي على ما ذكره شعبة من ان أبا هريرة كان يدلس، حيث قال: ان تدليس الصحابة كثير ولا عيب فيه، فإن تدليسهم عن صاحب أكبر منهم، والصحابة كلهم عدول[426]. وكذا كان يقول ابن قتيبة قبله، وهو ان ابا هريرة يقول قال رسول الله (ص) كذا، وإنما سمعه من الثقة عنده فحكاه، ومثله كان ابن عباس يفعل وغيره من الصحابة، معتبراً ذلك

---

[424] وكما قال البغدادي: لو كان السماع لا يصح الا بعد العشرين لسقطت رواية كثير من أهل العلم سوى من هو في عداد الصحابة ممن حفظ عن النبي (ص) في الصغر، فقد روى الحسن بن علي بن أبي طالب عن النبي (ص) ومولده سنة اثنتين من الهجرة، وكذلك عبد الله بن الزبير بن العوام والنعمان بن بشير وأبو الطفيل الكناني والسائب بن يزيد والمسور بن مخرمة، وروى مسلمة بن مخلد عن رسول الله (ص) وكان له حين قبض عشر سنين، وقيل أربع عشرة سنة، وتزوج رسول الله (ص) عائشة وهي بنت ست سنين وابتنى بها وهى بنت تسع، وروت عنه ما حفظته في ذلك الوقت، وروى عمر بن أبي سلمة أن النبي (ص) قال له: ادن يا غلام وسم الله وكل بيمينك مما يليك، وروى معاوية بن قرة المزني عن أبيه انه قال: كنت غلاماً صغيراً فمسح رسول الله (ص) رأسي ودعا لي، وقال عبد الله بن جعفر بن أبي طالب: كنت غلاماً العب فجاء رسول الله (ص) من سفر فاستقبلته فحملني بين يديه، وقال يوسف بن عبد الله بن سلام: سماني رسول الله (ص) يوسف وأقعدني في حجره ومسح على رأسي (الكفاية في علم الرواية، باب ما جاء في صحة سماع الصغير).

[425] جامع بيان العلم وفضله، باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض.

[426] سير أعلام النبلاء، ج2، فقرة 608

ليس بالكذب[427].

مع ان هذا المنطق يفضي الى التناقض وعدم الاتساق، ذلك انه اذا كانت صفة الرفع والتدليس مقبولة عن الصحابة لعدالتهم، فكيف لا تقبل عن غيرهم من الرواة العدول؟ وبعبارة اخرى، لماذا شدد اصحاب الصحاح على الشرط الخاص بالاسناد المتصل والسماع المباشر؛ بلا ارسال ولا تدليس، رغم افتراضهم العدالة في الرواة مثل تلك التي افترضوها في الصحابة؟

فالاتساق يدعو إما الى الاخذ بالمرسل والمدلس عن جميع الرواة العدول صحابة وغير صحابة، او الترك عنهم جميعاً بلا تمييز ولا استثناء. هذا اذا كان الامر يرتبط بالعدالة، اما لو اخذنا بحساب عناصر اخرى فاعلة كقرب الإسناد وما اليه فسيكون الامر مختلفاً، حيث تصبح علة الاخذ عن الصحابة لا لكونهم عدولاً فحسب، بل لقربهم من عصر النبي. لكن ذلك سوف يفضي الى قبول المرسل والمدلس العائدين الى التابعي؛ لذات العلة المذكورة من العدالة والقرب، وهو ما لم يراعه الحفاظ واصحاب الصحاح.

اخيراً يمكن القول ان اصحاب الصحاح والجوامع الحديثية قد بلغوا غايتهم في الافادة من المبدأ القائل بعدالة جميع الصحابة، اذ به تمكنوا من توسعة رواياتهم عبر الاخذ عن المكثرين من صغار الصحابة، ولسان حالهم يقول: كلما كثر العدول كثرت الرواية، وكلما عم العدول سادت الرواية وشاعت!

5ـ تسامح العلماء في توثيق الرواة

مثلما اقتضى مبدأ التكثير في الرواية التعويل على عدالة الصحابة، فانه اقتضى التسامح ايضاً في توثيق الرواة. وقيل ان علماء الجرح والتعديل منقسمون الى ثلاثة اقسام، فمنهم من نفسه حاد في الجرح، ومنهم من هو معتدل، ومنهم من هو متساهل. فالحاد فيهم : يحيى بن سعيد وابن معين وأبو حاتم وابن خراش وغيرهم . والمعتدل فيهم : أحمد بن حنبل والبخاري وأبو زرعة. والمتساهل كالترمذي والحاكم والدارقطني في بعض الأوقات[428]. كما ذكر ان اسلوب التحقيق في عدالة الراوي يختلف بين عالم واخر، ومن ذلك ما جاء بان أهل العراق اعتبروا عدالة الراوي لا تتعدى إظهار الإسلام وسلامة المسلم من الفسق الظاهر. في حين ذهب البغدادي الى ان غلبة الظن بالعدالة لا تعرف الا باختبار احوال الراوي وافعاله[429].

وهذا الذي يقوله البغدادي هو رأي سليم، لكنه يواجه مشكلة في التطبيق على الرواة الماضين، فليس من السهل التدقيق في احوالهم واختبار افعالهم. لذلك تجد كتب الجرح والتعديل مشحونة بالكلمات

---

[427] تأويل مختلف الحديث، باب ذكر أصحاب الكلام وأصحاب الرأي.

[428] الموقظة في علم مصطلح الحديث، فصل ضمن فقرة الثقة.

[429] الكفاية في علم الرواية، باب الرد على من زعم أن العدالة هى إظهار الإسلام وعدم الفسق الظاهر. وعلى شاكلته ذهب الزركشي في كتابه (البحر المحيط، فقرة 1058).

القليلة في التعريف بالراوي، كأن يقال عنه ضعيف او ثقة او ليس بشيء او غير ذلك، كما هو حال ما فعله البخاري في تاريخه الكبير، اذ لا يذكر تفاصيل حول الرواة، فالغالب في عباراته عنهم لا تتعدى القول: روى عنه فلان، او سمع منه فلان، او روى عن او سمع من... الخ. وهو لم يسود لكل راو في الغالب اكثر من سطر او سطرين او ثلاثة، واحياناً يضمّن ترجمة الراوي بحكاية تروى عنه، كما احياناً لا يذكر عن الراوي سوى اسمه فقط، او يزيد عليه انه مات سنة كذا، او ان له صحبة، او انه يعد في الكوفيين او المصريين او البصريين او الشاميين، واحياناً يقول فيه لفظة او اكثر قليلاً للتعبير عن موقفه منه او من حديثه، كإن يقول حديثه مرسل، او عنده مراسيل، او كان فاضلاً، او سكتوا عنه، او يرمى بالكذب، او تكلموا فيه، او ترك احمد حديثه، او كان يحيى بن معين يتكلم فيه، او قال يحيى ليس بشيء، او قال عنه فلان كان ثقة، او كذبه بعضهم فيه نظر، او فيه نظر لا يعرف بكبير حديث، او هذا غريب الحديث ليس له كبير حديث، او ذهب حديثه، او يخالف في بعض حديثه، او لا يتبع في حديثه، او لم يصح حديثه، او حديثه منقطع، او حديثه مناكير، او عنده مناكير، او منكر الحديث، او منكر الحديث لا يكذب حديثه، او ليس بالقوي، او لم يصح اسناده، او اسناده مجهول، او اسناده ليس بقوي... الخ[430]. وواضح ان هذه العبارات البسيطة لا تفيد شيئاً في البحث الدقيق عن احوال الرجال، ومع ذلك فان البخاري قد خرّج للكثير منهم في صحيحه.

وتتعقد المشكلة اكثر عندما نعلم ان القدماء من الحفاظ والعلماء كثيراً ما كانوا يتبادلون التهم والتسقيط والتكذيب. لكنها لم تؤثر على مجرى التوثيق الذي سلكه اصحاب الصحاح. وللاطلاع على تلك الحالات من التهم والتجريح بين علماء السلف نتبع ما جاء في عدد من كتب الحفاظ والمؤرخين؛ ابرزها كتاب (جامع بيان العلم وفضله) لابي عمر بن عبد البر الذي ضمّنه فصلاً بهذا الخصوص، وذلك كالاتي:

مما يذكر ان مالك بن انس قد تبادل التهم مع الكثير من العلماء، ومن ذلك انه وصف عبد الله بن يزيد بن سمعان بالكذاب[431]، ووصف محمد بن اسحاق بدجال الدجاجلة[432]. وقال في أهل العراق: انزلوهم

---

[430] البخاري: التاريخ الكبير، مكتبة سحاب السلفية الالكترونية.

[431] جاء عن أحمد بن صالح انه قال: سألت عبد الله بن وهب عن عبد الله بن يزيد بن سمعان، فقال ثقة، فقلت أن مالكاً يقول فيه كذاب، فقال لا يقبل قول بعضهم في بعض (جامع بيان العلم وفضله، باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض).

[432] عن عبد الله بن ادريس أنه قال: قدم علينا محمد بن اسحاق فذكرنا له شيئاً عن مالك، فقال: هاتوا علم مالك فإنا بيطاره، قال ابن ادريس فلما قدمت المدينة ذكرت ذلك لمالك بن أنس، فقال: ذلك دجال الدجاجلة ونحن أخرجناه من المدينة، وعندها قال ابن ادريس وما كنت سمعت بجمع دجال قبلها على ذلك الجمع. وقيل ان مالكاً كذّب ابن اسحاق لقول هذا الاخير في مالك إنه مولى لبني تيم قريش، حيث ان مالكاً أعلم بنسب نفسه. واحتمل ابن عبد البر ان التكذيب جاء لتشيع ابن اسحاق وما نسب إليه من القول بالقدر، وأما الصدق والحفظ فقد عدّ صدوقاً حافظاً اثنى عليه ابن شهاب الزهري ووثقه شعبة والثوري وابن عيينة وجماعة جلة، وقد روي عن مالك أنه قيل له من أين قلت في محمد بن اسحاق أنه كذاب، فقال سمعت هشام بن عروة يقول ذلك. وهو على رأي ابن عبد البر من التقليد الذي لا برهان عليه (جامع بيان العلم وفضله، باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض).

منكم منزلة أهل الكتاب لا تصدقوهم ولا تكذبوهم ((وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد))[433]. كما انه حط من منزلة علماء الشام وكذا علماء الكوفة، وهؤلاء بادلوا ذلك بعلماء المدينة، حيث تحامل بعضهم على البعض الاخر[434]. وجاء عن عبد الله بن المبارك انه لم ير في مالك صاحب علم[435]. كما تكلم ابن أبي ذئب في مالك بكلام فيه جفاء وخشونة، قاله إنكاراً منه لقول مالك في حديث البيعين بالخيار، حيث قال عنه: يستتاب في الخيار؛ فإن تاب وإلا ضربت عنقه[436]. وكان ابراهيم بن سعد يطعن في نسبه ويتكلم فيه ويدعو عليه[437]. وتكلم فيه أيضاً كل من عبد العزيز بن أبي سلمة وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم وابن اسحاق وابن أبي يحيى وابن أبي الزناد وعابوا أشياء من مذهبه. وتكلم فيه غيرهم لتركه الرواية عن سعد بن ابراهيم وروايته عن داود بن الحصين وثور بن زيد. وتحامل عليه الشافعي وبعض أصحاب أبي حنيفة في شيء من رأيه. واعتبر ابن عبد البر ان ذلك كان حسداً لموضوع إمامته. كما عابه قوم في إنكاره المسح على الخفين في الحضر والسفر وفي

---

[433] جاء ان محمد بن الحسن دخل على مالك بن أنس يوماً فسمعه يقول هذه المقالة التي حكاها عنه ابن وهب في أهل العراق، ثم رفع رأسه فنظر مني، فكأنه استحيا وقال: يا ابا عبد الله أكره أن تكون غيبة. وقال سعيد بن منصور كنت عند مالك بن أنس فأقبل قوم من أهل العراق فقال: ((تعرف في وجوه الذين كفروا المنكر يكادون يسطون بالذين يتلون عليهم آياتنا)) (جامع بيان العلم وفضله، باب حكم قول العلماء بعضهم في بعض. وسير اعلام النبلاء، ج8، فقرة 68).

[434] قيل ان مالكاً سئل عن مسألة فأجاب فيها، فقال له السائل أن أهل الشام يخالفونك فيها فيقولون كذا وكذا، فقال: ومتى كان هذا الشأن بالشام؟ إنما هذا الشأن وقف على أهل المدينة والكوفة. وهذا خلاف ما تقدم من قوله في أهل الكوفة واهل العراق، وخلاف المعروف عنه من تفضيله للأوزاعي في الشام، وخلاف قوله في أبي حنيفة الذي تعود اليه المسائل في الكوفة مع اصحابه والثوري. كما قال عبد الله بن غانم لمالك: إنا لم نكن نرى الصفرة ولا الكدرة شيئاً ولا نرى ذلك إلا في الدم العبيط، فقال مالك: وهل الصفرة إلى دم، ثم قال: إن هذا البلد إنما كان العمل فيه بالنبوة وإن غيرهم إنما العلم فيهم بأمر الملوك. وقول مالك هذا خلاف ما تقدم عنه. وقد كان أهل العراق يضيفون إلى أهل المدينة إن العمل عندهم بأمر الأمراء مثل هشام بن اسماعيل المخزومي وغيره. وجاء ان ابا سعيد الرازي كان يماري أهل الكوفة ويفضل أهل المدينة، فهجاه رجل من أهل الكوفة ولقبه شرشير، وقال كلب في جهنم اسمه شرشير، وقال: عندي مسائل لا شرشير يحسنها إن سئل عنها، ولا أصحاب شرشير، وليس يعرف هذا الدين إلا حنيفة كوفية الدور، لا تسألن مدينياً فتحرجه إلا عن اليم والمثناة والزير. فكتب أبو سعيد إلى أهل المدينة: قد هجيتم بكذا فأجيبوا، فأجابه رجل من المدينة فقال:

لقد عجبت لغاو ساقه قدر	وكل أمر إذا ما حم مقدور
قال المدينة أرض لا يكون بها	إلا الغناء إلا اليم والزير
لقد كذبت لعمر الله إن بها	قبر الرسول وخير الناس مقبور

(جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

[435] جاء عن سلمة بن سليمان انه قال لابن المبارك: وضعت من رأي أبي حنيفة ولم تضع من رأي مالك، فأجاب ابن المبارك: لم أره عالماً (جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

[436] طبقات الحنابلة، ج2، مادة (الفضل بن زياد القطان البغدادي). وجامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[437] ابن أبي شيبة: سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن جعفر المديني، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص93، وجامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

كلامه في علي وعثمان[438]، وفي فتياه باتيان النساء في الأعجاز، وفي قعوده عن مشاهدة الجماعة في مسجد رسول الله، ونسبوه بذلك – كما يقول ابن عبد البر – إلى ما لا يحسن ذكره[439].

وقال حماد بن أبي سليمان في كل من عطاء وطاوس ومجاهد بان الصبيان اعلم منهم[440]. وذم ابن شهاب الزهري ربيعة وابا الزناد[441].

وجاء عن ابي حنيفة انه لم ير احداً أكذب من جابر الجعفي. وقال ابو حنيفة في الاعمش تحقيراً له بانه لم يصم رمضان قط ولم يغتسل من جنابة[442]. في حين تعرض ابو حنيفة الى التجريح من قبل الكثير من العلماء والحفاظ، فقال عنه سفيان الثوري عندما علم بموته: الحمد لله الذي أراح المسلمين منه؛ لقد

---

[438] من ذلك ما يرويه الزبيريون من أن مالك بن أنس كان يذكر عثماناً وعلياً وطلحة والزبير فيقول: والله ما اقتتلوا إلا على الثريد الأعفر (المبرد: الكامل في اللغة والادب، شبكة المشكاة الالكترونية، ج2، فقرة: كتاب معاوية إلى مروان بن الحكم، لم تذكر ارقام صفحاته).

[439] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. قال الواقدي: كان مالك يأتي المسجد ويشهد الصلوات والجمعة والجنائز ويعود المرضى ويقضي الحقوق ويجلس في المسجد فيجتمع إليه أصحابه، ثم ترك الجلوس في المسجد فكان يصلي وينصرف الى مجلسه، وترك حضور الجنائز فكان يأتي أصحابها فيعزيهم، ثم ترك ذلك كله فلم يكن يشهد الصلوات في المسجد ولا الجمعة ولا يأتي أحداً يعزيه ولا يقضي له حقاً، واحتمل الناس له ذلك حتى مات عليه، وكان ربما قيل له في ذلك فيقول: ليس كل الناس يقدر أن يتكلم بعذره (الديباج المذهب، ج1، باب شهادة أهل العلم والصلاح له بالإمامة في العلم، وسير اعلام النبلاء، ج8، فقرة 64).

[440] فقد جاء عن مغيرة انه قال: قدم علينا حماد بن أبي سليمان من مكة فأتيناه لنسلم عليه فقال لنا: والله يا أهل الكوفة لقيت عطاء وطاوساً ومجاهداً فلصبيانكم اعلم منهم، بل صبيان صبيانكم. وعلق مغيرة على هذا القول بقوله: هذا بغي منه. وقال أبو عمر بن عبد البر: صدق مغيرة. وقد كان أبو حنيفة وهو أقعد الناس بحماد يفضل عطاء عليه. وعلق أبو عمر فقال: فهذا حماد بن أبي سليمان وهو فقيه الكوفة بعد النخعي القائم بفتواها وهو معلم أبي حنيفة يقول في عطاء وطاوس ومجاهد، وهم عند الجميع أرضى منه وأعلم، وانه لم ينسب واحد منهم إلى الارجاء وقد نسب إليه حماد وعيب به وعنه أخذه أبو حنيفة (جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

[441] جاء انه قيل لابن شهاب: تركت المدينة ولزمت شغباً وإداماً وتركت العلماء بالمدينة يتامى؟ فقال أفسدها علينا العبدان: ربيعة وأبو الزناد. وفي خبر اخر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن انه قال للزهري: لو جلست للناس في مسجد رسول الله في بقية عمرك؟ فقال رجل للزهري: اما أنه ما يشتهي أن يراك، فقال الزهري اما أنه لا ينبغي أن أفعل ذلك حتى أكون زاهداً في الدنيا راغباً في الآخرة (جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق). كما ان لأبي الزناد في ربيعة كلاماً يفيد الذم. وكذا ذم الزهري اهل مكة واتهمهم بنقض عرى الاسلام ولم يستثن منهم احداً رغم ان فيهم من اجلة العلماء كما اشار الى ذلك ابن عبد البر الذي رجح ان قول الزهري جاء لما روي عنهم في الصرف ومتعة النساء فقد جاء عن الزهري انه قال: ما رأيت قوماً انقض لعرى الإسلام من أهل مكة، ولا رأيت قوماً أشبه بالنصارى من السبئية. ويقصد بالسبئية (الرافضة) كما اشار الى ذلك أحمد بن يونس. وممن قال في متعة النساء والصرف ابن عباس، ومعنى الصرف هو القول بجواز الدرهم بالدرهمين (جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

[442] فقد جاء عن الفضل بن موسى انه قال: دخلت مع أبي حنيفة على الأعمش نعوده، فقال أبو حنيفة: يا أبا محمد لولا التثقيل عليك لزدت في عيادتك اكثر، فقال له الأعمش: والله إنك عليّ لثقيل وأنت في بيتك، فكيف إذا دخلت عليّ، قال الفضل: فلما خرجنا من عنده قال أبو حنيفة: ان الأعمش لم يصم رمضان قط ولم يغتسل من جنابة، وفسر ذلك بان الاعمش كان يرى الماء من الماء ويتسحر على حديث حذيفة (جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

كان ينقض عرى الإسلام عروة عروة، وما ولد في الإسلام مولود أشأم على أهل الإسـلام منـه[443]، وقال الثوري ايضاً: استتيب أبو حنيفة من الكفر مرتين[444] . وجاء عن سفيان بن عيينة انه قال فيه: ما ولد في الاسلام مولود أضر على أهل الاسلام من أبي حنيفة[445]، ومثله ما قاله الاوزاعي وحمـاد[446]. كما قال ابن عون: نبئت أن فيكم صدادين يصدون عن سبيل الله؛ سليمان بـن حـرب وأبـو حنيفـة وأصحابه ممن يصدون عن سبيل الله[447]. وقيل انه سئل مالك بن أنس عن قول عمر في العراق (بهـا الداء العضال) قال: الهلكة في الدين ومنهم أبو حنيفة[448]. وجاء عن ابي بكر بن أبي داود السجستاني انه قال يوماً لأصحابه: ما تقولون في مسألة اتفق عليها مالك وأصحابه والشافعي وأصحابه والأوزاعي وأصحابه والحسن بن صالح وأصحابه وسفيان الثوري وأصحابه وأحمد بن حنبل وأصحابه؟ فقالوا لـه يا أبا بكر لا تكون مسألة أصح من هذه، فقال هؤلاء كلهم اتفقوا على تضليل أبي حنيفة[449].

كما تبادل الشعبي وابراهيم النخعي كلمات من التهم والذم ووصف احدهما الاخر بالكذاب[450]. وجـاء عن سعيد بن حميد انه كذب الشعبي في بعض الفتاوى[451]. وقيل انه كانت هناك حساسية بين سعيد بن المسيب وعكرمة، وكان سعيد يعد عكرمة من الكذابين، وحكي عن الاول انه قال لغلامه لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس[452]، كما روي عن ابن عمر أنه قال لنافع: لا تكذب عليّ كما كـذب

[443] تاريخ بغداد، ج13، ص398، وعلى هذه الشاكلة قال الاوزاعي عند وفاة ابي حنيفة: الحمد لله إن كان لينقض الإسلام عروة عروة (المصدر السابق، ص399)

[444] تاريخ بغداد، ج1، ص318

[445] تاريخ بغداد، ج4، ص430

[446] تاريخ بغداد، ج13، ص399

[447] المصدر السابق، ص399

[448] كما جاء عن مالك انه سأل البعض: أيذكر أبو حنيفة ببلدكم؟ فقيل له نعم، قال ما ينبغي لبلدكم أن تسكن. كما نقل الشافعي بان مالكاً سئل مرة: هل تعرف ابا حنيفة؟ قال نعم؛ ما ظنكم برجل لو قال هذه السارية من ذهب لقام دونها حتى يجعلها من ذهب وهي من خشب أو حجارة. وقد فسر كلامه هذا بان معناه أنه كان يثبت على الخطأ ويحتج دونه ولا يرجع الى الصواب إذا بان له. ونقل عن مالك ايضاً انه قال بان ابا حنيفة كاد الدين ومن كاد الدين فليس له دين. وقال: الداء العضال الهلاك في الدين وأبو حنيفة من الداء العضال (تاريخ بغداد، ج13، ص400ــ401).

[449] تاريخ بغداد، ج13، ص383.

[450] فقد جاء عن الأعمش انه قال: ذُكر ابراهيم النخعي عند الشعبي فقال: ذاك الأعور الذي يستفتيني بالليل ويجلس يفتي الناس بالنهار، قال فذكرت ذلك لابراهيم، فقال ذاك الكذاب لم يسمع من مسروق شيئاً قط (جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

[451] فقد جاء عن سعيد بن حميد أنه قال في العمرة أنها واجبة، فقيل له ان الشعبي يقول انها ليست بواجبة، فقال كذب الشعبي (جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

[452] وجاء انه سأل رجل سعيد بن المسيب عن رجل نذر نذراً فيه معصية، فأمره سعيد أن يوفي بنذره، فسأل الرجل عكرمة فأمره أن يكفر عن يمينه ولا يوفي بنذره، فرجع الرجل إلى سعيد فأخبره بقول عكرمة، فقال: لينتهين عكرمة أو ليوجعن الأمراء ظهره، فرجع الرجل إلى عكرمة فأخبره، فقال عكرمة: أما إذ بلغتني فبلغه: أما هو فقد ضربت الأمراء

عكرمة على ابن عباس[453]، وكذا كان مالك لا يرى عكرمة ثقة، ويأمر أن لا يؤخذ عنه، وقال القاسم إن عكرمة كذاب يحدث غدوة بحديث يخالفه عشية، وكان عكرمة يرمى بثلاث قضايا، احدها الكـذب، وثانيها انه يرى رأي الخوارج، وثالثها انه يقبل جوائز الامراء[454].

وقيل ايضاً انه كان بين منصور بن عمار والشاعر أبي العتاهية اتهامات متبادلة، ومن ذلـك الاتهـام بسرقة الكلام والزندقة[455].

كما جاء ان سليمان التيمي لم يجز شهادة سعيد بن أبي عروبة ولا معلمـه قتـادة، وقيـل ان ذلـك لاعتقادهما بالقدر. كما كان قتادة يعرض بيحيى بن أبي كثير[456]. وكان كل من ابن القاسم وابن وهب يحذر الناس بالاخذ عن الاخر[457]. وكذا ورد ان أبا عبد الرحمن النسائي قد جرح الحافظ أحمـد بـن صالح وصرح بأنه غير ثقة[458]، اذ قيل انه كان من أحمد بن صالح إلى النـسائي جفـاء أفـسد قلبـه

ظهره واوقفوه في تبان من شعر، وسله عن نذرك أطاعة هو لله أم معصية؛ فإن قال هو طاعة فقد كذب على الله لأنه لا تكون معصية الله طاعة، وإن قال هو معصية فقد أمرك بمعصية الله (جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

[453] مقدمة فتح الباري، فقرة عكرمة ابو عبد الله.

[454] مقدمة فتح الباري، فقرة عكرمة ابو عبد الله.

[455] فقد جاء أن منصور بن عمار قص يوماً على الناس وأبو العتاهية حاضر، فقال إنما سرق منصور هذا الكلام من رجل كوفي، فبلغ قوله منصوراً فقال ان أبا العتاهية زنديق؛ أما ترونه لا يذكر في شعره الجنة ولا النار وإنما يذكر الموت فقط، فبلغ ذلك أبا العتاهية فقال فيه:

يا واعظ الناس قد أصبحت متهماً — إذ عبت منهم أموراً أنت تأتيها
اصبحت تنصحهم بالوعظ مجتهداً — فالموبقات لعمري انت جانيها
تعيب دنيا وناساً راغبين لها — وانت لأكثر منهم رغبة فيها
كالملبس الثوب من عرى وعورته — للناس بادية ما أن يواريها
وأعظم الإثم بعد الشرك نعلمه — في كل نفس عماها عن مساويها
عرفتها بعيوب الناس تبصرها — منهم ولا تبصر العيب الذي فيها
لا تنه عن خلق وتأتي مثله — عار عليك اذا فعلت عظيم

فلم تمض إلا أيام يسيرة حتى مات منصور بن عمار، فوقف أبو العتاهية على قبره وقال: يغفر الله لك أبا السرى ما كنت رميتني به. قال أبو عمر بن عبد البر: قد تدبرت شعر أبي العتاهية عند جمعي له فوجدت فيه ذكر البعث والمجازاة والحساب والثواب والعقاب (جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

[456] فقد جاء عن يحيى بن أبي كثير انه قال: لا يزال أهل البصرة بشر ما أبقي الله فيهم قتادة. قال وسمعت قتادة يقول: متى كان العم في السماكين، وهو يعرض بيحيى بن أبي كثير اذ كان أهل بيته سماكين (جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

[457] فقد جاء عن عبيد الله عن أبيه يحيى بن يحيى انه قال: كنت آتي ابن القاسم فيقول لي من أين؟ فأقول من عند ابن وهب، فيقول: الله الله اتقي الله فإن أكثر هذه الأحاديث ليس عليها العمل، ثم آتي ابن وهب فيقول لي: من أين؟ فأقول: من عند ابن القاسم، فيقول: اتق الله فإن أكثر هذه المسائل رأي (جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

[458] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. ويعد احمد بن صالح المصري (المتوفى سنة 248هـ) من الثقاة الذين قيل فيهم انه لا يعلق بهم جرح، وهو من الذين أخرج لهم البخاري في صحيحه. وكان أبو نعيم يقول عنه: ما قدم علينا فتى أعلم بحديث الحجاز من هذا الفتى (التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج1، ص303).

عليه[459]. وكان احمد ابن حنبل يعرض بالحارث المحاسبي، وكذا كان يفعل الكرابيسي بابن حنبل، والذهلي بالبخاري[460].

وكان ابن معين يطلق لسانه بأشياء في أعراض الأئمة أنكرت عليه، منها قوله ان عبد الملك بن مروان ابخر الفم وكان رجل سوء، وقوله كان أبو عثمان النهدي شرطياً، وقوله في الأوزاعي إنه من الجند ولا كرامة، وقوله في طاوس انه كان شيعياً، وقوله: حديث الأوزاعي من الزهري ويحيى بن أبي كثير لا يثبت. ومما نقم على ابن معين وعيب عليه قوله في الشافعي أنه ليس بثقة، وقوله في الزهري إنه ولي الخراج لبعض بني أمية وإنه فقد مرة مالاً فاتهم به غلاماً له فضربه فمات من ضربه، وذكر كلاماً خشناً في قتله غلامه[461].

وجاء في اتهام الزهري الشيء الكثير لعلاقته القوية بالسلطة الاموية، اذ كان صاحباً لعبد الملك بن مروان ومربياً لاولاده، ثم من بعده لازم ابنه هشاماً، وبعد ذلك يزيد بن عبد الملك الذي نصبه قاضياً[462]. وكان ممن اجاز لبعض رجال بني امية الرواية عنه، ومن ذلك انه جاءه رجل منهم يقال له إبراهيم بن الوليد وعرض عليه كتاباً وقال: أأحدث بهذا عنك يا أبا بكر؟ قال إي لعمري فمن يحدثكموه غيري[463]. وقد تكلم البعض في الزهري لكونه خضب بالسواد ولبس زي الجند وخدم هشام بن عبد الملك. وعلق الذهبي على ذلك بقوله: ان هذا باب واسع والماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث، والمؤمن إذا رجحت حسناته وقلت سيئاته فهو من المفلحين[464]. وحكى الحاكم عن ابن معين قوله بان أجود الأسانيد الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله، فقال له بعض الحاضرين: الأعمش مثل الزهري، فأجابه ابن معين: برئت من الأعمش أن يكون مثل الزهري؛ الزهري يرى العرض والاجازة ويعمل لبني أمية، والأعمش فقير صبور مجانب للسلطان ورع عالم بالقرآن[465].

---

[459] وعلق الحافظ أبو يعلى الخليلي على ذلك بقوله: اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل ولا يقدح كلام أمثاله فيه. لكن عقّب على ذلك ابن الصلاح بقوله: النسائي إمام حجة في الجرح والتعديل (مقدمة ابن الصلاح، باب معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث). وكان أبو جعفر العقيلي يقول: إن أحمد بن صالح من أئمة المسلمين الحفاظ المتقنين لا يؤثر فيه تجريح، وإن هذا القول ليحط من أبي عبد الرحمن النسائي أكثر مما حط من أحمد بن صالح، وكذلك التحامل يعود على أربابه (التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج1، ص304).

[460] شروط الائمة الخمسة، ص49ـــ50، يُذكر ان الكرابيسي كان يقول: من لم يقل لفظه بالقرآن مخلوق فهو كافر، فقال ابن حنبل: بل هو كافر، وقد عدّه هذا الاخير من اتباع جهم في قوله بخلق القرآن واعتبره كافراً، وقال عنه: لا يُجالس ولا يُكلم، ولا تكتب كتبه، ولا تجالس من يجالسه (بحر الدم، ص192).

[461] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[462] وفيات الاعيان، ج5، فقرة 178

[463] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الروايات عمن قال أن القراءة على المحدث بمنزلة السماع منه. وجامع بيان العلم وفضله، باب في العرض على العالم.

[464] قواعد التحديث، ص187

[465] ابن حجر العسقلاني: تهذيب التهذيب، الطبعة الاولى، 1404 هـــ ـــ1984، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج4 ص197

وذكر ابن عبد البر ان الذين يترددون على الملوك كثيرون، منهم الشعبي وقبيصة بن ذؤيب ورجاء بن حيوة الكندي وأبو المقدام والحسن وأبو الزناد ومالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وغيرهم[466]. وكان سفيان الثوري يقول بشأن هؤلاء الملوك: ما أخاف من إهانتهم لي، إنما أخاف من إكرامهم فيميل قلبي إليهم[467]. وقد عرف ان قبول جوائز الأمراء جائزة وغير قادحة عند الغالب من اهل العلم[468].

* * *

كانت تلك نماذج من التجريح بين العلماء انفسهم، وقد اعتبر الحفاظ انه لو قدم الجرح على التعديل لما سلم احد من النقد والتضعيف، لذلك رأوا انه لابد من معرفة سبب الجرح والطعن، ومعرفة ما اذا كان يؤثر على قبول روايته أم لا. وهذا ما جعلهم يعولون على توثيق الرواة المعروفين رغم ما جرى بينهم من تهم وطعون متبادلة كالذي رأينا. فقد ذهب ائمة الحديث ونقاده مثل الشيخين وغيرهما الى عدم اعتبار الجرح الا اذا كان مفسراً مبين السبب، اذ قد يطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحاً، وليس بجرح في نفس الأمر، خاصة وان مذاهب النقاد للرجال غامضة مختلفة كما يقول ابو داود السجستاني. وقد عقد الخطيب البغدادي باباً في بعض أخبار من استفسر في جرحه، فذكر ما لا يصلح جارحاً؛ منها عن شعبة انه قيل له لِمَ تركت حديث فلان؟ فقال رأيته يركض على برذون فتركت حديثه، ومنها عن مسلم بن إبراهيم انه سئل عن حديث لصالح المري فقال: ما تصنع بصالح ذكروه يوماً عند حماد بن سلمة فامتخط حماد[469].

على هذا احتج البخاري بجماعة سبق لغيره ان جرحهم، كعكرمة مولى بن عباس وكاسماعيل بن أبي

[466] جامع بيان العلم، باب ذم العالم على مداخلة السلطان الظالم. جاء انه قيل لمالك إنك تدخل على السلطان وهم يظلمون ويجورون، فقال يرحمك الله فأين الكلام بالحق (جامع بيان العلم، باب ذم العالم على مداخلة السلطان الظالم. وتقدمة المعرفة، باب ما ذكر من كلام مالك بن أنس عند السلطان بالحق، وسير اعلام النبلاء، ج8، فقرة 111). كما جاء ان مالكاً قال: والله ما دخلت على ملك من هؤلاء الملوك حتى أصل إليه إلا نزع الله هيبته من صدري (سير اعلام النبلاء، ج8، فقرة 66). لكن جاء على خلاف ذلك ما روي عن احمد بن حنبل انه سئل: من أعلم مالك أو ابن أبي ذئب، فقال: ابن أبي ذئب في هذا أكبر من مالك، وابن أبي ذئب أصلح في بدنه وأورع ورعاً وأقوم بالحق من مالك عند السلطان، وقد دخل ابن أبي ذئب على أبي جعفر (المنصور) فلم يمهله أن قال له الحق، اذ خاطبه: الظلم فاش ببابك، وأبو جعفر أبو جعفر، وقال حماد بن خالد: كان يشبه ابن أبي ذئب بسعيد بن المسيب، وما كان ابن أبي ذئب ومالك في موضع عند السلطان إلا تكلم ابن أبي ذئب بالحق والأمر والنهي ومالك ساكت (طبقات الحنابلة، ج2، مادة: الفضل بن زياد القطان البغدادي).

[467] ابن الجوزي: تلبيس ابليس، مكتبة سحاب السلفية (لم تذكر ارقام صفحاته ولا فقراته).

[468] مقدمة فتح الباري، فقرة عكرمة ابو عبد الله.

[469] مقدمة ابن الصلاح، باب معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته. وقد عُرف ان العلماء مختلفون في عدالة الراوي إن كان ممن يتعاطى المباحات المسقطة للمروءة، كالجلوس على قارعة الطرق للنزهة، والاكل فيها، وصحبة أراذل العامة. وكذا بخصوص ما يعرف بأصحاب الحِرف الدنيئة كالدبّاغ والجزّار وما اليهما (البحر المحيط، فقرة 1056ــ1057).

أويس وعاصم بن علي وعمرو بن مرزوق وغيرهم، واحتج مسلم بسويد بن سعيد وجماعة اشتهر الطعن فيهم[470]. واعتبر النووي في شرحه لصحيح البخاري ان ما ضعفه البعض من أحاديث الشيخين انما هو مبني على علل ليست قادحة[471].

وقد ذهب ابن الصلاح الى ان المسؤولية في المشكلة السابقة تقع على عاتق ائمة الحديث في الجرح، حيث قل ما يتعرضون فيها لبيان السبب في الجرح، بل يقتصرون على مجرد القول فلان ضعيف وفلان ليس بشيء ونحو ذلك، أو هذا حديث ضعيف وهذا حديث غير ثابت ونحو ذلك. وهذا يعني ان اشتراط بيان السبب سيفضي الى تعطيل ذلك العلم وسد باب الجرح في الغالب. لكنه رأى في الجواب عن هذه المشكلة هو التوقف في اثبات الجرح وعدم قبول حديث من قيل فيه جرح غير مفسر السبب، وذلك ريثما تزال عنه الشبهة بمعرفة حاله فيزال عنه الجرح وتوجب الثقة به ويقبل حديثه[472].

ومن الناحية المنطقية يفترض ان يجرى هذا الحال على التعديل لا الجرح فقط، وذلك لان نوازع النفس غامضة ودوافعها مختلفة[473]. فمثلما يقال ان الجرح لا يقبل الا مفسراً مبين السبب، فكذا يفترض ان يقال الشيء نفسه في التعديل، مما يتطلب معرفة احوال الرواة دون الاكتفاء بالعبارات القليلة التي تحدد مسلك الراوي وعدالته. ومع ان هناك من يذهب فعلاً الى لزوم ذكر سبب التعديل، كما في الجرح، كالذي ذهب اليه الماوردي[474]، لكن من الناحية العملية يتعسر حل المشكلة، وذلك لقلة معرفة احوال الرجال، خاصة من هم في عداد الموتى، وهم الغالب الاعظم. وهذا ما جعل اصحاب الصحاح يضفون عليهم سمة التعديل بلا توقف، ومن ذلك ما جاء في (الميزان) للذهبي بان في الصحيحين عدداً كثيراً من الرواة لم تثبت وثاقتهم، وبحسب جمهور الحفاظ ان من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه فحديثه صحيح. وقال الذهبي: ان في الصحيحين خلقاً كثيراً مستورون ما ضعفهم احد ولا هم بمجاهيل[475]. وربما يميل الحفاظ الى التسامح في التجريح لحفظ اكبر قدر ممكن من

---

[470] مقدمة ابن الصلاح، باب معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته.

[471] قواعد التحديث، ص189، قال الحافظ الذهبي: قد كتبت في مصنفي (الميزان) عدداً كثيراً من الثقات الذين احتج البخاري أو مسلم أو غيرهم بهم لكون الرجل منهم قد دوّن اسمه في مصنفات الجرح وما أوردتهم لضعف فيهم عندي، بل ليعرف ذلك، وما زال يمر بي الرجل الثبت وفيه مقال من لا يعبأ به، ولو فتحنا هذا الباب على نفوسنا لدخل فيه عدة من الصحابة والتابعين والأئمة، فبعض الصحابة كفر بعضهم بتأويل ما، والله يرضى عن الكل ويغفر لهم، فما هم بمعصومين وما اختلافهم ومحاربتهم بالتي تلينهم عندنا أصلاً، وبتكفير الخوارج لهم انحطت رواياتهم، بل صار كلام الخوارج والشيعة فيهم جرحاً في الطاعنين، فانظر إلى حكمة ربك نسأل الله السلامة، وهكذا كثير من كلام الأقران بعضهم في بعض ينبغي أن يطوى ولا يروى، ويطرح ولا يجعل طعناً، ويعامل الرجل بالعدل والقسط (قواعد التحديث، ص188).

[472] مقدمة ابن الصلاح، باب معرفة صفة من تقبل روايته ومن ترد روايته.

[473] علماً ان البعض يعتذر عن ذلك بتبرير ان أسباب التعديل كثيرة يشق ذكرها، بخلاف الجرح فإنه يحصل بأمر واحد (البحر المحيط، فقرة 1067).

[474] البحر المحيط، فقرة 1067

[475] تعليق الكوثري على: شروط الائمة الخمسة، ص46

الرواية والحديث، وكما جاء عن يحيى بن سعيد القطان انه قال: لو لم أحدث إلا عن كل من أرضى لما حدثت إلا عن خمسة[476]. كما قد يكون ذلك لشعورهم ان الواجب الديني يتطلب منهم التوثيق قبل التجريح؛ شبيه بحال التعامل مع المؤمنين في الحالات العادية، فعند التعارض يقدم الاول على الاخر كي لا يكون هناك امتهان لكرامة المسلم[477]. لكن يظل التجريح مبرراً لدى علماء الرجال، وهم لا يعدونه من الغيبة المنهي عنها، بل يعتبرونه من الدين، حيث به يُعرف الحديث الصحيح من غيره كالذي ينص عليه احمد بن حنبل[478]. وقد قيل ليحيى بن سعيد: أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة؟ فقال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إلي من أن يكون خصمي رسول الله (ص) وهو يقول: لم حدثت عني حديثاً ترى أنه كذب[479].

هكذا فان الاصل لدى ائمة الحديث هو التوثيق والتعديل ما لم يثبت العكس، وهم بقدر ما تسامحوا في التجريح لم يشددوا في التعديل، وقد انعكس ذلك على تساهلهم مع اولئك الذين كانت لهم صلات حسنة بالسلطات الظالمة، وعلى رأسهم المسؤول الاول عن تدوين الحديث.

---

[476] التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج1، ص260

[477] جاء عن محمد بن الفضل العباسي انه قال: كنا عند عبد الرحمن بن أبي حاتم، وقيل إنه كان يعد من الأبدال، وهو إذ يقرأ علينا كتاب الجرح والتعديل، فدخل عليه يوسف بن الحسين الرازي، وهو صوفي، فقال له يا أبا محمد: ما هذا الذي تقرؤه على الناس؟ قال: كتاب صنفته في الجرح والتعديل، قال: وما الجرح والتعديل؟ قال: أظهر أحوال أهل العلم من كان منهم ثقة أو غير ثقة، فقال له يوسف بن الحسين: استحييت لك يا أبا محمد كم من هؤلاء القوم حطوا رواحلهم في الجنة منذ مائة سنة ومائتي سنة وأنت تذكرهم وتغتابهم على أديم الأرض، فبكى عبد الرحمن وقال: يا أبا يعقوب لو سمعت هذه الكلمة قبل تصنيفي هذا الكتاب لما صنفته (الكفاية في علم الرواية، باب وجوب تعريف المزكى ما عنده من حال المسئول عنه. ومقدمة ابن الصلاح، باب معرفة الثقات والضعفاء من رواة الحديث).

[478] ذُكر ان محمد بن بندار سأل ابن حنبل: إني ليشتد عليّ أن أقول: فلان ضعيف، فلان كذاب، فقال ابن حنبل: إذا سكتَّ أنت، وسكتُّ أنا، فمتى يعرف الجاهل الصحيح من السقيم (بحر الدم، ص8)؟.

[479] التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج1، ص255.

الفصل الرابع: مشكلة المتون الروائية

الرواية بالمعنى واختلاف الدلالة

من المعلوم ان اغلب المتون في الروايات قد نقلت بالمعنى، وجرى على الكثير منها اللحن قبل التدوين، مما اقتضى اعراب الحديث وتصحيحه بعد ان تداوله الأعاجم. وقيل ان اغلب رؤساء اهل الحديث والفقه كانوا من الموالي، وروى الحاكم النيسابوري في (معرفة علوم الحديث) حواراً جرى بين الزهري والخليفة عبد الملك بن مروان كشف فيه عن ان رؤساء الحديث والديانة في البلاد الاسلامية هم من الموالي باستثناء الكوفة { نقل الحاكم النيسابوري عن ابن شهاب الزهري انه قال: قدمت على عبد الملك بن مروان فقال لي من أين قدمت يا زهري؟ قلت من مكة، قال فمن خلفت يسود أهلها؟ قلت عطاء بن أبي رباح، قال فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من الموالي، قال وبم سادهم؟ قلت بالديانة والرواية، قال إن أهل الديانة والرواية لينبغي أن يسودوا، فمن يسود أهل اليمن؟ قلت طاوس بن كيسان، قال فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من الموالي، قال وبم سادهم؟ قلت بما سادهم به عطاء، قال إنه لينبغي، فمن يسود أهل مصر؟ قلت يزيد بن أبي حبيب، قال فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من الموالي، قال فمن يسود أهل الشام؟ قلت مكحول، قال فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من الموالي، قال فمن يسود أهل الجزيرة؟ قلت ميمون بن مهران، قال فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من الموالي، قال فمن يسود أهل خراسان؟ قلت الضحاك بن مزاحم، قال فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من الموالي، قال فمن يسود أهل البصرة؟ قلت الحسن بن أبي الحسن، قال فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من الموالي، قال ويلك فمن يسود أهل الكوفة؟ قلت إبراهيم النخعي قال فمن العرب أم من الموالي؟ قلت من العرب، قال ويلك يا زهري فرجت عني والله ليسودن الموالي على العرب حتى يخطب لها على المنابر والعرب تحتها، قلت يا أمير المؤمنين إنما هو أمر الله ودينه؛ من حفظه ساد ومن ضيعه سقط[480]، وفي (العقد الفريد) رواية اخرى مشابهة لحوار جرى بين ابن ابي ليلى وعيسى بن موسى[481]. والذي يهمنا من ذلك هو ان الحديث فضلاً عن كونه نقل بالمعنى فانه قد جرى عليه اللحن بنقل الموالي، مما اقتضى اعرابه واصلاحه، فكان بهذا عرضة للتبديل والتحوير، وكذا الزيادة والنقصان.

وقيل انه اختلف السلف والفقهاء في جواز الرواية بالمعنى، فذهب البعض الى المنع واعتبر ان رواية

---

[480] معرفة علوم الحديث، باب معرفة الموالي وأولاد الموالي).

[481] ابن عبد ربه: العقد الفريد، تحقيق عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، 1404هـ ـ1983م، ج3، ص363ـ364.

الحديث على النقصان والحذف لبعض متنه غير جائزة؛ لأنها تقطع الخبر وتغيره فيؤدي ذلك الى ابطال معناه وإحالته، وكان بعضهم لا يستجيز أن يحذف منه حرفاً واحداً، واوجب تأدية اللفظ بعينه من غير تقديم ولا تأخير ولا زيادة ولا حذف. وفي قبال ذلك ذهب جمهور الفقهاء الى جواز الرواية بالمعنى شرط ان يكون الراوي عالماً بمواقع الخطاب ومعاني الألفاظ[482]. وعرف من السلف الذين يحدثون بالمعاني كل من الحسن والشعبي وإبراهيم وغيرهم. في حين كان القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين وابن سخبرة يحدثون كما سمعوا؛ رغم ما في ذلك من لحن[483].

ويبدو ان اغلب علماء السلف من التابعين وغيرهم اجازوا الرواية بالمعنى، وبعضهم اعتبر انه لا وجود لحديث لم يحصل فيه تغيير. ومن ذلك ما جاء عن واثلة بن الأسقع انه قال: حسبكم إذا جئناكم بالحديث على معناه[484]. كما قال سفيان الثوري: لو أردنا أن نحدثكم بالحديث كما سمعناه ما حدثناكم بحديث واحد[485]. وقال وكيع بن الجراح: إن لم يكن المعنى واسعاً فقد هلك الناس[486]. وقال ابن سيرين: كنت أسمع الحديث من عشرة؛ اللفظ مختلف والمعنى واحد[487]. وقال عمرو بن مرة: انا لا نستطيع ان نحدثكم الحديث كما سمعناه، ولكن عموده ونحوه[488]. وقال ابن بكير: ربما سمعت مالكاً يحدثنا بالحديث فيكون لفظه مختلفاً بالغداة وبالعشي[489]. وجاء عن سعيد بن عمرو البرذعي انه سأل ابا زرعة فقال: إذا سمعتك تذاكر بالشيء عن بعض المشيخة قد سمعته من غيرك فأقول حدثنا أبو زرعة وفلان وانما ذاكرتني أنت بالمعنى والإسناد؟ قال ارجو، قلت فان كان حديثاً طويلاً؟ قال فهذا

---

[482] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الحجة في إجازة رواية الحديث على المعنى.

[483] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر من كان يذهب الى إجازة الرواية على المعنى من السلف. ومقدمة ابن الصلاح، باب في صفة رواية الحديث وشرط أدائه. والمحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص535، وجامع بيان العلم وفضله، باب الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث.

[484] جامع بيان العلم وفضله، باب الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث. وكتاب العلم، ص26. وجاء عن مكحول انه قال: دخلت أنا وأبو الأزهر على واثلة بن الأسقع فقلنا يا أبا الأسقع حدثنا بحديث سمعته من رسول الله (ص) ليس فيه وهم ولا زيادة ولا نقصان، فقال: هل قرأ أحد منكم من القرآن الليلة شيئاً؟ قلنا نعم وما نحن بالحافظين له حتى أنا لنزيد الواو والألف، فقال: هذا القرآن مذ كذا بين أظهركم لا تألون حفظه وإنكم تزعمون إنكم تزيدون وتنقصون؛ فكيف بأحاديث سمعناها من رسول الله (ص) عسى ألا يكون سمعناها منه إلا مرة واحدة، حسبكم إذا حدثتكم بالحديث على المعنى (جامع بيان العلم وفضله، باب الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث. والكفاية في علم الرواية، باب ذكر من كان يذهب الى إجازة الرواية على المعنى من السلف).

[485] تذكرة الحفاظ، ج1، فقرة 198، والكفاية في علم الرواية، باب ذكر من كان يذهب الى إجازة الرواية على المعنى من السلف. وعن سفيان الثوري ايضاً انه قال: ان قلت لكم اني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني. كما جاء ان البعض قال لسفيان الثوري حدثنا كما سمعت، فاجابه سفيان: لا والله ما اليه سبيل وما هو الا المعنى (الكفاية في علم الرواية، الباب السابق).

[486] قواعد التحديث، ص222

[487] جامع بيان العلم وفضله، باب الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث.

[488] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر من كان يذهب الى إجازة الرواية على المعنى من السلف.

[489] الكفاية في علم الرواية، الباب السابق.

أضيق، قلت فان قلت حدثنا فلان وأبو زرعة نحوه؟ فسكت[490]. كذلك عُرف البخاري انه كـان يجيـز الرواية بالمعنى مثلما اجاز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره، ويعود السبب في ذلك الى انه قد صنف صحيحه الجامع طوال تطوافه على البلدان، اذ كان يقول: رب حديث سمعته بالشام فكتبته بمصر، ورب حديث سمعته بالبصرة فكتبته بخراسان، لذلك كان يكتب الحديث من حفظه فلا يـسوق ألفاظه برمتها، بل يتصرف فيه ويسوقه بمعناه[491].

وذُكر ان ممن كان يلحن من المحدثين ولا يعيبه ابن سيرين ورجاء بن حيوة وإسماعيل بن أبي خالـد وأحمد بن شعيب النسائي وسفيان ومالك بن أنس وأبو معمر وغيرهم[492]. فمثلاً جاء عن ابن شـعيب النسائي انه قال: لا يعاب اللحن على المحدثين[493]. وجاء عن أبي معمر انه قال إني لأسمع الحـديث لحناً فألحن اتباعاً لما سمعت[494]. وجاء انه قال رجل للاعمش بان ابن سيرين يسمع الحديث فيه اللحـن فيحدث به على لحنه، فقال الأعمش: ان كان ابن سيرين يلحن فان النبي (ص) لم يلحن فقوموه[495]. وقد اختلف النقل عن القاسم بن محمد، فالبعض ينقل عنه انه يحدث باللحن[496]، وبعض اخر ينقل عنه انـه يقول باعراب الحديث الملحن[497].

وهناك طائفة من السلف اجازوا تعريب الحديث واصلاحه، مثل الحسن وعـامر الـشعبي وابـراهيم النخعي وابو سعيد وابو جعفر محمد بن علي وعطاء بن رباح والمغيرة والاعمش والاوزاعي ويحيى بن معين وعبد الله بن المبارك وغيرهم. فقد جاء عن الحسن والشعبي أنهما كانا لا يريان بأساً بتقـديم الحديث وتأخيره[498]. وجاء عن عامر الشعبي انه قال: لا بأس بإقامة اللحن في الحديث[499]. ومثل ذلك

[490] الكفاية في علم الرواية، الباب السابق.

[491] توضيح الافكار، ج1، ص47

[492] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الرواية عمن كان لا يرى تغيير اللحن في الحديث. وجاء ان اشهب سأل مالكاً عن الأحاديث يقدم فيها ويؤخر والمعنى واحد؟ فاجاب مالك: أما ما كان من قول النبي (ص) فإني أكره ذلك وأكره أن يزاد فيه أو ينقص، وما كان منها من غير قول النبي (ص) فلا أرى بذلك بأساً، قلت وحديث النبي (ص) يزاد فيه الواو والألف والمعنى واحد؟ قال أرجو أن يكون هذا خفيفاً (جامع بيان العلم وفضله، باب الأمر بإصلاح اللحن والخطأ في الحديث).

[493] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الرواية عمن كان لا يرى تغيير اللحن في الحديث.

[494] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. والكفاية في علم الرواية، الباب السابق.

[495] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الرواية عمن قال يجب تأدية الحديث على الصواب. وجاء ان ابن سيرين كان يتكلف الحديث كما يسمع (جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

[496] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر من كان يذهب الى إجازة الرواية على المعنى من السلف.

[497] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[498] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق

[499] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. وقيل للشعبي: أسمع الحديث ملحوناً فأعربه؟ قال نعم (الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الرواية عمن قال يجب تأدية الحديث على الصواب).

نقل عن ابي جعفر محمد بن علي وعطاء بن رباح، حيث قالا باعراب الحديث الملحن[500]. وجاء عن الأوزاعي قوله: كان القوم يعربون وانما اللحن من حملة الحديث فأعربوا الحديث[501]. كما جاء عن يحيى بن معين قوله: لا بأس أن يقوم الرجل حديثه على العربية[502]. وقيل لابن المبارك: يكون في الحديث لحن أقومه؟ قال نعم؛ لأن القوم لم يكونوا يلحنون، انما اللحن منا[503]. وقيل لأبي سعيد إنك تحدثنا بالحديث أنت أجود له سياقاً منا، قال إذا كان المعنى واحداً فلا بأس[504]. وقال أحمد بن حنبل: إذا لم ينصرف الشيء في معنى فلا بأس ان يصلح[505]. وقيل أنه جاء الداروردي عبدالعزيز بن محمد يعرض على المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي الحديث فجعل يقرأ ويلحن لحناً منكراً، فقال له المغيرة: ويحك يا دارودي كنت بإقامة لسانك قبل طلب هذا الشأن أحرى[506]. وجاء انه إذا حدث يزيد بن أبي عمر عن الحسن اعرب، وإذا حدث عن ابن سيرين لحن[507].

وعلى العموم جرت عادة تعريب اللحن واصلاحه في الحديث لدى الكثير من التابعين، حيث اجازوا تقويم الحديث الذي يرى فيه النقص واللحن، فكما علمنا انه عادة ما كان الرواة غير متقنين للعربية، مما جعل اطرافاً عدة تشترك في صياغة الحديث، يبدأ من النبي (ص) فيتحول بالتدريج الى الرواة الملحنين، ثم بعدهم المعربين المصلحين، فيتضاعف الشك في المعنى الذي اراده له صاحبه، ناهيك عن الاعتبارات الاخرى من طول سلسلة السند وكثرة العنعنة بما لا يدل على السماع المباشر، وكذا قلة فهم الرواة وعدم دقة السماع او التساهل فيه كما في المستملين الذين يكتبون ما يملى عليهم من غير سماع كاف مثلما عرفنا، وكذا تقطيع الاحاديث وتجريدها عن سياقها اللفظي والحالي.

وكان من جراء مثل هذه التغيرات أن ظهر الكثير من الاختلاف في الرواية للقضية الواحدة. وقد اجاز بعض السلف مثل هذا الاختلاف، مستشهداً انه اذا كان من الجائز ان ينزل الله كتابه على سبعة أحرف ليتسامح في قراءته، فان رواية الحديث الذي تختلف الفاظه تصبح جائزة بالاولى[508]. مع ان النقل يصل

---

[500] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. فعن أبي جعفر (الباقر) قال: لا بأس بالحديث إذا كان فيه اللحن ان يعربه (الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الرواية عمن قال يجب تأدية الحديث على الصواب).

[501] وعنه ايضاً انه قال: لا بأس بإصلاح الخطأ واللحن والتحريف في الحديث (الكفاية في علم الرواية، باب ما جاء في تغيير نقط الحروف لما في ذلك من الإحالة والتصحيف. وجامع بيان العلم وفضله، الباب السابق).

[502] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق. كما جاء عن يحيى بن معين انه قال: إذا خفت ان تخطىء في الحديث فانقص منه ولا تزد (الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الرواية عمن أجاز النقصان من الحديث ولم يجز الزيادة).

[503] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[504] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[505] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الرواية عمن كان لا يرى تغيير اللحن في الحديث.

[506] جامع بيان العلم وفضله، الباب السابق.

[507] الكفاية في علم الرواية، باب ذكر الرواية عمن كان لا يرى تغيير اللحن في الحديث.

[508] ومن ذلك ما قاله الشافعي: >إذا كان الله جل ثناؤه لرأفته بخلقه انزل كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بأن الحفظ منه قد يزل ليحل لهم قراءته، وإن اختلف اللفظ فيه ما لم يكن في اختلافهم إحالة معنى، كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يحل معناه، وكل ما لم يكن فيه حكم فاختلاف اللفظ فيه لا يحيل معناه، وقد قال بعض

في كثير من الاحيان الى اختلاف المعنى للقضية الواحدة. وكان الشافعي يقول: >ما في التشهد إلا تعظيم الله وإني لأرجو أن يكون كل هذا فيه واسعاً وأن لا يكون الاختلاف فيه إلا من حيث ما ذكرت<. ومثله ما جاء حول صلاة الخوف من اختلاف الرواية، حيث اعتبر الشافعي ان اي وجه يؤتى بها ضمن هذا الاختلاف فهو مجزي. وقد سئل عن علة اختياره لحديث ابن عباس عن النبي في التشهد دون غيره؟ فقال: >لما رأيته واسعاً وسمعته عن ابن عباس صحيحاً كان عندي أجمع وأكثر لفظاً من غيره<. وهو مع ذلك لم يعنف من اخذ بغير هذا الحديث مما ثبت عن رسول الله[509].

ومن الامثلة الهامة بهذا الصدد ما جاء في روايات حديث (الكذب على النبي) حيث كان عرضة للاختلاف الشديد في اللفظ والمعنى، واكثر صيغه تكرراً هي لفظ: (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار). وهناك صيغ اخرى كثيرة تختلف عن هذا اللفظ قليلاً او كثيراً كما اوردها ابن الجوزي في كتابه (الموضوعات). ومن ذلك ما روي عن ابي سعيد الخدري، حيث جاء في بدء روايته زيادة تقول: (حدثوا عني). كما ورد الحديث عن ابن عباس وفي اوله زيادة تقول: اتقوا الحديث عني إلا ما علمتم. وكذا وردت زيادة في اول الحديث عن أبي أمامة تقول: (أيما رجل كذب). وفي رواية اخرى عن أبي أمامة ان الحديث جاء بصيغة تخلو من لفظة (متعمداً) فروى الحديث بالقول: من حدث عني حديثاً كاذباً يتبوأ به مقعده من النار. كذلك وردت صيغة اخرى مختلفة عن أبي أمامة تقول: من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقلده بين عيني جهنم، فشق ذلك على أصحاب رسول الله (ص) فقالوا : يا رسول الله إنا نحدث عنك بالحديث فنزيد وننقص، فقال ليس ذاكم، إنما أعني الذي يكذب عليّ يريد عيبي وشين الاسلام. وفي رواية عن يعلى جاءت لفظة (شيئاً متعمداً) في وسط الحديث. كما جاء في رواية عن جابر وعبد الله وعازب زيادة في الوسط تقول: (ليضل الناس به فليتبوأ..) وفي رواية اخرى جاءت الزيادة عن جابر في الوسط كالاتي: (ليحل حراماً ويحرم حلالاً أو يضل الناس بغير علم فليتبوأ..). كما روي الحديث عن ابي بكر الصديق وفيه زيادة في الوسط كالاتي: (او قصر شيئاً مما أمرت به فليتبوأ..). وفي رواية اخرى مختلفة عن ابي بكر ان النبي قال: من تعمد عليّ كذباً أو رد شيئاً مما قلته فليتبوأ مقعده من النار. وفي رواية عن عثمان بن عفان جاء الحديث بصيغة: من تعمد عليّ كذباً فليتبوأ بيتاً في النار. كما جاء في رواية اخرى عن علي كما رواها البخاري ومسلم في الصحيحين بصيغة مختلفة: لا تكذبوا عليّ فإنه من يكذب عليّ يلج النار. كذلك روي عن علي صيغة اخرى تقول: من يقول عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار. ومثل هذه الصيغة رويت عن اسامة وابي هريرة وعبد الله بن عمرو، وهناك صيغة اخرى لابن عمرو فيها لفظ جهنم بدل النار، ومثلها ما روي عن عقبة بن عامر. كما ورد الحديث بصيغة مختلفة في رواية اخرى عن ابي هريرة، وهي: من أحدث حدثاً أو

التابعين: رأيت أناساً من أصحاب رسول الله فأجمعوا لي في المعنى واختلفوا في اللفظ، فقلت لبعضهم ذلك، فقال: لا بأس ما لم يحل المعنى< (قواعد التحديث، ص311).

[509] الشافعي: اختلاف الحديث، باب في التشهد، ص489، عن مكتبة العلوم الاسلامية ضمن موقع الجعفرية الالكتروني www.aljaafaria.com ، وقواعد التحديث، ص311ـ312.

آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وعلى من كذب عليّ متعمداً. وورد الحديث عن الزبير بصيغتين مختلفتين هما: من قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ بيتاً في النار، كذلك: من حدث عليّ كذباً فليتبوأ مقعده من النار. وجاء الحديث عن سعد بصيغة مقاربة لاحدى صيغتي الزبير، وهي: من قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار. وهي ذات الصيغة التي رويت عن عدد من الصحابة، مثل السيدة عائشة وسلمة بن الاكوع وأبي موسى الغافقي. وورد على هذه الصيغة زيادة في البدء في الحديث المروي عن أبي قتادة، وهي قول النبي: يا أيها الناس إياكم وكثرة الحديث عني فمن قال عني فلا يقولن إلا حقاً وصدقاً، فمن قال عليّ.. الخ. وفي صيغة اخرى لابن الاكوع تقول: من حدث عني حديثاً لم أقله فليتبوأ مقعده من النار. كما جاء في رواية اخرى عن الغافقي فيها اضافة في بداية الحديث تقول: سيأتي قوم من بعدي يسألونكم حديثي فلا تحدثوهم إلا بما تحفظون. وجاء عن المغيرة وسعيد بن زيد اضافة في بداية الحديث تقول: إن كذباً عليّ ليس ككذب على أحد. وجاء الحديث عن رافع بن خديج بصيغة: لا تكذبوا عليّ فليس كذباً عليّ ككذب على أحد. وجاء الحديث عن صهيب ان في اخره اضافة تقول: وكلف يوم القيامة أن يقعد بين شعرتين، ولن يقدر على ذلك. وجاء في رواية عن عمران بن حصين لفظة (عمداً) اخر الحديث، كما جاء في رواية انس لفظة (متعمداً) اخر الحديث. وفي رواية اخرى عن انس ان الحديث جاء بصيغة: والذي نفس أبي القاسم بيده لا يروى عليّ أحد ما لم أقله إلا تبوأ مقعده من النار. وفي صيغة ثالثة عن انس وعابد بن شريح تقول: من كذب في رواية حديث فليتبوأ مقعده من النار. وفي رواية عن العرس بن عميرة جاءت الصيغة: من كذب عليّ كذبة متعمداً فليتبوأ مقعده من النار. وفي رواية عن قيس بن سعد بن عبادة جاء في اخرها: فليتبوأ مضجعاً من النار وبيتاً في جهنم. وفي رواية عن ابي قرصافة ان الصيغة تقول: حدثوا عني ولا تقولوا إلا حقاً، ومن قال عني ما لم أقل يبنى له في جهنم بيت يرتع فيه. وفي صيغة اخرى عنه تقول: حدثوا عني بما تسمعون ولا يحل لاحد أن يكذب عليّ فمن كذب عليّ أو قال عليّ غير ما قلت بني له بيت في جهنم يرتع فيه. وجاء في رواية لابن عمر تقول: من قال عليّ كذباً ليضل الناس بغير علم فإنه بين عيني جهنم يوم القيامة، وما قال من حسنة فالله ورسوله يأمران بها، قال الله عز وجل: ((إن الله يأمر بالعدل والاحسان)). وفي رواية عن رجل من الصحابة تقول: من يقول عليّ ما لم أقل – فليتبوأ – بين عيني جهنم مقعداً من النار، فقيل يا رسول الله هل لها من عينين؟ قال: نعم، ألم تسمع قول الله عز وجل : ((إذا رأتهم من مكان بعيد سمعوا لها تغيظاً وزفيراً)). كما في رواية اخرى تقول: إن الذى يكذب عليّ يبنى له بيت في النار. وفي رواية مرفوعة بعد سماع الحديث قال الصحابة: يا رسول الله نسمع منك الحديث فنزيد فيه وننقص فهذا كذب عليك؟ قال: لا، ولكن من حدث عليّ يقول أنا كذاب أو ساحر.

وليس هذا فحسب، بل كثيراً ما تفضي الروايات التي ترد في القضية الواحدة الى التعارض، ومثلما يقول ابن خلدون: <السنة مختلفة الطرق في الثبوت وتتعارض في الاكثر احكامها فتحتاج الى الترجيح،

وهو مختلف ايضاً>. لذلك وقع الخلاف بين السلف والائمة من بعدهم[510]. فمثلاً جاء في حديث الشؤم والطيرة عبارات مختلفة بعضها دال على التعارض، ومن ذلك ما روي عن عبد الله بن عمر ان النبي (ص) قال: إنما الشؤم في ثلاثة: في المرأة والفرس والدار . لكن روي الحديث عن ابن عمر وسهل بن سعد وجابر بصيغة اخرى هي: إن كان الشؤم في شيء ففي ثلاثة: في الفرس والمسكن والمرأة. كذلك روي عن جابر ايضاً صيغة اخرى تعارض ما سبق، وهي قول النبي (ص): لا غول ولا طيرة ولا شؤم. وفي خبر اخر عنه: لا عدوى ولا صفر ولا غول. كما جاء في رواية اخرى معارضة عن مخمر بن معاوية عن النبي قوله: لا شؤم وقد يكون اليمن في المرأة والفرس والدابة[511].

وقد روي أن الزبير سمع رجلاً يحدث عن رسول الله (ص) فاستمع له الزبير حتى إذا قضى الرجل حديثه، قال له الزبير: أنت سمعت هذا من رسول الله (ص) ؟ أجاب: نعم، فقال الزبير: هذا وأشباهه يمنعنا أن نحدث عن رسول الله (ص)، ولعمري سمعت هذا من رسول الله وأنا يومئذ حاضر ولكن رسول الله ابتدأ بهذا الحديث، فحدثنا عن رجل من أهل الكتاب حدثه إياه، فجئت أنت يومئذ بعد انقضاء صدر الحديث، وذكر الرجل الذي من أهل الكتاب فظننت أنه من حديث رسول الله[512]. وسبق ان نقلنا عن الخليفة عثمان ما يشاكل هذه الرواية من تحفظه في الحديث.

كما جاء عن السيدة عائشة نقدها للكثير من الاحاديث التي كانت تسمعها، ومن ذلك ما رواه الحاكم في (المستدرك على الصحيحين) عن عروة بن الزبير انه قال: بلغ عائشة ان ابا هريرة يقول: ان رسول الله (ص) قال: لأن امتع بسوط في سبيل الله احب اليّ من ان اعتق ولد الزنا، وان رسول الله قال: ولد الزنا شر الثلاثة، وان الميت يعذب ببكاء الحي. فقالت عائشة: رحم الله ابا هريرة اساء سمعاً فاساء اصابة، اما قوله: لأن امتع بسوط في سبيل الله احب الي من ان اعتق ولد الزنا، انها لما نزلت ((فلا اقتحم العقبة وما ادراك ما العقبة)) قيل: يا رسول الله: ما عندنا ما نعتق الا ان احدنا له جارية سوداء تخدمه وتسعى عليه، فلو امرناهن فزنين فجئن بالاولاد فاعتقناهم، فقال رسول الله: لأن امتع بسوط في سبيل الله احب الي من ان آمر بالزنا ثم اعتق الولد. واما قوله: ولد الزنا شر الثلاثة فلم يكن الحديث على هذا، انما كان رجل من المنافقين يؤذي رسول الله (ص) فقال: من يعذرني من فلان؟ قيل: يا رسول الله مع ما به ولد زنا، فقال رسول الله (ص): هو شر الثلاثة. والله يقول: ((ولا تزر وازرة وزر اخرى))... الخ[513].

---

[510] مقدمة ابن خلدون، مؤسسة الاعلمي، بيروت، ص445 و446

[511] مشكل الاثار، حديث 117، كما لاحظ روايات صحيح البخاري بهذا الصدد: باب الطيرة، وباب لا هامة ولا صفر، وباب لا هامة، وباب لا عدوى، وباب ما يذكر من شؤم الفرس، وباب ما يتقى من شؤم المرأة. وكذا لاحظ روايات صحيح مسلم: باب الطيرة والفأل ما يكون فيه من الشؤم، وباب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح.

[512] ابو الفرج ابن الجوزي: دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، حققه وقدم له حسن السقاف، دار الامام النووي، الطبعة الثالثة، 1413هـ ـ1992م، عمان ـ الاردن، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص167.

[513] الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين، عن شبكة المشكاة الالكترونية، ج2، حديث 2855.

وهناك العديد مما قدمته السيدة عائشة من النقد للاحاديث كما وردت في صحيحي البخاري ومسلم على ما سيأتينا. فكل ذلك وغيره يظهر حال ما كان عليه زمن الصحابة، فكيف يكون الحال بعدهم، والزمان قد طال، والكذب انتشر، ورجال السند كثروا؟!

نقد المتون الروائية

قيل ان الطريق الى معرفة فساد الحديث هو <ان يكون مما تدفع العقول صحته بموضوعها والادلة المنصوصة فيها، نحو الاخبار عن قدم الأجسام ونفي الصانع وما اشبه ذلك، أو يكون مما يدفعه نص القرآن أو السنة المتواترة أو اجمعت الأمة على رده، أو يكون خبراً عن أمر من أمور الدين يلزم المكلفين علمه وقطع العذر فيه، فإذا ورد وروداً لا يوجب العلم من حيث الضرورة أو الدليل علم بطلانه.. أو يكون خبراً عن أمر جسيم ونبأ عظيم مثل خروج أهل اقليم بأسرهم على الامام أو حصر العدو لأهل الموسم عن البيت الحرام فلا ينقل نقل مثله بل يرد وروداً خاصاً لا يوجب العلم فيدل ذلك على فساده، لان العادة جارية بتظاهر الاخبار عما هذه سبيله<[514]. وذهب ابن الجوزي الى <ان الحديث الذي يخالف المعقول، أو يناقض الاصول، فانه موضوع دون حاجة لتكلف اعتبار رواته، حيث ان المستحيل لو صدر عن الثقات فانه يرد وينسب اليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل في سمّ الخياط لما نفعتنا ثقتهم ولا أثرت في خبرهم، لانهم أخبروا بمستحيل<[515].

وابلغ من ذلك ما قدمه ابن خلدون من منهج في نقد متن الحديث، وإن كان نفسه لا يعد من علماء هذا الفن. فقد وضع معياراً لقبول الحديث او رده، وهو العرض على السنن الكونية والعمرانية (الاجتماعية) فاعتبر انه لابد من معرفة الحاضر لقياس الماضي عليه، وبذلك تثبت السنن، وعندها يمكن عرض الحديث على هذه السنن فيرد ما يعارضها، ولا يؤخذ بالمتفق ما لم يصحح السند، وذلك طبقاً للمهمة التي تعارف عليها علماء الحديث. فالحديث عند هذا المفكر مردد بين الامكان والاستحالة، اما الكشف عن صدقه فهو خارج عن دائرة منهجه واختصاصه، بل يدخل ضمن اهتمام علماء الحديث من الجرح التعديل وضبط السند[516]. وكما قال في (المقدمة): <ان الاخبار اذا اعتمد فيها على مجرد النقل ولم تحكم اصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والاحوال في الاجتماع الانساني، ولا قيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب، فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق، وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل من المغالط في الحكايات والوقائع لاعتمادهم فيها على مجرد النقل غثاً او سميناً ولم يعرضوها على اصولها ولا قاسوها بأشباهها ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات وتحكيم النظر والبصيرة فضلوا عن الحق وتاهوا

[514] الكفاية في علم الرواية، باب الكلام في الاخبار وتقسيمها.

[515] الموضوعات، ج1، ص106

[516] مقدمة ابن خلدون، طبعة دار الهلال، 1986م، ص9ـ10.

في بيداء الوهم والغلط... فالماضي أشبه بالآتي من الماء بالماء<[517]. وقال ايضاً: ان تمحيص الاخبار >انما هو بمعرفة طبائع العمران وهو أحسن الوجوه وأوثقها في تمحيص الاخبار وتمييز صدقها من كذبها، وهو سابق على التمحيص بتعديل الرواة ولا يرجع الى تعديل الرواة حتى يعلم ان ذلك الخبر في نفسه ممكن او ممتنع، واما اذا كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في التعديل والترجيح. ولقد عد اهل النظر من المطاعن في الخبر استحالة مدلول اللفظ وتأويله بما لا يقبله العقل، وانما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الاخبار الشرعية لأن معظمها تكاليف انشائية أوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظن بصدقها وسبيل صحة الظن الثقة بالرواة بالعدالة والضبط . واما الاخبار عن الواقعات فلا بد في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة فلذلك وجب ان ينظر في امكان وقوعه وصار فيها ذلك اهم من التعديل ومقدماً عليه، اذ فائدة الانشاء مقتبسة منه فقط، وفائدة الخبر منه ومن الخارج بالمطابقة، واذا كان ذلك فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الاخبار بالامكان والاستحالة ان ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ونميز ما يلحقه من الاحوال لذاته وبمقتضى طبعه وما يكون عارضاً لا يعتد به وما لا يمكن ان يعرض له، واذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانوناً في تمييز الحق من الباطل في الاخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه<[518].

اما علماء الحديث فمن الثابت انهم قلما يتعرضون لنقد المتن، وغايتهم المثلى هي نقد السند فحسب. وغالباً ما يكون رفضهم لمتون بعض الاحاديث غير منفصل عن رفض السند. فالاعتراض على السند الضعيف قد يفضي في الوقت ذاته الى الطعن في المتن المختل، لكن وجود السند القوي لا يبعث على رفض مثل هذا الاخير. وعليه غالباً ما تكون الروايات المختلة المتن في الصحاح بعيدة عن التحقيق والنقد، خلافاً لغيرها من الروايات التي ترد في الكتب الاخرى. فمثلاً يضطر العلماء احياناً الى تأويل الحديث قوي السند عندما لا يتفق ظاهره مع الواقع، كالحديث الوارد في صحيح مسلم: >لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم<[519]، لكنهم يفعلون العكس فيما لو كان الحديث ضعيف السند، اذ يبادرون الى تكذيبه – دون تأويله – مثل الحديث القائل: >لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة<. فمع ان هذا الحديث يتفق ظاهره مع الحديث الوارد في صحيح مسلم، الا انه مكذب هنا ومؤول هناك. فقد قيل ان الحديث الاخير مخالف للواقع المشاهد، فأكثر الأئمة وأشهرهم ذكراً هم ممن ولدوا بعد القرن الاول للهجرة[520]. وعلى هذه الشاكلة حديث الحمّام، حيث ردّه العلماء معولين على الواقع التاريخي، وهو ان النبي لم يدخل حماماً قط، وان الحجاز في عصره لم تكن تعرف الحمامات. ومثل ذلك حديث وضع الجزية على أهل خيبر، حيث رده العلماء لأن الحوادث التاريخية لا تؤيده[521]. في حين سعى جماعة من العلماء الى الدفاع عن أحاديث وردت في صحيح مسلم تخالف بدورها الوثائق التاريخية

---

[517] المصدر السابق، ص17.

[518] المصدر السابق، ص34.

[519] صحيح مسلم، ج4، حديث 2539.

[520] السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصدر سابق، ص274

[521] السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص274.

بتأويلات بعيدة، كما هو الحال مع حديث تزويج ابي سفيان ابنتـه أم حبيبـة للنبـي (ص) وامارتـه للمسلمين في محاربة الكافرين كما سنعرف.
وينطبق هذا الحال على الاحاديث الخاصة بالمسائل الطبية وما شاكلها، فعندما تتصف بضعف السند ولا تتفق مع ظواهر الحس والواقع فان العلماء يكذبونها، لكنهم لا يعترضون على امثالها من الاحاديث الواردة في الصحاح، بل تجد من يقول انه جرب مضمون الحديث الفلاني، او انه شهد صحته لـدى ممارسة الناس، وذلك بدافع التقرير لا الفحص والاستجواب. والعملية أشبه بتسامح العلماء في دعاوى الاجماع الصادرة بين الحين والآخر، لذلك لم تعد حجة، للشك في صدقها، وانها كثيـراً مـا تكـون معارضة بدعاوى مضادة.

اختلال المتون في الاحاديث الضعيفة

لقد اهتم عدد من العلماء النقاد بالاحاديث الضعيفة تبعاً لما تحمله من متون فاسدة، كالذي شرع به ابن القيم الجوزية، حيث كذّب الكثير من الاحاديث لاعتبارات مختلفة، فبعضها يتعارض مع صريح القرآن الكريم كحديث ان الله خلق السموات والأرض يوم عاشوراء[522]، والحديث كما هو واضح يتعـارض والقرآن الكريم. ومثله حديث مقدار الدنيا وأنها سبعة آلاف سنة، ونحن الآن في الألف السابعة، واعتبر ذلك من أبين الكذب؛ لأنه لو كان صحيحاً لكان الناس علموا أنه قد بقي للقيامة من وقتنا هـذا مئتـان وإحدى وخمسون سنة والله تعالى يقول: ((يسألونك عن الساعة أيان مرساها قل إنما علمها عند ربي لا يجليها لوقتها إلا هو ثقلت في السموات والأرض لا تأتيكم إلا بغتة يسألونك كأنك حفي عنها قل إنمـا علمها عند الله)) (الأعراف 187) ويقول: ((إن الله عنده علم الساعة)) (لقمان/34) وقال النبي (ص) لا يعلم متى تقوم الساعة إلا الله[523]. ومن ذلك ايضاً أحاديث صخرة بيت المقدس، كالحديث الذي يـروى في الصخرة أنها عرش الله الأدنى، وقيل انه لما سمع عروة بن الزبير هذا الحديث قال: سـبحان الله يقول تعالى: ((وسع كرسيه السموات والأرض)) (البقرة/255) وتكون الصخرة عرشه الأدنى! وقد عد ابن القيم هذا الحديث مما افتراه المزورون ليكثروا بذلك سواد الزائرين [524].
كما كذّب ابن القيم الاحاديث التي تتضمن الذم العنصري والعرقي، كاحاديث ذم الـسودان والحبـشة

---

[522] ابن القيم الجوزية: المنار المنيف في الصحيح والضعيف، شبكة المشكاة الالكترونية، فقرة 58 (لم تذكر ارقام صفحاته).

[523] ابن القيم: نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، شبكة المشكاة الالكترونية، فقرة 93 (لم تذكر ارقام صفحاته).

[524] ومما علق به ابن القيم على هذا الحديث قوله: ان أرفع شيء في الصخرة أنها كانت قبلة اليهود وهي في المكان كيوم السبت في الزمان أبدل الله بها الأمة المحمدية الكعبة البيت الحرام. ولما أراد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب أن يبني المسجد الأقصى استشار الناس هل يجعله أمام الصخرة أو خلفها، فقال له كعب: يا أمير المؤمنين ابنه خلف الصخرة، فقال عمر: يا ابن اليهودية خالطتك اليهودية، بل أبنيه أمام الصخرة حتى لا يستقبلها المصلون، فبناه حيث هي اليوم (نقد المنقول، فقرة 94).

والزنوج والاتراك والخصيان والمماليك وغيرها، واعتبرها جميعاً من الاحاديث الموضوعة[525].

وكذّب ايضاً الاحاديث المخالفة للعقل والواقع، كحديث إن الأرض على صخرة، والصخرة على قرن ثور، فإذا حرك الثور قرنه تحركت الصخرة فتحركت الأرض، وهي الزلزلة[526]. ونقل جملة من الاحاديث التي يكذبها الحس؛ مثل حديث الباذنجان لما أكل له، والباذنجان شفاء من كل داء[527]، وحديث عليكم بالعدس فإنه مبارك يرقق القلب ويكثر الدمعة قدس فيه سبعون نبياً[528]، وحديث اشربوا على الطعام تشبعوا[529]، وحديث إذا عطس الرجل عند الحديث فهو دليل صدقه[530]، وحديث أكذب الناس الصباغون والصواغون[531].

لكن رغم ان ابن القيم رفض الكثير من الاحاديث المتعلقة بالامور الطبية وما شاكلها استناداً الى مشاهدة الحس والواقع، الا انه تعامل مع نظائرها من الاحاديث الواردة في الصحاح معاملة المسلمات، ومن ذلك انه حمل الاحاديث الخاصة بالتمر والكمأة وامقال الذباب على اليقين والصحة[532].

---

[525] مثل حديث: دعوني من السودان إنما الأسود لبطنه وفرجه. وحديث: الزنجي إذا شبع زنا وإذا جاع سرق. وحديث: إياكم والزنج فإنه خلق مشوه. وحديث انه رأى طعاماً فقال: لمن هذا؟ فقال العباس: للحبشة أطعمهم، قال: لا تفعل إنهم إن جاعوا سرقوا وإن شبعوا زنوا. وحديث: لو علم الله في الخصيان خيراً لأخرج من أصلابهم ذرية يعبدون الله. وحديث: شر المال في آخر الزمان المماليك (نقد المنقول، فقرة 115).

[526] نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، فقرة 89

[527] حيث علق عليهما ابن القيم بقوله: قبّح الله واضعهما فإن هذا لو قاله يوحنا أمهر الأطباء لسخر الناس منه، ولو أكل الباذنجان للحمى والسوداء الغالبة وكثير من الأمراض لم يزدها إلا شدة، ولو أكله فقير ليستغني لم يفده الغنى، أو جاهل ليتعلم لم يفده العلم (المنار المنيف في الصحيح والضعيف، فقرة 55).

[528] قيل انه سئل عبد الله بن المبارك عن هذا الحديث فقيل له إنه يروى عنك، فقال وعني أيضاً أرفع شيء في العدس أنه شهوة اليهود، ولو قدس فيه نبي واحد لكان شفاء من الأدواء فكيف بسبعين نبياً وقد سماه الله تعالى ((أدنى))؟! ونعى ابن المبارك على من اختاره على المن والسلوى وجعله قرين الثوم والبصل. وذكر ان مضاره كثيرة، حيث فيه تهييج السوداء والنفخ والرياح الغليظة وضيق النفس والدم الفاسد وغير ذلك من المضار المحسوسة (المنار المنيف في الصحيح والضعيف، فقرة 57).

[529] حيث رأى ابن القيم ان الشرب على الطعام يفسده ويمنع من استقراره في المعدة ومن كمال نضجه (المنار المنيف في الصحيح والضعيف، فقرة 59).

[530] حيث اعتبره ابن القيم مخالفاً للحس وإن صححه بعض الناس. وقال ابن القيم بهذا الصدد: ان الحس يشهد بوضعه؛ لأنا نشاهد العطاس والكذب يعمل عمله، ولو عطس مائة ألف رجل عند حديث يروى عن النبي (ص) لم يحكم بصحته بالعطاس، ولو عطسوا عند شهادة زور لم تصدق (المنار المنيف في الصحيح والضعيف، فقرة 56)

[531] وقد اعتبره ابن القيم مناف للحس، اذ إن الكذب في غيرهم أضعافه فيهم. وقد تأول البعض هذا الحديث بأن المراد بالصباغ هو الذي يزيد في الحديث ألفاظاً تزينه والصواغ الذي يصوغ الحديث ليس له أصل، لكن ابن القيم رد على هذا القول واعتبره تكلفاً بارداً لتأويل حديث باطل (المنار المنيف في الصحيح والضعيف، فقرة 60).

[532] من المسلمات التي ذكرها ابن القيم بهذا الصدد ما جاء حول تعليقه عن حديث التمرات السبع من تمر العالية، وهو احد اصناف التمور، حيث ورد الحديث في الصحيحين بأن من اصطبح بها لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر. وعلق ابن القيم على ذلك بأن هذه الفائدة والخواص لو قالها بقراط وجالينوس وغيرهما من الاطباء لتلقاها عنهم الاطباء

ولا يفهم من هذا ان ابن القيم لم يمارس دور النقد لبعض المتون الواردة في الصحاح، بل على العكس انه كذّب عدداً منها لاعتبارات مختلفة، ابرزها ان بعضها يخالف القرآن كما جاء في صحيح مسلم، مثل حديث تلقيح التمر، حيث قال النبي (ص): ما أرى لو تركتموه يضره شيء، فتركوه فجاء شيصاً، فقال: أنتم أعلم بدنياكم[533]، واعتبر ابن القيم ذلك مخالفاً لقوله تعالى: ((قل لا أقول لكم عندي خزائن الله ولا أعلم الغيب)) (الأنعام/5) وقوله: ((ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير)) (الأعراف/188)[534]، رغم ان ما ذكره لا دلالة له على المنافاة، وذلك لان العلم بما يثمره النخل ليس من امور الغيب، وان علم النبي به، سواء صح أم لم يصح، هو من الامور الدنيوية التي تعلم بالخبرة والتعلم.

كما كذب الحديث المروي في صحيح مسلم عن ابي هريرة من ان الله خلق السماوات والارض في سبعة ايام، حيث جاء عنه انه قال: أخذ رسول الله (ص) بيدي فقال: خلق الله عز وجل التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة في آخر الخلق في آخر ساعة من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل[535]. وواضح ان الحديث يتضمن مدة التخليق سبعة ايام. وقد اعترض ابن القيم عليه واعتبر ان الغلط وقع في رفعه، معتقداً انه من قول كعب الأحبار، مع ان الحديث لو كان مروياً عن ابي هريرة حقاً لكان الكذب فيه مفضوحاً، وهو على رأي عدد من العلماء ومنهم البخاري يخالف ما اخبره الله تعالى من أنه خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام[536]. واعترض بعض الحفاظ على هذا الحديث من حيث ما اتفق عليه الناس من ان يوم السبت لم يقع فيه خلق، وان ابتداء الخلق يوم الاحد[537]، وذلك كما يراه اليهود!

اختلال المتون في الاحاديث الصحيحة

نصل الان الى بيت القصيد! حيث على الرغم من ان كتب الصحاح قد احتوت على الكثير من

بالقبول والاذعان والانقياد، مع ان القائل انما معه الحدس والتخمين والظن، فمن كلامه كله يقين وقطع وبرهان ووحي اولى ان تتلقى اقواله بالقبول والتسليم وترك الاعتراض (ابن القيم: زاد المعاد، شبكة المشكاة، ج3، ص92).

[533] نص الحديث الذي روي عن عائشة وعن أنس هو أن النبي (ص) مر بقوم يلقحون فقال: لو لم تفعلوا لصلح، فخرج شيصاً، فمر بهم فقال: ما لنخلكم؟ قالوا: قلت كذا وكذا، قال: أنتم أعلم بأمر دنياكم (صحيح مسلم، حديث 2363)

[534] نقد المنقول، فقرة 93

[535] صحيح مسلم، حديث 2789، وفي رواية ذكرها السيوطي في (الدر المنثور) ان ابا هريرة قال: أخذ رسول الله (ص) بيدي فقال: يا أبا هريرة إن الله خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام، ثم استوى على العرش فخلق التربة يوم السبت، والجبال يوم الأحد... الخ (جلال الدين السيوطي: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار المعرفة، بيروت، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج3، ص91).

[536] نقد المنقول، فقرة 93.

[537] تعليق الكوثري على: شروط الائمة الخمسة، ص62.

الروايات المختلة المتن الا ان العلماء تعاملوا معها – في الغالب – معاملة المسلمات. ويأتي اختلالها كونها تتعارض إما مع الحقائق الحسية والكونية، او مع السنن الحياتية، او مع الاعتبارات التاريخية الموثقة، او مع القيم والضرورات الدينية، او مع النصوص القرآنية، او مع غيرها من متون الاخبار الاخرى. وسنكتفي بذكر شواهد من ذلك مما جاء في صحيحي البخاري ومسلم، وذلك حسب الفقرات التالية:

1ـ المعارضة مع القرآن

نبدأ اولاً بذكر ما جاء من الروايات التي لا تتوافق مع بيان القرآن الكريم، كالذي رواه ابو هريرة في صحيح البخاري من انه سمع النبي (ص) يقول: لن يدخل أحداً عمله الجنة، قالوا ولا أنت يا رسول الله؟ قال لا ولا أنا إلا أن يتغمدني الله بفضل ورحمة، فسددوا وقاربوا ولا يتمنين أحدكم الموت إما محسناً فلعله أن يزداد خيراً، وأما مسيئاً فلعله أن يستعتب[538].

والحديث يتنافى في دلالته مع الايات التي تبدي ان الجزاء قائم على العمل، كما في قوله تعالى: ((وما تجزون الا ما كنتم تعملون)) (الصافات/39) وقوله: ((وأن ليس للانسان الا ما سعى، وأن سعيه سوف يرى)) (النجم/39ـ40)[539].

ومثل ذلك ما روي في الصحيحين حول مسألة الاستغفار للمنافقين، اذ روى ابن عمر انه لما توفي عبد الله جاء ابنه عبد الله إلى رسول الله (ص) فسأله أن يعطيه قميصه يكفن فيه أباه فأعطاه، ثم سأله أن يصلي عليه، فقام رسول الله (ص) ليصلي فقام عمر فأخذ بثوب رسول الله (ص) وقال: يا رسول الله تصلي عليه وقد نهاك ربك أن تصلي عليه؟ فقال رسول الله (ص): إنما خيرني الله فقال: ((استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم)) وسأزيد على السبعين، قال: إنه منافق، فصلى عليه رسول الله (ص) فأنزل الله ((ولا تصل على أحد منهم مات أبداً ولا تقم على قبره)) [540].

وهذه الرواية تخطّئ النبي في قضية دينية وتجعل من حكم عمر حكماً صحيحاً يطابق حكم الله،

---

[538] صحيح البخاري، حديث 5349

[539] علماً بأن هذه الايات لا تتنافى مع الاية القائلة: ((ولولا فضل الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من احد ابداً ولكن الله يزكي من يشاء والله سميع عليم)) (النور/21) فقد فسرت هذه الاية بأن الهداية والرشد وتزكية النفوس من الله تعالى، ولولا ذلك ما صلح للانسان عمل (لاحظ القرطبي: الجامع لاحكام القرآن، دار الكاتب العربي، مصر، الطبعة الثالثة، 1387هـ ــ1967م، ج12، ص207). واغلب الظن ان معناها يرتبط بسياق الايات التي قبلها والتي تتحدث عن الافك، وفيها دلالة على التوبة كالذي يشير اليه ابن كثير في تفسيره (ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، دار قتيبة، ج3، ص303).

[540] صحيح البخاري، حديث 4393، وكذا حديث 1210، ومثله صحيح مسلم، حديث 2774، وحديث 2400، وجاء في رواية اخرى عن عمر بن خطاب انه تعجب من جرأته على رسول الله (ص) يومئذ (صحيح البخاري، حديث 1300).

وبالتالي فهي لا تتسق مع القول بعصمة النبي في تبيانه للقرآن وتفسيره. كذلك انها تبدي خلاف بيان القرآن، حيث ظاهر الاية واضح في كون المراد ليس عدد الاستغفار، بل عدم التأثير، وهي كحال هذه الاية: ((إن الذين كذبوا بآياتنا واستكبروا عنها لا تفتّح لهم أبواب السماء ولا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سمّ الخياط)) (الاعراف/40) اذ لقائل ان يقول بان الاية لا تمانع من جواز دخول الكافر المكذب للجنة، وذلك لانها علقت هذا الدخول على امر ممكن غير مستحيل وهو ولوج الجمل في سمّ الخياط، حيث لا يمتنع ان يصغّر الله الجمل ويكبّر سمّ الخياط، فيدخل الاول في الاخر. مع ان مراد الاية هو الاستحالة كما هو الظاهر، وليس هناك من يقول بالمعنى السابق.

ومما جاء في المعارضة مع نص القرآن ما روي في الصحيحين ان النبي نادى عدداً من قتلى المشركين فقال: هل وجدتم ما وعدكم الله ورسوله حقاً فإني قد وجدت ما وعدني الله حقاً، فقال عمر: يا رسول الله كيف تكلم أجساداً لا أرواح فيها؟ قال (ص): ما أنتم بأسمع لما أقول منهم غير أنهم لا يستطيعون أن يردوا عليّ شيئاً[541].

ويعد هذا الحديث معارضاً لقوله تعالى: ((إنّك لا تسمع الموتى ولا تسمع الصمّ الدّعاء إذا ولّوا مدبرين)) (النمل/80) وقوله: ((وما يستوي الأحياء ولا الأموات إنّ الله يسمع من يشاء وما أنت بمسمع من في القبور)) (فاطر/22). لذلك ففي حديث اخر ان السيدة عائشة اعترضت على ناقلي الرواية بالايتين السابقتين، حيث جاء في صحيح مسلم ان عائشة اعترضت على الرواية السابقة واعتبرت من رواها قد وهل وان النبي لم يقل إنهم ليسمعون ما أقول، بل قال: إنهم ليعلمون أن ما كنت أقول لهم حق ثم قرأت الايتين المشار اليهما سلفاً[542].

وهذا الحديث للسيدة عائشة جاء معطوفاً على انكارها لحديث اخر رواه عدد من الصحابة مثل عمر وابنه عبد الله، وهو قول النبي: إن الميت يعذب في قبره ببكاء أهله عليه، فقالت وهِلَ ابن عمر، إنما قال رسول الله: إنه ليعذب بخطيئته أو بذنبه وإن أهله ليبكون عليه الآن، ثم مثّلت على ذلك بتصحيحها لحديث سماع الموتى الانف الذكر.

وقد جاء حديث (تعذيب الميت ببكاء اهله عليه) بصيغ متعددة، منها ما روي عن المغيرة بن شعبة انه سمع النبي يقول: من نيح عليه فإنه يعذب بما نيح عليه يوم القيامة[543]. لكن ابرز الصيغ المروية هي تلك التي جاءت عن ابن أبي مليكة انه قال: توفيت ابنة لعثمان بمكة، وجئنا لنشهدها، وحضرها ابن عمر وابن عباس، وإني لجالس بينهما، فقال عبد الله بن عمر لعمرو بن عثمان: ألا تنهى عن البكاء؟ فإن رسول الله قال: إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه، فقال ابن عباس: قد كان عمر يقول بعض ذلك، ثم حدث فقال: لما أصيب عمر، دخل صهيب يبكي ويقول: وا أخاه، وا صاحباه، فقال عمر: يا صهيب أتبكي عليّ وقد قال رسول الله: إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه، قال ابن عباس: فلما مات عمر

---

[541] صحيح مسلم، حديث 2873، كذلك: صحيح البخاري، حديث 3802

[542] صحيح مسلم، حديث 932.

[543] صحيح مسلم، حديث 933.

ذكرت ذلك لعائشة، فقالت: رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهلــه عليه، ولكن رسول الله قال: إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه، وقالت حسبكم القــرآن: ((ولا تزر وازرة وزر أخرى))[544]. وفي رواية اخرى اكملت أم المؤمنين حديثها لما بلغها قول عمر وابنه فقالت: إنكم لتحدثوني عن غير كاذبين ولا مكذبين ولكن السمع يخطىء[545]. كما في رواية اخرى عن عروة بن الزبير ان عائشة قالت عند سماعها قول عمر (الميت يعذب ببكاء أهله عليه): رحم الله أبــا عبد الرحمن سمع شيئاً فلم يحفظه، إنما مرّت على رسول الله جنازة يهودي وهم يبكون عليه فقال: أنتم تبكون وإنه ليعذب[546].

واذا صح ان أم المؤمنين قد ردت حديث (تعذيب الميت ببكاء اهله عليه) معتبرة اياه مخالفــاً لقولــه تعالى: ((ولا تزر وازرة وزر أخرى))، فانه على هذه الشاكلة يمكن رد عدد من الاحاديث المخالفــة لمبدأ الجزاء على العمل، مثلما روي بشأن قضاء الصوم والصلاة وغيرهما للميت، ومن ذلك ما رواه البخاري عن ابن عباس من ان رجلاً جاء الى النبي (ص) فقال: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليهــا صوم شهر، أفأقضيه عنها؟ قال: نعم، قال: فدين الله أحق أن يقضى[547]، ومثله الحديث المروي عــن عائشة ان النبي قال: من مات وعليه صيام صام عنه وليه[548]. ذلك ان مثل هذه الاحاديــث لا تتــسق وقول القرآن: ((وأن ليس للإنسان إلا ما سعى، وأنّ سعيه سوف يرى، ثمّ يجزاه الجــزاء الأوفــى)) (النجم/39ــ41). وقد كان احمد بن حنبل يستنكر حديث (من مات وعليه صوم صام عنه وليه) رغم انه ثابت في الصحيحين[549].

ومما يستبعد حدوثه ما جاء في الحديث ان بعض الايات القرآنية تنزل وهي تعيد كلام احد الــصحابة دون تغاير. فقد روى البخاري عن عمر بن الخطاب قوله: وافقت ربي في ثلاث، فقلت: يا رسول الله، لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى، فأنزلت: ((واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى))، وآية الحجاب، قلت: يا رسول الله، لو أمرت نساءك أن يحتجبن، فإنه يكلمهن البر والفاجر، فنزلت آية الحجــاب، واجتمــع نساء النبي (ص) في الغيرة عليه، فقلت لهن: عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجــاً خيــراً مــنكن، فأنزلت هذه الآية[550]. اي انها انزلت بالمنطوق نفسه الذي ابداه عمر.

وكذا يستبعد حدوث ما تبديه بعض الروايات من ان صحابياً بارزاً كان يجهل العمل بآية التيمم وقــت الخلافة الراشدة، كأنه لم يسمع بها من قبل، مع ان حالة الجنابة وغياب الماء هي من الامور التي يكثر فيها الابتلاء في ذلك الزمان، مما يجعل الاية حاضرة على الدوام، وكذا تبدي الرواية ان صحابياً اخر

---

[544] صحيح البخاري، حديث 1226

[545] صحيح مسلم، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، حديث 929

[546] صحيح مسلم، حديث 931

[547] صحيح البخاري، حديث 1852

[548] صحيح البخاري، حديث 1851

[549] سير أعلام النبلاء، فقرة 10

[550] صحيح البخاري، حديث 393

لم يستشهد بهذه الاية رغم انها تناسب المقام. فقد روى البخاري ومسلم أن رجلاً أتى عمر بن الخطاب فقال: إني أجنبت فلم أجد ماء، فقال عمر: لا تصل، فقال عمار بن ياسر: أما تذكر يا أمير المؤمنين! إذ أنا وأنت في سرية فأجنبنا فلم نجد ماء، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمعكت في التراب وصليت، فقال النبي (ص): إنما كان يكفيك أن تضرب بيديك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفيك. فقال عمر: اتق الله يا عمار! قال عمار: إن شئت لم أحدث به[551].

وفي رواية اخرى ان احد الصحابة لم يبال بمنطق اية التيمم، وكأنها غير مجزية او كافية، وذلك ما لم نعتبرها شاهداً يؤيد مبدأ ترجيح المصلحة على النص كما ذهب اليه الطوفي؛ الذي استدل على ذلك بعدة ادلة، ومنها هذا الشاهد[552]. فقد روى البخاري ومسلم ان ابا موسى الاشعري سأل عبد الله بن مسعود: يا أبا عبد الرحمن! أرأيت لو أن رجلاً أجنب فلم يجد الماء شهراً كيف يصنع بالصلاة؟ فقال عبد الله: لا يتيمم وإن لم يجد الماء شهراً، فقال أبو موسى: فكيف بهذه الآية في سورة المائدة ((فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً)) فقال عبد الله: لو رخص لهم في هذه الآية لأوشك إذا برد عليهم الماء أن يتيمموا بالصعيد، فقال أبو موسى لعبد الله: ألم تسمع قول عمار: بعثني رسول الله (ص) في حاجة فأجنبت فلم أجد الماء فتمرغت في الصعيد كما تمرغ الدابة، ثم أتيت النبي (ص) فذكرت ذلك له فقال: إنما كان يكفيك أن تقول بيديك هكذا، ثم ضرب بيديه الأرض ضربة واحدة، ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه؟ فقال عبد الله: أوَلم تر عمر لم يقنع بقول عمار[553]؟

2ـ تضارب المتون

ورد في الصحيحين عدد من الروايات التي بعضها يكذب البعض الاخر، ومن ذلك ما نقل ان مسلماً روى عن النبي انه توجه الى مكة يوم النحر فطاف طواف الافاضة ثم صلى الظهر بمكة، ثم رجع الى منى[554]، لكن في رواية اخرى جاء انه طاف طواف الافاضة ثم رجع فصلى الظهر بمنى[555]. وقد قال ابن حزم في هاتين الروايتين احداهما كذب بلا شك[556].

ومثل ذلك روى مسلم روايتين عن الاعور الدجال تارة ان عينه اليمنى طافئة، واخرى انها اليسرى، اذ روى عن ابن عمر ان النبي (ص) ذكر الدجال بين ظهراني الناس فقال: ان الله تعالى ليس بأعور ألا

---

[551] صحيح مسلم، حديث 368، وصحيح البخاري، حديث 331

[552] رسالة في رعاية المصلحة، مصدر سابق، ص138، وانظر ايضاً كتابنا: فهم الدين والواقع، دار الهادي، بيروت، الطبعة الاولى، 2005م، ص103

[553] صحيح مسلم، حديث 368، وصحيح البخاري، حديث 340

[554] لم اجد هذه الرواية في صحيح مسلم حسب النسخة الالكترونية التي اعتمدتها.

[555] صحيح مسلم، حديث 1308

[556] الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، ص591، وتعليق الكوثري على: شروط الائمة الخمسة، ص61ـ62

وإن المسيح الدجال أعور العين اليمنى كأن عينه عنبة طافئة[557]. لكنه روى في الوقت ذاته عن حذيفة ان النبي قال: الدجال أعور العين اليسرى جفال الشعر معه جنة ونار، فناره جنة وجنته نار[558].

وروى مسلم عن يدي الله روايتين احداهما تكذب الاخرى، ففي احداهما جاء ان كلتا يديه يمين، وجاء في الاخرى ان يديه يمين وشمال. فقد روى عن رسول الله (ص): إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل، وكلتا يديه يمين[559]. لكنه روى ايضاً عن النبي (ص) انه قال: يطوي الله عز وجل السماوات يوم القيامة ثم يأخذهن بيده اليمنى ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون أين المتكبرون ثم يطوي الأرضين بشماله، ثم يقول: أنا الملك أين الجبارون أين المتكبرون[560].

كما روى مسلم روايتين عن كلب زرع احداهما لا تتسق مع الاخرى، حيث جاء في احداهما ان عبد الله بن عمر روى أن رسول الله (ص) أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو كلب غنم أو ماشية، فقيل لابن عمر إن أبا هريرة يقول أو كلب زرع، فقال ابن عمر: إن لأبي هريرة زرعاً[561].

وفي هذه الرواية لوّح ابن عمر الى ان ابا هريرة قد زاد في الحديث عن النبي لمصلحة شخصية. في حين جاءت رواية اخرى عن ابن عمر تؤيد ما ذهب اليه ابو هريرة، وهو انه نقل عن النبي قوله: من اتخذ كلباً إلا كلب زرع أو غنم أو صيد ينقص من أجره كل يوم قيراط[562].

وروى مسلم ايضاً بعض الروايات المتعارضة حول اللعن والسباب، فقد جاء عن ابي الدرداء ان النبي (ص) قال: لا يكون اللعانون شفعاء ولا شهداء يوم القيامة[563]، وكذا جاء عن ابي هريرة انه قيل للنبي: يا رسول الله ادع على المشركين، فقال النبي: إني لم أبعث لعاناً وإنما بعثت رحمة[564]. لكن في روايات اخرى تبدي ان النبي لعن وسب بعض الناس، ومن ذلك ما روي عن عائشة انها قالت دخل على رسول الله (ص) رجلان فكلماه بشيء لا أدري ما هو، فأغضباه فلعنهما وسبهما، فلما خرجا قلت: يا رسول الله من أصاب من الخير شيئاً ما أصابه هذان، قال: وما ذاك؟ قلت: لعنتهما وسببتهما، فأجاب النبي: أو ما علمت ما شارطت عليه ربي، قلت اللهم إنما أنا بشر فأي المسلمين لعنته أو سببته فاجعله له زكاة وأجراً[565].

---

[557] صحيح مسلم، حديث 169

[558] صحيح مسلم، حديث 2934.

[559] صحيح مسلم، حديث 1827

[560] صحيح مسلم، حديث 2788

[561] صحيح مسلم، حديث 1571

[562] صحيح مسلم، حديث 1574، وإن كان في (سلسة الذهب) لابن حجر لم يستثنى كلب زرع، حيث روى عن ابن عمر عن النبي قوله: من اقتنى كلباً إلا كلب ماشية أو ضارياً نقص من عمله كل يوم قيراطان. وبه أن رسول الله (ص) أمر بقتل الكلاب (ابن حجر العسقلاني: سلسلة الذهب، مكتبة يعسوب الدين الإلكترونية، ص58).

[563] صحيح مسلم، حديث 2598

[564] صحيح مسلم، حديث 2599

[565] صحيح مسلم، حديث 2600

كذلك روى البخاري روايتين متعارضتين حول الاستقبال والاستدبار في قضاء الحاجة، ففي رواية عن ابي ايوب الانصاري ان النبي قال: إذا أتى أحدكم الغائط، فلا يستقبل القبلة ولا يولها ظهره، شرقوا أو غربوا[566]، لكن جاء في رواية اخرى عن عبد الله بن عمر انه قال: ارتقيت فوق ظهر بيت حفصة لبعض حاجتي، فرأيت رسول الله (ص) يقضي حاجته، مستدبر القبلة، مستقبل الشام[567].

وورد في بعض كتب الحديث ما يجمع الحديثين السابقين في رواية واحدة، حيث روي عن جابر انه قال: نهى النبي (ص) أن نستقبل القبلة ببول، فرأيته قبل أن يقبض بعام يستقبلها[568]. وقد اختلف العلماء في الجمع بين الخبرين او الحكمين المتعارضين، فذهب قوم الى نسخ احد الحكمين للاخر، كالذي يقوله ابن حزم معترضاً عمن يرى النهي وارداً في الصحارى دون البنيان، وذلك باعتبار انه لم يرد عن النبي هذا التقييد[569]. وهو التقييد الذي يقول به كل من الشعبي والشافعي وغيرهما[570]، ويؤيده ما ورد من رواية عن مروان الاصفر انه قال: رأيت ابن عمر أناخ راحلته مستقبل القبلة يبول إليها، فقلت: يا أبا عبد الرحمن أليس قد نهي عن ذلك؟ فقال: بلى إنما عن هذا في الفضاء، فإذا كان بينك وبين القبلة شيء يسترك فلا بأس[571]. كما ذهب اخرون إلى أن القول عام محكم والفعل يحتمل كونه خاصاً بالنبي (ص) فلا ينتهض ناسخاً ولا مخصصاً[572].

كما ورد في صحيح البخاري أحاديث متضاربة حول مصير الصحابة، ففي بعض الاحاديث جاء ان عصرهم هو خير القرون، وانه لا يوجد لهم مثيل، وانهم ناجون من النار، لكن في بعض اخر جاء ان الناجين منهم قلة هم المعبر عنهم بهمل النعم، اي ضوال الابل. فمثلاً روى البخاري عن ابي سعيد الخدري ان النبي (ص) قال في حديث له أمام جمع من اصحابه: ان في يوم القيامة ينادي الله تعالى مخاطباً ادم فيقول: إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثاً إلى النار، قال: يا رب وما بعث النار؟ قال من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين، فحينئذ تضع الحامل حملها ويشيب الوليد ((وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب الله شديد)) فشق ذلك على الناس حتى تغيرت وجوههم، فقال النبي: من يأجوج ومأجوج تسعمائة وتسعة وتسعين، ومنكم واحد، ثم أنتم في الناس كالشعرة السوداء في جنب الثور الأبيض، أو كالشعرة البيضاء في جنب الثور الأسود، وإني لأرجو أن تكونوا ربع أهل الجنة، فكبّر الصحابة، ثم قال: ثلث أهل الجنة فكبّروا، ثم قال: شطر أهل الجنة، فكبّروا[573]. وقريب من هذا

---

[566] صحيح البخاري، حديث 144، كذلك حديث 386

[567] صحيح البخاري، حديث 148، ومثله حديث 2935،

[568] دليل أرباب الفلاح.

[569] النبذ في أصول الفقه، ص40ـ41.

[570] ولي الله الدهلوي: الانصاف في بيان أسباب الاختلاف، دار النفائس، الطبعة الثانية، 1404 هـ، عن شبكة المشكاة الالكترونية، ص30.

[571] دليل أرباب الفلاح.

[572] الانصاف في بيان أسباب الاختلاف، ص30.

[573] صحيح البخاري، حديث 4464.

الحديث ما رواه البخاري عن أبي هريرة[574]. وهو يعني ان اغلب الناس في النار، وان نصف اهل الجنة هم من اصحاب النبي. في حين جاء عن أبي هريرة ما يخالف الرواية الانفة الذكر، وهو ان النبي (ص) قال: بينما أنا نائم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال هلم، قلت أين؟ قال إلى النار والله، قلت ما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقري فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم[575].

كما روى البخاري رواية اخرى لا تتسق مع الاولى ولا مع الثانية، اذ روى عن ابي ذر ان النبي قال له: عرض لي جبريل فقال: بشر أمتك أنه من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت يا جبريل وإن سرق وإن زنى؟ قال نعم وإن شرب الخمر[576].

وروى مسلم أحاديث متعارضة حول المرأة وقطع الصلاة، ففي رواية عن ابي ذر ان النبي قال: إذا قام أحدكم يصلي، فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرحل. فإذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرحل، فإنه يقطع صلاته الحمار والمرأة والكلب الأسود[577]. وعلى هذه الشاكلة ما روي عن ابي هريرة ان النبي قال: يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب. ويقي ذلك مثل مؤخرة الرحل[578].

لكن جاء في نفس الصحيح عدد من الروايات عن عائشة تكذب ذلك، ففي رواية انها قالت: أن النبي (ص) كان يصلي من الليل وأنا معترضة بينه وبين القبلة كاعتراض الجنازة[579]. وفي رواية عن عروة بن الزبير ان عائشة قالت: ما يقطع الصلاة؟ قال فقلنا: المرأة والحمار، فقالت: إن المرأة لدابة سوء! لقد رأيتني بين يدي رسول الله (ص) معترضة، كاعتراض الجنازة، وهو يصلي[580]. كما في رواية اعتراضية اخرى انه ذكر عند عائشة ما يقطع الصلاة (الكلب والحمار والمرأة) فردت: قد شبهتمونا بالحمير والكلاب، والله! لقد رأيت رسول الله (ص) يصلي وإني على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة، فتبدو لي الحاجة فأكره أن أجلس فأوذي رسول الله فأنسل من عند رجليه[581].

ومن الروايات المتعارضة ان حديث اعتزال امراء الجور جاء مخالفاً لغيره من الروايات العديدة التي تأمر بالطاعة والصبر دون مفارقة الجماعة، حيث روى البخاري ومسلم عن ابي هريرة ان النبي قال: يهلك الناس هذا الحي من قريش، فقال اصحابه: فما تأمرنا؟ قال: لو أن الناس اعتزلوهم[582].

في حين روى الشيخان العديد من الروايات التي تأمر بطاعة امراء الجور والصبر عليهم دون مفارقة

---

[574] صحيح البخاري، حديث 6164.

[575] صحيح البخاري، حديث 6215

[576] صحيح البخاري، حديث 6078

[577] صحيح مسلم، ج1، حديث 265

[578] صحيح مسلم، ج1، حديث 266

[579] صحيح مسلم، ج1، حديث 267، ومثله حديث 268، وحديث 272

[580] صحيح مسلم، ج1، حديث 269

[581] صحيح مسلم، ج1، حديث 270، ومثله حديث 271

[582] صحيح البخاري، حديث 3409، وصحيح مسلم، حديث 2917

الجماعة، ومن ذلك ما روي عن النبي أن اسمع وأطع الامير وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك[583]، ومثله قوله: من رأى من أميره شيئاً يكرهه فليصبر فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات فميتتــه جاهليــة[584]، وقوله: اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة[585]، وقوله: اسمعوا وأطيعوا فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم[586].

وهذه الروايات تخالف الحديث الاول الذي ينصح باعتزال امراء الجور، وقد كان الامام احمد ينكر هذا الحديث ويأمر بالضرب عليه لمخالفته للاحاديث الاخرى الانفة الذكر والتي تــأمر بالــسمع والطاعــة والصبر[587].

كما جاء في الصحيحين عدد من الروايات التي ضعّفها الحفّــاظ لاصــطدامها بمــسلمات النــصوص التاريخية وبعض اعتبارات القرآن الكريم. فقد روى البخاري ومسلم حديث الاسراء وفيه عبارة (قبــل ان يوحى اليه)[588]، وقد تكلم الحفاظ في هذه اللفظة وضعفوها. حيث انكرها ابو سليمان الخطابي وابن حزم وعبد الحق والقاضي عياض والنووي، وذلك لأن فرض الصلاة كان ليلة الاسراء فكيف يكــون قبل الوحي[589]. ونقل عن ابن حزم قوله بهذا الصدد: لم نجد للبخاري ومسلم في كتابيهما شيئاً لا يحتمل مخرجاً الا حديثين، وهذا واحد منهما[590]. كما ان الخطابي عد قصة الاسراء بطولها في الحديث انمــا هي حكاية يحكيها أنس بن مالك من تلقاء نفسه لم يعزها إلى النبي (ص) ولا نقلها عنه ولا أضافها إلى قوله، فهي اما من أنس واما من شريك فإنه كثير التفرد بمناكير الالفاظ التي لا يتابعه عليهــا ســائر الرواة[591].

كذلك روى مسلم عن ابي سفيان انه قال للنبي (ص) لما اسلم: يا رسول الله اعطني ثلاثاً: تزوج ابنتي أم حبيبة، واجعل ابني كاتباً، وامرني ان اقاتل الكفار كما قاتلت المسلمين، فاعطاه النبي ما سأله[592].

وقد عدّ هذا الحديث موضوعاً، حيث ان أم حبيبة تزوجها النبي وهي في الحبشة واصدقها النجاشــي،

---

[583] صحيح مسلم، حديث 1847

[584] صحيح مسلم، حديث 1849، وصحيح البخاري، حديث 6724

[585] صحيح البخاري، حديث 6723

[586] صحيح مسلم، حديث 1846

[587] مسند الامام احمد بن حنبل، وبهامشه منتخب كنز العمال، دار صادر، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج2، ص301

[588] صحيح البخاري، حديث 7079، وصحيح مسلم، حديث 262

[589] فتح الباري، ج13، ص399

[590] فتح الباري، ج13، ص404

[591] فتح الباري، ج13، ص403

[592] جاء في صحيح مسلم ان ابن عباس قال: كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي (ص) يا نبي الله ثلاث أعطينهن، قال نعم، قال عندي أحسن العرب وأجمله أم حبيبة بنت أبي سفيان ازوجكها، قال نعم، قال ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك، قال نعم، قال وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين، قال نعم (صحيح مسلم، حديث 2501).

كما ان ابا سفيان انما اسلم عام الفتح، وبين الهجرة والفتح عدة سنين، واما امارة ابي سفيان فانها غير معروفة. ومع ذلك فعلماء الحديث، على ما يقول الحافظ الناقد عبد القادر القرشي، يجيبون على هــذه الامور باجوبة غير طائلة على سبيل التجوه <فيقولون في انكاح ابنة ابي سفيان انه اعتقد ان نكاحهــا بغير اذنه لا يجوز، وهو حديث عهد بكفر فاراد من النبي تجديد النكاح، ويذكرون عن الزبير بن البكار باسانيد ضعيفة ان النبي امره في بعض الغزوات، وهو امر لا يعرف<[593].

3ــ التعارض مع العلم والواقع

تتضمن كتب الصحاح عدداً من الروايات التي تعارض العلم، ومن ذلك ما جاء حول كيفية تكون الذكر والانثى، وكما روى مسلم عن أم سليم انها سألت النبي (ص) عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، فقال رسول الله (ص): إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل، فقالت أم سليم: وهل يكون هــذا؟ فقــال النبي (ص): نعم؛ فمن أين يكون الشبه، إن ماء الرجل غليظ أبيض، وماء المرأة رقيق أصفر، فمــن أيهما علا أو سبق يكون منه الشبه[594].

وفي رواية اخرى ان يهودياً سأل النبي فقال: أين يكون النــاس يــوم تبــدل الأرض غيــر الأرض والسماوات؟ فقال رسول الله (ص): هم في الظلمة دون الجسر، قال اليهودي: فمن أول الناس إجازة؟ قال النبي: فقراء المهاجرين، قال اليهودي: فما تحفتهم حين يدخلون الجنة؟ قال: زيادة كبد النون– اي الحوت – قال: فما غذاؤهم على إثرها؟ قال: ينحر لهم ثور الجنة الذي كان يأكل من أطرافها، قال: فما شرابهم عليه؟ قال: من عين فيها تسمى سلسبيلاً، قال: صدقت. ثم قال: جئت أسألك عن الولــد؟ قــال النبي: ماء الرجل أبيض وماء المرأة أصفر، فإذا اجتمعا فعلا مني الرجل مني المرأة، ذكراً بإذن الله، وإذا علا مني المرأة مني الرجل، أنثى بإذن الله. قال اليهودي: لقد صدقت، وإنك لنبي، ثم انــصرف فذهب، فقال رسول الله (ص): لقد سألني هذا عن الذي سألني عنه، وما لي علم بشيء منه، حتى أتاني الله به[595].

وجاء حول عجب الذنب ما رواه مسلم عن أبي هريرة أن رسول الله (ص) قال: كل بنــي آدم يأكلــه التراب إلا عجب الذنب؛ منه خلق وفيه يركب[596].

وفي رواية اخرى عن ابي هريرة يحدث فيها اصحابه بأن النبي قال: ما بين النفختين أربعون، فسأل اصحابه: يا أبا هريرة أربعون يوماً؟ قال: أبيت، قالوا: أربعون شهراً؟ قال: أبيت، قالوا: أربعون سنة؟ قال: أبيت، ثم ينزل الله من السماء ماء فينبتون كما ينبت البقل، قال وليس من الإنسان شيء إلا يبلــى

---

[593] تعليق الكوثري على: شروط الائمة الخمسة، ص61ــ62، والجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، ص593

[594] صحيح مسلم، حديث 311

[595] صحيح مسلم، حديث 315

[596] صحيح مسلم، حديث 2955

إلا عظماً واحداً وهو عجب الذنب ومنه يركب الخلق يوم القيامة[597].

كما روى البخاري عدداً من الاحاديث حول نفي العدوى، مثلما جاء عن ابن عمر ان النبي قال: لا عدوى ولا طيرة والشؤم في ثلاث: في المرأة والدار والدابة[598]. وفي رواية اخرى عن ابي هريرة ان النبي قال: لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، وفر من المجذوم كما تفر من الأسد[599].

ومن الروايات الاخرى التي تعارض العلم ما جاء حول شق القمر، فقد روى البخاري عن أنس بن مالك أن أهل مكة سألوا رسول الله (ص) أن يريهم آية فأراهم القمر شقتين حتى رأوا حراء بينهما[600]. ومثل ذلك ما اخرجه مسلم عن انس وعبد الله بن مسعود وابن عمر وابن عباس[601]. وذكر الطحاوي ان هذا الحديث روي بصيغ مختلفة عن الامام علي وحذيفة وابن عمر وابن عباس وانس بن مالك[602]. ويعد هذا الحديث لدى البعض متواتراً من حيث المعنى[603] . وقديماً كذبه بعض المتكلمين محتجاً بان شق القمر يكون آية للعالمين وحجة للمرسلين ومزجرة للعباد وبرهاناً في جميع البلاد؛ فكيف لم تعرف بذلك العامة ولم يؤرخ الناس بذلك العام ولم يذكره شاعر ولم يسلم عنده كافر ولم يحتج به مسلم على ملحد[604]؟

وهناك روايات تفسر طلوع الشمس وغروبها بما يناقض العلم لما تحمله من خرافة. فقد روى مسلم، وقريب منه البخاري، عن أبي ذر أن النبي (ص) قال يوماً: أتدرون أين تذهب هذه الشمس؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: إن هذه الشمس تجري حتى تنتهي تحت العرش، فتخر ساجدة فلا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي، ارجعي من حيث جئت، فتصبح طالعة من مطلعها، ثم تجري حتى تنتهي إلى مستقرها ذاك تحت العرش، فتخر ساجدة، ولا تزال كذلك حتى يقال لها: ارتفعي، ارجعي من حيث جئت فترجع، فتصبح طالعة من مطلعها، ثم تجري لا يستنكر الناس منها شيئاً حتى تنتهي إلى مستقرها ذاك تحت العرش، فيقال لها: ارتفعي، أصبحي طالعة من مغربك، فتصبح طالعة من مغربها. فقال

---

[597] صحيح مسلم، حديث 2955

[598] صحيح البخاري، حديث 5421

[599] صحيح البخاري، حديث 5380، ولاحظ على هذه الشاكلة ما روي عن ابي هريرة وابن عمر: حديث 5387، وحديث 1993.

[600] صحيح البخاري، حديث 3655

[601] صحيح مسلم، ج4، باب انشقاق القمر.

[602] مشكل الاثار، حديث 107

[603] دليل ارباب الفلاح

[604] هذه هي الحجة التي ادلى بها النظام من المتكلمين وقد رد عليها ابن قتيبة بقوله: >ان الله تعالى يقول: ((اقتربت الساعة وانشق القمر)) فإن كان القمر لم ينشق في ذلك الوقت وكان مراده سينشق فيما بعد، فما معنى قوله: ((وإن يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر)) بعقب هذا الكلام؟ أليس فيه دليل على أن قوماً رأوه منشقاً فقالوا هذا سحر مستمر؟! وكيف صارت الآية من آيات النبي (ص) والعلم من أعلامه لا يجوز عنده أن يراها الواحد والاثنان والنفر دون الجميع، أو ليس قد يجوز أن يخبر الواحد والاثنان والنفر والجميع كما أخبر مكلم الذئب بأن ذئباً كلمه، وأخبر آخر بأن بعيراً شكا إليه، وأخبر آخر أن مقبوراً لفظته الأرض< (تأويل مختلف الحديث، باب ذكر أصحاب الكلام وأصحاب الرأي).

رسول الله (ص) أتدرون متى ذاكم؟ ذاك ((حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً))[605].

وروى البخاري ان الشمس تطلع بين قرني الشيطان، حيث روى عن ابن عمر ان النبي قال: إذا طلع حاجب الشمس فدعوا الصلاة حتى تبرز وإذا غاب حاجب الشمس فدعوا الصلاة حتى تغيب ولا تحينوا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها فإنها تطلع بين قرني شيطان أو الشيطان[606].

يضاف الى ما سبق هناك روايات مستبعدة او تحتاج الى تحقيق علمي مستقل، كحديث الذبابة والعجوة والحبة السوداء وغيرها. فقد روى البخاري عن ابي هريرة ان النبي قال: إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فإن في إحدى جناحيه داء والأخرى شفاء[607]. وروى عن سعد ان النبي قال: من اصطبح بسبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سم ولا سحر[608]. كما روى مسلم عن ابي هريرة ان النبي قال: إن في الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام[609].

* * *

كذلك تحتفل كتب الصحاح بالكثير من الروايات التي يكذبها الواقع، ومن ذلك ما جاء حول التنبؤ بوقت الساعة، وعدم تسليط غير المسلمين على المسلمين، وكون الامامة في قريش ما بقي منهم اثنان، وان الاسلام لا يزال عزيزاً الى اثني عشر خليفة.

فكما روى مسلم عن انس بن مالك انه قال: مر غلام للمغيرة بن شعبة وكان من أقراني، فقال النبي (ص): إن يؤخر هذا فلن يدركه الهرم حتى تقوم الساعة[610].

وفي رواية اخرى عن عائشة انها قالت: كان الأعراب إذا قدموا على رسول الله (ص) سألوه عن الساعة؟ فنظر إلى أحدث إنسان منهم فقال: إن يعش هذا لم يدركه الهرم قامت عليكم ساعتكم[611].

وكذا الحال في روايات (لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم)، ففي بعضها ما يشير الى امر الساعة، وفي بعض اخر ورد توجيه لدى بعض الصحابة ان معناه هو ان هناك من يعمر مائة سنة، ففي رواية عن أبي سعيد انه قال: لما رجع النبي (ص) من تبوك سألوه عن الساعة؟ فقال رسول الله: لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منفوسة اليوم[612].

وفي رواية اخرى عن عبد الله بن عمر ان النبي قال في آخر حياته: أرأيتكم ليلتكم هذه فإن على رأس

---

[605] صحيح مسلم، حديث 250، وصحيح البخاري، حديث 6988

[606] صحيح البخاري، حديث 3099

[607] صحيح البخاري، حديث 3142

[608] صحيح البخاري، حديث 5443، ومثله حديث 5435ــ5436، وحديث 5130

[609] صحيح مسلم، حديث 2215

[610] صحيح مسلم، حديث 2953

[611] صحيح مسلم، حديث 2952

[612] صحيح مسلم، ج4، حديث 2539، ومثله حديث 2538

مائة سنة منها لا يبقى ممن هو على ظهر الأرض أحد. وقد وجه ابن عمر هذه الرواية بان النبي يعني لا يبقى ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحد؛ يريد بذلك أن ينخرم ذلك القرن[613]. وروي عن الامام علي مثل هذا التوجيه، وهو ان النبي قصد بكلامه لمن هو يومئذ على الأرض من الناس لا لمن سواهم. مع هذا فقد ذكر الطحاوي العديد ممن عمّر اكثر من مائة سنة، امثال زرّ بن حبيش الذي توفي وهو ابن (122 سنة) وسويد بن غفلة الذي توفي وهو ابن (127 سنة) وابي عثمان النّهدي الذي توفي وهو ابن (140 سنة). وقد احتمل الطحاوي أن يكون وفاة هؤلاء المعمّرين في المائة سنة التي ذكرها رسول الله (ص) قبل خروجها[614].

كما روى مسلم عن ثوبان ان النبي (ص) قال: إن الله زوى لي الأرض فرأيت مشارقها ومغاربها، وإن أمتي سيبلغ ملكها ما زوى لي منها، وأعطيت الكنزين الأحمر والأبيض، وإني سألت ربي لأمتي أن لا يهلكها بسنة عامة، وأن لا يسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم، وإن ربي قال: يا محمد إني إذا قضيت قضاء فإنه لا يرد، وإني أعطيتك لأمتك أن لا أهلكهم بسنة عامة وأن لا أسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم يستبيح بيضتهم[615].

وروى البخاري عن ابن عمر ان النبي قال: لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان[616]. وفي رواية اخرى ان عبد الله بن عمرو كان يحدث مع وفد من قريش عند معاوية أنه سيكون ملك من قحطان، فغضب معاوية وقام وأثنى على الله ثم قال: أما بعد فإنه بلغني أن رجالاً منكم يحدثون أحاديث ليست في كتاب الله ولا تؤثر عن رسول الله (ص) وأولئك جهالكم، فإياكم والأماني التي تضل أهلها فإني سمعت رسول الله (ص) يقول: إن هذا الأمر في قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين[617].

وكذا روى مسلم عن جابر بن سمرة ان النبي قال: لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة. ثم قال كلمة لم أفهمها فقلت لأبي: ما قال؟ فقال: كلهم من قريش[618].

وقد حار العلماء في تحديد هؤلاء الخلفاء الاثني عشر ومدة خلافتهم، وبعضهم حصرها في زمن واحد، وبعض اخر اعتبرها متوالية، واغلبهم ركز على خلفاء بني امية مضافاً الى الخلفاء الراشدين، معتبرين

[613] صحيح مسلم، ج4، حديث 2537

[614] مشكل الاثار، ج1، ص64

[615] صحيح مسلم، حديث 2889

[616] صحيح البخاري، حديث 3310، وحديث 6721

[617] صحيح البخاري، حديث 6720

[618] وهناك صيغ اخرى مقاربة كلها مروية عن جابر بن سمرة، مثل صيغة: لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً. وصيغة: إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة. لكن اكثر الصيغ تكرراً هي الاولى المذكورة في المتن (انظر: صحيح مسلم، حديث 1821، وعلى هذه الشاكلة حديث 1822، وصحيح البخاري، حديث 6796).

الفترة التي حكموها بانها تمثل عز الاسلام، ومع ذلك عجزوا عن القطع بتشخيص الخلفاء[619]، رغم ان الكثير من هؤلاء الخلفاء لم يكونوا من ذوي الصلاح، ولا كان زمانهم يمثل عز الاسلام لما فيه من الظلم والقهر والاجحاف. كذلك ليس من الصحيح تفسير الحديث وفق ما يراه الشيعة بان المقصود منه هو الائمة الاثنا عشر، وذلك لأن زمن الائمة لم تتوفر فيه عزة الاسلام كما يفترضه نص الحديث، خاصة وانهم يعتبرون الائمة عاشوا جميعاً في زمن التقية، وهو ما لا يتوافق مع متن الحديث.

كما روى البخاري ومسلم ان اكثر اهل النار من النساء، ففي حديث مروي عن أبي سعيد الخدري ان رسول الله قال: يا معشر النساء تصدقن فإني أريتكن أكثر أهل النار، فقلن: وبم يا رسول الله؟ قال: تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أذهب للب الرجل الحازم من إحداكن، فقلن: وما نقصان ديننا وعقلنا يا رسول الله؟ قال: أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل، قلن: بلى، قال: فذلك من نقصان عقلها، أليس إذا حاضت لم تصل ولم تصم، قلن: بلى، قال: فذلك من نقصان دينها[620]. وفي حديث اخر عن ابن عباس ان النبي قال: رأيت النار فإذا أكثر أهلها النساء. وعلل ذلك بانهن يكفرن العشير، ويكفرن الإحسان، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر، ثم رأت منك شيئاً، قالت: ما رأيت منك خيراً قط[621].

لكن الواقع يشهد خلاف ذلك، وهو ان اكثر الشرور وابشع الجرائم يرتكبها الرجال لا النساء، وان المرأة غالباً ما تكون مغلوبة على امرها بسبب الرجال، وان ما ذكر من كفران المرأة للعشير كما في الحديث ليس بشيء قبال الفساد والدمار الذي يحدثه الرجال في الارض.

4ـ مشكلة الخرافة

روت كتب الصحاح الكثير من الروايات التي لا تعقل، ومن ذلك ما رواه البخاري ومسلم عن ابي هريرة من ان النبي موسى لطم عين ملك الموت ففقأها. حيث روي ان رسول الله قال: جاء ملك الموت إلى موسى عليه السلام فقال له: أجب ربك، فلطم موسى عين ملك الموت ففقأها، فرجع الملك إلى الله تعالى فقال: إنك أرسلتني إلى عبد لك لا يريد الموت وقد فقأ عيني، فرد الله إليه عينه وقال: ارجع إلى عبدي فقل الحياة تريد؟ فإن كنت تريد الحياة فضع يدك على متن ثور فما توارت يدك من شعرة فإنك تعيش بها سنة، قال ثم مه، قال ثم تموت، قال فالآن من قريب رب امتني من الأرض المقدسة رمية بحجر، قال رسول الله (ص) والله لو أني عنده لأريتكم قبره إلى جانب الطريق عند الكثيب الأحمر[622].

---

[619] فتح الباري، ج13، ص182ـ185

[620] صحيح البخاري، حديث 298، ومثله حديث 1393، ومثله في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمر، حديث 132

[621] صحيح البخاري، باب كفران العشير، حديث 29، وعلى هذه الشاكلة حديث 1004، وصحيح مسلم، حديث 907، وحديث 885

[622] صحيح مسلم، حديث 2372، وصحيح البخاري، حديث 1274، وحديث 3226

وجاء في صحيح البخاري ما فيه الخرافة والاساءة للانبياء، ومن ذلك ما روي عن ابي هريرة ان رسول الله (ص) نقل عن سليمان (ع) قوله: لأطوفن الليلة على تسعين امرأة كلهن تأتي بفارس يجاهد في سبيل الله، فقال له صاحبه إن شاء الله، فلم يقل إن شاء الله وطاف عليهن جميعاً فلم تحمل منهن إلا امرأة واحدة جاءت بشق رجل، وأيم الذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون[623].

ومثل ذلك روي عن قتادة ان أنس بن مالك قال: كان النبي (ص) يدور على نسائه في الساعة الواحدة، من الليل والنهار، وهن إحدى عشرة – وفي رواية اخرى تسع زوجات– فسأل قتادة أنساً: أو كان يطيقه؟ فأجاب أنس: كنا نتحدث أنه أعطي قوة ثلاثين[624].

كما ورد في الصحيحين الكثير من الروايات الخرافية، مثل حديث التثاؤب من الشيطان، وان له ضراطاً عند المناداة بالصلاة، وانه يبول في اذن من نام ولم يقم لصلاة الصبح... الخ. فقد روى البخاري ومسلم عن أبي هريرة ان النبي (ص) قال: إن الله يحب العطاس ويكره التثاؤب، فإذا عطس فحمد الله فحق على كل مسلم سمعه أن يشمته، وأما التثاؤب فإنما هو من الشيطان فليرده ما استطاع، فإذا قال (ها) ضحك منه الشيطان[625].

وروى البخاري ومسلم عن أبي هريرة ان النبي (ص) قال: إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط، فإذا قضي أقبل، فإذا ثوّب بها أدبر، فإذا قضي أقبل، حتى يخطر بين الإنسان وقلبه فيقول اذكر كذا وكذا حتى لا يدري أثلاثاً صلى أم أربعاً، فإذا لم يدر ثلاثاً صلى أو أربعاً سجد سجدتي السهو[626]. وروى البخاري ومسلم عن عبد الله من انه ذكر عند النبي (ص) رجل، فقيل: ما زال نائماً حتى أصبح، ما قام إلى الصلاة، فقال (ص): بال الشيطان في أذنه[627].

وروى البخاري عن أبي هريرة أن النبي (ص) قال: إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله فإنها رأت ملكاً، وإذا سمعتم نهيق الحمار فتعوذوا بالله من الشيطان فإنه رأى شيطاناً[628]. وروى مسلم عن ابي ذر انه سأل النبي عن الكلب الاسود فأجابه بأنه شيطان[629].

وروى البخاري عن ابي هريرة ايضاً انه كان يحمل مع النبي (ص) إداوة لوضوئه وحاجته، فبينما هو يتبعه بها فقال: من هذا؟ قال: أنا أبو هريرة، فقال النبي: ابغني أحجاراً أستنفض بها ولا تأتني بعظم ولا بروثة، قال فأتيته بأحجار أحملها في طرف ثوبي حتى وضعت إلى جنبه ثم انصرفت، حتى إذا فرغ مشيت فقلت: ما بال العظم والروثة؟ قال: هما من طعام الجن وإنه أتاني وفد جن نصيبين ونعم

---

[623] صحيح البخاري، حديث 6263

[624] صحيح البخاري، حديث 265

[625] صحيح البخاري، حديث 5869، ومثله حديث 5872، وحديث 3115، وصحيح مسلم، حديث 2994

[626] صحيح البخاري، حديث 3111، ومثله حديث 1164، وحديث 1174، وحديث 583، وصحيح مسلم، حديث 389

[627] صحيح البخاري، حديث 1093، وصحيح مسلم، حديث 774

[628] صحيح البخاري، حديث 3127

[629] صحيح مسلم، ج1، حديث 265

الجن فسألوني الزاد فدعوت الله لهم أن لا يمروا بعظم ولا بروثة إلا وجدوا عليها طعاماً[630]. وروى عن أم شريك أن رسول الله (ص) أمر بقتل الوزغ، وقال: كان ينفخ على إبراهيم عليه السلام[631]. وروى ايضاً عن عامر بن سعد ان النبي (ص) أمر بقتل الوزغ وسماه فويسقاً[632]. وفي رواية اخرى ان خمسة من الدواب تعد فواسق يقتلن في الحرم، فكما روي عن عائشة ان النبي (ص) قال: خمس من الدواب كلهن فاسق يقتلن في الحرم: الغراب والحدأة والعقرب والفأرة والكلب العقور[633].

وروى مسلم ان الفأرة ممسوخة، حيث جاء عن ابي هريرة انه قال: الفأرة مسخ وآية ذلك أنه يوضع بين يديها لبن الغنم فتشربه ويوضع بين يديها لبن الإبل فلا تذوقه فقال له كعب: أسمعت هذا من رسول الله (ص)؟ قال: أفأنزلت عليّ التوراة[634]؟! والمقصود بذلك ان الفأرة هي من اليهود الممسوخين، ففي رواية انها كانت يهودية لذا انها لا تشرب البان الابل كما ان اليهود لا تشربها[635].

وروى مسلم ايضاً ان الضب قد يكون من الممسوخات، حيث جاء عن جابر بن عبد الله انه أتى رسول الله (ص) بضب فأبى أن يأكل منه وقال: لا أدري لعله من القرون التي مسخت[636] .

كما روى مسلم عن جابر ان النبي قال: إن عرش إبليس على البحر فيبعث سراياه فيفتنون الناس فأعظمهم عنده أعظمهم فتنة[637].

وروى عن ابي هريرة ان النبي قال: سيحان وجيحان والفرات والنيل كل من أنهار الجنة[638]. كما روى مسلم عن ابي هريرة ان النبي قال: لولا بنو إسرائيل لم يخبث الطعام ولم يخنز اللحم، ولولا حواء لم تخن أنثى زوجها الدهر[639].

وروى ايضاً عن ابي هريرة ان النبي قال: استوصوا بالنساء فإن المرأة خلقت من ضلع، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه؛ ان ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوج، استوصوا بالنساء خيراً[640].

وفي رواية اسطورية تظهر ان رجلاً يوم القيامة تكون له الجرأة في ان يرد على الله تعالى ويقول: أتستهزئ مني وأنت رب العالمين؟! فيضحك الرب على رده هذا[641].

---

[630] صحيح البخاري، حديث 3647

[631] صحيح البخاري، حديث 3180

[632] صحيح البخاري، حديث 2238

[633] صحيح البخاري، حديث 1732، وحديث 3136، ولاحظ ايضاً: سلسلة الذهب، ص77

[634] صحيح مسلم، حديث 2997

[635] تأويل مختلف الحديث، مقدمة المؤلف.

[636] صحيح مسلم، حديث 1949

[637] صحيح مسلم، حديث 2813

[638] صحيح مسلم، حديث 2839

[639] صحيح مسلم، حديث 1470

[640] صحيح مسلم، حديث 1468

[641] روى مسلم عن ابن مسعود أن رسول الله قال: آخر من يدخل الجنة رجل، فهو يمشي مرة ويكبو مرة، وتسفعه النار مرة، فإذا ما جاوزها التفت إليها، فقال: تبارك الذي نجاني منك، لقد أعطاني الله شيئاً ما أعطاه أحداً من الأولين

وفي رواية اسطورية اخرى عن عمرو بن ميمون انه قال رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة قد زنت فرجموها فرجمتها معهم[642].

5ــ مشكلة التشبيه

لم ينته الامر بعد!

فهناك الاحاديث التي لها علاقة بالصفات الالهية، كتلك التي تصور الله بما هو اقرب للتشبيه والتجسيم، حتى اضطرب العلماء في وجوه حملها وتفسيرها، فاغلب الصفات المادية التي يتصف بها البشر هي نفسها واردة في الخالق، فله وجه وعين ويد وكف وقبضة ويمين وساعد وذراع واصابع وانامل ورجل وقدم وساق وشعر، وان من صفاته انه يتكلم بصوت وحرف، وانه يعجب ويضحك ويتردد ويستحي ويغار ويهرول، وانه رؤي فاذا هو شاب جعد قطط، او انه في صورة شاب امرد، وانه يكشف عن ساق، وانه يضع قدمه في نار جهنم فتمتلىء، كما انه يستلقي فيضع احدى رجليه على الاخرى. واغلب هذه الصفات وردت في الصحاح جمعاً او انفراداً.

فقد ورد في صحيحي البخاري ومسلم ان الله خلق آدم على صورته، فعن ابي هريرة ان النبي (ص) قال: خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعاً[643].

كما ورد ان لله يدين، ففي رواية ان كلتيهما يمين، وفي اخرى ان له يداً شمالاً، وكذا ان له عيناً وهو

والآخرين، فترفع له شجرة فيقول: أي رب! أدنني من هذه الشجرة فلأستظل بظلها وأشرب من مائها، فيقول الله عز وجل: يا ابن آدم! لعلي إن أعطيتكها سألتني غيرها، فيقول: لا يا رب! ويعاهده أن لا يسأله غيرها، وربه يعذره لأنه يرى ما لا صبر له عليه، فيدنيه منها فيستظل بظلها ويشرب من مائها. ثم ترفع له شجرة هي أحسن من الأولى، فيقول: أي رب! أدنني من هذه لأشرب من مائها وأستظل بظلها، لا أسألك غيرها، فيقول: يا ابن آدم! ألم تعاهدني أن لا تسألني غيرها؟ فيقول: لعلي إن أدنيتك منها تسألني غيرها؟ فيعاهده أن لا يسأله غيرها، وربه يعذره لأنه يرى ما لا صبر له عليه فيدنيه منها، فيستظل بظلها ويشرب من مائها. ثم ترفع له شجرة عند باب الجنة هي أحسن من الأوليين، فيقول: أي رب! أدنني من هذه لأستظل بظلها وأشرب من مائها، لا أسألك غيرها، فيقول: يا ابن آدم! ألم تعاهدني أن لا تسألني غيرها؟ قال: بلى يا رب! هذه لا أسألك غيرها، وربه يعذره لأنه يرى ما لا صبر له عليها، فيدنيه منها. فإذا أدناه منها، فيسمع أصوات أهل الجنة، فيقول: أي رب! أدخلنيها، فيقول: يا ابن آدم! ما يصريني منك (اي يقطع مسئلتك)؟ أيرضيك أن أعطيك الدنيا ومثلها معها؟ قال: يا رب! أتستهزئ مني وأنت رب العالمين؟! فضحك ابن مسعود فقال: ألا تسألوني مم أضحك؟ فقالوا: مم تضحك؟ قال: هكذا ضحك رسول الله، فقالوا: مم تضحك يا رسول الله؟ قال: من ضحك رب العالمين حين قال: أتستهزئ مني وأنت رب العالمين؟ فيقول: إني لا أستهزئ منك، ولكني على ما أشاء قادر (صحيح مسلم، حديث 310)

[642] صحيح البخاري، حديث 3636.

[643] صحيح البخاري، حديث 5873، ومثله صحيح مسلم، حديث 2841. وجاء في رواية اخرى عن ابي هريرة قول النبي (ص): إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه فإن الله خلق آدم على صورته (صحيح مسلم، حديث 2612).

ليس بأعور، كما مر معنا. وقد احتجت المجسمة – كما نقل ابن بطال – بحديث العين وكيف ان النبي اشار بيده الى عينه كدلالة على ان عينه كسائر الاعين[644]. واعتقد هؤلاء وامثالهم ان لله عينين لا اكثر ولا اقل، واستدلوا على ذلك من دليل الخطاب في نص الحديث المشار اليه (ان الله ليس بأعور)[645].

وورد ايضاً ان لله اصابع، ففي رواية عن عبد الله بن مسعود انه جاء حبر من اليهود فقال: إذا كان يوم القيامة جعل الله السماوات على إصبع والأرضين على إصبع والماء والثرى على إصبع والخلائق على إصبع ثم يهزهن ثم يقول: أنا الملك أنا الملك، فلقد رأيت النبي يضحك حتى بدت نواجذه تعجباً وتصديقاً لقوله، ثم قال النبي: ((وما قدروا الله حق قدره)) إلى قوله يشركون[646]، وفي بعض طرق هذا الحديث لم تذكر عبارة (تعجباً وتصديقاً لقوله)[647]، واعتبرها البعض من قول الراوي، وهي باطلة لان النبي (ص) لا يصدق المحال وهذه الاوصاف في حق الله محال[648].

وقد شكك ابو سليمان الخطابي باحاديث الاصابع، وقال: >لم يقع ذكر الاصبع في القرآن ولا في حديث مقطوع به، وقد تقرر ان اليد ليست بجارحة حتى يتوهم من ثبوتها ثبوت الاصابع، بل هو توقيف أطلقه الشارع فلا يكيف ولا يشبه، ولعل ذكر الاصابع من تخليط اليهودي؛ فان اليهود مشبهة وفيما يدعونه من التوراة ألفاظ تدخل في باب التشبيه ولا تدخل في مذاهب المسلمين، واما ضحكه (ص) من قول الحبر فيحتمل الرضى والانكار، واما قول الراوي تصديقاً له فظن منه وحسبان، وقد جاء الحديث من عدة طرق ليس فيها هذه الزيادة<[649].

على ان حديث الاصابع جاء في عدد من الروايات، منها ما اخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان النبي (ص) قال: إن قلوب بنى آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه حيث يشاء[650]. كما اخرج مسلم رواية اخرى عن عبد الله بن عمر ان النبي (ص) قال: يأخذ الله عز وجل سماواته وأرضيه بيديه فيقول: أنا الله ويقبض أصابعه ويبسطها أنا الملك حتى نظرت إلى المنبر يتحرك من أسفل شيء منه حتى إني لأقول أساقط هو برسول الله[651].

كذلك ورد ان لله قدماً يضعها في جهنم، ومن ذلك ما روي عن أنس بن مالك من ان النبي قال: لا تزال جهنم يلقى فيها وتقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة فيها قدمه فينزوي بعضها إلى بعض وتقول: قط قط بعزتك وكرمك[652]، وفي رواية اخرى عن ابي هريرة ان الله يضع رجله فيها فتقول قط

---

[644] فتح الباري، ج13، ص329

[645] دفع شبه التشبيه، ص114

[646] صحيح البخاري، حديث 7075، وحديث 6978، وصحيح مسلم، حديث 2786

[647] صحيح البخاري، حديث 6979، وحديث 7013

[648] فتح الباري، ج13، ص337

[649] فتح الباري، ج13، ص336، ودفع شبه التشبيه، ص206

[650] صحيح مسلم، حديث 2654

[651] صحيح مسلم، حديث 2788

[652] صحيح مسلم، حديث 2848، وصحيح البخاري، حديث 6949

قط[653].

وقد بلغت روايات القدم والرجل في الصحيحين وغيرهما اثنتا عشر رواية كما اخرجها الدارقطني في كتاب (الصفات)[654].

كما ورد ان لله ساقاً يكشف عنه يوم القيامة، حيث روي عن النبي في حـديث طويـل ان الله يـسأل جماعة من الناس ان كانت بينهم وبينه اية يعرفونه بها، فيجيبون بنعم، فيكشف الله عن ساق، وعنـدها لا يبقى من كان يسجد لله من تلقاء نفسه إلا أذن الله له بالسجود، ولا يبقى من كان يسجد اتقاء وريـاء إلا جعل الله ظهره طبقة واحدة؛ كلما أراد أن يسجد خر على قفاه[655].

وروى البخاري على شاكلة ما سبق – في حديث طويل – ان النبي وعد امته بانهم سيرون الله تعالى يوم القيامة كما ترى الشمس والقمر ليلة البدر، حيث يجمع الله الناس فيقول: من كان يعبد شيئاً فليتبعه، فيتبع من كان يعبد الشمس الشمس، ويتبع من كان يعبد القمر القمر، ويتبع من كان يعبـد الطواغيـت الطواغيت، وتبقى هذه الأمة... فيأتيهم الله فيقول: أنا ربكم، فيقولون: هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا جاءنا ربنا عرفناه، فيأتيهم الله في صورته التي يعرفون فيقول: أنـا ربكـم، فيقولـون أنـت ربنـا، فيتبعونه[656].

وفي رواية اخرى جاء التعبير عن ذلك: فيأتيهم الله في صورة غير صورته التي يعرفون، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: نعوذ بالله منك، هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا، فإذا جاء ربنا عرفناه، فيأتيهم الله تعالى في صورته التي يعرفون، فيقول: أنا ربكم، فيقولون: أنت ربنا، فيتبعونه[657].

وتبدي الكثير من الروايات ان الله سيرى يوم القيامة، ومن ذلك ما جاء ان النبي قال: إنكـم سـترون ربكم كما ترون هذا القمر لا تضامون في رؤيته[658]. وقد جمع الدارقطني روايات الرؤية فبلغت اكثر من ثلاثمائة رواية وحديث، منها اكثر من مائتين اسندت الى النبي، وما تبقـى رواهـا عـن اقـوال الصحابة والتابعين[659].

كما ورد ان لله وجهاً وبصراً – له حدود – وحجاباً من نور، ومن ذلك قول النبي: حجابه النور لـو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه[660].

---

[653] صحيح مسلم، حديث 2846

[654] علي بن عمر الدارقطني: كتاب الصفات، تحقيق عبد الله الغنيمان، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الاولى، 1402هـ، عن شبكة المشكاة الالكترونية، باب ما جاء في القدمين، ص12ـ18

[655] صحيح مسلم، حديث 302

[656] صحيح البخاري، حديث 7000، ومثله حديث 773، وحديث 6204.

[657] صحيح مسلم، حديث 299، وصحيح البخاري، حديث 7001

[658] صحيح البخاري، حديث 6997 و6998ـ6999، وحديث 547، وعلى هذه الشاكلة صحيح مسلم، حديث 302

[659] علي بن عمر الدارقطني:رؤية الله، تحقيق مبروك إسماعيل مبروك، مكتبة القرآن، القاهرة، نشرته شبكة المشكاة الالكترونية مع كتاب الصفات للدارقطني.

[660] صحيح مسلم، حديث 293

وورد ايضاً ما يقتضي تحديد الله في جهة من الكون، ففي رواية تبدي انه في السماء، وفي اخرى انه قبال وجه المصلي. وكما جاء في صحيح مسلم ان النبي سأل جارية: أين الله؟ فاجابت: في السماء، فقال: من أنا؟ قالت: أنت رسول الله، فقال النبي لمالكها: أعتقها فإنها مؤمنة [661]. وفي رواية اخرى قال النبي: إذا كان أحدكم يصلي، فلا يبصق قبل وجهه، فإن الله قبل وجهه إذا صلى[662].

كما اورد البخاري حديث الاسراء وفيه ان النبي وصل الى سدرة المنتهى، وعندها: دنا الجبار رب العزة فتدلى حتى كان منه قاب قوسين أو أدنى فأوحى الله فيما أوحى إليه خمسين صلاة على أمتك كل يوم وليلة... فالتفت النبي (ص) إلى جبريل كأنه يستشيره في ذلك، فأشار إليه جبريل أن نعم إن شئت، فعلا به إلى الجبار فقال وهو مكانه: يا رب خفف عنا...[663].

وقد علق ابو سليمان الخطابي على هذه الرواية بالقول: ليس في هذا الكتاب – صحيح البخاري – حديث أشنع ظاهراً ولا أشنع مذاقاً من هذا الفصل، فأنه يقتضي تحديد المسافة بين أحد المذكورين وبين الآخر وتمييز مكان كل واحد منهما، هذا إلى ما في التدلي من التشبيه والتمثيل له بالشيء الذي تعلق من فوق إلى أسفل[664]. وقال ايضاً: ان الذي وقع في هذه الرواية من نسبة التدلي للجبار عز وجل مخالف لعامة السلف والعلماء وأهل التفسير من تقدم منهم ومن تأخر، واعتبر العهدة في ذلك على شريك الذي رواها عن انس[665].

كما اشكل الخطابي على ما جاء في الحديث من نسبة المكان الى الله، وذلك في المقطع (فقال وهو مكانه: يا رب خفف عنا) مع ان هذه النسبة قد تكون مضافة الى النبي لا الى الله، فليس في السياق تصريح بإضافة المكان إلى الله كالذي اشار اليه ابن حجر[666].

وجاء في عدد من الروايات ان لله انتقالاً وحركة، فهو ينزل الى السماء الدنيا، وكما روي عن أبي هريرة قول النبي: ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا، حين يبقى ثلث الليل الآخر، يقول: من يدعوني فأستجيب له، من يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له[667].

وذكر ابن الجوزي ان هذا الحديث رواه عشرون صحابياً[668]، وزاد على ذلك ابن القيم واعتبر الحديث قد رواه ثمانية وعشرون صحابياً ذكرهم بمسانيدهم[669] وفي محل اخر ذكر ابن القيم انه جاء في

---

[661] صحيح مسلم، حديث 33

[662] صحيح البخاري، حديث 398، وصحيح مسلم، حديث 50

[663] صحيح البخاري، حديث 7079

[664] فتح الباري ج13، ص402

[665] لكن ابن حجر ذكر من وافق شريكاً في رواية التدني والتدلي، ومن ذلك ما نقله القرطبي عن ابن عباس انه قال: دنا الله سبحانه والمعنى دنا أمره وحكمه (فتح الباري ج13، ص403).

[666] فتح الباري ج13، ص403

[667] صحيح البخاري، حديث 1094، وصحيح مسلم، حديث 168

[668] دفع شبه التشبيه، ص194

[669] مختصر الصواعق المرسلة، ص386ـ398

النزول اكثر من سبعين نصاً[670].

وورد في الصحيحين ان لله هرولة، وكما روي عن أبي هريرة قول الله: أنا عند ظن عبدي بي وأنا معه إذا ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم، وإن تقرب إلي شبراً تقربت إليه ذراعاً، وإن تقرب إلي ذراعاً تقربت إليه باعاً، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة[671].

كما ورد في الصحيحين ان الله يضحك ويتعجب ويتردد ويغار. ففي رواية عن ابي هريرة أن رسول الله قال: يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل ثم يتوب الله على القاتل فيستشهد[672].

وفي رواية اخرى عن ابي هريرة ان الله قد عجب من صنع ما فعله بعض الناس، حيث ورد انه جاء رجل إلى رسول الله فقال: إني مجهود، فأرسل إلى بعض نسائه فقالت: والذي بعثك بالحق ما عندي إلا ماء، ثم أرسل إلى أخرى فقالت مثل ذلك، حتى قلن كلهن مثل ذلك: لا والذي بعثك بالحق ما عندي إلا ماء، فقال من يضيف هذا الليلة رحمه الله؟ فقام رجل من الأنصار فقال: أنا يا رسول الله، فانطلق به إلى رحله فقال لامرأته: هل عندك شيء؟ قالت: لا إلا قوت صبياني، قال: فعلليهم بشيء فإذا دخل ضيفنا فأطفئ السراج وأريه أنا نأكل، فإذا أهوى ليأكل فقومي إلى السراج حتى تطفئيه، فقعدوا وأكل الضيف، فلما أصبح قال له النبي: قد عجب الله من صنيعكما بضيفكما الليلة[673].

وروي عن ابي هريرة ايضاً قول الله: ما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن يكره الموت وأنا أكره مساءته[674].

وجاء حول غيرة الله الكثير من الروايات، وهو انه لا احد اغير منه، وفي بعضها ان الله حرم الفواحش لغيرته، ومن ذلك ما جاء عن عبد الله بن مسعود قول النبي (ص): ما من أحد أغير من الله؛ من أجل ذلك حرم الفواحش، وما أحد أحب إليه المدح من الله[675]. وفي رواية عن عائشة أن رسول الله قال: ما أحد أغير من الله أن يرى عبده أو أمته تزني[676]. وفي رواية اخرى عن ابي هريرة ان النبي قال: إن الله يغار وغيرة الله أن يأتي المؤمن ما حرم الله[677]. كما في رواية اخرى عن المغيرة ان سعد بن عبادة قال: لو رأيت رجلاً مع امرأتي لضربته بالسيف غير مصفح، فبلغ ذلك رسول الله فقال:

---

[670] انظر: علي بن عبد الكافي السبكي: السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، ومعه تكملة الرد على نونية ابن القيم بقلم محمد زاهد الكوثري، تقديم لجنة من علماء الازهر، مكتبة زهران، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص136

[671] صحيح البخاري، حديث 6970، وصحيح مسلم، حديث 2675، وحديث 2687

[672] صحيح البخاري، حديث 2671، وصحيح مسلم، حديث 1890

[673] صحيح البخاري، حديث 3587، وصحيح مسلم، حديث 2054

[674] صحيح البخاري، حديث 6137

[675] صحيح البخاري، حديث 4922، وحديث 6968، وصحيح مسلم، حديث 2760

[676] صحيح البخاري، حديث 4923

[677] صحيح البخاري، حديث 4925، وصحيح مسلم، حديث 2761

تعجبون من غيرة سعد، والله لأنا أغير منه والله أغير مني، ومن أجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا أحد أحب إليه العذر من الله ومن أجل ذلك بعث المبشرين والمنذرين ولا أحد أحب إليه المدحة من الله ومن أجل ذلك وعد الله الجنة[678].

* * *

هذه جملة من الروايات التي تسقط الصفات البشرية على الباري جل وعلا، وقد ذهب بعض السلف الى اثباتها بالقرآن الكريم، حيث جاء عن سلام بن أبي مطيع – وهو شيخ شيوخ البخاري – أن رد على الناكرين لها بقوله: ويلهم ماذا ينكرون من هذه الاحاديث؟ والله ما في الحديث شيء الا وفي القرآن مثله، يقول الله تعالى: ان الله سميع بصير.. ويحذركم الله نفسه.. والارض جميعاً قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه.. ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي.. وكلم الله موسى تكليماً.. الرحمن على العرش استوى.. ونحو ذلك. وقيل ان هذا الشيخ لم يزل يذكر الآيات من العصر إلى غروب الشمس[679].

مع انه لم يرد من الصفات في القرآن ذكر الاصابع ولا القدم ولا الرجل ولا الصورة ولا الهرولة ولا النزول ولا الضحك ولا التردد ولا العجب ولا الغيرة، وهي الصفات التي وردت في الصحيحين، دعك عن سائر الصفات التي لم ترد فيهما. اما ما ورد في القرآن من صفات (التشبيه) فهي مجملة غير صريحة ولا مفصلة كتلك التي وردت في الروايات، وبعضها ظاهر انه لا يفيد المعنى الحقيقي للفظ، كالوجه واليد والعين، وبعض الالفاظ او الصفات لم ترد اضافته الى الله في القرآن، كلفظ الساق في قوله تعالى: ((يوم يكشف عن ساق ويدعون الى السجود فلا يستطيعون)) (القلم/42) وذلك بخلاف ما ورد في الاحاديث، وهي ايضاً مؤولة بحسب ما جاء عن بعض الصحابة والتابعين[680]، وبعض اخر يمكن ان يفهم خلاف الظاهر بحسب لحاظ الاساليب المستخدمة في القرآن ذاته، وكذا بحسب الاستخدام اللغوي المتعارف عليه، كالاتيان والمجيء والاستواء على العرش والكرسي، بدلالة ما عرف عن بعض الصحابة والسلف من تأويل هذه الصفات طبقاً للاستخدام القرآني تارة، واللغوي تارة اخرى، او لاعتبارات اخرى عقائدية وغيرها.

---

[678] صحيح البخاري، حديث 6980، وصحيح مسلم، حديث 1498 وحديث 1499

[679] فتح الباري، ج13، ص304

[680] جاء عن ابن عباس ان لفظ الساق في الاية له دلالة عن شدة من الامر، والعرب تقول قامت الحرب على ساق إذا اشتدت، ومنه قد سن أصحابك ضرب الاعناق وقامت الحرب بنا على ساق. وجاء عن أبي موسى الاشعري في تفسير الساق انه نور عظيم. قال ابن فورك: معناه ما يتجدد للمؤمنين من الفوائد والالطاف، وقال المهلب: كشف الساق للمؤمنين رحمة ولغيرهم نقمة، وقال الخطابي: تهيب كثير من الشيوخ الخوض في معنى الساق، ومعنى قول ابن عباس ان الله يكشف عن قدرته التي تظهر بها الشدة (فتح الباري، ج13، ص359، والنووي: المنهاج شرح صحيح مسلم، عن شبكة المشكاة الالكترونية، ج1، كتاب الايمان، باب معرفة طريق الرؤية (لم تذكر ارقام صفحاته). ودفع شبه التشبيه، ص118). وقد روي عن عدد من التابعين وغيرهم ان المقصود بالساق في الاية المذكورة هو الشدة، كالذي عليه مجاهد وإبراهيم النخعي وقتادة وجمهور العلماء (دفع شبه التشبيه، ص118).

ومن ذلك ما نقل عن ابن حنبل انه فسّر الاتيان في قوله تعالى: ((هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام)) (البقرة/210) بانه قدرته وأمره، مثلما هو موضح في قوله تعالى: ((أو يأتي أمر ربك)) وكذا فان معنى المجيء في قوله تعالى: ((وجاء ربك)) (الفجر/22) هو قدرته[681]. وفي رواية اخرى عن ابن حنبل ان المقصود بالاية هو جاء ثوابه[682].

كما روي عن ابن عباس انه قام بتأويل لفظة الكرسي في اية ((وسع كرسيه السموات والارض)) بانه العلم[683]. وكذا اورد الطبري معاني كثيرة للفظ الاستواء المستخدمة في اللغة عند العرب[684].

ويشير البعض الى ان الصفات المذكورة في القرآن لها دلالة واضحة على المعنى الحقيقي للاثبات، خاصة فيما يتعلق بصفة العلو التي دلل عليها بعدد من الايات التي بعضها يسند البعض الاخر، حيث قال الله جلّ وعلا: ((الرحمن على العرش استوى)) (طه/5) وقال: ((خلق السموات والأرض في ستة ايام ثم استوى على العرش)) في سبعة مواضع، وقال تعالى: ((يخافون ربهم من فوقهم)) (الأعراف/54) وقال: ((إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه)) (فاطر/10) وقال: ((بل رفعه الله إليه)) (النساء/158) وقال: ((أأمنتم من في السماء أن يخسف بكم الأرض فإذا هي تمور، أم أمنتم من في السماء ان يرسل عليكم حاصباً)) (الملك/16ــ17) وقال ((قل نزّله روح القدس من ربك بالحق)) (النحل/102) وقال: ((من الله ذي المعارج تعرج الملائكة والروح إليه في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة)) (المعارج/4) وقال عن فرعون: ((يا هامان ابن لي صرحاً لعليّ أبلغ الأسباب، أسباب السماوات فاطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذباً)) (غافر/36ــ37) وهذا يدل على أن موسى أخبره بأن ربه تعالى فوق السماء ولهذا قال وإني لأظنه كاذباً، ثم ان الرسول (ص) لما أراد الله ان يخصه بقربه عرج به من سماء إلى سماء حتى كان قاب قوسين أو أدنى[685].

---

[681] دفع شبه التشبيه، ص141

[682] البداية والنهاية، ج10، ص361

[683] علق الطبري على ذلك بقوله: أصل الكرسي العلم، ومنه قيل للصحيفة يكون فيها علم مكتوب كراسة، ومنه قول الراجز في صفة قانص: حتى إذا ما احتازها تكرسا يعني علم. ومنه يقال للعلماء: الكراسي، لانهم المعتمد عليهم، كما يقال: أوتاد الارض، يعني بذلك أنهم العلماء الذين تصلح بهم الارض، ومنه قول الشاعر: يحف بهم بيض الوجوه وعصبة كراسي بالاحداث حين تنوب، يعني بذلك علماء بحوادث الامور ونوازلها. والعرب تسمي أصل كل شيء: الكرس، يقال منه: فلان كريم الكرس: أي كريم الارض (الطبري: جامع البيان، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج3، ص15ــ17).

[684] يقول الطبري: الاستواء في كلام العرب منصرف على وجوه: منها انتهاء شباب الرجل وقوته، فيقال إذا صار كذلك: قد استوى الرجل، ومنها استقامة ما كان فيه أود من الامور والاسباب، يقال منه: استوى لفلان أمره: إذا استقام له بعد أود. ومنه قول الطرماح بن حكيم: طال على رسم مهدد أبده وعفا واستوى به بلده يعني: استقام به. ومنها الاقبال على الشيء بالفعل، كما يقال: استوى فلان على فلان بما يكرهه ويسوءه بعد الاحسان إليه. ومنها الاحتياز والاستيلاء كقولهم: استوى فلان على المملكة، بمعنى احتوى عليها وحازها. ومنها العلو والارتفاع، كقول القائل: استوى فلان على سريره، يعني به علوه عليه (جامع البيان، ج1، ص276ــ277).

[685] الواسطي: النصيحة في صفات الرب جل وعلا، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص11ــ12

بالفعل ان معنى العلو والفوقية المكانية ظاهر لا غبش فيه.. لكن لم ينحسم الامر بعد! حيث انه معارض بمعنى اخر ظاهر في ايات اخرى، مثل قوله تعالى: ((ونحن أقرب إليه من حبل الوريد)) (ق/16) وقوله: ((الم تر ان الله يعلم ما في السماوات وما في الارض ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم، ولا خمسة الا هو سادسهم، ولا ادنى من ذلك ولا اكثر الا هو معهم أين ما كانوا)) (المجادلة/7) وقوله: ((وهو معكم أين ما كنتم)) (الحديد/4) وقوله: ((وهو الذي في السماء إله وفي الارض إله)) (الزخرف/84) وقوله: ((وهو الله في السماوات وفي الارض)) (الأنعام/3) وقوله: ((ألا إنه بكل شيء محيط)) (فصلت/54)... الخ.

والعديد من السلف واتباعهم من البيانيين اخذوا يعتمدون على الظهور الخاص بالمجموعة الاولى من الايات، ويأولون المجموعة الثانية، في حين التزم اغلب المتكلمين بتأويل كلا المجموعتين من الايات، بينما سلك العرفاء مسلكاً مضاداً وذلك بالاخذ بظاهر جميع هذه الايات لاعتقادهم بوحدة الوجود، وانها على رأيهم تدل على هذا المعنى كالذي يشير اليه ابن عربي في عدد من نصوصه، حيث يرى ان دلالات تعدد تقييده وتحديده بالامكنة، وكذلك تنزيهه احياناً، كلها تفيد عدم التقييد والتحديد[686].

ومن الطريف ان الجهمية – اصحاب جهم بن صفوان وقد عرفوا بكثرة التأويل – يعولون على ظواهر تلك الايات، ومنها ايات المعية ضمن المجموعة الثانية، في حين يقوم السلف واهل البيان بتأويلها، فالجهمية تقول بان الله في كل مكان، ويستشهدون بقوله تعالى: ((وهو معكم أينما كنتم)) في حين ان السلف يأولون هذه الاية بان معناها ان الله مع الجميع بعلمه لا بذاته[687]، حتى قال نعيم بن حماد عنها بان معناها هو انه لا يخفى عليه خافية بعلمه، مثل قوله: ((ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم))[688]، وسئل سفيان الثوري عنها فأجاب: بعلمه[689].

اذن ليس في القرآن الدلالة الصريحة على ما جاء في الروايات من معاني التشبيه في الصفات، ويكفي ان ايات التنزيه في القرآن قوية ومحكمة لا تتسق ومثل تلك المعاني. ويخطئ من يرى هذه المعاني صحيحة لكن من غير تشبيه ولا تكييف كما ورد عن جماعة من السلف والمتأخرين. اذ يمكن ان يقال ذلك فيما ورد من الصفات الموهمة للتشبيه في القرآن لا الحديث، وذلك باعتبار ان الاول مجمل بخلاف الاخر الذي اخذ على عاتقه التفصيل.

على ان بعض ائمة الحديث انكروا عدداً من الاحاديث انكاراً شديداً، ربما لما تبديه من التشبيه والتجسيم. فعلى ما رواه الضراب عن عبد الرحمن بن القاسم انه قال: سألت مالك بن انس عمن حدّث

---

[686] مؤيد الدين الجندي: شرح فصوص الحكم، تعليق وتصحيح جلال الدين اشتياني، انتشارات دانشگاه مشهد، ايران، ص432، كذلك كتابنا: مدخل الى فهم الاسلام، طبعة مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 1999م، ص179

[687] سير اعلام النبلاء، ج8، فقرة 402، وابن أبي شيبة: كتاب العرش، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص50

[688] سير اعلام النبلاء، ج10، فقرة 610ـ611.

[689] سير اعلام النبلاء، ج7، فقرة 274، وانظر حول ذلك ايضاً: ابن تيمية: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، المكتب الاسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1390هـ، ص96ـ97، ومحمد بن الموصلي: مختصر الصواعق المرسلة لإبن القيم الجوزية، تصحيح زكريا علي يوسف، مطبعة الامام 13، مصر، ص411.

بالحديث (إن الله خلق آدم على صورته) والحديث الذي جاء (إن الله يكشف عن ساقه وأنه يدخل يده في جهنم حتى يخرج من أراد) فأنكر مالك ذلك انكاراً شديداً ونهى أن يحدث بها أحد، فقيل له إن ناساً من أهل العلم يتحدثون به، فقال من هو؟ قيل ابن عجلان عن أبي الزناد، قال: لم يكن ابن عجلان يعرف هذه الاشياء، ولم يكن عالماً، وذكر أبا الزناد فقال: لم يزل عاملاً لهؤلاء حتى مات[690]. وروى الضراب قول مالك هذا عن طريق ابن وهب ايضاً[691].

كذلك تمنى بعض رجال السلف ان يترك أصحاب الحديث عشرة أحاديث في الرؤية، كالذي يروى عن يحيى بن صالح، وعلق عليه احمد بن حنبل بقوله: كأنه نزع إلى رأي جهم[692]. ومن الحنابلة من لم يتقبل أحاديث الصفات؛ لكونها أخبار آحاد، كما هو الحال مع ابن سنينة (المتوفى سنة 610هـ)[693].

* * *

هكذا نجد في الصحيحين روايات متعارضة، وبعضها يعارض القرآن، كما ان بعضاً اخر يخالف الواقع العلمي والحسي، او يتصف بالخرافة الظاهرة وبالاساءة الى الانبياء. وكذا ان فيها صوراً من تشبيه الخالق وتجسيمه. وهي في جميع الاحوال لا يعقل ان تكون صادرة عن النبي الاكرم صلوات الله وسلامه عليه.

خلاصة وتحقيق

عرفنا ان هناك فروقاً جوهرية بين عصر الصحابة وعصر الصحاح والجوامع الحديثية ازاء الموقف من الرواية والحديث، ويمكن اجمال هذه الفروق بالنقاط التالية:

1ـ كان العصر الاول للصحابة يمنع تدوين الحديث وكتابته، في حين كان عصر الصحاح والجوامع الحديثية يشجع عليه.

2ـ كان العصر الاول يقل من الرواية، في حين كان العصر الاخير يكثر منها.

3ـ كان العصر الاول يتهم المكثرين للرواية ويتجنبهم، في حين كان العصر الاخير يعتمد عليهم.

4ـ كان العصر الاول يبدي تحفظاً من ان ينسب الحديث الى النبي، في حين كان العصر الاخير لا يتحفظ من ذلك.

5ـ كان العصر الاول يتثبت من الحديث غير المعروف؛ بالقسم او بطلب شاهد ثان رغم قرب العهد بالنبي، في حين كان العصر الاخير لا يعمل بمثل هذا التثبت.

---

690 سير اعلام النبلاء، ج8، فقرة 103 و104

691 السيف الصقيل، ص129ـ130

692 سير اعلام النبلاء، ج10، فقرة 455

693 ابن رجب الحنبلي: ذيل طبقات الحنابلة، عن شبكة المشكاة الالكترونية، ج2، فقرة محمد بن عبد الله بن الحسين السامري (لم تذكر ارقام صفحاته).

6ــ كان العصر الاول لا يدقق في بحث الرجال والاسناد، في حين كان العصر الاخير يدقق في ذلك.

7ــ اخيراً كان العصر الاول يكره الانشغال بالحديث والاشتغال فيه؛ خشية ان يتبدل الدين الى دين اخر كالذي حصل مع اهل الكتاب. في حين كان العصر الاخير يشجع على الانشغال بالحديث والاشتغال فيه، ولا يخشى ان يتبدل الدين ازاء فعله المستحدث.

* * *

ومن حيث التحقيق يمكن القول انه ليس هناك حديث قطعي، فابلغ الاحاديث صحة هو حديث الكذب على النبي، لكنه كما عرفنا روي بالفاظ ومعاني كثيرة مختلفة، وليست هناك صيغة محددة تبلغ القطع بما فيها الصيغة المستفاضة (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار).

وقد ذكر الشيخ زين الدين العراقي – خلال القرن التاسع الهجري – ان هذا الحديث جاء عن خمس وسبعين صحابياً، لكن ما يصح فيها هو عشرون صحابياً اتفق البخاري ومسلم على اربعة منهم، وانفرد الاول بثلاثة والثاني بواحد. واعتبر انه لم يتحقق التواتر في هذا الحديث، وذلك لتعذر وجود التواتر في الطرفين والوسط، وبعض طرقه الصحيحة إنما هي إفراد من بعض رواتها. والذين زادوا في عدد هذا الحديث حتى جاوز المائة، انما ذلك من حيث ذكر الاحاديث في مطلق الكذب على النبي دون الاقتصار على المتن الشائع[694] .

على ان احتمالات التحوير في المعنى والزيادة والنقصان ترد على الدوام، وذلك تبعاً للنقل المتعدد من جيل الى جيل مصحوباً بتغيير الالفاظ والعبارات كالذي اطلعنا عليه من قبل، وكلما زاد السند في الطول كلما ضعفت القيمة الاحتمالية لاصابة نقل الحديث بدقة، ناهيك عن احتمالات الوضع والدس.

وقد اعترف عدد من العلماء بعدم وجود حديث يرقى الى مستوى التواتر او القطع، ومن ذلك ما ذكره ابن عاشور: >واما الاحاديث المتواترة فقد قال علماؤنا: ليس في السنة متواتر لتعذر وجود العدد الذين يستحيل تواطؤهم على الكذب في جميع عصور الرواة بيننا وبين رسول الله (ص) وانما اكثر الاحاديث رواة لا يعدو ان يكون من المستفيض كما تقرر في اصول الفقه<[695]. كما قيل انه لا يوجد خبر من رواية عدلين في جميع سلسلة السند وان جميع الاخبار هي اخبار احاد كالذي صرح بذلك ابن حبان البستي، على ما اطلعنا عليه من قبل[696].

مع ذلك حتى لو سلمنا بوجود أحاديث مقطوعة الصدور عن النبي، فان ذلك لا يلغي مشاكل المعنى بفعل ملابسات الاحداث والاحوال، اذ قد تكون الاحاديث شخصية طارئة لا علاقة لها بالامور الدينية العامة، او تكون ذات فحوى اداري يخص مجتمع الجزيرة انذاك بكل ما يحمله من سياقات خاصة، او ان علاقتها بغيرها من النصوص هي غير ما نتصوره ونقدره. وهنا نواجه عدداً من المشاكل

---

[694] الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، مصدر سابق، ص28

[695] تحقيقات وانظار في القرآن والسنة، ص50ــ51

[696] علماً ان البعض اشترط في قبول خبر الواحد ان يرويه ثلاثة عن ثلاثة إلى منتهاه، واشترط بعضهم أربعة عن أربعة، وبعضهم خمسة عن خمسة، وبعضهم سبعة عن سبعة (فتح الباري، ج13، ص197).

والاحتمالات المتراكبة، فهناك تردد في سلامة نقل الخبر كما هو، وهناك تردد اخر في مضمونه ومعناه، وكذا في علاقته بغيره من النصوص؛ إن كانت علاقة نسخ او تخصيص وتقييد او غيرها من المشاكل المعقدة، وكلها تتجمع حول اضعاف قيمة الخبر، ويصبح احتمال صحة التعويل عليه مقدراً بضرب مجموعة كبيرة من الاحتمالات والترددات الواردة حوله، مع انه كلما زاد عدد اطراف الضرب في المحتملات كلما زاد ضعف النتيجة اكثر فاكثر[697].

مع هذا يجب التمييز بين الحديث القولي المجرد وبين السنة العملية التي زاولها النبي واعتبرها من الدين، مثل الصلاة اليومية وغيرها، والتي تم التواصل فيها من جيل الى جيل. فمثل هذه السنة هي التي يعول عليها بالاخذ والالزام، وهي تعد قطعية من حيث الاجمال لا التفصيل. وكما يعرّف ابن تيمية السنة بانها العادة او الطريق التي تتكرر لتتسع لانواع الناس مما يعدونه عبادة او غير عبادة[698]. ولا شك ان هذا المعنى يختلف عن المعنى الموسع الذي جاء به المتأخرون من اصحاب الحديث والفقه. حيث عدوا السنة هي كل ما روي عن النبي من حديث او قول وفعل وتقرير. وكثيراً ما يستدلون على حجية ذلك من خلال اثبات حجية البعض، وهو ان الكثير من الاحكام والعبادات التي نص عليها القرآن بالاجمال لا تعرف من حيث التفصيل الا من حيث الحديث والسنة، ومن ذلك الصلاة وغيرها من العبادات. كذلك فقد نص القرآن في وجوب التمسك والاخذ بما اتاه النبي كما في سورة الحشر، مع ان سياق النص جاء بخصوص الفيء، وهو قوله تعالى: ((ما أفاء الله على رسوله من اهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الاغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ان الله شديد العقاب)) (الحشر/7) والمعنى واضح وهو ان ما آتاكم الرسول من الفيء فخذوه وما نهاكم عن الاخذ منه فانتهوا. لكن لو عزلنا الاية عن سياقها الذي يتضمن النواحي المادية وحمّلناها البعد المعنوي، فمع ذلك يمكن القول ان مصداقيتها تنطبق على الحاضرين في عصر النبي، كما ينطبق امرها في النواحي المعلومة من السنة العملية ومما نص عليه القرآن، اما غير ذلك فهو امر غير ميقن، فقد تكون الاية قاصدة المكلفين الحاضرين في عصر النبي دون غيرهم، بل حتى لو اخذنا ذلك بالمعنى المطلق مما يشمل الغائبين في العصور

---

[697] انظر كتابنا: القطيعة بين المثقف والفقيه، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، الطبعة الاولى، 2005م، ص162ــ163، وانظر ايضاً: محمد باقر الصدر: اقتصادنا، دار التعارف، بيروت، الطبعة الحادية عشر، 1399هــ ــ1979م، ص417ــ418

[698] ابن تيمية: اقتضاء الصراط المستقيم، عن شبكة المشكاة (لم تذكر ارقام صفحاته). جاء ان ابا داود السجستاني كان يقول: كتبت عن رسول الله (ص) خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته هذا الكتاب (السنن)؛ جمعت فيه أربعة الاف وثمانمائة حديث، ذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه، ويكفي الانسان لدينه من ذلك أربعة أحاديث: احدها قول النبي (ص): انما الاعمال بالنيات، والثاني قوله: من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه، والثالث قوله: لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لاخيه ما يرضى لنفسه، والرابع قوله: الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس، فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه (سير اعلام النبلاء، ج13، فقرة 210، وطبقات الحنابلة، ج1، مادة (سليمان أبو داود السجستاني).

الاخرى، فانه لا يفي بالغرض لوضوح انه لابد من التيقن من حجية ما يصلنا عبر الرواية، وهنا سوف نقع بذات الاشكالات التي عرضناها من قبل، ويكفينا من ذلك موقف كبار الصحابة الذين لم يستجيبوا للرواية غير تلك التي تدل عليها القرائن القريبة رغم صلة عصرهم بعصر النبي ومعرفتهم المباشرة للناقلين من اخوانهم الرواة، ورغم قلة الرواية وعدم ظهور الفتن وتفشي الكذب. اذ في هذه الحالة يمكن ان يقول النافي لحجية الحديث في العصور التالية ومنها عصرنا الحالي: اني اتبع ما عليه سلوك الصحابة ولا اقبل حديثاً لم تقم عليه الحجة الكافية بالقدر الذي كانت تكفي في العصر الاول كالذي مارسه هؤلاء العظام!

وهناك من الروايات ما تشير الى ان الصحابة كانوا يدركون ان سنن الاحكام يفترض ان يكون لها اصل في القرآن، كالذي تدل عليه رواية الرجم في صحيح مسلم، حيث روى عن عمر بن الخطاب انه قال وهو جالس على منبر رسول الله (ص): إن الله قد بعث محمداً (ص) بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان مما أنزل عليه آية الرجم قرأناها ووعيناها وعقلناها، فرجم رسول الله (ص) ورجمنا بعده، فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، وإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف[699]. وقد جاءت هذه الرواية على خلاف ما روي عن عبيد الله بن أبي رافع يحدث عن أبيه أن النبي قال: لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الامر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله تبعناه[700].

واذا كنا نختلف في ذلك مع الذين وسعوا من مفهوم السنة، فاننا نختلف ايضاً مع الذين نفوا حجية السنة باطلاق. ففي العصر الحديث ان اول من اعلن انكار حجيتها هو الدكتور محمد توفيق صدقي، حيث نشر مقالين في عددين لمجلة المنار (7 و12) بعنوان (الاسلام هو القرآن وحده) وكان ابرز ما قدمه من شبهة هو انه <لو كان غير القرآن ضرورياً في الدين لامر النبي بتقييده كتابة ولتكفل الله تعالى بحفظه<[701]. فالنبي قد نهى عن كتابة شيء غير القرآن، وان السنة لم تكتب في عهده، ولم يعمل الصحابة من بعده على جمعها في كتاب، مثلما لم يحصرها احد منهم حفظاً في صدره، ولم ينقلوها الى الناس بالتواتر اللفظي، وما كانوا يجيدون حفظها في صدورهم كحفظ القرآن، فرويت بالمعنى واختلفت الفاظها، ولم يتكفل الله بحفظها فوقع فيها جميع انواع التحريف، وكان بعض الصحابة قد نهى عن التحديث، فلو كانت السنة عامة لجميع البشر لبذلوا الوسع في ضبطها ولتسابقوا في نشرها بين الناس[702]. فهذه هي الشبه التي قدمها توفيق صدقي في نفي حجية السنة النبوية، لكنه عاد فأقر بخطأه فيما بعد، وذلك بتأثير من السيد محمد رشيد رضا، حيث سلم بحجية السنة العملية دون القولية وإن لم

---

[699] صحيح مسلم، باب رجم الثيب في الزنى، حديث 1691.

[700] الشافعي: الرسالة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص226

[701] محمد توفيق صدقي: الاسلام هو القرآن وحده، مجلة المنار، اصدرها محمد رشيد رضا، دار الوفاء، مصر، 1906م، المجلد التاسع، العدد السابع، ص515

[702] المنار، المجلد التاسع، العدد الثاني عشر، ص913

يشهد عليها القرآن، شرط ان يكون قد اجمع عليها المسلمون كافة مثل ركعات الصلاة[703]. وقديماً ذكر الشافعي في كتاب (جماع العلم) وكتاب (الام) جماعة انكروا السنة ضمن فصلين؛ احدهما عنوانه: (باب حكاية قول الطائفة التي ردت الأخبار كلها) اما الاخر فعنوانه: (باب حكاية قول من رد خبر الخاصة) فمنهم من لم يتقبل السنة ما لم يكن قد ورد في معناها قرآن، ومنهم من تقبلها في حالة الاتفاق عليها دون الاختلاف، وكان من ضمن ما احتج به بعضهم، هو انه لا يوجد من الراوين احد لم يبرأ من ان يخطئه احد فيما يرويه ويحفظه[704].

والنتيجة التي نصل اليها اخيراً هي التمسك بالسنة العملية التي لها اصل في القرآن وتكون من الدين ولا يعارضها ما هو اقوى منها، او تلك التي يعلم انها كانت مورد اجماع فعل كبار الصحابة، مع اخذ اعتبار الاجتهاد في الخيار بالجزئيات المختلف حولها، اما الحديث القولي المجرد فيمكن اعتباره مصدراً ثانوياً للتأييد والاستئناس عندما يكون داعماً لامر اخر من غير معارض يقوى عليه، ككثرة القرائن والقرآن والعقل والواقع والمقاصد العامة وغير ذلك.

---

[703] المنار، المجلد العاشر، ص140

[704] الشافعي: جماع العلم، عن شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته). كذلك: الام، عن شبكة المشكاة الالكترونية، ج7 (لم تذكر ارقام صفحاته).

الكتاب الثاني

مشكلة الحديث الشيعي

القسم الاول: اطوار الحديث الشيعي

الفصل الاول: طور التدوين والجمع والتحقيق

لقد مر الحديث عند الشيعة بثلاثة اطوار تاريخية رئيسة، هي: طور التدوين، وطور الجمع، وهما طوران طبيعيان، ثم اعقبهما طور النقد والتحقيق، كالذي سنعرضه خلال الفقرات التالية..

1ـ طور التدوين

آمن الشيعة بأصالة تدوين الحديث، وانكروا المقولة التي رواها اهل السنة من ان النبي (ص) كان قد نهى عن كتابة حديثه، واستدلوا قبالها بالروايات الاخرى التي اجازت الكتابة، واضافوا اليها روايات اخرى عن الائمة الاطهار. وهم بهذا لا يعولون من قريب او بعيد على ما سلكه الصحابة واتباعهم من اقوال وافعال، ورأوا ذلك من المؤامرة على الحديث لاغراض سياسية تتعلق بالموقف من الخلافة. وبحسب هذا الرأي، ان كتابة الحديث لم تنقطع سواء في عهد النبي او بعده، حيث تولى الائمة واصحابهم تدوينه والحث على كتابته جيلاً بعد جيل، ونقلوا حول ذلك الكثير من الروايات. ويمكن تمييز مرحلتين من التدوين بهذا الصدد، احداهما تعود الى عصر الامام علي واتباعه خلال القرن الاول للهجرة، اما الاخرى فتعود الى عصر الائمة خلال القرنين الثاني والثالث، وذلك بدءاً من الامام الصادق او الباقر وحتى اخر الائمة. وسنبحث كلا هاتين المرحلتين كالآتي:

المرحلة الاولى

روي ان للامام علي عدداً من الكتب خطها بيده، ومن ذلك ما سمي بالصحيفة والجامعة وكتاب الجفر ومصحف فاطمة، وورد حول هذه الكتب الكثير من الروايات نُقل اغلبها عن الامام الصادق، كتلك التي

رواها محمد بن الحسن الصفار ومحمد بن يعقوب الكليني خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة[705]. فقد جاء ان للامام علي صحيفة في الديات كان يعلقها في سيفه، وورد ذكرها في صحيح البخاري ضمن باب (كتابة العلم) وباب (اثم من تبرأ من مواليه) والبعض يقطع بانها ما زالت موجودة حتى عصرنا الحاضر وان لديه نسخة منها، كالذي يقوله السيد حسن الصدر (المتوفى سنة 1354هـ)[706].

كما جاء ان للامام علي كتاباً اخر اسمه الصحيفة الجامعة وصفت بان طولها سبعون ذراعاً، وان فيها كل حلال وحرام وكل شيء يحتاج اليه المكلف حتى أرش الخدش، وهي من املاء رسول الله بخط علي[707].

كذلك ورد ان لعلي كتاباً اخر اسمه الجفر، وهو جلد ثور او شاة مملوء بالعلم، وجاء ان الجفر وعاء من آدم فيه علم النبيين والوصيين وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل، كما ورد ان فيه قضايا علي وفرائضه[708]. وفي بعض الاخبار روي ان هناك الجفر الأبيض وفيه زبور داود وتوراة موسى وإنجيل عيسى وصحف إبراهيم والحلال والحرام، كما روي ان هناك الجفر الاحمر وفيه السلاح وذلك إنما يفتح للدم، حيث يفتحه صاحب السيف للقتل[709].

وعلى هذه الشاكلة ورد ان لعلي كتاباً اطلق عليه (مصحف فاطمة) وجاء ان فيه علم ما كان وعلم ما هو كائن وما سيكون إلى أن تقوم الساعة، كما ورد فيه انه ليس من ملك يملك الأرض إلا وهو مكتوب فيه باسمه واسم أبيه، وان اسماء الائمة فيه[710]، وان الامام الصادق كان ينظر فيه ليرى ما سيحدث من احداث، ومن ذلك تحديده لسنة ظهور الزنادقة مثلما جاء في بعض الروايات[711]. وكذا جاء ان فيه وصية فاطمة[712]. وعن منشأ هذا المصحف روي انه لما توفي النبي حزنت فاطمة حزناً شديداً، فأرسل الله إليها ملكاً يسلي غمها ويحدثها فابلغت ذلك علياً، وهو بدوره اخذ يكتب كل ما سمع حتى أثبت من ذلك مصحفاً ليس فيه شيء من الحلال والحرام، بل فيه علم ما يكون[713]. لكن جاء في بعض الروايات

---

[705] بلغت الروايات التي رواها الصفار حول هذه الكتب اكثر من سبعين رواية (لاحظ كتابه: بصائر الدرجات، ج3، الباب الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر، عن مكتبة اهل البيت الالكترونية www.ahl-ul-bayt.org)

[706] حسن الصدر: تأسيس الشيعة، انتشارات اعلمي، لم تذكر سنة الطبع ولا مكانه، ص279.

[707] فكما روي عن الامام الصادق انه قال لاحد اصحابه: إن عندنا ما لا نحتاج معه إلى الناس وإن الناس ليحتاجون إلينا، وإن عندنا كتاباً؛ إملاء رسول الله (ص) وخط علي (ع) صحيفة فيها كل حلال وحرام وإنكم لتأتونا بالأمر فنعرف إذا أخذتم به ونعرف إذا تركتموه (محمد بن يعقوب الكليني: الكافي في الاصول والفروع، صححه وعلق عليه علي اكبر الغفاري، مؤسسة دار الكتب الاسلامية، طهران، الطبعة الثانية، 1389هـ، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج1، باب ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة، حديث 6).

[708] الكافي في الاصول والفروع، ج1، باب ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة، حديث 4

[709] المصدر السابق، حديث 3

[710] المصدر السابق، حديث 8

[711] المصدر السابق، حديث 2

[712] المصدر السابق، حديث 4

[713] المصدر السابق حديث 2، وحديث 5

ان فيه ما له علاقة بالحلال والحرام مثلما ورد في الصحيفة الجامعة، ومن ذلك ما روي عن الامام الصادق انه قال: مصحف فاطمة ما أزعم أن فيه قرآناً، وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد حتى فيه الجلدة ونصف الجلدة وربع الجلدة وأرش الخدش[714].

مهما يكن، فأغلب الكتب المنسوبة الى الامام علي، كما تشير اليها الروايات، هي كتب يتضمن محتواها جميع العلوم الدينية والكونية والبشرية. الامر الذي يصعب تصديقه، وذلك لما تثيره من اشكالات خاصة بالعلم الشمولي والغيبي، والله تعالى يقول بلسان نبيه الكريم: ((ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من الخير وما مسني السوء)) (الاعراف/188). كذلك كيف امكن لشخص ما ان يجمع ويكتب كل هذا العلم من بداية الخلق وحتى يوم القيامة؛ ما لم يكن ذلك من العلوم السرية – او السحرية – كالذي يدعيه العرفاء والباطنية. وكذا كيف امكن الجمع بين ان يكون للامام كتاب متواضع مثل الصحيفة في الديات وبين سائر الكتب الشمولية والغيبية، فاي حاجة لمثل ذلك الكتاب المتواضع ليحتفظ به في سيفه – كما تقول الرواية – اذا ما كانت عنده الكتب الاخرى التي تغني عنه ملايين المرات؟!

وبغض النظر عن هذه الاشكالات وغيرها كما سنعرضها فيما بعد؛ فالملاحظ ان الكتب السابقة هي كتب شخصية لا علاقة لها بالتداول العام، وهي من هذه الناحية لا تدل على تشجيع نشر الكتابة المروية عن النبي (ص) فحالها كحال ما عرفناه عن عدد من الصحابة الذين كانوا يدونون حديث النبي لحفظه والافادة منه شخصياً. بل روي عن الامام علي ما يؤيد هذا المسلك، وهو قوله: أيم الله لو انبسط ويؤذن لي لحدثتكم حتى يحول الحول لا أعيد حرفاً، وأيم الله ان عندي لصحف كثيرة؛ قطائع رسول الله واهل بيته[715].

كذلك تشير روايات اخرى الى وجود عدد من المصنفات العائدة الى اصحاب علي، وقيل ان اول من دون في الحديث هو مولى النبي ابو رافع واسمه اسلم، فقد ذكره النجاشي (المتوفى سنة 450هـ) في فهرسته بانه كان مولى للعباس ثم وهبه الى النبي، وبعد ذلك أصبح من اصحاب علي، حيث شهد حروبه وأدار بيت ماله في الكوفة[716]، ونقل ان له كتاب السنن والاحكام والقضايا[717].

كذلك فان لابنه علي بن ابي رافع كتاباً في فنون من الفقه والوضوء والصلاة وسائر الابواب، حيث كانت له صحبة مع الامام علي وكان كاتباً له، وروى النجاشي حول الكتاب عدداً من الطرق، بعضها يشير الى كون مصنفه هو علي بن ابي رافع، وبعض اخر يشير الى غيره، فمثلاً في رواية عن عمر

---

[714] المصدر السابق، حديث 3

[715] بصائر الدرجات، ج3، باب 13، حديث 15

[716] علماً انه ورد ذكر ابي رافع في صحيح البخاري (حديث 2139) وذكره الحافظ ابو الوليد الباجي ضمن اسماء الرجال الذين روى عنهم البخاري، ومن بعده ابن حجر في (تقريب التهذيب) كالاتي: ابو رافع القبطي مولى رسول الله، اسمه ابراهيم وقيل اسلم او ثابت او هرمز، مات في اول خلافة علي على الصحيح (تقريب التهذيب، ج2، ص396، والتعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، ج1، ص387، كذلك: تأسيس الشيعة، ص280).

[717] ابو العباس النجاشي: رجال النجاشي، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، تحقيق موسى الزنجاني، لم تذكر سنة النشر، ص4ـ6.

بن محمد بن عمر بن زين العابدين ان الكتاب ينتهي الى عبيد الله بن علي بن ابي رافع، وفي رواية اخرى ان صاحب الكتاب هو الامام علي، كالذي جاء في احدى طرق عمر بن محمد عن عمر بن الامام علي عن الامام نفسه[718].

وكذا جاء ان لعبيد الله بن ابي رافع كتاباً عنوانه (قضايا امير المؤمنين) كما له كتاب اخر عنوانه (تسمية من شهد مع امير المؤمنين الجمل وصفين والنهروان من الصحابة) وقد روي الكتابان بعدد من الطرق، كالذي نقله ابو جعفر الطوسي في فهرسته[719].

كما جاء للاصبغ بن نباتة بعض الكتب، وكان من خاصة الامام علي، وروى عنه النجاشي ان له عهد الامام للاشتر ووصيته الى ابنه محمد[720]. وروى الطوسي ان له مقتل الحسين بن علي[721].

ومثل ذلك جاء عن ربيعة بن سميع ان له كتاباً عن الامام علي في زكوات النعم[722]. كما جاء عن سليم بن قيس الهلالي كتاب في الامامة، وقيل انه اول كتاب ظهر للشيعة، وصاحبه من اصحاب الامام علي[723].

وروي ان لزين العابدين علي بن الحسين صحيفة من الادعية وصفت بزبور آل محمد، وعرّفها حسن الصدر بانها من المتواترات مثل القرآن عند كل فرق الاسلام، وهي اليوم موجودة ومطبوعة بعنوان الصحيفة السجادية.

كذلك جاء عن زيد بن زين العابدين ان له كتاباً عن الامام علي[724]. ونقل عن جماعة اخرين من اصحاب علي ان لهم كتباً مصنفة، مثل الحرث بن عبد الله وميثم التمار وعبيد الله بن الحر ومحمد بن قيس البجلي ويعلى بن مرة[725]. ويبدو ان بعض هؤلاء متأخر عن عصر علي مثل محمد بن قيس البجلي (المتوفى سنة 151هـ).

ويلاحظ ان الكتب المذكورة ليس لها علاقة بكتابة الرواية عن النبي، وان اغلبها لا يعلم عنها شيء، فقد لا يكون لها اثر ولا حقيقة، كما ان بعضها يبدو عليها الانتحال. وكما اظهر بعض المحققين ان كتاب السنن والاحكام والقضايا لابي رافع هو نفس كتاب البجلي، ومضمونه نفس المضمون، حيث روى الطوسي في فهرسته ان عبيد بن محمد بن قيس البجلي له كتاب رواه عن ابيه الذي قال: عرضنا هذا الكتاب على ابي جعفر الباقر فقال هذا قول امير المؤمنين علي بن ابي طالب انه كان اذا صلى قال

---

[718] رجال النجاشي، ص6ـ7.

[719] محمد بن الحسن الطوسي: الفهرست، منشورات الشريف الرضي، قم، لم تذكر سنة النشر، ص107

[720] رجال النجاشي، ص8.

[721] تأسيس الشيعة، ص281

[722] رجال النجاشي، ص8

[723] ابن النديم: الفهرست، اعتناء وتعليق ابراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الاولى، 1415هـ ـ1994م، ص271

[724] تأسيس الشيعة، ص284

[725] تأسيس الشيعة، ص282ـ283

في اول الصلاة... وذكر الكتاب. وعلى رأي المحقق البهبودي ان ما ذكره الشيخ الطوسي في تعريفه لاول هذه النسخة هو عين ما ذكره ابو العباس النجاشي في تعريفه لاول تلك النسخة، مع ان النجاشي نسبه الى ابي رافع، وان الطوسي نسبه الى محمد بن قيس البجلي، وكان النجاشي قد صرح بان كتاب عبيد الله بن ابي رافع كان عاماً يشتمل ابواب الصلاة والصيام والزكاة والحج وسائر ابواب الفقه، ومثل ذلك ان الروايات المستخرجة من كتاب القضايا لمحمد بن قيس البجلي تعم ابواب الفقه، وكتابه يعرف بكتاب قضايا امير المؤمنين، لذا ارتاب العلماء في تمييز المسمين بهذا الاسم، بل وتمييز المؤتلف والمختلف من هذا الكتاب. وقد اعرض البهبودي عن جميع الروايات التي رويت عن محمد بن قيس حيث وجدها منحولة مخالفة لمذهب اهل البيت[726].

كذلك فقد تعرض كتاب سليم بن قيس – الذي مازالت نسخ منه الى الان – الى النقد، حيث انكره الكثير من علماء الشيعة، وذلك لتضمنه العديد من القضايا المخالفة للوثائق التاريخية، مثلما انه يخالف المعتقد الشيعي في عدد من القضايا، ومن ابرزها انه ينص على ان الائمة ثلاثة عشر، وان محمد بن ابي بكر وعظ اباه عند الموت، وما الى ذلك. وقد ذكر ابن الغضائري انه نسب لسليم بن قيس هذا الكتاب، وكان الاصحاب يقولون ان سليماً لا يعرف ولا ذكر في حديث، وعقب على ذلك فقال: وجدت ذكره في مواضع من غير جهة كتابه ولا من رواية ابان بن ابي عياش الذي يروى الكتاب عنه[727].

المرحلة الثانية

تختلف خصائص هذه المرحلة عن سابقتها، وتتحدد بدايتها بعصر الامام الصادق وابيه الباقر، وذلك خلال القرن الثاني للهجرة. ففي هذه المرحلة بدأ التدوين العام للحديث يظهر شيئاً فشيئاً، واخذت الكتب والمصنفات طريقها الى الشياع بين العلماء، وكان من بين ذلك ما ظهر لعلماء الشيعة من الكتابة والرواية. وقد روي ان للامام الصادق العديد من الكتب والرسائل، ومن ذلك رسالته الى والي الاهواز عبد الله النجاشي، وعلى ما قاله صاحب الرجال النجاشي انه لم ير للامام الصادق مصنف غيرها، كما ذكر ان له رسالة في شرائع الدين اوردها الشيخ الصدوق في (الخصال) وله رسالة الى اصحابه، ورسالة الى اصحاب الرأي والقياس، ورسالة في احتجاجه على الصوفية، ورسالة في الغنائم ووجوب الخمس، ورسالة في وجوه معايش العباد، وله وصية لعبد الله بن جندب، ووصية لابي جعفر محمد بن النعمان الاحول، كما له الكتاب المعروف باسم توحيد المفضل، وكذا كتاب الاهليلجة، وكتاب تقسيم الرؤيا، وغير ذلك من الكتب والرسائل[728].

مع هذا ليس في هذه العناوين ما يدل على تدوين الحديث النبوي، والعديد منها يبدو عليه الطابع الشخصي. لكن هناك وصايا لهذا الامام في تدوين الحديث، بعضها يدل على الافادة الشخصية، في

---

[726] محمد باقر البهبودي: معرفة الحديث، مركز انتشارات علمي وفرهنكي، ايران، 1362هـ، ص264ـ268.

[727] محمد علي الأردبيلي: جامع الرواة، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج1، ص374

[728] محسن الامين: اعيان الشيعة، حققه واخرجه حسن الامين، دار التعارف، بيروت، ج1، ص668ـ667

حين يدل البعض الاخر على الافادة العامة من التداول، كما تشير الى ذلك العديد من الروايات مثلما ذكرها الكليني في كتابه (الكافي في الاصول والفروع) ضمن (باب رواية الكتب والحديث وفضل الكتابة والتمسك بالكتب). فقد جاء في هذه الروايات ما يحث على الكتابة والاحتفاظ بالكتب، واغلبها منقول عن الامام الصادق، ومن ذلك ما روي عن ابي بصير ان ابا عبد الله الصادق قال: اكتبوا فإنكم لا تحفظون حتى تكتبوا[729]، وكذا روي عن حسين الأحمسي ان الامام الصادق قال: القلب يتكل على الكتابة[730]. وعن زرارة ان الصادق قال: احتفظوا بكتبكم فإنكم سوف تحتاجون إليها[731]. وعن المفضل بن عمر ان الصادق قال له: اكتب وبث علمك في إخوانك فإن مت فأورث كتبك بنيك فإنه يأتي على الناس زمان هرج لا يأنسون فيه إلا بكتبهم[732].

كما جاء انه عرضت على الامامين الباقر والصادق ومن بعدهما من الائمة العديد من الكتب للنظر فيها وتصحيحها، ومن ذلك ما روي عن حمزة بن الطيار انه عرض على الامام الصادق بعض خطب ابيه الباقر[733]، وكان لعبيد الله بن علي بن ابي شعبة كتاب عرضه على الامام الصادق وصححه[734]، ومر علينا انه كان لعبيد بن محمد بن قيس البجلي كتاب يتضمن نصوصاً للامام علي رواه عن ابيه وقد عرضه على الامام الباقر[735]. وكان لعبد الله بن سعيد بن حيان كتاب الديات رواه عن ابائه وعرضه على الامام الرضا[736]. ومثل ذلك عرض يونس بن عبد الرحمن كتب اصحاب الامام الصادق على الامام ابي الحسن الرضا فانكر منها أحاديث كثيرة[737]. وعرض أحمد بن أبي خلف كتاب يوم وليلة ليونس بن عبد الرحمن على الإمام ابي جعفر الجواد فتصفحه وترحم على يونس[738]، ومثل ذلك عرض هذا الكتاب على الامام العسكري فأثنى عليه[739]. كما ترحم الامام العسكري على كتاب الفضل بن شاذان بعد ان نظر اليه[740].

---

[729] الكافي، ج1، باب رواية الكتب والحديث، حديث 9.

[730] الكافي، ج1، باب رواية الكتب والحديث، حديث 8.

[731] المصدر السابق، حديث .10.

[732] المصدر السابق، حديث 11.

[733] الكافي، ج1، كتاب فضل العلم، باب النوادر، حديث 10

[734] رجال النجاشي، ص231

[735] فهرست الطوسي، ص108

[736] الفهرست، ص217

[737] محمد بن الحسن الطوسي: اختيار معرفة الرجال، تصحيح وتعليق ميرداماد الاسترابادي، تحقيق مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، حديث 401، ويوسف البحراني: الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة، حققه وعلق عليه واشرف على طبعه محمد تقي الايرواني، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج1، ص10

[738] اختيار معرفة الرجال، حديث 913

[739] اختيار معرفة الرجال، حديث 915

[740] اختيار معرفة الرجال، حديث 1027، والحدائق الناضرة، ج1، ص9

وقد يقال ان الائمة في هذا العهد انما يوصون بكتابة الحديث لكن ما دون النبي، حيث ان الاحاديث التي يشجعون عليها هي تلك المروية عنهم، وانهم في الغالب لا ينسبون الحديث الى النبي مباشرة، فقد يكون موقفهم على هذا الافتراض كموقف ما رأيناه لدى بعض التابعين من تفضيل نسبة الحديث الى ما دون النبي لتفادي ما قد يكون في الرواية من زيادة او نقصان.

لكن هذا الرأي لا يجد سنداً معتداً به حسب الروايات في الكتب الشيعية، وذلك لان هناك كثرة بالغة من الاحاديث المروية عن الائمة تشير الى انها ذات مضمون الهي قاطع، اي انها تعبر عما يريده الله ورسوله. فالائمة – بحسب هذه الروايات – يتحدثون بما يتحدث به النبي دون فرق. بل هناك من الروايات ما تبدي ان حديث احد الائمة هو حديث البقية والنبي ايضاً. كما هناك من الروايات عن الامام الصادق ما تدل على ان الكل واحد، وان الحديث الوارد عن بعضهم يجوز اسناده الى الاخرين. ففي رواية عن ابي عبد الله الصادق انه قال: حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدي، وحديث جدي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله (ص) وحديث رسول الله قول الله عز وجل[741]. وعن أبي بصير انه قال لأبي عبد الله الصادق: الحديث أسمعه منك أرويه عن أبيك أو أسمعه من أبيك أرويه عنك؟ فأجابه الامام: سواء، إلا أنك ترويه عن أبي أحب إلي. وفي رواية اخرى عن الامام الصادق انه قال لجميل: ما سمعت مني فاروه عن أبي[742].

وورد عن الائمة وصايا في اسناد الحديث، ومن ذلك ما روي عن الامام الصادق ان أمير المؤمنين قال: إذا حدثتم بحديث فأسندوه إلى الذي حدثكم فإن كان حقاً فلكم وإن كان كذباً فعليه[743]. وجاء عن زيد الزراد انه سمع ابا عبد الله الصادق يقول: لا تشهد على ما لا تعلم ولا تشهد الا على ما تعلم وتذكر، قلت فان عرفت الخط والخاتم والنقش ولم اذكر شيئاً أأشهد؟ فاجاب الامام: لا، الخط يفتعل والخاتم قد يفتعل؛ لا تشهد الا على ما تعلم وانت له ذاكر فانك ان شهدت على ما لا تعلم تبوء مقعدك من النار يوم القيامة، وان شهدت على ما لم تذكره سلبك الله الايمان واعقبك النفاق إلى يوم الدين[744].

كما تقبل الائمة رواية الحديث بالمعنى وطالبوا باعرابه، ومن ذلك ما جاء عن محمد بن مسلم انه سأل ابا عبد الله الصادق: أسمع الحديث منك فأزيد وأنقص؟ فاجاب الامام: إن كنت تريد معانيه فلا بأس[745]. وعن داود بن فرقد انه سأل الصادق إني أسمع الكلام منك فأريد أن أرويه كما سمعته منك فلا يجيء؟ قال الامام: فتعمد ذلك؟ فاجاب ابن فرقد: لا، فقال الامام: تريد المعاني؟ فاجاب ابن فرقد:

---

[741] الكافي، ج1، باب رواية الكتب والحديث، حديث 14.

[742] الكافي، ج1، باب رواية الكتب والحديث، حديث 4

[743] الكافي، ج1، باب رواية الكتب والحديث، حديث 7

[744] الاصول الستة عشر، أصل زيد الزراد، منشورات دار الشبستري للمطبوعات، قم، عن مكتبة الرافد الالكترونية www.rafed.net

[745] الكافي، ج1، باب رواية الكتب والحديث، حديث 2

نعم، وعندها قال الامام: فلا بأس[746]. وعن جميل بن دراج قال أبو عبد الله: أعربوا حديثنا فإنا قوم فصحاء[747]. وعن عبد الله بن سنان انه قال لأبي عبد الله: يجيئني القوم فيستمعون مني حديثكم فأضجر ولا أقوى؟ فرد الصادق: فاقرأ عليهم من أوله حديثاً ومن وسطه حديثاً ومن آخره حديثاً[748].

مع هذا لا يظهر لدى الائمة سعي للاحتفاظ بكتب صحيحة للحديث يرجع اليها الناس عند الاختلاف، رغم ان ظروفهم المتنوعة طيلة ثلاثة قرون كانت تسمح بمثل هذا السعي، مثلما سمحت ببقاء الكثير من كتب الاصحاب التي عول عليها الشيعة في عصر الغيبة. وسبب ذلك اما لان الائمة لم يعطوا المسألة اهمية لوجود ما هو اهم منها، وعلى هذا الفرض يكون حاصل فعلهم هو كحاصل فعل النبي (ص) ومن بعده الصحابة، او لانهم كانوا من ذوي الرأي الذين يخافون تقييد العلم ومن ثم يتراجعون عنه كما حصل مع عدد من علماء السلف[749]. وهناك افتراض اخر هو انهم ابتعدوا عن سلك التدوين لغرض التمويه بجعل الخلاف في كلماتهم ونشرها بين اصحابهم لاعتبارات التقية وما شاكلها؛ كالذي يصوره علماء الشيعة وتدل عليه الكثير من الروايات. لكن خطورة هذا الفرض هو انه يفضي الى تضييع الحقيقة الدينية كما سنعرف.

وللائمة عدد كبير من الاصحاب المتلقين، فمنهم الفقهاء وهم على درجات كاصحاب الاجماع وغيرهم، ومنهم عامة الناس، ويمكن تصور ان يندرج فيهم الامي ومن يحسن القراءة والكتابة، وكذا من يتقن الحفظ فيروي الحديث بالفاظه، او لا يتقنه فيرويه بالمعاني، ومنهم من يدوّن ما يسمعه، كما منهم من يرويه مشافهة، ومنهم من كان ينفرد بالامام ليحدثه وحده، ومنهم من يسمع الامام وهو يحدث عموم مريديه. كما ان من هؤلاء الكثير من الناقلين. وقيل ان من روى عن الامام الصادق وحده يبلغ ما يقارب اربعة الاف رجل، وقد ذكرهم ابو العباس بن عقدة الزيدي (المتوفى سنة 333هـ) في كتاب له عن الرجال الذين رووا عن الصادق[750]، وربما اعتمد عليه المفيد في اقرار العدد، فكان يقول: ان الناس قد نقلوا عن الامام الصادق من العلوم ما سارت به الركبان، ومن ذلك ان أصحاب الحديث قد جمعوا أسماء الرواة عنه من الثقات على اختلافهم في الآراء والمقالات، فكانوا أربعة آلاف رجل[751].

---

[746] المصدر السابق، حديث 3

[747] المصدر السابق، حديث 13

[748] المصدر السابق، حديث 5

[749] قيل ان احمد بن حنبل منع كتابة المسائل القائمة على الرأي باطلاق، وكان يقول للبعض: لا تكتب شيئاً من الرأي. وعلل نفوره من كتابة الرأي هو ان صاحبه قد يتراجع عنه فيما بعد، واستشهد على ذلك بما فعله سفيان ومالك حين وضعا الكتب وأخرجا المسائل رغم ما فيها من الخطأ، حيث ان صاحبه يرى اليوم شيئاً وينتقل عنه غداً (طبقات الحنابلة، ج2، مادة محمد بن أحمد بن واصل المصري، ومادة عبد الملك بن عبد الحميد الميموني الرقي).

[750] محسن بن الحسن الاعرجي الكاظمي: عدة الرجال، تحقيق مؤسسة الهداية لاحياء التراث، نشر اسماعيليان، ايران، الطبعة الاولى، 1415هـ، ج1، ص151

[751] المفيد: الارشاد، سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد (11) دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، 1414هـ ـ1993م، ج2، ص179

وسعى الشيخ الطوسي الى احصائهم وعد منهم ما يزيد على ثلاثة الاف (3050) رجل؛ كالذي اشار اليه عدد من العلماء [752]. كما احصاهم بعض المعاصرين واوصلهم الى (3759) صاحب[753]، وهم من أهل العراق والحجاز وخراسان والشام[754]، واغلبهم من اهل العراق خاصة الكوفة، حيث المنصوص عليهم من الكوفيين يزيدون على (1800) صاحب، في حين لم يكن من اهل المدينة المنورة ما يزيد على (150) صاحب، وكذا هو الحال في سائر البلدان الاخرى[755]. ومما جاء بهذا الصدد ما ذكره النجاشي من ان الحسن بن علي بن زياد الوشاء – وهو من اصحاب الامام الرضا – كان يقول: أدركت في هذا المسجد (الكوفة) تسعمائة شيخ؛ كل يقول حدثني جعفر بن محمد[756].

وقد امتاز الكثير من اصحاب الائمة بكثرة الرواية، فمنهم من نقل انه روى عشرات الالاف من الحديث، وجاء عن الامام الصادق ان ابان بن تغلب روى عنه ثلاثين ألف حديث[757]. وكان لابن تغلب كتب عديدة في القرآن والفقه والحديث والادب واللغة والنحو، ومن كتبه تفسير غرائب القرآن وكتاب الفضائل، وهو يعد من اصحاب كل من زين العابدين وابنه الباقر وحفيده الصادق[758]. كما روي عن جابر بن يزيد الجعفي ان الامام الباقر حدثه من اسرار الائمة سبعين ألف حديث ووعد ان يكتمها ولا يحدث بها احداً[759]، وفي رواية اخرى خمسين ألف حديث[760]، وكان للجعفي كتب كثيرة في التفسير والاحكام، وهو من اصحاب زين العابدين وابنه الباقر[761]. كما جاء ان محمد بن مسلم الثقفي الطائفي انه سأل الامام الباقر عن ثلاثين ألف حديث، وسأل الامام الصادق عن ستة عشر ألف حديث[762]. وجاء ان محمد بن عيسى اليقطيني قد جمع من مسائل الامام الرضا خمسة عشر ألف مسألة، وفي

---

[752] حسن الصدر: نهاية الدراية، تحقيق ماجد الغرباوي، عن مكتبة يعسوب الدين الإلكترونية، ص401، كذلك: ابو القاسم الموسوي الخوئي: معجم رجال الحديث، الطبعة الخامسة، 1413هـ ـ1992م، ج1، ص56، عن مكتبة الكوثر الالكترونية www.al-kawthar.com

[753] عبد الحسين الشبستري: الفائق في رواة واصحاب الامام الصادق، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

[754] نهاية الدراية، ص524

[755] باشرنا هذا الاحصاء اعتماداً على ما جاء في كتاب (الفائق في رواة واصحاب الامام الصادق).

[756] رجال النجاشي، ص39ـ40

[757] رجال النجاشي، ص12

[758] رجال النجاشي، ص10ـ11

[759] الاختصاص، ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد (12) ص66ـ67، لكن في روضة الكافي انها عبارة عن سبعين حديثاً فقط (روضة الكافي، حديث 149).

[760] اختيار معرفة الرجال، حديث 342

[761] تأسيس الشيعة، ص284ـ285

[762] اختيار معرفة الرجال، حديث 276

رواية اخرى ثمانية عشر ألف مسألة[763]. وروي انه سئل الامام ابو جعفر الجواد في مجلس عن ثلاثين ألف مسألة فاجابهم فيها وله تسع سنين[764].

وقيل ان ابا العباس بن عقدة كان يجيب بثلاثمائة ألف حديث من أحاديث اهل البيت سوى غيرهم[765]، كما قيل انه سأله مرة محمد بن عمر بن يحيى العلوي عن حفظه واكثار الناس في طلب الحديث منه، فقال: احفظ مائة ألف حديث بالاسناد والمتن، واذاكر بثلاثمائة ألف حديث. وفي رواية اخرى ان ابن عقدة أتى يحمل جزءاً فيه ست وثلاثون ورقة، وكان فيها أحاديث كثيرة عن صلة الرحم مروية عن النبي (ص) واهل بيته، فعظم ذلك على عمر بن يحيى العلوي وسأله عن حفظه، فقال له: انا احفظ منسقاً من الحديث بالاسانيد والمتون خمسين ومائتي ألف حديث، وأذاكر بالاسانيد وبعض المتون والمراسيل والمقاطيع ستمائة ألف حديث[766].

كما كانت المصنفات الحديثية لاصحاب الائمة واتباعهم كثيرة جداً، فمثلاً قام النجاشي بتعداد ما وقف عليه من المصنفين لأصحاب الأئمة فبلغ عددهم ما يقارب ألف وثلاثمائة (1269) رجل[767]. وضبط الحر العاملي عدد مصنفاتهم فبلغت اكثر من ستة الاف وستمائة كتاب، وقد ظفر منها على ما يزيد على ثمانين كتاب، كالذي جاء في خاتمة (وسائل الشيعة)[768].

وكان من بين هذه المصنفات ان للفضل بن شاذان مائة وستين كتاب[769]، وقيل مائتي كتاب[770]، وان للحسين بن سعيد بن حماد الاهوازي ثلاثين كتاب[771]، وبمثل هذا العدد كان لعبد الله بن المغيرة[772]، وكذا كان ليونس بن عبد الرحمن اكثر من ثلاثين كتاب[773]، وكان لعلي بن مهزيار الاهوازي ثلاثة

[763] محمد بن الحسن الطوسي: الغيبة، تحقيق عباد الله الطهراني وعلي احمد ناصح، مؤسسة المعارف الاسلامية، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص73، كذلك: عباس القمي: الانوار البهية في تواريخ الحجج الالهية، ص215، مكتبة الشيعة الالكترونية www.al-shia.com

[764] الانوار البهية، ص218، كذلك: موسوعة الامام الجواد، باشراف اللجنة العلمية في مؤسسة ولي العصر للدراسات الاسلامية، قم، الطبعة الاولى، عن مكتبة الامام الجواد الالكترونية www.imamjawad.net

[765] المعروف ان ابن عقدة كان زيدياً جارودياً، لكن رغم ذلك فقد عده الشيخ الطوسي في جملة اصحاب الامامية الاثنى عشرية لكثرة روايته عنهم وخلطته بهم وتصنيفه لهم (الفهرست، ص28)

[766] محمد بن الحسن الطوسي: الاستبصار، ج4، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

[767] رجال النجاشي، ص462.

[768] الحر العاملي: وسائل الشيعة، ج30، الفائدة الرابعة، ص166 و153ـ159، عن مكتبة الحديث الالكترونية التابعة لموقع الكاظم الالكتروني www.alkadhum.org، وانظر ايضاً عدة الرجال، ج1، ص94

[769] اختيار معرفة الرجال، فقرة 1029

[770] عبد الحسين شرف الدين: المراجعات، دار البيان العربي، 1410هـ ـ1989م، ص392

[771] فهرست الطوسي، ص58

[772] رجال النجاشي، ص215

[773] الفهرست، ص181

وثلاثون كتاب[774]، وكان للبزنطي الكتاب الكبير المعروف بجامع البزنطي، وكانت كتب البرقي تربو على مائة كتاب[775]، وقد تزيد الاحاديث المدونة في كتب البرقي على خمسين ألف حديث[776]، وكان للنسابة هشام الكلبي (المتوفى سنة 206هـ) اكثر من مائة وخمسين كتاب[777]، كما كان لمحمد بن ابي عمير اربعة وتسعون كتاب[778]، وكان لعبد الله بن احمد بن ابي زيد الانباري (المتوفى سنة 356هـ) مائة واربعون كتاب ورسالة[779]، كما كان لمحمد بن بحر الرهني نحو خمسمائة مصنف ورسالة[780]، وايضاً كان لاحمد بن محمد بن دول القمي (المتوفى سنة 350هـ) مائة كتاب[781]، كما كان لمحمد بن مسعود العياشي ما يزيد على مائتي مصنف[782].

وكان من بين هذه المصنفات ما يعرف بالاصول الاربعمائة. وقد اشتهرت في فترة الائمة، وإن لم يعرف اول من اطلق عليها هذا الاسم من القدماء. ويرى البعض ان هذا العدد لا يشكل جميع المصنفات لاصحاب الائمة، بل هو العدد الذي شاع في فترة الامامين الباقر والصادق، وان مجموع المصنفات في زمن الائمة كبير لا يمكن احصاؤه.

وقد ذكر الطبرسي في كتابه (اعلام الورى) انه روي عن الإمام الصادق من مشهوري أهل العلم أربعة آلاف إنسان، وصنف من جواباته في المسائل أربعمائة كتاب معروفة تسمى الأصول رواها أصحابه وأصحاب إبنه موسى الكاظم[783]. كما ذكر المحقق الحلي في كتابه (المعتبر) انه روى عن الامام الصادق ما يقارب اربعة الاف رجل، وانه كتب من اجوبة مسائله أربعمائة مصنف لأربعمائة مصنف سموها أصولاً[784]. وصرح بهذا زين الدين العاملي في شرحه لكتاب (الدراية) وقال: > قد استقر امر الامامية على اربعمائة مصنف سموها اصولاً فكان عليها اعتمادهم <[785]. ومع ان المشهور انها ما يقارب اربعمائة مصنف، لكن هناك من يعتقد بانها لا تزيد على المائة، خاصة ان الطوسي والنجاشي

---

[774] الفهرست، ص88

[775] نهاية الدراية، ص525، والمراجعات، ص392

[776] معرفة الحديث، ص108

[777] اعيان الشيعة، ج10، ص265ـ266

[778] فهرست الطوسي، ص142، ورجال النجاشي، ص327

[779] فهرست الطوسي، ص103

[780] الفهرست، ص132

[781] رجال النجاشي، ص89

[782] الفهرست، ص137

[783] الطبرسي: اعلام الورى، مؤسسة ال البيت لاحياء التراث، مكتبة الكوثر الالكترونية، ج1، ص535، كذلك: عدة الرجال، ج1، ص93

[784] نجم الدين الحلي: المعتبر في شرح المختصر، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج1، ص26، وانظر ايضاً: عدة الرجال، ج1، ص93، ووسائل الشيعة، مكتبة الحديث الالكترونية، ج30، الفائدة السادسة، ص208

[785] الحدائق الناضرة، ج1، ص18

لم يذكرا منها اكثر من نيف وسبعين اصلاً[786]. كما اختلف العلماء حول تاريخهـا، فالمـشهور انهـا ظهرت في عصر الامام الصادق، وهناك من رأى انها حصيلة عهود الائمة منذ الامام علي الى الامام العسكري، فكما نقل ابن شهر آشوب في كتاب (معالم العلماء) عن المفيد أنه قال: صنفت الإمامية من عهد أمير المؤمنين إلى عهد أبي محمد الحسن العسكري أربعمائة كتاب تسمى الأصول[787].

وتعود اهمية هذه الاصول الى أنها أُلفت في زمن الائمة، وكان عليها المعول لدى المتقدمين، وبعد ذلك أصبحت تشكل المادة الاولية لرواية الحديث عند علماء الشيعة بعد الغيبة، حيث كان الكثير منها شائعاً لدى اوساط العلماء، وقد اعتمد عليها اولئك الذين قاموا بجمع الحديث، وكان من ابـرزهم اصـحاب الكتب الاربعة المعتبرة الملقبين بالمحمديين الثلاثة، وهم كل من الكليني والصدوق والطوسي. ومع ذلك فان اغلب الكتب التي شاعت في تلك الفترة اخذت بالفقدان عبر الازمان المتأخرة، ولم يبـقَ منهـا الا القليل. وبالنظر الى فقدانها فقد شبّ خلاف بين العلماء المتأخرين حول مدى وثاقة هـذه الكتـب، وإن جرى عملهم الفعلي بما اعتمدوه على الكتب الجامعة التي قام بها المحمدون الثلاثة، كالذي سيتبين لنـا خلال الفقرة التالية..

2ـ طور الجمع

ظهر في عصر الغيبة عدد من العلماء الذين سعوا الى جمع الحديث من الاصـول الاربعمائـة وغيرها كما شاعت انذاك، وقد برزت اربعة جوامع لكتب الحديث تعود الى من عرفـوا بالمحمـدين الثلاثة الاوائل، وذلك خلال القرنين الرابع والخامس للهجرة، وهي كتـاب (الكـافي فـي الاصـول والفروع) لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني (المتوفى سنة 329هـ) وكتاب (من لا يحضره الفقيه) لابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي الملقب بالشيخ الصدوق (والمتـوفى سنة 381هـ) وكتاب (التهذيب) وكتاب (الاستبصار) وكلاهما لابي جعفر محمد بن الحسن بن علـي الطوسي الملقب بشيخ الطائفة (والمتوفى سنة 460هـ). وتعد هذه الكتب معتبرة لدى علماء الاماميـة الاثنى عشرية وان لم تكن كتب صحاح كالذي عليه صحاح اهل السنة، ويبلغ مجموع الاحاديث فيهـا مجتمعة ما يقارب خمسة واربعين ألف (44244) حديث[788].

كما ظهر على اعقاب هذه الكتب جوامع اخرى للحديث، وكان بعضها يعود الى من عرفوا بالمحمدين الثلاثة الاواخر، وذلك خلال القرنين الحادي والثاني عشر للهجرة، وهي كتاب (الوافي) لمحمـد بـن

[786] محمد حسين الحسيني الجلالي: دراسة حول الاصول الاربعماءة، سلسلة احياء تراث اهل البيت، مركز انتشارات الاعلمي، طهران، 1394هـ، ص22ـ27

[787] محمد بن علي بن شهر آشوب: معالم العلماء، المطبعة الحيدرية، النجف، الطبعة الثانية، 1380هـ ـ1961م، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص39، كذلك: وسائل الشيعة، ج30، الفائدة السادسة، ص208

[788] اعيان الشيعة، ج1، ص144

مرتضى الملقب بالفيض الكاشاني (والمتوفى سنة 1091هـ) وكتاب (بحار الانوار) لمحمد باقر المجلسي (المتوفى سنة 1110هـ) وكتاب (وسائل الشيعة) لمحمد بن الحسن الحر العاملي (المتوفى سنة 1104هـ) ثم جاء بعد ذلك المرزا حسين النوري (المتوفى سنة 1320هـ) فألف كتاب (مستدرك وسائل الشيعة). وهناك جوامع حديثية اخرى مثل كتاب (العوالم) للشيخ عبد الله البحراني وكتاب (جامع الاحكام) للسيد عبد الله شبر وغيرهما[789]. وقد اعتمدت الجوامع السابقة على الكتب الاربعة الاولى وعلى غيرها من كتب الحديث.

ويعد (الكافي) للكليني اوثق كتب الحديث واهمها لدى علماء المذهب قاطبة. وقيل ان الكليني صرف عليه عشرين سنة يجوب فيها البلدان بحثاً عن الاصول وكتب الحديث المروية عن الائمة[790]، خاصة تلك التي رواها تلامذة الامام الصادق خلال القرن الثاني للهجرة، حيث اعتنى بها الكوفيون وتطوع بعضهم لنشرها في قم إبان القرن الثالث.

وقد درج علماء الشيعة في تبيان اهمية (الكافي) وقيمته، وقديماً قال المفيد: بأن كتاب الكافي هو من أجل كتب الشيعة وأكثرها فائدة[791]. وقال المرزا حسين النوري في (خاتمة مستدرك الوسائل) بعد ان أورد كلمة الشيخ المفيد: انه اكثر فائدة لجامعيته بما يتعلق بالاصول والاخلاق والفروع والمواعظ، وانه معتمد باعتباره جمع الأصول الأربعمائة التي كانت موجودة بتمامها في عصره، كما يظهر من ترجمة أبي محمد هرون بن موسى التلعكبري (المتوفى سنة 385هـ) الذي ادرك عصره وروى عنه وغيره[792]، وقد جاء في ترجمته انه روى جميع الأصول والمصنفات، وألف منها ومن غيرها كتابه المسمى (الجوامع في علوم الدين)[793]. وقال المحقق الكركي في وصف (الكافي): قد جمع هذا الكتاب من الاحاديث الشرعية والاسرار الدينية ما لم يوجد في غيره. وقال بعض الافاضل: اعلم أن الكتاب الجامع للاحاديث في جميع فنون العقائد والاخلاق والاداب والفقه من أوله الى آخره؛ مما لم يوجد في كتب أحاديث العامة، وأنى لهم بمثل الكافي في جميع فنون الاحاديث. وقال صاحب (شذور العقيان في تراجم الاعيان) في وصف (الكافي): إنه كتاب جليل، عظيم النفع، عديم النظير، فائق على جميع كتب الحديث، بحسن الترتيب، وزيادة الضبط والتهذيب، وجمعه الاصول والفروع، واشتماله على أكثر الاخبار الواردة عن الائمة الاطهار عليهم السلام[794].

وزعم بعض العلماء ان الامام المهدي قال في (الكافي) انه كاف لشيعتنا، وبرأي بعض المحققين ان

---

[789] تأسيس الشيعة، ص289ـ290

[790] رجال النجاشي، ص377

[791] المفيد: تصحيح الاعتقاد، ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد، عدد (5) ص70

[792] حسين النوري الطبرسي: خاتمة مستدرك وسائل الشيعة، تحقيق مؤسسة آل البيت لاحياء التراث، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج3، الفائدة الرابعة، ص477ـ478

[793] عباس القمي: الكنى والالقاب، ج2، فقرة هرون بن موسى التلعكبري، المكتبة الجعفرية الالكترونية www.aljaafaria.com

[794] نهاية الدراية، ص539ـ540

هذه الحكاية لم يسمعها الكليني نفسه، ولم يعرفها أحد من تلامذته، ولم يكن لها وجود في عصر الغيبة الصغرى، بل ولا سمع بها احد طيلة اكثر من سبعة قرون بعد وفاة الكليني، ذلك لأن أول من نسبت إليه هوالشيخ خليل بن غازي القزويني(المتوفى سنة 1089هـ) وقد يكون سمعها من بعض مشايخ عصره[795]. وسبق لحسن الصدر ان اعتبر هذه الحكاية وهم من قبل المولى خليل القزويني عند شرحه للكافي[796]. بل وحتى المحدث محمد امين الاسترابادي الذي رام أن يجعل أحاديث الكافي وغيره قطعية فانه نفى هذه الحكاية[797].

ولعناية علماء الامامية بكتاب (الكافي) فقد بلغت مخطوطاته في المكتبات الشيعية ما يزيد على ألف وستمائة نسخة خطية موزعة بين العديد من دول العالم، كايران والعراق ولبنان وسوريا والحجاز وافغانستان والهند وغيرها، ويرجع تاريخ بعضها الى القرن الرابع الهجري. ومن اهتمام العلماء به انهم شرحوه اكثر من عشرين مرة، وتركوا ثلاثين حاشية عليه، ودرسوا بعض اموره بسبعة عشر كتاباً ضخماً، وترجموه الى غير العربية اكثر من خمس مرات، وطبعوه اثنتين وعشرين طبعة، ووضعوا لاحاديثه والفاظ اصوله من الفهارس ما يزيد على عشرة كتب[798].

وقيل ان (الكافي) يتضمن ثلاثين كتاباً كالذي صرح به الشيخ الطوسي في فهرسته[799]، لكن من المتأخرين من قال انه عبارة عن اثنين وثلاثين كتاباً[800]، وفي الطبعات الحديثة الحالية نجده عبارة عن خمسة وثلاثين كتاباً[801]، واذا اخذنا بنظر الاعتبار ان الرواية المعتبرة وسط هذه الاقوال هي رواية الشيخ الطوسي لقدم قوله، فان هناك خمسة كتب غير معلومة تبدو زائدة على الكافي، وربما مدسوسة فيه.

ويبدأ الكافي بكتاب العقل والجهل، ويختتم بكتاب الوصايا وكتاب المواريث وكتاب الروضة، وتبلغ أحاديثه عدداً كبيراً تتجاوز الست عشرة ألف (16099) حديث[802]، موزعة في ثمانية اجزاء ذات ثلاثة اقسام، يختص الاول منها في الاصول والعقيدة، ويختص الثاني في الفروع والفقه، اما الثالث فهو ذو

---

[795] ثامر هاشم حبيب العميدي: مع الكليني وكتابه الكافي، مجلة علوم الحديث، العدد الاول، 1418هـ، ص238، عن موقع الحوزة الالكتروني www.hawzah.net/Arb/Magazine

[796] نهاية الدراية، ص540

[797] خاتمة المستدرك، ج3، ص470

[798] ثامر هاشم حبيب العميدي: دفاع عن الكافي (1) باب كتاب الكافي، مكتبة فقه الاسلام الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته) www.islamicfeqh.com

[799] الفهرست، ص135.

[800] انظر: محمد باقر الخوانساري: روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الدار الاسلامية، بيروت، الطبعة الاولى، 1411هـ ـ1991م، ج6، ص109، ومحمد مهدي بحر العلوم: الفوائد الرجالية، حققه وعلق عليه محمد صادق بحر العلوم وحسين بحر العلوم، نشر مكتبة الصادق، طهران، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج3، ص332}، بل وقيل كذلك انه خمسون كتاباً { روضات الجنات، ج6، ص106ـ107

[801] انظر معجم رجال الحديث، ج11، ص423ـ424

[802] تأسيس الشيعة، ص288

مسائل متنوعة من المواعظ والسيرة والاخلاق والتفسير وغيرها، وقد اطلق عليها الكليني (روضة الكافي). ويتضمن قسم الاصول ثمانية كتب، اشتملت على (499) باباً وأخرج فيها (3881) حديثاً، ويشتمل فروع الكافي على (26) كتاباً، فيها (1744) باباً، ومجموع أحاديثها (11021) حديثاً، أما قسم الروضة من الكافي فهو كتاب واحد احتوى على ستمائة وستة أحاديث[803]. وفي الكافي هناك الكثير من الاخبار المنقولة عن القدماء وليس عن الائمة[804]. وهو ينفرد بين الكتب الاربعة في اشتماله بقسم يخص أحاديث الاصول والعقيدة، كالعلم والتوحيد والولاية والمعاد والايمان والكفر وما الى ذلك. وقيل ان أحاديثه تزيد على ما في الصحاح (الستة) لدى اهل السنة كما صرح به الشهيد في (الذكرى) لان أحاديث البخاري اربعة الاف غير المكرر، ومثله أحاديث مسلم، وان موطأ مالك مختصر جداً، وهو مع صحيحي الترمذي والنسائي لا يبلغان عدد صحيح مسلم[805]. ومن مميزات الكافي انه يشتمل على ما يطلق عليه بالثلاثيات، وهي من اقسام علو السند، فانه يروي عن علي بن إبراهيم بن هاشم عن أبيه عن الامام الجواد حديث الخمس، ومثل ذلك انه يروي عن الامامين الهادي والعسكري كثيراً[806]. والثلاثيات قد اشتهر فيها البخاري في صحيحه، حيث له اثنان وعشرون حديثاً منها[807].

اما الكليني فيعد لدى علماء الشيعة من الثقات العظام. وقد قال عنه الشيخ الطوسي انه ثقة عارف بالاخبار[808]. وعرفه الشيخ النجاشي بقوله: ابو جعفر الكليني شيخ أصحابنا في وقته بالري ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم[809]. كما عرفه ابن الاثير من اهل السنة في كتاب (جامع الاصول) بانه من المجددين لمذهب الامامية على رأس المائة الثالثة، بعد ما ذكر الامام الرضا مجدداً لهذا المذهب على رأس المائة الثانية[810]. وقد عاصر الكليني الغيبة الصغرى للامام المهدي، وذلك زمن السفراء الاربعة (عثمان بن سعيد العمري، وولده محمد، والحسين بن روح، وعلي بن محمد السمري) وقيل ان الكليني رغم انه زار العراق وحدث عن بعض مشايخ بغداد – موطن السفراء – لكنه لم يرو عن السفراء الأربعة الا بالواسطة، بل ان الرواية عنهم في الكتب الاربعة قليلة للغاية ولعلها لا تزيد على عشرة أحاديث، من بينها حديثان فقط في اصول الكافي[811]. والبعض يرجح ان

---

[803] مع الكليني وكتابه الكافي، ص262

[804] الوحيد البهبهاني: رسالة الاجتهاد والاخبار، وهي ملحقة خلف عدة الأصول للشيخ الطوسي مع حاشية في الأخير، طبعة حجرية، مطبعة ميرزا حبيب الله، دار الخلافة بطهران، 1317هـ، ص69

[805] نهاية الدراية، ص517 و542، لكن هذه خمسة صحاح لا ستة.

[806] نهاية الدراية، ص542

[807] حاجي خليفة: كشف الظنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج1، ص542، والرسالة المستطرفة، ص97.

[808] فهرست الطوسي، ص135

[809] رجال النجاشي، ص377

[810] روضات الجنات، ج6، ص107

[811] مع الكليني وكتابه الكافي، ص233

الكليني ادرك الامام العسكري وإن لم يرو عنه. كما ادرك الكثير من رجال الحديث الذين عاصروا بعض الائمة المتأخرين ممن صحبوهم وسمعوا منهم ورووا عنهم، وقد تتلمذ على يدهم وسمع منهم وروى عنهم، مثل احمد بن ادريس الاشعري القمي (المتوفى سنة 306هـ) وابن عقدة (المتوفى سنة 333هـ) وعلي بن ابراهيم القمي صاحب التفسير (المتوفى سنة 307هـ) والحسين بن الحسن العلوي الهاشمي، والذي قيل فيه انه دخل على الامام العسكري فهناه بمولد المهدي، ومحمد بن الحسن الصفار صحاب (بصائر الدرجات) ومحمد بن يحيى العطار... الخ[812]. وللكليني كتب عديدة غير الكافي كلها مفقودة، منها كتاب الرد على القرامطة، وكتاب رسائل الائمة، وكتاب تعبير الرؤيا، وكتاب الرجال، وكتاب ما قيل في الائمة من الشعر[813].

هذا بخصوص الكافي وصاحبه الكليني، اما ثاني الكتب الاربعة فهو كتاب (من لا يحضره الفقيه) للشيخ الصدوق الذي قاربت مؤلفاته ثلاثمائة مصنف في الحديث[814]. وقد وصل من هذه الكتب الى زمن الحر العاملي ما يقارب عشرين كتاباً، مثل معاني الاخبار وعيون اخبار الرضا وحقوق الاخوان والخصال والامالي واكمال الدين واتمام النعمة وعلل الشرائع وثواب الاعمال والتوحيد وصفات الشيعة وفضائل الشيعة والاعتقادات وغيرها. وللشيخ الصدوق كتاب عده البعض خامس الكتب الاربعة المعتبرة، وهو بعنوان (مدينة العلم) لكنه لم ير له عين ولا اثر بعد زمن العلامة الحلي والشهيدين الاول والثاني[815].

وقد جاء كتاب (من لا يحضره الفقيه) ليكون مرجعاً على شاكلة كتاب (من لا يحضره الطبيب) الذي صنفه محمد بن زكريا الرازي في الطب. وتعد أحاديثه اقل عدداً من أحاديث (الكافي) حيث تبلغ اكثر من تسعة الاف (9044) حديث في الاحكام والسنن[816]، وهي موزعة على (176) باباً، وقد صرح الصدوق بانه اخرج أحاديثه من الكتب المشهورة المعول عليها لدى المحدثين الشيعة انذاك، واستشهد في مقدمته بعدد من هذه الكتب، مشيراً الى انه سعى لما هو صحيح واعتقد انه حجة فيما بينه وبين الله[817].

ومن علماء الشيعة من يرى ان أحاديث (من لا يحضره الفقيه) هي ارجح من أحاديث غيره من الكتب الاربعة، وذلك نظراً الى زيادة حفظ الصدوق وحسن ضبطه وتثبته في الرواية وتأخر كتابه عن (الكافي) وضمانه فيه لصحة ما يورده، وأنه لم يقصد فيه قصد المصنفين في إيراد جميع ما رووه،

---

[812] عبد الحسين المظفر: الشافي في شرح اصول الكافي، مطبعة الغري الحديثة، النجف، الطبعة الثانية، 1389هـ ـ1969، ج1، ص27ـ30

[813] رجال النجاشي، ص377، وفهرست الطوسي، ص135

[814] فهرست الطوسي، ص157

[815] روضات الجنات، ج6، ص126 و127

[816] تأسيس الشيعة، ص288، واعيان الشيعة، ج1، ص144

[817] الصدوق: من لا يحضره الفقيه، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، الطبعة الثانية، 1404هـ، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج1، المقدمة، ص3

وإنما يورد فيه ما يفتي به ويحكم بصحته ويعتقد أنه حجة بينه وبين ربه، كالذي جاء في مقدمة كتابه. وبهذا الاعتبار قيل: إن مراسيل الصدوق في الفقيه كمراسيل ابن أبي عمير في الحجية والاعتبار[818]، وهذه الخاصية في الكتاب لا توجد في غيره من كتب الاصحاب[819].

واخيراً يبقى كتابا (تهذيب الاحكام والاستبصار) للشيخ ابي جعفر الطوسي، وهما مختصان في الاحكام الفقهية. ويعد كتاب الاستبصار اختصاراً للتهذيب، وبحسب رأي الشهيد الثاني انه يمكن الاستغناء بـه عنه[820]. في حين رأى الشيخ الاردبيلي وتابعه النوري وغيرهما من العلماء ان (التهذيب) هو أعظم كتب الحديث في الفقه منزلة، وأكثرها منفعة، ففيه كل ما يبتغيه الفقيه من روايات الاحكام مغن عما سواه في الغالب دون ان يغني عنه كتاب اخر[821]. ولاهميته بلغت نسخه المخطوطة منذ كتابته وحتى عصرنا الحاضر مئات النسخ المنتشرة في اقطار الارض[822]. وقد وضع (التهذيب) لاجل جمع مطلق الاحاديث سواء ما ورد منها على سبيل الوفاق او الخلاف، بخلاف (الاستبصار) الذي اقتصر على الاخبار التي تتصف بالاختلاف والتعارض كالذي نص عليه الطوسي في ترجمته لنفسه في (الفهرست)[823]، وقد اشار في مقدمة (الاستبصار) الى انه اتبع طريقة الجمع بين الاخبار المتعارضة دون اسقاط شيء منها ما أمكنه ذلك[824].

على هذا امتاز الكتابان بانهما يعالجان، ولاول مرة، مسألة التعارض بين النصوص، كالذي اشار اليه الطوسي في مقدمة الكتابين، حيث قسم الاخبار الى عدد من الخصائص ووضع قواعده في الجمع والترجيح، وهي الطريقة التي مثلت جوهر العملية الفقهية لدى فقهاء الشيعة فيما بعد. ولكتاب التهذيب

---

[818] عرف محمد بن ابي عمير – وهو من اصحاب الامام الكاظم – انه لا يروي الا عن ثقة؛ سواء كانت روايته مسندة او مرسلة. واصل هذه الدعوى تعود الى الشيخ الطوسي في (عدة الاصول) حيث نص على ثلاثة رجال لا يروون ولا يرسلون الا عن ثقة، هم محمد بن أبي عمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر، وان كان الطوسي ذاته يناقش احياناً بعض روايات هؤلاء بدعوى انها مرسلة، كما وجد المحقق الخوئي ان هؤلاء كانوا ايضاً يروون عن الضعفاء، وقد ذكر الشيخ الطوسي جملة منها رغم انه ادعى انهم لا يروون عن الضعفاء (معجم رجال الحديث، ج1، ص61ـ63).

[819] خاتمة مستدرك وسائل الشيعة، ج4، ص6.

[820] روضات الجنات، ج6، ص106

[821] خاتمة مستدرك وسائل الشيعة، ج6، ص13، وانظر ايضاً: روضات الجنات، ج6، ص205، واعيان الشيعة، ج9، ص161، ونهاية الدراية، ص579.

[822] اعيان الشيعة، ج9، ص161.

[823] الفهرست، ص160.

[824] حيث نقل ما سأله جماعة من الاصحاب عن تصنيف كتاب جامع للاحاديث المتعارضة، وقال: <سألوني تجريد ذلك وصرف العناية الى جمعه وتلخيصه وان ابتدئ في كل باب بايراد ما اعتمده من الفتوى والاحاديث فيه ثم اعقب بما يخالفها من الاخبار وابين وجه الجمع بينها على وجه لا اسقط شيئاً منها ما امكن ذلك فيه، واجري في ذلك على عادتي في كتابي الكبير المذكور وان اشير في اول الكتاب الى جملة مما يرجح به الاحاديث بعضها على بعض ولأجله جاز العمل بشيء منها دون جميعها، وانا مبين ذلك على غاية من الاختصار (مقدمة الاستبصار، ج1، ص3).

(393) باباً، واحاديثه تبلغ اكثر من ثلاثة عشر ونـصف ألـف (13590) حـديث[825]. امـا كتـاب الاستبصار فتبلغ ابوابه (925) باباً، واحاديثه تبلغ اكثر من خمسة الاف (5511) حديث، وقد حصرها الطوسي في خاتمة كتابه خشية ان يقع فيها زيادة او نقصان[826]. لكن مع ذلك ذكر الطهراني بان بعض العلماء احصى أحاديث هذا الكتاب فحصرها في (6531) حديث، وهـو خـلاف مـا ذكـره الـشيخ الطوسي[827].

* * *

تظل مسألة السند في الكتب الاربعة، فالمعروف ان اصحابها قد تعاملوا معها بطرق متغايرة. فقد كان الكليني يذكر السند باستثناء اوله، حيث غالباً ما يذكر اسم الراوي في صدر السند دون وجود ما يشير الى الكيفية التي اتصل بها معه، فهل كان طريقه اليه قد تم عبر الاخذ من الكتب او القراءة او الاجازة او التحديث او العنعنة؟ فهذا ما لا يحدثنا عنه الكليني. وفي احيان نادرة ان الكليني يترك الطريق الى صدر السند تعويلاً على ما سبق ذكره من الاخبار المتقدمة عليه في الباب. كما قد يصدر الكليني سنده بعبارة (عدة من اصحابنا) واحياناً يذكر بدل العدة جماعة من اصحابنا، وبنظر الكثير من المحققين ان ما يقصده بالجماعة هو نفس ما يعنيه بالعدة. وحاول عدد من العلماء تشخيص هؤلاء الجماعة، كالذي فعله المفيد وابن الغضائري والنجاشي والعلامة الحلي. فالعدة لدى الكليني علـى اصـناف، وتحديـد اسماءهم يعتمد على ما يذكره من اسم الراوي بعد هذه العبارة. والاصناف المشخصة ثلاثة، وهي التي تتكرر كثيراً، ونقل ان الكليني نص عليها بنفسه، وهناك اصناف اخرى مازالـت مجهولـة لا يعلـم تشخيصها على وجه التحديد، وقد ذكر منها الشيخ الكاظمي ما يقارب عشر روايات[828]، وقيـل انهـا عبارة عن ثلاثة عشر رواية كما أحصاها جماعة من المحدثين بعد ان أهمل الكليني المعنيين فيها ولم ينص على أسمائهم[829].

وبخصوص الاصناف الثلاثة المتكررة فقد جاء بعد احدها قول الكليني: عن احمد بن محمد بن عيسى، وفي الثانية عن احمد بن محمد بن خالد البرقي، وفي الثالثة عن سهل بن زياد. وجاء حـول الـصنف

---

[825] تأسيس الشيعة، ص289، كذلك: اعيان الشيعة، ج1، ص144، وج9، ص161

[826] قال الطوسي في خاتمته للاستبصار: واعلموا ايدكم الله اني جزأت هذا الكتاب ثلاثة اجزاء، الجزء الاول والثاني يشتملان على ما يتعلق بالعبادات، والثالث يتعلق بالمعاملات وغيرها من ابواب الفقه، والاول يشتمل على ثلثمائة باب يتضمن جميعها ألفاً وثمانمائة وتسعة وتسعين حديثاً، والثاني يشتمل على مائتين وسبعة عشر باباً يتضمن ألفاً ومائة وسبعة وسبعين حديثاً، والثالث يشتمل على ثلثمائة وثمانية وتسعين باباً يشتمل جميعها على الفين واربعمائة وخمسة وخمسين حديثاً. ابواب الكتاب تسعمائة وخمسة وعشرون باباً تشتمل على خمسة آلاف وخمسمائة وأحد عشر حديثاً حصرتها لئلا يقع فيها زيادة او نقصان (الاستبصار، ج4، الخاتمة).

[827] اغا بزرك الطهراني: الذريعة الى تصانيف الشيعة، دار الاضواء، بيروت، ج2، ص14.

[828] عدة الرجال، ج1، ص215ـــ217

[829] هاشم معروف الحسني: دراسات في الحديث والمحدثين، ص141، عن شبكة الشيعة العالمية www.shiaweb.org

الاول ما ذكره النجاشي من ان الكليني قال: كل ما ذكرته في كتابي عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن عيسى، فهم: محمد بن يحيى وعلي بن موسى الكميذاني وداود بن كورة واحمد بن ادريس وعلي بن ابراهيم بن هاشم[830]. كما جاء حول الصنف الثاني قول الكليني كما نقله الحلي في (الخلاصة): كلما ذكرته في كتابي عدة من أصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد البرقي فهم: علي بن إبراهيم وعلي بن محمد بن عبد الله بن اذينه وأحمد بن عبد الله بن امية وعلي بن الحسن[831]. واثبت جماعة في هذه العدة محمد بن يحيى العطار[832]. لكن الكليني اشار الى هذا الصنف في كتاب العتق من الكافي، وفيه بعض الاسماء المختلفة عما سبق[833].

هذا بخصوص الكليني، أما الشيخ الصدوق فقد ذكر في مقدمة كتابه انه حذف الاسانيد واختصرها كي لا تكثر طرق الرواية، لكنه عرّف بها من خلال فهرست الكتب التي رواها عن مشايخه واسلافه ليتم اتصال سنده[834]، وذلك انه وضع في اخر الكتاب مشيخة يعرف بها طريقه الى من روى عنه.

ومثال طريقته في اختصار السند انه روى أحاديث عن الامام الصادق عن طريق عمار بن موسى الساباطي، ثم قال في مشيخته اخر الكتاب: كل ما كان في هذا الكتاب عن عمار بن موسى الساباطي فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد عن سعيد بن عبد الله عن أحمد بن الحسن علي بن فضال عن عمرو بن سعيد المدائني عن مصدق بن صدقة عن عمار بن موسى الساباطي[835].

في حين جمع الطوسي بين طريقتي سابقيه، فقد يذكر في كتابيه (التهذيب والاستبصار) جميع السند كما في (الكافي) كما قد يختصر بحذف بداياته كما في (من لا يحضره الفقيه). وقد اشار في خاتمة الاستبصار الى مسلكه في ايراد الاحاديث باسانيدها كما في الجزء الاول والثاني من الاستبصار، لكنه اختصر ما جاء في الجزء الثالث وعول على الابتداء بذكر الراوي الذي اخذ الحديث من كتابه او اصله، ثم ترك مسألة وصل الاسانيد التي توصل الى هذه الكتب والاصول الى اخر الكتاب[836]. وكذا فعل في التهذيب، حيث غالباً ما كان يذكر السند كاملاً، وفي الباقي يعمل على بتر مقدمة السند فينقل رأساً عن الاصل ويترك ذكر طريقه اليه ويستدرك المتروك في اخر كتابيه، فوضع له مشيخته المعروفة لتخرج بذلك عن حد المراسيل وتلتحق بباب المسندات، والمشيخة في الكتابين واحدة غير

---

[830] رجال النجاشي، ص378

[831] يوسف بن المطهر الحلي: خلاصة الاقوال في معرفة الرجال، تحقيق جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الاولى، 1417هـ، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص430

[832] عدة الرجال، ج1، ص212

[833] عدة الرجال، ج1، ص213}. كذلك جاء حول الصنف الثالث من ان الكليني قال: كلما ذكرته في كتابي عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد فهم: علي بن محمد بن علان ومحمد بن أبي عبد الله ومحمد بن الحسن ومحمد بن عقيل الكليني {خلاصة الاقوال، ص430

[834] من لا يحضره الفقيه، ج1، المقدمة، ص3

[835] من لا يحضره الفقيه، ج4، المشيخة، ص422

[836] الاستبصار، ج4، ص305

مختلفة، وقد ذكر فيها جملة من الطرق الى اصحاب الحديث ممن صــدر الحــديث بــذكرهم وابتــدأ باسمائهم، لكنه لم يستوف الطرق كلها ولا ذكر الطريق الى كل من روى عنه بصورة التعليق، بــل ترك الاكثر لقلة روايته عنهم، واحال التفصيل الى فهارست الشيوخ المصنفة في هذا الباب[837].
والمثال على طريقة الطوسي في اختصار السند ثم العمل على وصله فيما بعد، ما ذكره من روايــات عن محمد بن يعقوب الكليني، حيث قال: «فما ذكرته عن محمد بن يعقوب الكليني فقد اخبرنا به الشيخ المفيد عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه عن محمد بن يعقوب، واخبرنا به ايضاً الحسين بــن عبيد الله عن أبي غالب أحمد بن محمد الزراري... الخ[838].
هذه هي خصائص الكتب الاربعة المعتبرة، ومنها تتبين خصوصية هذا الطور في جمع الحديث، سواء ما عرف فيما بعد بالضعيف منه او الصحيح. وقد استمر العمل بهذا الطور قرنين من الزمــان بعــد الطوسي، ثم ظهر على اعقابه طور جديد له خصوصية النقد والتحقيق كالذي سنتحدث عنه في الفقرة التالية..

3ـ طور التحقيق

لقد بدأت الدعوة الى اجراء التحقيق في سند الحديث من قبل بعض المتأخرين خلال القرن السابع للهجرة، وذلك تأثراً بالطريقة الشائعة لدى اهل السنة. حيث عمل العلامة الحلي او شيخه ابن طــاوس على استعارة تقسيم الحديث منهم الى اربعة اقسام هي الصحيح والحسن والموثق والضعيف[839]، حتى صار مسلكاً يحتذي به الاصوليون الشيعة الى يومنا هذا.
ومفهوم الصحيح بحسب التقسيم الجديد هو ان يكون رواته كلهم اماميين موثقين، اما لو كانوا اماميين ولكنهم ممدوحين كلاً او بعضاً مع توثيق الباقي؛ سمي الحديث حسناً، وان كانوا كلهم موثقين لكــنهم غير اماميين كلاً او بعضاً؛ سمي الحديث موثقاً، وقد يعبر عنه بالقوي، لكن المتعارف بين الفقهــاء ان القوي يطلق على مروي الامامي الذي لم يرد بشأنه مدح ولا ذم، ويسمى الحديث بغير هذه الاقــسام الثلاثة او الاربعة ضعيفاً، وميزته ان في سنده مذموماً، أو فاسد العقيدة غير منصوص على ثقته، أو مجهول، وإن كان باقي رواته ممدوحين بالعدالة وما شاكلها. وهناك من يسمي غير القسمين الاولــين ضعيفاً. وللضعيف اقسام كثيرة كالمرسل والمرفوع وغيرهما[840]. والمعروف ان ابا حاتم بــن حبــان

---

[837] انظر: بحر العلوم: الفوائد الرجالية، ج4، ص74ـ75، وخاتمة المستدرك، ج6، ص13، وروضات الجنات، ج6، ص220، واعيان الشيعة، ج9، ص162.
[838] الاستبصار، ج4، ص305 وما بعدها.
[839] يوسف البحراني: الدرر النجفية، مؤسسة آل البيت لاحياء التراث، ص165، والحدائق الناضرة، ج1، ص14، كذلك: وسائل الشيعة، المكتبة الاسلامية، طهران، ج20، ص68
[840] لاحظ حول ذلك: الفيض الكاشاني: الاصول الأصيلة، تصحيح وتعليق مير جلال الدين الحسيني، سازمان چاب دانشگاه، ايران، 1390هـ، ص63، وحسن بن زين الدين العاملي: منتقى الجمان، تعليق علي اكبر الغفاري، منشورات

اوصل اقسام الضعيف الى تسع واربعين قسماً، وذكر ابن الملقن أن أنواعه تزيد على المائتين[841].

ويعد العلامة الحلي اول من اجرى تطبيق مبدأ تقسيم الحديث، كما في كتابيه (الدر والمرجان في الاحاديث الصحاح والحسان) و(النهج الوضاح في الاحاديث الصحاح) لكن هذه المحاولة مع غيرها من المحاولات ظلت محدودة لا تتسع لجميع اخبار الكتب المعتبرة، واكبر محاولة ظهرت في هذا المجال هي تلك التي دشنها محمد باقر المجلسي في مطلع القرن الثاني عشر الهجري وذلك في كتابه (مرآة العقول) حيث عمل على تقسيم الحديث لكتاب الكافي للكليني دون غيره من الكتب الاربعة. ولم يظهر بعد هذا الكتاب ما يضاهيه سعة وشمولاً في التصحيح والتمييز، وظل التقليد العلمي للفقهاء هو جعل التصحيح والتمييز مهمة فردية يقوم بها المجتهدون، كل بحسب ظنه واجتهاده، مع ترك الروايات المدونة في الموسوعات الحديثية على ما هي عليه كمصدر للاجتهاد. وكان من ابرز الموسوعات التي اعتمدها الفقهاء المتأخرون في الاجتهاد هي موسوعة (وسائل الشيعة) للحر العاملي، وذلك لانها اشتملت على روايات الاحكام في الكتب الاربعة مع غيرها من الكتب المعتبرة الاخرى، وقد ألحق بها الشيخ النوري موسوعته المتممة (مستدرك وسائل الشيعة).

وقد افضى تقسيم الحديث الى طرح الكثير من الاخبار لعلة ضعف سندها، حتى قدّر ما ضعّف من الأخبار التي تضمنتها الجوامع الاربعة إلى ما يتجاوز النصف من الأخبار. ففي (الكافي) وحده أحصى المجلسي في (مرآة العقول) الأخبار التي تطرح استناداً إلى ذلك الاصطلاح، وبغض النظر عن القرائن الأخرى، فبلغت أكثر من ثلثي الأخبار الموجودة فيه[842]. فعدد الأحاديث الموجودة في (الكافي) هو (16199) حديث، وبحسب الاصطلاح الجديد للحديث يكون منها (5072) حديثاً صحيحاً، و(144) حديثاً حسناً، و(1118) موثقاً، و(302) قوياً، و(9485) ضعيفاً[843]. اما كتاب (من لا يحضره الفقيه) فقد عدت أحاديثه المرسلة (2050) حديث، اما أحاديثه المسندة بما فيها الضعيفة والصحيحة فهي (3913) حديث[844].

وقيل ان السبب الذي دعا الى تقسيم الحديث هو انه لما طالت المدة بين العلماء المتأخرين وبين الصدر الاول، وخفيت عليهم القرائن التي اوجبت صحة الاخبار عن المتقدمين، لجأوا الى التنويع والتقسيم،

جامعة المدرسين بقم، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج1، ص4ـ5، ونهاية الدراية، ص264ـ266، والمير محمد باقر الداماد: الرواشح السماوية في شرح الاحاديث الامامية، منشورات مكتبة المرعشي النجفي، قم، 1405هـ، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص40ـ41

[841] الرسالة المستطرفة، ص217

[842] يوسف البحراني: لؤلؤة البحرين، حققه وعلق عليه محمد صادق بحر العلوم، مطبعة النعمان، النجف، ص394ـ395، كذلك: هاشم معروف الحسني: الموضوعات في الآثار والأخبار، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 1973م، ص44

[843] لؤلؤة البحرين، ص394ـ395، لكن يلاحظ أن مجموع تلك الأعداد يعطي (16121) حديثاً، ولا يعطي العدد الكلي المتمثل بـ (16199).

[844] روضات الجنات، ج6، ص109

لمعرفة صحيح الاخبار من ضعيفها[845]. كما علل بعض الاصوليين الوضع الجديد بانه كان بسبب اختلاط الاصول المعتمدة بغيرها واندراس هذه الاصول فضلاً عن خفاء القرائن، ولأن اصحاب الجوامع الاربعة كانوا يعتمدون على اجتهاداتهم في تصحيح الاحاديث[846]. لكن الحر العاملي اعترض على هذا التعليل فانكر ان يكون قد حصل اختلاط واندراس في الاصول، لا في زمن اصحاب الجوامع الاربعة ولا بعدهم[847]، واستشهد على ذلك بما اشار اليه الشيخ حسن العاملي في (المعالم والمنتقى) بان أحاديث الكتب الاربعة وامثالها كانت محفوفة بالقرائن، وانها منقولة من الاصول والكتب المجمع عليها من غير تغيير، وكثيراً ما سلك المتأخرون مسلك المتقدمين وعملوا باصطلاحهم[848].

وعلى رأي الاخبارية ان الفهم السابق للحديث الصحيح كما يعول عليه المتأخرون من الاصوليين هو غير فهم قدماء المحدثين والجامعين للاخبار. فقد ذكر الاسترابادي وتابعه الحر العاملي ان للحديث الصحيح عند القدماء والاخبارية ثلاثة معان يقابلها ثلاثة اخرى للحديث الضعيف، احدها بمعنى القطع بصدور الخبر عن المعصوم، وثانيها يتضمن نفس المعنى الاول مع زيادة قيد آخر هو عدم وجود معارض اقوى منه، وثالثها ما كان مضمون الخبر معبراً عن حكم الله في الواقع وان لم يقطع بصدوره عن المعصوم[849].

وبهذا المنطق اعتبرت الاخبارية ان إحداث الاصطلاح الجديد في تقسيم الحديث يفضي الى زوال الدين، حتى قال بعضهم ان الدين هدم مرتين: يوم السقيفة، ويوم احدث الاصطلاح الجديد في الاخبار، او يوم ولد العلامة الحلي – كما في عبارة اخرى – وذلك باعتباره المسؤول عن هذا الإحداث[850].

ومن الناحية العلمية قدمت الاخبارية شهادتين للقدماء تستبعد فيهما التقسيم المستحدث للاصوليين، احداهما تخص توثيق الرواة، والاخرى تؤكد صحة الاحاديث المدونة في الجوامع الاربعة وغيرها من الاصول القديمة، وتفصيل ذلك يأتي من خلال الفقرتين الاتيتين:

اولاً: ذهب الاخباريون الى تعديل رواة الحديث من اصحاب الائمة بما يشبه ما ذهب اليه اهل السنة في تعديل الصحابة، فزعموا ان القدماء وثقوا رجال الامام الصادق الذين يقدر عددهم باربعة الاف رجل. واحتج الحر العاملي على ذلك بكلمات بعض القدماء من امثال الشيخ المفيد وابن شهر آشوب، حيث صرح المفيد بان اصحاب الحديث نقلوا اسماء الرواة عن الامام الصادق من الثقات وكانوا اربعة

---

[845] الحدائق الناضرة، ج1، ص15

[846] الدرر النجفية، ص165ـ166، كذلك: وسائل الشيعة، ج20، ص68

[847] قيل ان اضمحلال تلك الاصول إنما وقع بسبب الاستغناء عنها بكتب الجوامع التي دوّنها اصحاب الاخبار، لكونها احسن منها جمعاً وأسهل تناولاً، وإلا فتلك الاصول قد بقي اكثرها إلى زمن ابن طاوس الذي نقل منها شيئاً كثيراً في مصنفاته (الحدائق الناضرة، ج1، ص19).

[848] وسائل الشيعة، ج20، ص77 و68ـ69.

[849] محمد امين الاسترابادي: الفوائد المدنية، طبعة حجرية قديمة، ص177، كذلك: وسائل الشيعة، ج02، ص107، والاصول الاصيلة، ص63.

[850] اعيان الشيعة، ج5، ص401.

الاف رجل، كالذي اطلعنا عليه من قبل. كما عبر ابن شهر آشوب في (المناقب) من أن الـذين رووا عن الصادق من الثقات كانوا أربعة آلاف رجل، وأن ابن عقدة ذكرهم في رجاله[851]. ولم يستبعد الحر العاملي في (أمل الآمل) ان يكون أصحاب الصادق كلهم موثوقين إلا من ثبت ضعفه[852].

وقد توهم بعض الاخباريين من ان الاصل في توثيق اصحاب الصادق هو ابن عقدة، كالذي ذهب اليه الشيخ النوري[853]. فعلى ما اشار اليه المحقق الخوئي هو ان اصل التوثيق يعود الى الـشيخ المفيـد، وتبعه في ذلك ابن شهر آشوب وغيره، أما ابن عقدة فإن ما نسب إليه هو فقط تعداد هؤلاء الاصحاب مع ذكر لكل واحد منهم حديثاً. واضاف الخوئي ان هذه الدعوى من التوثيق غير قابلة للتصديق، اذ لو فرضنا ان اصحاب الصادق عبارة عن اربعة الاف رجل فقط، وكانوا جميعاً ثقاة، فان ذلك سيتنافى مع تضعيف الشيخ الطوسي لجماعة منهم؛ كابراهيم بن أبي حبة والحارث بن عمر البصري وعبد الرحمن بن الهلقام وعمرو بن جميع وغيرهم. ناهيك عن ان من المستحيل عادة ان يكون جميع الرجال ثقـاة وهم من طبقات ومذاهب شتى. اما لو فرضنا العدد اكثر من المذكور، وان الثقاة مـنهم اربعـة الاف فقط، فهذا الافتراض وان كان ممكناً وقابلاً للتصديق في نفسه، الا انه لا يترتب عليه اثر، فلو فـرض ان اصحاب الصادق كانوا ثمانية آلاف، والثقات منهم أربعة آلاف، فانه ليس لنا طريق إلـى معرفـة الثقات منهم على وجه التشخيص. وبالتالي فسواء كان اصحاب الامام الصادق اربعة الاف او اكثر فهم ليسوا سواء من حيث التوثيق، طالما ان المنقول عنهم هم بين ثقات وغير ثقات، كالـذي يـدل عليـه تضعيف الطوسي لجماعة منهم[854].

ثانياً: كما استشهد الاخباريون على دعواهم في صحة الاخبار المدونة في الجوامع الحديثية المعروفـة باقوال عدد من العلماء المتأخرين والمتقدمين، ومن بينهم اصحاب الكتب الاربعة. فمـن المتـأخرين استشهدوا بقول الشيخ بهاء الدين العاملي في (مشرق الشمسين) حيث علق على التقـسيم المـستحدث للحديث فقال: <وهذا الاصطلاح لم يكن معروفاً بين قدمائنا كما هو ظاهر لمن مارس كلامهـم، بـل المتعارف بينهم إطلاق (الصحيح) على ما اعتضد بما يقتضي اعتمادهم عليه، أو اقترن بمـا يوجـب الوثوق به والركون إليه، وذلك بامور: منها وجوده في كثير من الأصول الأربعمائة التي نقلوها عن مشايخهم بطرقهم المتصلة بأصحاب العصمة، وكانت متداولة في تلك الأعصار ومشتهرة بينهم اشتهار الشمس في رائعة النهار، ومنها تكرره في أصل أو أصلين منها فصاعداً بطرق مختلفة وأسانيد عديدة معتبرة، ومنها وجوده في أصل معروف الانتساب إلى أحد الجماعة الذين أجمعوا علـى تـصديقهم؛ كزرارة ومحمد بن مسلم والفضيل بن يسار، أو على تصحيح ما يصح عنهم، كـصفوان بـن يحيـى ويونس بن عبد الرحمن وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، أو العمل برواياتهم كعمار الساباطي

---

[851] وسائل الشيعة، ج30، الفائدة السادسة، ص208.

[852] معجم رجال الحديث، ج1، ص55ـ56.

[853] خاتمة المستدرك، ج4، ص52 و220.

[854] معجم رجال الحديث، ج1، ص56ـ57.

وغيرهم ممن عدهم شيخ الطائفة في (العدة) كما نقله عنه المحقق الحلي في بحث التراوح من (المعتبر) ومنها اندراجه في أحد الكتب التي عرضت على الأئمة صلوات الله عليهم فأثنوا على مصنفيها، ككتاب عبيد الله بن علي الحلبي الذي عرضه على الصادق، وكتابي يونس بن عبد الرحمن والفضل بن شاذان المعروضين على العسكري، ومنها كونه مأخوذاً من الكتب التي شاع بين سلفهم الوثوق بها والاعتماد عليها؛ سواء كان مؤلفوها من الفرقة الناجية المحقة ككتاب (الصلاة) لحريز بن عبد الله، وكتب ابني سعيد وعلي بن مهزيار، أو من غير الإمامية ككتاب حفص بن غياث القاضي، وكتب الحسين بن عبيد الله السعدي وكتاب (القبلة) لعلي بن الحسن الطاطري، وقد جرى رئيس المحدثين على متعارف القدماء فحكم بصحة جميع أحاديثه، وقد سلك ذلك المنوال جماعة من أعلام علماء الرجال لما لاح لهم من القرائن الموجبة للوثوق والاعتماد[855].

واحتج الاخباريون ايضاً باقوال القدماء واعتبروها شاهدة على صحة الاخبار المدونة في الجوامع الحديثية. فقد صرح زعيم الاخبارية الاسترابادي قائلاً: >ان الامام ثقة الاسلام محمد بن يعقوب الكليني وسيدنا الاجل المرتضى وشيخنا الصدوق ورئيس الطائفة قدس الله ارواحهم لم يفتروا في اخبارهم بان أحاديث كتبنا صحيحة، او بانها مأخوذة من الاصول المجمع عليها، ومن المعلوم ان هذا القدر من القطع العادي كاف في جواز العمل بتلك الاحاديث<[856]. وقال ايضاً: >اقول اولاً كلما راجعت وجداني وجدت قطعاً عادياً بان الائمة الثلاثة وسيدنا الاجل المرتضى، وبيان من ذكرنا ومن لم نذكر اسمه في كتابنا هذا من قدمائنا، لم يفتروا ولم يكذبوا فيما اخبروا به من ان أحاديث كتبنا المتداولة، لاسيما الكتب الاربعة، كلها لواردة عن اصحاب العصمة، وكانت مسطورة في كتب اصحابهم المصنفة بامرهم واشارتهم، وانهم لم يدخلوا في كتبهم ما لم يعتمد عليه مما لم يثبت وروده عنهم (ع) <[857].

لكن ما ذكره الاسترابادي فيه نظر، وتعليقنا عليه سيكون بحسب الفقرات التالية:

1ـ ان ما نسبه الاسترابادي الى الشريف المرتضى بانه قائل بصحة أحاديث الكتب المعتبرة في زمانه، ربما يشير الى ما جاء عنه في (جواب المسائل التبانيات) من نص يوثق فيه تلك الاخبار، حيث يقول بالحرف الواحد: >ليس كل ما رواه أصحابنا من الأخبار وأودعوه في كتبهم وإن كان مستنداً إلى رواة معدودين من الآحاد، معدوداً في الحكم من أخبار الآحاد، بل أكثر هذه الأخبار متواتر موجب للعلم<[858]. وقد نقل عنه الشيخ حسن العاملي نصاً يقارب ما ذكرناه[859]، واعتمد عليه في النقل كل من

---

[855] وسائل الشيعة، ج30، الفائدة السادسة، ص199

[856] الفوائد المدنية، ص253

[857] المصدر السابق، ص275

[858] مجموعة رسائل الشريف المرتضى، اعداد مهدي رجائي، تقديم واشراف احمد الحسيني، نشر دار القرآن الكريم، قم، 1405هـ، ج1، ص26

[859] ما نقله حسن العاملي هو قول المرتضى: >ان اكثر اخبارنا المروية في كتبنا معلومة مقطوعة على صحتها؛ اما بالتواتر او بامارة وعلامة دلت على صحتها وصدق رواتها، فهي موجبة للعلم ومقتضية للقطع، وان وجدناها مودعة

تأخر عنه من الاخباريين وغيرهم[860].

ويبدو ان المرتضى يريد من ذلك ليس ما سطره اصحاب الحديث من الاخبار، بل خصوص ما يتعامل به المحققون من الفقهاء والمتكلمين، بدلالة انه في ذات الصفحة التي يعترف بها بتواتر اكثر الاخبار يشير الى عدم التعويل على مصنفات اصحاب الحديث. وهو سواء في هذه الرسالة او غيرها من رسائله لا يعترف بوجود التواتر في الكتب التي صنفها اصحاب الحديث، ويرى ان كتبهم مملوءة باخبار الاحاد، الامر الذي نقدهم عليها كما سيأتينا تفصيل ذلك فيما بعد.

2ـ لقد اعتمد الاسترابادي على شهادة اصحاب الكتب الاربعة في تصحيح أحاديثهم، كما جاء في مقدمة كل واحد منهم لكتابه. فقد ذكر الكليني بان كتابه جاء وفقاً لطلب بعض السائلين الذي اشكلت عليه اختلاف الرواية وانه يود ان يكون عنده >كتاب كاف يجمع فيه من جميع فنون علم الدين ما يكتفي به المتعلم، ويرجع اليه المسترشد ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالاثار الصحيحة عن الصادقين (ع) والسنن القائمة التي عليها العمل، وبها يؤدي فرض الله عز وجل وسنة نبيه (ص)<. واجاب الكليني على هذا الطلب بقوله: >فاعلم يا أخي أرشدك الله أنه لا يسع أحداً تمييز شيء مما اختلف الرواية فيه عن العلماء عليهم السلام برأيه، إلا على ما أطلقه العالم بقوله عليه السلام : اعرضوها على كتاب الله فما وافق كتاب الله عز وجل فخذوه، وما خالف كتاب الله فردوه، وقوله عليه السلام : دعوا ما وافق القوم فإن الرشد في خلافهم، وقوله عليه السلام: خذوا بالمجمع عليه، فان المجمع عليه لا ريب فيه. ونحن لا نعرف من جميع ذلك إلا أقله ولا نجد شيئاً أحوط ولا أوسع من رد علم ذلك كله إلى العالم عليه السلام وقبول ما وسع من الامر فيه بقوله عليه السلام : بأيما أخذتم من باب التسليم وسعكم. وقد يسر الله – وله الحمد – تأليف ما سألت، وأرجو أن يكون بحيث توخيت، فمهما كان فيه من تقصير فلم تقصر نيتنا في إهداء النصيحة، إذ كانت واجبة لاخواننا وأهل ملتنا، مع

في الكتب بسند مخصوص من طريق الاحاد< (حسن بن زين الدين العاملي: معالم الدين وملاذ المجتهدين، اخراج وتحقيق وتعليق عبد الحسين محمد علي بقال، منشورات مكتبة الداوري، قم، ص350، ومنتقى الجمان، ج1، ص2ـ3).

[860] لاحظ مثلاً: الحر العاملي: الفوائد الطوسية، المطبعة العلمية، قم، 1403هـ، فائدة (49) ص214، ووسائل الشيعة، ج20، ص76، ومرتضى الانصاري: فرائد الاصول، تحقيق وتقديم عبد الله النوراني، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، الطبعة الثالثة، 1411هـ، ج1، ص152). وقد علق الحر العاملي على النص بما وجهه من كلام يتفق مع النزعة الاخبارية، فقال: >قال السيد المرتضى في العبارة السابقة: اكثر أحاديثنا؛ اما لان بعض الكتب كانت غير معتمدة، وكانت متميزة عن الكتب المعتمدة، وكانت اكثر مؤلفات الشيعة معتمدة معلومة مجمعاً عليها، واما لان أحاديث الكتب المعتمدة التي يقطع بثبوتها عنهم (ع) فيها ما له معارض اقوى منه فلا يوجب العلم والعمل وان اوجب العلم بثبوته عن المعصوم، فلا يعلم كونه حكم الله، بل يعلم كونه من باب التقية. فمراده بالصحة هنا المعنى الاخص، اعني ثبوت النقل وانتفاء المعارض المساوي او الراجح... واما ما يوجد في بعض كلامه من الطعن في ظواهر الاخبار، فوجه ظاهر لوجود معارضها وعدم امكان العمل بظاهرها، او لان مراده بالاخبار هناك اعم من اخبار الكتب المعتمدة وغيرها، وذلك كله واضح، مع ان الشيخ – الطوسي – في (العدة) اشار الى دفع ذلك بانه انما يقول برد الاخبار التي يرويها المخالفون، لا ما يرويه ثقات الامامية< (الوسائل، ج20، ص76ـ77). لكنا سنرى ان نقد المرتضى للروايات كان جذرياً غير هذا الذي صوره الحر العاملي.

ما رجونا أن نكون مشاركين لكل من اقتبس منه، وعمل بما فيه دهرنا هذا، وفي غابره إلى انقضاء الدنيا[861].

ويبدو ان ظاهر عبارة الكليني تشير الى هذا المعنى الذي اثاره الاخباريون من انه كان لا يتردد في القطع بصدور رواياته عن الائمة، وإن جاء في بعضها ما يخالف الحق باعتبارها وردت للتقية وما اليها، اي ان ما كان يشكو منه الكليني في كلمته لا يتعلق بالصدور، بل بتمييز الروايات ذات المضامين الحقة عن غيرها، لذا انتهى الى منهج الاختيار تعويلاً على رواية الامام، وهو منهج عملي شبيه بما لجأ اليه الاصوليون المتأخرون في اجراء الاصول العملية عند التمشكل في الشك بالحكم، كالاخذ باصل البراءة او التخيير او الاحتياط او غيرها من الاصول.

لكن مع هذا يمكن اعتبار ذلك اجتهاداً من الكليني، فالقدماء كثيراً ما كان بعضهم يضعف ما يصححه البعض الاخر للاحاديث رغم قرب عهدهم بالائمة او معاصرتهم لهم[862]. والامر ينطبق على مسألتنا هنا، ذلك ان العلماء لم يسلموا بصدور جميع روايات الكليني عن الائمة، وكان ممن اعترض عليه الشريف المرتضى والشيخ المفيد كما سنرى، وكذا ان الشيخ الصدوق كان يتردد في بعض ما جاء به الكليني من روايات، حيث ابدى عدم قبول ما رواه الاخير بخلاف ما عنده من توقيع بخط الامام الحسن العسكري في باب (الرجل يوصي الى رجلين) وقال: >هذا التوقيع عندي بخط ابي محمد الحسن بن علي (ع) وفي كتاب محمد بن يعقوب الكليني رواية خلاف ذلك التوقيع عن الصادق (ع) بل افتي بما عندي بخط الحسن بن علي<[863]. وايضاً فإن الشيخ الطوسي قد رد في كتابه (التهذيب) بعض اخبار الكافي ووصفها بالضعف والشذوذ[864].

لكن هذا التضعيف وذلك الرد للروايات لم يكن يعني عند الاخبارية سوى التضعيف من جهة الترجيح والتعارض مع نفي ان يكون مقصد اولئك الاعتراض على صدورها عن المعصوم، وبهذا يصبح تعليل الاخباريين لصدورها محمولاً على جواز كونها من التقية او غيرها من المحامل[865].

كما عد المحقق الخوئي ان كلام الصدوق في مقدمة (من لا يحضره الفقيه) يدل على انه لا يرى في كتاب الكافي مشتملاً على الصحيح الصرف، بل فيه الصحيح وغير الصحيح كسائر المصنفات. ولو كان الصدوق يرى روايات الكافي كلها صحيحة لما كان هناك داع لكتابة (من لا يحضره الفقيه) خاصة وان الكافي اشمل واوسع من هذا الاخير[866]. وللتأكيد فان الصدوق قال في باب (الوصي يمنع

---

[861] مقدمة كتاب الكافي، ج1، ص8ـــ9

[862] رسالة الاجتهاد والاخبار، مصدر سابق، ص72ـــ73

[863] الفوائد المدنية ص51، والوسائل، ج20، ص108

[864] حسين العاملي الكركي: هداية الأبرار، الطبعة الاولى، 1396هـ، ص20

[865] الفوائد المدنية، ص51، والوسائل، ج02، ص108، وهداية الابرار، ص20

[866] يمكن ان يجاب على هذه النقطة بان مهمة الصدوق هي اخص من مهمة الكليني، فغرض الصدوق هو الافتاء بصحة مضامين الاحاديث التي ضمها كتابه، اما غرض الكليني فمختلف، حيث اورد الاحاديث الصحيحة وغير الصحيحة المضمون، وبالتالي كان عمل الصدوق مبرراً حتى لو اعتقد ان روايات الكافي قطعية الصدور.

الوارث) : <ما وجدت هذا الحديث إلا في كتاب محمد بن يعقوب (الكليني) ولا رويته إلا من طريقه<، فلو كانت روايات الكافي كلها قطعية الصدور، فكيف يصح ذلك القول من الشيخ الصدوق[867] ؟ وهو لم يرو عن الكليني اكثر من سبعة أحاديث[868]. بل حتى المحدث النوري قد اعترض على شيخه الاسترابادي فيما رام اليه من جعل أحاديث الكليني قطعية، واعتبر ان القرائن التي قدمها لمدعاه لا تنهض[869].

3ــ كذلك اعتبر الاخباريون ان ديباجة كتاب الصدوق (من لا يحضره الفقيه) هي ايضاً شاهدة على تصحيحه للاخبار التي نقلها، ذلك ان البعض سأله ان يصنف له كتاباً في الفقه والحلال والحرام والشرايع والاحكام، فاستجاب له وقال: <صنفت له هذا الكتاب بحذف الاسانيد لئلا تكثر طرقه وإن كثرت فوائده، ولم اقصد فيه قصد المصنفين في ايراد جميع ما رووه، بل قصدت الى ايراد ما افتي به واحكم بصحته، واعتقد فيه انه حجة فيما بيني وبين ربي تقدس ذكره وتعالت قدرته، وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول واليها المرجع<[870].

فقد اعتبر الاخباريون هذا الكلام صريحاً على معنى القطع بصدور الاخبار التي رواها الصدوق عن الامام، وهو ما لم يتفق عليه الاصوليون، ومنهم البهبهاني الذي اعتبر قول الصدوق بصحة ما رواه وما استخرجه من الكتب المعول عليها؛ بانه على معنى خلاف الظاهر، وهو كقول المتأخرين عن الكتب الاربعة بانها معتبرة عليها المعول والمرجع، مستشهداً على ذلك بانه لم يقطع بصدور العديد من الاخبار عن المعصوم[871].

وذهب الخوئي في نقده للاخبارية بان الصدوق قد صرح بانه يتبع في تصحيح الاحاديث شيخه ابن الوليد، فيأخذ ما اخذه ويترك ما تركه، اي انه لا ينظر الى حال الراوي حسب التعديل والتجريح، بل يعتمد في ذلك على غيره، فكيف يكون له قطع بصدور الروايات اذا ما كان حاله هذا الحال من التقليد؟ بالاضافة الى ان الصدوق كان يعتبر كل رواية يجدها في كتاب شيخه او غيره من المشايخ المعول عليهم، يعتبرها صحيحة رغم ان فيها المراسيل، فكيف يتسنى لنا الحكم بقطعية صدور مثل هذه الروايات اعتماداً على تصحيح الصدوق الذي لم يحقق فيها شيئاً؟ وينتهي الخوئي الى ان تصريح الصدوق بصحة رواياته انما يعبر عن وجهة نظره وليس من باب الحجة على الغير[872].

وقد واجه الصدوق انتقادات عديدة من معاصريه، ومن ذلك ان المفيد والمرتضى عرّضا فتوى اصحاب العدد في صيام شهر رمضان الى النقد، وكان على رأس هؤلاء الشيخ الصدوق. لكن الاخباريين اعتبروا فتوى الصدوق في العدد جاءت للغفلة والسهو، حيث وردت الاخبار الدالة على

---

[867] معجم رجال الخوئي، ج1، ص26ــ27 و87ــ88

[868] نهاية الدراية، ص543

[869] خاتمة المستدرك، ج3، ص470

[870] من لا يحضره الفقيه، ج1، ص3

[871] رسالة الاجتهاد والاخبار، ص67ــ68

[872] معجم رجال الخوئي، ج1، ص26ــ27 و87ــ88

الفتوى موافقة لبعض مذاهب العامة مما يعني جواز حملها على التقية[873]، رغم ان المرتضى طعن بأصل صدور هذه الاخبار عن المعصوم.

4ـ وبخصوص الشيخ الطوسي فقد ذهب بعض الاخباريين الى ان الروايات التي دونها هذا الشيخ في كتابيه (التهذيب والاستبصار) تعد صحيحة، واستدل على ذلك بما حكاه الفيض الكاشاني في (الوافي) عن (عدة الاصول) من ان الطوسي قال: >إن ما أورده في كتابي الاخبار إنما آخذه من الاصول المعتمد عليها<. وقد اعتبر هذا الكلام شاهداً على صحة جميع ما رواه الطوسي في كتابيه. لكن المحقق الخوئي نفى ان تكون تلك العبارة في (عدة الاصول)[874].علماً بان الاصول التي تحدث عنها الشيخ الطوسي سبق ان اشار اليها في (الفهرست) معتبراً ان الكثير من اصحابها ينتحلون المذاهب الفاسدة وان كانت كتبهم معتمدة[875]، مما لا يعني بالضرورة انه يوثق جميع ما يرويه عن هذه الاصول. لذلك صرح البهبهاني بان تضعيف الطوسي للكثير من الروايات في كتابيه انما كان من باب نفي صدورها عن المعصوم وليس من باب التقية[876].

كما ان الحر العاملي اعتبر ان ما ينفى من كتب الطوسي وغيرها من الكتب المعتمدة هو قسم الحديث الضعيف الذي لم يثبت صدوره عن المعصوم ولا يعلم كون مضمونه حقاً يطابق حكم الله في الواقع، فتكون الاحاديث الكثيرة التي ضعفها الشيخ في كتابيه (التهذيب والاستبصار) ليست من هذا القسم، حيث انها تصبح ضعيفة بالقياس الى ما هو اقوى منها معارضة، وان علم صدورها عن المعصوم[877]. كذلك اعتبر ان شبهة تضعيف الطوسي للاخبار من جهة الراوي، على ما يثيرها الاصوليون[878]، قد تجد لها جواباً من ان هذا التضعيف كان ظاهرياً لا حقيقياً، خاصة وان تضعيفاته كانت في مقام التعارض، إضافة الى انه كثيراً ما يعمل بالروايات الضعيفة والمرسلة ويرجحها على الروايات المسندة والموثقة[879]. وسبق للاسترابادي ان نقل عن الطوسي في (عدة الاصول) انه اعتبر الاحاديث التي عمل بها صحيحة، لكن الفاضل التوني علق على ذلك فقال: >تصفحت العدة فما رأيت هذا الكلام فيه<[880].

يظل ان اغلب الاخباريين يسلمون بان ما جاء في الكتب الاربعة من الروايات الصحيحة هي كل ما ورد في الكافي ومن لا يحضره الفقيه وما عمل به الطوسي في كتبه كلها، كالذي ذهب اليه الكركي[881].

---

[873] هداية الابرار، ص23

[874] معجم رجال الحديث، ج1، ص89

[875] الفهرست، ص2

[876] رسالة الاجتهاد والاخبار، ص63ـ64

[877] الوسائل، ج20، ص108

[878] لاحظ مثلاً: رسالة الاجتهاد والاخبار، ص63ـ67

[879] الوسائل، ج20، ص111ـ112

[880] رسالة الاجتهاد والاخبار، ص48

[881] هداية الابرار، ص17

والحقيقة ان الطوسي لا يرى الروايات التي نقلها او عمل بها هي روايات قطعية الصدور والثبوت، ذلك انه في (عدة الاصول) اعتبر اخبار الاحاد ليست مقطوعة الصدور ولا ثابتة المضمون، ومع هذا فقد تعبد بها لما ادعاه من اجماع الاصحاب على العمل بها، الامر الذي رأى في ذلك حجة كالذي سنطلع عليه فيما بعد.

بالاضافة الى ان الطوسي لا يسلم احياناً بصحة صدور الاخبار التي لها علاقة بالقضايا العقائدية إن كانت تتعارض مع مسلماته العقلية، رغم انها منقولة عن الكتب المعتمدة، كما هو الحال مع اخبار الاحباط التي عدها المحدث الجزائري من المتواترات. مع ان الطوسي كان يعدها من اخبار الاحاد التي لا ترد ادلة العقول، ويرى انها لو صحت لاجرى عليها التأويل مثلما يفعل ذلك مع القرآن الكريم[882].

كما ان عبارات الطوسي في (التهذيب والاستبصار) لا تدل على كونه يشترط العمل بالحديث الصحيح او المقطوع الصدور. فقد صنف الاخبار في (الاستبصار) الى عدد من الانواع تندرج ضمن قسمين رئيسين: فهناك قسم يدخل ضمن الصحيح، وهو ما اطلق عليه بانه يوجب العلم، كالخبر المتواتر، والخبر الذي تقترن اليه قرينة توجب العلم؛ مثل مطابقته لأدلة العقل، او لظاهر القرآن، او للسنة المقطوع بها، او لما اجمع المسلمون عليه، او لما اجمعت عليه فرقة الامامية الاثني عشرية. كما هناك قسم اخر هو خبر الاحاد الذي يتعرى عن تلك القرائن المفيدة للعلم، وقد حسبه مما يجوز العمل به على شروط ذكرها[883].

وعلى نفس هذه الشاكلة اكد الطوسي في (التهذيب) ان ما يعمل به هو ليس فقط ما كان صحيحاً من الاخبار، او تلك التي تفيد العلم، بل ايضاً الاخبار التي لا تصل الى هذه المرتبة ضمن شروط، ومن ذلك انه الزم نفسه بتقديم ما جاء من أحاديث الاصحاب المشهورة لينظر بعد ذلك فيما ورد من

---

[882] الطوسي: الرسائل العشر، تقديم واعظ زادة الخراساني، مؤسسة النشر الاسلامي لجماعة المدرسين بقم، ص325ــ326

[883] والشروط التي ذكرها الطوسي هي انه >اذا كان الخبر لا يعارضه خبر فان ذلك يجب العمل به؛ لانه من الباب الذي عليه الاجماع في النقل، الا ان تعرف فتاواهم بخلافه فيترك لاجلها العمل به. وان كان هناك ما يعارضه فينبغي ان ينظر في المتعارضين؛ فيعمل على اعدل الرواة في الطريقين. وان كانا سواء في العدالة عمل على اكثر الرواة عدداً. وان كانا متساويين في العدالة والعدد، وهما عاريين من جميع القرائن التي ذكرناها، نظر فان كان متى عمل باحد الخبرين امكن العمل بالاخر على بعض الوجوه وضرب من التأويل كان العمل به اولى من العمل بالاخر الذي يحتاج مع العمل به الى طرح الخبر الاخر، لانه يكون العامل بذلك عاملاً بالخبرين معاً. واذا كان الخبران يمكن العمل بكل واحد منهما وحمل الاخر على بعض الوجوه وضرب من التأويل، وكان لاحد التأويلين خبر يعضده او يشهد به على بعض الوجوه صريحاً او تلويحاً لفظاً او دليلاً، وكان الاخر عارياً من ذلك، كان العمل به اولى من العمل بما لا يشهد له شيء من الاخبار. واذا لم يشهد لاحد التأويلين خبر اخر وكان متحاذياً؛ كان العامل مخيراً في العمل بايهما شاء. واذا لم يمكن العمل بواحد من الخبرين الا بعد طرح الاخر جملة لتضادهما وبعد التأويل بينهما؛ كان العامل ايضاً مخيراً في العمل بايهما شاء من جهة التسليم، ولا يكون العاملان بهما على هذا الوجه اذا اختلفا وعمل كل واحد منهما على خلاف ما عمل عليه الاخر مخطئاً ولا متجاوزاً حد الصواب..< (مقدمة الاستبصار، ج1، ص3ــ5)

الروايات التي تنافيها، فقد يعمل بتأويل بعضها لاجل الجمع بين المتنافيات، او يعمل بالخبر المعارض الذي يوافق دلالة الاصل وترك ما يخالفه، وهكذا دون ان يحصر العمل فيما يصطلح عليه بالــصحيح في الحديث[884].

* * *

اذاً، يتضح ان اصحاب الكتب الاربعة كانوا يختلفون في نظرتهم الى ما جمعوه من روايات. فالكليني في الكافي كان يميل الى ثبوت رواياته عن الامام المعصوم، لكنه لا يعدها كلها صحيحة بالمعنى الذي تطابق فيه الحكم الالهي او كما يريد لها المعصوم، لذلك اتخذ على عاتقه الانتقاء ومبدأ الاختيار بمــا وسع له كما دلل على ذلك برضى الائمة. اما الشيخ الصدوق فانه اعتبر ما جمعــه مــن الاحاديــث صحيحة بالمعنى الذي يكون مضمونها حجة فيما بينه وبين الله. في حين التزم الشيخ الطوسي مناقشة الاحاديث التي جمعها ووجّه بعضها وطرح بعضاً اخر ولم يلتزم العمل بكل ما جمعه بخلاف ما عليه سابقيه. وفي جميع الاحوال ليس هناك ما يثبت زعم الاخباريين من ان الروايات المدونة فــي الكتــب المعتبرة هي روايات ثابتة الصدور عن الائمة.

بل سنثبت ان الحديث الشيعي برمته ينطبق عليه دليل الانسداد، وذلك تبعاً لكل من علم التوثيق وعلــم الرواية وعلم الدلالة. علماً ان عدداً من العلماء ذهبوا الى هذا الدليل اثر الصراع الاصولي الاخباري، فتشكلت بذلك مرحلة جديدة من مراحل تطور الحديث الشيعي، لكنها لم تثبت فترة طويلــة، واســتمر العمل بطور التحقيق حتى يومنا هذا.

---

884 مقدمة تهذيب الأحكام، تقديم حسن الخرسان، دار الكتب الاسلامية، طهران، الطبعة الثالثة، 1390هـ، ج1، ص3ـ4).

القسم الثاني: الحديث الشيعي ودليـــل الانسداد

الفصل الثاني: انسداد علم التوثيق

كتب التوثيق والانسداد

يعود اهتمام علماء الشيعة بعلم الرجال والجرح والتعديل الى قديم الزمان. فقد اعتاد القدماء على تأليف كتب التراجم والفهارس بغية الجرح والتعديل وتمييز الثقة عن غيره. وقال الشيخ الطوسي بهذا الصدد: إنا وجدنا الطائفة ميزت الرجال الناقلة لهذه الاخبار، ووثقت الثقات منهم، وضعفت الضعفاء، وفرقــوا بين من يعتمد على حديثه وروايته، ومن لا يعتمد على خبره، ومدحوا الممدوح منهم وذموا المذموم، وقالوا: فلان متهم في حديثه، وفلان كذاب، وفلان مخلط، وفلان مخالف في المذهب والاعتقاد، وفلان واقفي، وفلان فطحي، وغير ذلك من الطعون التي ذكروها . وصنفوا في ذلك الكتب واستثنوا الرجال من جملة ما رووه من التصانيف في فهارسهم، حتى أن واحداً منهم إذا أنكر حديثاً طعن فـــي إســـناده وضعفه بروايته. هذه عادتهم على قديم الوقت وحديثه لا تنخرم[885].

وبحسب تحقيق بعض المعاصرين فان عدد الكتب الرجالية من زمان الشيخ الحسن بن محبوب السراد (المتوفى سنة 224) إلى زمان الشيخ الطوسي قد بلغت اكثر من مائة كتاب على مـــا يظهـــر مـــن النجاشي والطوسي وغيرهما[886].

وقيل ان اول من صنف في الرجال من علماء الشيعة هو عبد الله بن جبلة بن أبجر الكناني (المتــوفى سنة 219هـــ) وهو ما ذهب اليه حسن الصدر[887]. كما قيل ان اول المصنفين في ذلك هو عبيد الله بن ابي رافع خلال النصف الثاني من القرن الاول، حيث دّون اسماء الصحابة الذين شايعوا علياً وحضروا حروبه وقاتلوا معه في البصرة وصفين والنهروان، وهو ما ذهب اليه الطهراني[888]. ومـــن القـــدماء

[885] الطوسي: عدة الاصول، تحقيق الانصاري القمي، مطبعة ستارة، قم، ج1، ص141ــ142

[886] معجم رجال الحديث، ج1، ص41

[887] الذريعة الى تصانيف الشيعة، دار الاضواء، بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـــ ج10، ص84

[888] الذريعة، ج10، ص80

الشيعة الذين صنفوا في الرجال خلال عهد الائمة يبرز الحسن بن علي بن فضال (المتوفى سنة 224هـ)[889]، ومحمد بن عبد الله بن مهران الكرخي، وهو من اصحاب الامام الجواد وله مصنف اسمه (كتاب الممدوحين والمذمومين)[890]، ومحمد بن عمر الواقدي (المتوفى سنة 207هـ) وله كتاب الطبقات وتاريخ الفقهاء[891]، وعباد بن يعقوب الرواجيني (المتوفى سنة 250هـ او 271هـ) وله كتاب (المعرفة في معرفة الصحابة)[892]، وعلي بن الحكم بن الزبير النخعي، وهو ممن لقي الكثير من اصحاب الامام الصادق، وكان تلميذاً لابن ابي عمير[893]، وسعد بن عبد الله الاشعري (المتوفى سنة 299هـ) وله كتاب طبقات الشيعة[894]، ومحمد بن خالد البرقي، وهو من اصحاب الامام الكاظم، وله ثلاثة كتب رجالية[895] ، وولده احمد بن محمد بن خالد البرقي (المتوفى سنة 274هـ او 280هـ) وله كتابان في الرجال، يسمى احدهما بكتاب الرجال، والاخر بكتاب الطبقات، حيث انه قائم على الترتيب الزمني للرجال، فيبدأ باصحاب النبي ثم اصحاب الامام علي الى اخر الائمة الاثنى عشر، والكتاب مازال موجوداً الى يومنا هذا[896].

كما صنف في الرجال بعد هؤلاء جماعة مثل الكليني ومعاصره العياشي وشيخه حميد بن زياد وابي عمرو الكشي واحمد بن نوح وابي العباس بن عقدة وابن عبدون والغضائري والطوسي والنجاشي والعقيقي وغيرهم[897].

واعتبر الطوسي ان جميع كتب الرجال وفهارس المصنفات، منذ ان ظهرت وحتى زمانه، لم يكن فيها ما يستوفي هذا العلم باستثناء ما قدمه معاصره ابو الحسين احمد بن الغضائري، فانه صنف في هذا المجال كتابين، لكن اتلفهما بعض ورثته[898].

واهم ما في الامر هو ان كتب الرجال التي شاعت في عصر الائمة وما بعدهم بقليل لم يعد لها اثر في الازمان المتأخرة. وما بقي من الكتب المعتمدة هي اربعة صغيرة متأخرة تعرف بالاصول الرجالية الاربعة. وكذلك بعض مما بقي من الكتب التي سبقتها مثل رجال البرقي ورجال العقيقي[899]. لكن هذه الكتب الاخيرة لا تعد من الاصول لعدم تضمنها التحقيق في توثيق الرجال، وان كان حالها ليس بافضل

---

[889] الذريعة، ج10، ص89
[890] المصدر السابق، ص145
[891] المصدر السابق، ص147
[892] المصدر السابق، ص123
[893] المصدر السابق، ص135
[894] المصدر السابق، ص118
[895] المصدر السابق، ص100
[896] المصدر السابق، ص99، وج15، ص145ـ146
[897] عدة الرجال، ج1، ص45
[898] الفهرست، ص1ـ2
[899] الذريعة، ج10، ص81

من بعض الاصول المعتبرة كرجال الشيخ الطوسي، حيث انه ايضاً لا يحمل صفة التعديل والتجـــريح كما سنرى. وهذا يعني ان هناك فجوة بين علم الرجال وبين اغلب الرواة الذين يتحدث عنهم هذا العلم. بل هناك انسداد في الطريق لوجود الفاصلة الزمنية الكبيرة التي تفصل بين زمن الكتب المتبقية من علم الرجال وبين زمن الرواة الذين عاصروا الائمة وعلى رأسهم الامام الصادق الذي غلبت عنه الرواية. والاصول الاربعة التي وصلتنا في علم الرجال، هي كل من اختيار رجال الكشي ورجـــال النجاشـــي ورجال وفهرست الطوسي. يضاف اليها رجال ابن الغضائري المسمى (كتاب الضعفاء) وهـــو كتـــاب شكك العلماء فيه كما سنعرف. فهذه هي الكتب الاساسية الوحيدة التي بقيت خلال القرن السابع الهجري والتي اعتمد عليها المتأخرون بدءاً من ابن طاوس (المتوفى سنة 673) وتلميذيه العلامة الحلي وابن داود وحتى عصرنا الحاضر. ويمكن ان نصف كل واحد منها كالاتي:

1ـ رجال الكشي

ان الاصل في (اختيار رجال الكشي) هو كتاب (معرفة الناقلين) لعمرو محمد بن عمر بن عبـــد العزيز الكشي، وهو تلميذ العياشي واستاذ جعفر بن قوليه شيخ المفيد، ويعد من طبقة الشيخ الكلينـــي. وقد ذكره النجاشي في رجاله بانه ثقة عين روى عن الضعفاء كثيراً[900]. اما كتابه فهو مفقود سوى ما انتخبه الشيخ الطوسي بعد تهذيبه وتلخيصه، وسماه (اختيار معرفة الرجال). وقيـــل ان النـــسخ التـــي وصلتنا من الكتاب تختلف بالزيادة والنقصان. اما (معرفة الناقلين) فقد ذكر النجاشي ان فيـــه اغلاطـــاً كثيرة[901]، وهو ما دعا الطوسي الى القيام بتهذيبه وتجريد ما فيه من اغلاط[902]. وهذا يعني ان (اختيار معرفة الرجال) الذي وصلنا لا يعكس تمام الصورة لكتاب الكشي المفقود، فربمـــا اجـــرى الطوســـي اضافات وتغييرات جوهرية على الكتاب دون ان نعرف حقيقتها. كما تـغـلـب عـلـى الكتاب الاســـانيد المعلقة، وقد ذكرها الطوسي من غير اصلاح. وكما يرى بعض المحققين انه لم يصح من نـــصوص الكتاب المقدرة (1150) نصاً الا اقل من ثلاثمائة نص فقط[903]. هذا بالاضافة الى وجـــود مـــشكلتين اخريتين، احداهما ان الكتاب يعتمد التوثيق المروي عن الائمة بحق الرواة، وهو ليس معنياً بالغالبيـــة العظمى ممن لم يرد فيهم شيء عن الائمة. اما المشكلة الاخرى فهي ان الكثير من روايات التوثيـــق التي ينقلها الكتاب عن الائمة هي روايات متعارضة من المدح والذم، ولم يسلم من ذلك حتى اولئـــك الموصوفين بقوة الوثاقة والمعتمد عليهم في النقل. الامر الذي اضطر العلماء الى تعليل روايات الـــذم بانها صادرة للتقية.

---

[900] رجال النجاشي، ص372

[901] نفس المصدر والصفحة السابقة.

[902] الذريعة، الطبعة الثالثة، 1403هــ ــ1983م، ج1، ص365، وج10، ص141، كذلك: اعيان الشيعة، ج9، ص165

[903] معرفة الحديث، ص56

2ــ كتاب الضعفاء

يُنسب كتاب (الضعفاء) الى الشيخ احمد بن الحسين بن عبيد الله المعروف بابن الغضائري، ونسبه بعض المتأخرين الى والده الحسين (المتوفى سنة 411هـ). وقد عاصر ابن الغضائري كلاً من الطوسي والنجاشي، وحضر برفقة هذا الاخير دروس والده. ويعتقد البعض انه أصبح شيخاً للنجاشي بعد وفاة ابيه. اما الكتاب المذكور فلم تثبت نسبته الى ابن الغضائري لعدد من الادلة، ابرزها ان ابن طاوس، الذي يعد العمدة في نقل الكتاب، قد شكك بصحة نسبته، اذ صرح بان له روايات متصلة بجميع الكتب الرجالية التي وصلته عدا هذا الكتاب، حيث لم يجد له طريقاً في نسبته الى ابن الغضائري[904]. فرغم انه نقله في كتابه (حل الإشكال في تراجم الرجال) والذي جمع فيه الكتب الرجالية الخمسة، لكنه افرده بالتحذير والبراءة من العهدة في صحة النسب، وعلل نقله له في كتابه الجامع؛ وذلك ليكون شاملاً لكل ما قيل في حق ابن الغضائري، حيث وجده منسوباً اليه من غير ان يكون له فيه سماع او رواية او اجازة من مشايخه، اما ما تبقى من الكتب المعبر عنها بالاصول الرجالية الاربعة فقد ذكرها ابن طاوس بطرقه الى مشايخه. وقد اعتمد عليه كل من جاء بعده مباشرة او غير مباشرة، حيث اتبعه في ادراج ما نقله كل من تلميذيه الحلي وابن داود، وذلك في كتابيهما (الخلاصة والرجال) ولم يكن للمتأخرين طريق مستقل عنه، فلولا انه ادرجه في كتابه (حل الاشكال) لما عرف للكتاب من اثر[905]. وقد استند المتأخرون بعضهم الى البعض الاخر في ذكر طريق الكتاب. فمثلاً ان الآغا حسين الخونساري ذكر طريقه اليه عبر الشهيد الثاني، في حين ان هذا الاخير ذكر طريقه عبر العلامة الحلي، مع ان الحلي لا طريق له اليه غير ابن طاوس. لكن مع هذا فللشهيد الثاني طريق اخر الى الكتاب عبر النجاشي، الا ان هذا الاخير لم يذكر وجود هكذا مصنف رغم تعرضه الى ترجمة ابن الغضائري ومصنفاته، ولم يورد ما يشعر به في كتابه كله[906].

نعم، ذكر الشيخ الطوسي في مقدمة فهرسته بانه كان لابن الغضائري الذي وافته المنية كتابان لهما علاقة بذكر المصنفات من الكتب والاصول المروية، حيث كان احدهما يخص المصنفات، والاخر يخص الاصول، لكنه اعقب ذلك بقوله ان هذين الكتابين لم ينسخهما احد من الاصحاب، ونقل عن البعض انه عندما مات ابن الغضائري عمد بعض ورثته الى اتلافهما بمعية عدد من الكتب[907].

كما هناك من شكك بوجود هكذا كتاب في زمن الشيخين الطوسي والنجاشي، والا لما غفلا عن ذكره لصاحبه او حتى لوالده، رغم ان الشيخين كانا حريصين بصدد بيان الكتب التي صنفها الامامية بما

---

[904] الذريعة، الطبعة الثانية، 1403هـ، ج4، ص288.

[905] الذريعة، ج10، ص89 و81

[906] معجم رجال الحديث، ج1، ص44ــ45

[907] الفهرست، ص1ــ2

فيها تلك التي سمعا عنها من غير رؤية[908]. وبحسب رأي بعض المحققين ان الكتاب لم يكن له اثر قبل عصر ابن طاوس[909]. ورأى بعض اخر ان الكتاب قد وضعه بعض المخالفين ونسبه الى ابن الغضائري لاغراض واضحة، وهو ان الكتاب يتصف بشدة تضعيف رجال الشيعة ممن يعتمد عليهم في الرواية، فقليل ما يسلم منه احد، الامر الذي اثر على توثيقات المتأخرين، والاعتماد عليه يوجب رد اكثر اخبار الكتب المشهورة كما صرح بذلك بعض المتأخرين[910]، حتى قيل إن السالم من رجال الحديث من سلم منه، وأن الاعتماد على كتابه في الجرح طرح لما سواه من الكتب[911].

وقد حاول الشيخ الطهراني ان يبرئ ساحة ابن الغضائري مما جاء في الكتاب، فاعتبره اجل من ان يكون له هكذا كتاب، واجل من ان يقحم نفسه في هتك اساطين الدين المعروفين بالتقوى والعفاف والصلاح، ورجح ان يكون واضع الكتاب من المعاندين لكبراء الشيعة فاراد الوقيعة فيهم بكل وجه وحيلة، فألف الكتاب وأدرج فيه بعض مقالات ابن الغضائري تمويهاً ليقبل عنه جميع ما أراد إثباته من الوقائع والقبائح[912].

في حين ذهب بعض المعاصرين الى ان كتاب الضعفاء هو فعلاً لابن الغضائري، وأن تضعيفه وجرحه للرواة والمشايخ لم يكن مستنداً إلى الشهادة والسماع، بل كان اجتهاداً منه حسب ما يراه من روايات الراوي، فإن رآها مشتملة على الغلو والارتفاع، وصفه بالضعف ووضع الحديث، لذلك صحح روايات عدة رواها القميون لانه وجدها خالية من ذلك[913].

3ـ رجال النجاشي.

لم يبق لدينا في التوثيق الا ما قدمه الشيخان المتعاصران النجاشي والطوسي خلال القرن الخامس للهجرة. فقد وصلنا من الاول كتاب واحد يسمى (رجال النجاشي). وعرف الرجل بضبطه وتخصصه في علم الرجال، واعتمد عليه كل من تأخر عنه، فهو اضبط الجماعة واعرفهم بحال الرجال كما يقول الشهيد الثاني. ولم يستبعد البعض ترجيح قوله على قول معاصره الطوسي عند التعارض[914]. بل ذهب العديد من العلماء الى تقديمه في فن الرجال على غيره؛ تعويلاً على كتابه الذي عدّ لا نظير له في هذا

[908] معجم رجال الحديث، ج1، ص44

[909] الذريعة، ج10، ص89

[910] اعيان الشيعة، ج6، ص84

[911] خاتمة مستدرك الوسائل، ج1، ص66

[912] الذريعة، ج10، ص89

[913] جعفر السبحاني: كليات في علم الرجال، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الثالثة، 1414هـ، ص94، عن مكتبة التبيان الالكترونية : http://hozeh.tebyan.net

[914] روضات الجنات، ج1، ص69، وبحر العلوم: الفوائد الرجالية، ج2، ص45ـ46

الباب كما صرح السيد بحر العلوم في فوائده الرجالية[915]. واعتبر الطهراني كتاب النجاشي عمدة الاصول الرجالية الاربعة نظير الكافي بين كتب الحديث الاربعة[916].

واول ما يلاحظ في كتاب النجاشي هو انه يستهدف البحث عن اصحاب المصنفات من الشيعة وليس الكشف عن احوال الرجال، وان الاسم الحقيقي للكتاب هو (الفهرست) حيث صنفه ليثبت ان في قدماء الشيعة الكثير من المصنفين الذين كثرت كتبهم ومصنفاتهم، فحاول جهده ان يجمع ما امكنه من اسماء المصنفين المعروفين بالكتب، فكان كتابه من الفهارس التي تخص معرفة المصنفات واصحابها، وليس فيه ذكر لمن ليس له كتاب او تصنيف. ومع ذلك فغالباً ما تضمن الكتاب توثيق الرجال المصنفين، فاعتبر لهذا من كتب علم الرجال، وإن خلا من التفصيل عن الاحوال عادة. فقد تناول فيه النجاشي اكثر من ألف ومائتي (1269) مادة رجالية رغم صغر حجمه بحيث لا يعطي صورة كافية للتوثيق، وعبّر عن اغلب رجاله بلفظة (ثقة) مفردة او مقترنة بالفاظ اخرى، وفي بعض الاحيان انه يذكر اسم الراوي مع كتابه او مصنفاته فحسب، او يذكر عنه انه روى عن الامام الفلاني، او يذكر اسمه دون شيء اخر، وغالباً ما لا يزيد ذكره عن المادة الواحدة اكثر من ثلاثة او اربعة اسطر حسب الطبعة الحديثة التي اعتمدناها، ويتخلل ذلك نقله للسند او الثنا والعنعنة.

فقد لاحظنا ان عدد المصنفين الذين اورد اسماءهم دون ذكر شيء عنهم تماماً هم اكثر من عشرة رجال، وان الذين تحدث عنهم بما لا يتجاوز السطر الواحد هم سبعون رجلاً تقريباً، وبما لا يتجاوز السطرين يقاربون مائة وثمانين رجلاً، وبما لا يتجاوز الثلاثة اسطر يقاربون مائتين وسبعين، وبما لا يتجاوز الاربعة اسطر يقاربون مائتين وستين، وبما لا يتجاوز الخمسة اسطر يقاربون مائة وثمانين. والمجموع الكلي لهذه التقديرات يقارب تسعمائة وسبعين رجلاً. اي ان هناك ما يقارب ألف مادة رجالية هي بين ان تكون مذكورة بسطر واحد او اثنين او ثلاثة او اربعة او خمسة او لم يذكر عنها شيء بالمرة، واغلبها يتخللها ذكر السند والعنعنة، وما تبقى، وهو ما يقارب ثلاثمائة مادة رجالية، فقد تجاوز كل منها الخمسة اسطر، فقد تكون ستة او سبعة او صفحة او اقل او اكثر قليلاً.

ويتضح مما سبق ان الغالب في المواد الرجالية لم يذكر عنها شيء يفيد التفصيل، وان التفصيل الذي يذكره النجاشي عادة ما يكون عبارة عن تعداد اسماء المصنفات والكتب للراوي، فكما قلنا ان كتابه لم يوضع للكشف عن احوال الرواة، بل لذكر من لهم كتب ومصنفات، وان كان قد جرى له التوثيق والجرح والتعديل في اغلب ما عرضه من مواد.

وفي الكتاب غالباً ما تتكرر لفظة (ثقة) منفردة، ويفوق تكررها ما قد تقترن بغيرها من اوصاف. ومن هذه الاوصاف التي ذكرها النجاشي مقترنة بتلك اللفظة؛ قوله مثلاً: كان ثقة صدوقاً، او انه ثقة ثقة، او ثقة عين، او ثقة ثقة عين، او ثقة ثبت، او ثقة في الحديث، او ثقة صحيح الحديث، او ثقة صحيح الحديث معتمد عليه، او ثقة قليل الحديث، او ثقة صحيح المذهب صالح، او ثقة صحيح السماع، او ثقة

[915] الفوائد الرجالية، ج2، ص46

[916] الذريعة، ج10، ص154.

كثير الحديث صحيح الرواية، او ثقة كثير الرواية، او ثقة في الحديث، او ثقة جليل في اصحابنا، او ثقة جيد الحديث نقي الرواية معتمد عليه، او ثقة في اصحابنا سمع واكثر وعمر وعلا اسناده، او ثقة في نفسه ويروي عن الضعفاء ويعتمد على المراسيل، او كان ثقة قارئاً اديباً، او كان ثقة في حديثه متقناً لما يرويه فقيهاً بصيراً بالحديث والرواية، او كان ثقة في حديثه ورعاً لا يطعن عليه، او ثقة في حديثه مسكوناً الى روايته غير ان قيل فيه يروي عن الضعفاء، او ثقة في حديثه مسكوناً الى روايته لا يعترض عليه بشيء من الغمز حسن الطريقة، او انه ثقة في الحديث واقفي، او كان فطحياً وثقة في الحديث، او هو مضطرب المذهب وكان ثقة فيما يرويه، او شيخ من اصحابنا ثقة، او كوفي ثقة لا بأس به، او احد اصحابنا ثقة فيما يرويه، او هو من زهاد اصحابنا وعبادهم ونساكهم وكان ثقة، او كان يبيع الخرق ثقة... الخ.

كما هناك صفات اخرى ذكرها النجاشي تدل على مدح الراوي او المصنف، مثل قوله: شيخ من اصحابنا روى عن فلان مثلاً، او هو رجل من اصحابنا، او وجه في هذه الطائفة من بيت جليل بالكوفة، او له محل عند الائمة، او كان خيراً، او كان خيراً فاضلاً، او له اطلاع بالحديث والرواية والفقه، او كان فقيهاً متكلماً، او من اجلاء الطائفة وفقهائها، او هو من وجوه اصحابنا مشهور، او كان وجهاً في اصحابنا قارئاً فقيهاً نحوياً لغوياً راوية وكان حسن العمل كثير العبادة والزهد، او كان صحيح الحديث والمذهب، او رجل جليل في اصحاب الحديث مشهور بالحفظ، او حديثه ليس بالنقي وان كنا لا نعرف منه الا خيراً، او سيد في هذه الطائفة لكن بعض اصحابنا يغمز عليه في بعض رواياته، او كان عظيم المنزلة عند الامام، او كان من اهل الفضل والادب والعلم، او صالح الرواية يعرف منها وينكر، او لا بأس به... الخ.

كذلك وصف النجاشي عدداً من رجاله بالضعف والكذب والمغالات، مثل قوله: هو ضعيف، او هو ضعيف في الحديث، او كان ضعيفاً في الحديث غير معتمد فيه، او كان ضعيف الحديث فاسد المذهب، او كان فاسد المذهب، او هو ضعيف في مذهبه، او انه ضعيف جداً لا يلتفت اليه، او انه ضعيف لكن له كتاب حسن، او هو ضعيف يقال ان في مذهبه ارتفاعاً، او ضعّفه اصحابنا، او انه روى عن المجاهيل أحاديث منكرة رأيت اصحابنا يضعفونه، او هو كثير السماع ضعيف في مذهبه، او كان واقفياً، او فيه غلو وترفع، او كان غالياً كذاباً، او هو ممن طعن عليه ورمي بالغلو، او غمز اصحابنا فيه، او قالوا هو غال وحديثه يعرف وينكر، او كان مختلطاً يعرف منه وينكر، او هو معدن التخليط له كتب في التخليط... الخ.

يضاف الى ان النجاشي لم يذكر شيئاً من التوثيق في حق الكثير من رجاله، فاحياناً يذكر اسم الرواة فقط، واخرى لا يذكر في حق الرجل الا ان له كتاباً او مجموعة من الكتب، او يذكر انه روى عن الامام الفلاني، او ان له مسائل الى الامام، او انه من بلاد كذا... الخ.

وتبعاً لما سبق يمكن ان نسجل الملاحظات النقدية التالية:

1ـ ان اغلب الرجال الذين ذكرهم النجاشي قد حكم عليهم بالثقة، سواء كانت هذه اللفظة منفردة او

مقترنة مع غيرها من الصفات المتعلقة بالتوثيق. على ان لفظة الثقة المنفردة قد فاق تكررها كثيراً تلك التي وردت مقترنة مع غيرها من الاوصاف الاخرى. لكن ما ورد من هذه الاوصاف يجعل اللفظة المنفردة لا تكفي لأنْ يعول عليها في توثيق ما ينقله الراوي. فمثلاً ان النجاشي رغم توثيقه لبعض رجاله الا انه يقرن ذلك بصفات تمنع الاعتماد عليه احياناً، مثل ان يصفه بانه يروي عن الضعفاء او يعتمد المراسيل، وقد يصف الرجل بالثقة ويقرن مع هذا الوصف انه صحيح الحديث، او يصف الرجل بانه ثقة في الحديث... الخ، وكل ذلك ينبئ عن ان انفراد لفظة الثقة لا تدل على وثاقة الرجل في النقل والرواية، فقد يكون ثقة لا يكذب لكنه ضعيف الحافظة او غير دقيق وضابط للحديث، لذلك وصف النجاشي البعض بالثقة واقرن معه انه صحيح السماع او الرواية. مما يدل على ان اغلب رجال النجاشي لم يتعين في حقهم التوثيق الخاص بالنقل والرواية، ولم ترد حولهم علامات دالة على الحفظ والاتقان.

2ـ لقد اقتصر كتاب النجاشي على المصنفين الشيعة، وهو بذلك لا يغطي مساحة الرواة الذين لم يعرف لهم مصنفات. فكما مر معنا ان عدد المصنفات التي ظهرت في عصر الامام الصادق كانت تقدر باربعمائة مصنف، في حين ان الذين رووا عن الصادق كانوا اربعة الاف رجل، فعدد هؤلاء اعظم من عدد المصنفين باضعاف كثيرة، وهم غائبون عن مطلب الكتاب. يضاف الى ان الكتاب قد شمل علماء ومصنفين لا علاقة لهم بالرواية والنقل، كالشعراء والادباء والمتكلمين وما اليهم، وان كان غالب ما تضمنه الكتابُ هو أصحاب الرواية والحديث.

3ـ يغلب على طريقة النجاشي الاهتمام بالسند المتصل، واحياناً لا يذكر السند، كما يصدّر سنده احياناً بعبارة (اخبرنا عدة من اصحابنا) او ما يقابلها من معنى مثل الجماعة وما اليها، وذلك على شاكلة ما الفه اصحاب الحديث؛ مثل الكليني والطوسي. مع هذا فان اهتمام النجاشي بالسند جعله ينقل كيفية مختلفة من الاتصال بين الرواة، فهو عادة ما يصدر السند بلفظة (اخبرنا) وبعد ذلك قد يخلل اواسطه بعبارة العنعنة ثم يعقبها بعبارات دالة على الاتصال والسماع المباشر، مثل عبارة (قال حدثنا..) ويذكر اسم الراوي، او قد يكون العكس فيروي بمثل هذا السماع المباشر ثم يعقبه بالعنعنة، واحياناً يمتزج الحال باشكال من التعاقب في سلسلة السند الواحد، مثل قوله في احد رجاله: (اخبرنا به احمد بن محمد عن احمد بن محمد قال: حدثنا عمر بن احمد بن كيسبة عن علي بن الحسن الطاطري قال: حدثنا محمد بن زياد عن عبد الله)[917]. وهذا يعني ان هناك تمايزاً بين العنعنة وبين السماع المباشر، وان وجود الاولى دال على المسامحة في النقل، كالذي يحصل في نقل الاحاديث، حيث هو الاخر قائم على المسامحة بفعل غياب ما يدل على الاتصال والسماع المباشر.

---

[917] رجال النجاشي، ص221

4ـ فهرست الطوسي

اما ما قدمه الشيخ الطوسي في علم الرجال فهو ان له كتابين يعرفان برجال الطوسي والفهرست. ويسمى الكتاب الاول بالابواب، حيث انه مرتب على ابواب بعدد رجال صحابة النبي واصحاب كل واحد من الائمة ممن روى عنهم مباشرة او بواسطة، وقد جاء في مقدمة الكتاب قول الطوسي: >اني قد أجبت الى ما تكرر سؤال الشيخ الفاضل فيه، من جمع كتاب يشتمل على اسماء الرجال، الذين رووا عن رسول الله (ص) وعن الائمة (ع) من بعده الى زمن القائم (ع)، ثم أذكر بعد ذلك من تأخر زمانه من رواة الحديث أو من عاصرهم ولم يرو عنهم. وارتب ذلك على حروف المعجم، التي اولها الهمزة وآخرها الياء، ليقرب على ملتمسه طلبه، ويسهل عليه حفظه<[918]. وفي اخر الكتاب وضع الطوسي باباً لمن لم يرو عنهم. وهو قد يذكر اسم الرجل في بعض الابواب ثم يكرر ذكره في باب من لم يرو عنهم، فيبدو في الامر تناقض، مما جعل المتأخرين يوجهونه بعدد من التوجيهات؛ كالحكم بتعدد الاشخاص مع اتفاق الاسم[919].

لكن تبقى مشكلة الكتاب هو انه يكاد يخلو من التوثيق ويقتصر على ذكر اسماء الرجال ونسبهم وطبقاتهم، حيث الفه الطوسي لهذا الغرض، وإن اشار في النادر الى كلمة ما من التوثيق.

اما كتاب الفهرست فهو العمدة لدى علماء الرجال والتوثيق، ونظرة داخلية له ترينا بان مجموع مواده الرجالية تقارب تسعمائة (888) مادة. والغالب في طريقة الطوسي انه يذكر السند بالعنعنة، لكنه يصدره بعبارة الثنا حدثنا او اخبرنا، واحياناً يذكر عبارة (اخبرنا عدة من اصحابنا) وما شاكلها، كما قد لا يذكر السند تماماً. وحديث الطوسي في اغلب مواده مختصر وقليل، الى درجة قد لا يتجاوز حد السطرين لكل مادة، بما فيها ذكر اسم الراوي وسلسلة السند، وذلك حسب الطبعة الحديثة التي اعتمدناها، وان حوالي ثلاثة ارباع المواد لا يتجاوز كل منها الثلاثة اسطر. وتعد كلمات التوثيق في الرجال عند الطوسي قليلة، واغلب ما كان يذكره في رجاله هو الاكتفاء بتعريف الرجل ان له كتاباً؛ دون ان يعرّف باسم الكتاب. وهو في كثير من الاحيان لا يهتم بنقل السند، كما قد يذكر ان للرجل اصلاً دون ذكر اسمه، او ان له روايات او نوادر او مسائل، واحياناً قليلة يكتفي بان يقول ان له كتباً او اخباراً او مصنفات، لكنه في حالات كثيرة ايضاً يشير الى اسماء الكتب والمصنفات. وفي كتاب الطوسي هناك جماعة كثيرة لم يعرفوا باسمائهم سوى الكنية او اللقب او القبيلة او البلد، واغلب ما كان يذكره عن الواحد منهم ان له كتاباً، وقد يذكر السند، كما قد لا يذكره، او يكتفي بعبارة رواه فلان وما الى ذلك. كما في الكتاب حالتان لم يذكر فيهما شيء غير الاسم فحسب، وهما حالة زيد البرسي[920]،

---

[918] رجال الطوسي، تحقيق جواد القيومي الاصفهاني، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، 1415هـ، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، المقدمة، ص17.

[919] الذريعة، ج10، ص120، واعيان الشيعة، ج9، ص165.

[920] الفهرست، ص71

وحالة اخرى عرفها بالكنية واللقب، دون ان يذكر حولها شيئاً اخر، وهي تخص ابا حفص الرماني[921].

ارتباط المتأخرين بالطوسي والانسداد

لو اردنا ان نقارن بين فهرست الطوسي وفهرست النجاشي، برؤية داخلية للكتابين، سنجد ان الاول اقل قيمة من الثاني، فعدد الرجال في الاول اقل مما جاء في الثاني، وان ما ذكره الطوسي من اسطر لاغلب المواد هو اقل مما ذكره النجاشي. والاهم من ذلك هو ان الطوسي قلما تعرض لتوثيق رجاله بخلاف ما فعله النجاشي. كما ان الطوسي غالباً ما كان يعرف الرجل بان له كتاباً او اصلاً او روايات او غير ذلك دون ان يحدد اسماءها، وهو خلاف ما فعله النجاشي، وايضاً فان سلسلة السند التي ذكرها الطوسي تمتلئ بالعنعنة بعد التصدير بلفظة اخبرنا وما على شاكلتها.

اما لو اردنا ان نقارن بين الكتابين برؤية خارجية فسنجد ان هناك من قدم رجال النجاشي على كتابي الطوسي (الفهرست والرجال) لاعتبارات عدة كتلك التي ذكرها السيد مهدي النجفي في فوائده الرجالية. فمن جهة هو ان النجاشي تأخر في تصنيف كتابه بعد ان صنف الطوسي كتابيه، وقد ذكرهما في رجاله، مما ينبئ انه استوفى ما لم يستوفه الطوسي. كما من جهة ثانية عرف هذا الاخير بكثرة المشاغل وتعب العلوم بخلاف النجاشي الذي لم يتشعب في العلوم ولم تكن له المشاغل التي كانت لقرينه. كذلك يعد النجاشي افضل من الطوسي في علوم التاريخ والسير والانساب، ثم انه من اهل الكوفة التي اكثر الرواة منها. يضاف الى ما اتفق له من صحبة الشيخ ابن الغضائري الذي عرف بتخصصه في هذا الفن، والذي ذكره الطوسي في مقدمة (الفهرست) بانه الوحيد الذي استوفى الحديث في علم الرجال بخلاف غيره من مصنفي المذهب. واخيراً فان النجاشي قد ادرك الكثير من المشايخ العارفين بفن الرجال ممن لم يدركهم الطوسي[922].

وهناك من اضاف وجهاً اخر من وجوه تقديم رجال النجاشي على كتابي الطوسي، وهو ان الاول يعد من اواخر كتب النجاشي، اي انه نتج بعد كمال مهارة صاحبه وقوة اطلاعه، وليس هو الحال مع كتابي الطوسي، خاصة فيما يتعلق بالفهرست الذي الّفه في شبابه قبل ان تتبلور مهارته ويقوى اطلاعه[923]. كذلك فان جماعة من العلماء رجحوا رجال النجاشي على الطوسي، لتسرع هذا الاخير وكثرة تأليفه في العلوم الكثيرة، مما جعل الخلل في كلامه عظيماً[924].

يضاف الى ان النجاشي انما صنف كتابه بامر من استاذه المرتضى، مما قد يعني ان هذا الاخير لم يكن مقتنعاً بما قدمه الطوسي في هذا المجال، فقد اشار النجاشي الى ذلك في بدء مقدمته للكتاب، مصوراً العلة التي دفعته الى تصنيف كتابه، فقال: >اما بعد فاني وقفت على ما ذكره السيد الشريف –

---

[921] الفهرست، ص191

[922] روضات الجنات، ج1، ص70ـ71.

[923] الذريعة، ج10، ص155

[924] نهاية الدراية، ص382

اطال الله بقاءه وادام توفيقه – من تعيير قوم من مخالفينا انه لا سلف لكم ولا مصنف، وهذا قول من لا علم له بالناس ولا وقف على اخبارهم، ولا عرف منازلهم وتاريخ اخبار اهل العلم، ولا لقي احداً فيعرف منه، ولا حجة علينا لمن لا يعلم ولا عرف<[925]. وكأن النجاشي بفعله هذا قد تبنى مهمة تصحيح ما قدمه الطوسي من تحقيق وتوثيق، خاصة انه لم يعلق على كتابي الطوسي حين تعرض الى ترجمته سوى ان عدهما ضمن مصنفاته، وانه في المقدمة نفى ان يكون هناك كتاب للاصحاب استوفى جمع مصنفات علماء المذهب[926].

مع هذا فالمعروف ان العلماء المتأخرين قد ارتبطوا بالطوسي اكثر من غيره في معرفة حال المتقدمين، فقد اعتبروه حلقة الوصل بين المتأخرين والمتقدمين من اصحاب الاصول الاربعمائة، وذلك لكثرة ممارسته التوثيق في كتب الحديث والفقه التي ألفها، ولهيمنة شخصيته على من جاء بعده من العلماء في مختلف العلوم النقلية؛ حتى أصبح تقليده من المسلمات خلال قرن من الزمان تقريباً. فقد كانت توثيقاته وفتاويه هي العمدة لمن جاء بعده، واعتبر العلماء ان اصول المذهب كلها راجعة اليه، خاصة وقد انقطعت السلسلة بعده فاصبح اغلب الناس يقلدونه ويعملون بفتاويه، بل ويستدلون بها كما يستدل بالرواية على ما صرح به ابن ادريس الحلي وغيره. فهم حين يذكرون طرقهم الى أرباب الاصول والكتب المعاصرين للائمة يتوسلون بطرقهم الى الطوسي ثم يحيلون الامر بعد ذلك الى طرقه[927].

لكن مع ان الطوسي هو الرابط الاعظم بين المتأخرين والمتقدمين كما عرفنا، الا ان فيه جملة من نقاط الضعف والتناقض، الى الدرجة التي قد يصعب معها الاعتماد عليه في التوثيق والنقل والادعاء. فقد وصفه البعض بانه كان يضعف الرجل في موضع ويوثقه في موضع اخر، واراؤه في هذا وغيره لا تكاد تنضبط[928]. ومن ذلك انه كان يصرح بصحة الاعتماد على روايات اصحاب العقائد المنحرفة ما لم يعرفوا بالكذب[929]، وهو في مقدمة (الفهرست) اشار الى ان الكثير من ارباب الاصول هم ذوي عقائد فاسدة وان كانت كتبهم معتمدة، لكنه مع هذا لا يتقبل احياناً روايات بعض الثقات منهم بعلة الانحراف في المذهب والاعتقاد، كما هو الحال في طرحه بعض الاخبار التي رواها سماعة معللاً ذلك بانه واقفي، وقد عرف الرجل بقوة الوثاقة والجلالة[930]. وفي كتابه (الرجال) تارة انه يذكر الرجل في رجال احد الائمة، وأخرى في رجال غيره، وثالثة فيمن لم يرو. فمثلاً انه ذكر يحيى بن زيد بن علي بن الحسين مع أصحاب الصادق ومع أصحاب الكاظم مع أنه استشهد في زمان الصادق، وذكر قتيبة بن محمد الاعشى مرة في رجال الصادق، وأخرى فيمن لم يرو، وكذا ذكر كليب بن معاوية الاسدي

---

[925] رجال النجاشي، المقدمة، ص3

[926] رجال النجاشي، ص 3 و403

[927] معجم رجال الحديث، ج1، ص43

[928] روضات الجنات، ج6، ص222

[929] معالم الدين، ص230ـ231

[930] رسالة الاجتهاد والاخبار، ص59.

مرة في أصحاب الباقر، ومرة في أصحاب الصادق، وأخرى فيمن لم يرو، والشيء نفسه مع فضالة بن أيوب فانه ذكره تارة في أصحاب الصادق، وأخرى في أصحاب الرضا، ومرة فيمن لم يرو، ومثل ذلك محمد بن عيسى بن عبيد بن يقطين، حيث ذكره مرة في أصحاب الرضا، ومرة في أصحاب الهادي، وأخرى في أصحاب العسكري، ومرة فيمن لم يرو، ومثله القاسم بن عروة، حيث ذكره مرة في أصحاب الصادق، وأخرى فيمن لم يرو، وعلى هذه الشاكلة رجال مثل معاوية بن حكيم والقاسم بن محمد الجوهري وغيرهم. مع أنه أخذ على نفسه في أول كتابه أن يذكر أصحاب النبي (ص) والائمة (ع) الى القائم الذين رووا عنهم كلاً في بابه، ثم يذكر من تأخر عنهم من رواة الحديث أو عاصرهم، ومن لم يرو عنهم. مع هذا احتمل بعض العلماء صدق ما ذكره الطوسي بحسب التأويل وخلاف الظاهر، وهو انه قد يصحب الرجل الواحد إمامين أو ثلاثة فيذكره في رجال الكل، وربما يصحب ولا يروي فيذكره في الاصحاب وفيمن لم يرو[931].

وتبعاً للاضطراب المعروف عن الطوسي فقد نقل الخوانساري كلاماً للمحقق اسماعيل الخاجوئي يقول فيه: >لا يسوغ تقليد الشيخ (الطوسي) في معرفة احوال الرجال، ولا يفيد اخباره بها ظناً، بل ولا شكاً في حال من الاحوال، لان كلامه في هذا الباب مضطرب، ومن اضطرابه انه يقول في موضع ان الرجل ثقة، وفي اخر انه ضعيف، كما في سالم بن مكرم الجمال، وسهل بن زياد من رجال علي بن محمد الهادي (ع). وقال في (الرجال): محمد بن علي بن بلال ثقة، وفي كتاب (الغيبة) انه من المذمومين، وفي عبد الله بن بكير: انه ممن عملت الطائفة بخبره بلا خلاف، وكذا في (العدة) وفي (الاستبصار) في اواخر الباب الاول من ابواب الطلاق منه صرح بما يدل على فسقه وانه يقول برأيه، وفي عمار الساباطي انه ضعيف لا يعمل بروايته، وكذا في (الاستبصار) وفي (العدة) ان الطائفة لم تزل تعمل بما يرويه، وامثال ذلك منه كثير جداً. وانا الى الان لم اجد احداً من الاصحاب غير الشيخ في هذا الكتاب يوثق علي بن ابي حمزة البطائني، او يعمل بروايته اذا انفرد بها، لانه خبيث واقفي كذاب مذموم... ومن اضطرابه انه رحمه الله تارة يشترط في قبول الرواية الايمان والعدالة، كما قطع به في كتبه الاصولية، وهذا يقتضي ان لا يعمل بالاخبار الموثقة والحسنة، واخرى يكتفي في العدالة بظاهر الاسلام، ولم يشترط ظهورها؛ ومقتضاه العمل بهما مطلقاً كالصحيح. ووقع له في الحديث وكتب الفروع غرائب، فتارة يعمل بالخبر الضعيف، حتى انه يخصص به اخباراً كثيرة صحيحة حيث يعارضه باطلاقها، وتارة يصرح برد الحديث لضعفه، واخرى يرد الصحيح معللاً انه خبر واحد لا يوجب علماً ولا عملاً كما عليه المرتضى علم الهدى واكثر المتقدمين<[932].

كما عرّضه الشيخ يوسف البحراني الى النقد، فذكر انه قد وقع للشيخ الطوسي، سيما في التهذيب >من السهو والغفلة والتحريف والنقصان في متون الاخبار واسانيدها، وقلما يخلو خبر من علة من ذلك كما لا يخفى على من نظر في كتاب (التنبيهات) الذي صنفه العلامة السيد هاشم في رجال التهذيب، وقد

[931] نهاية الدراية، ص382ـ384.

[932] روضات الجنات، ج6، ص245ـ246، كذلك: نهاية الدراية، ص283

نبهنا في كتابنا (الحدائق الناضرة) على ما وقع له من النقصان في متون الاخبار، حتى ان كثيراً ممن يعتمد في المراجعة عليه ولا يراجع غيره من كتب الاخبار وقعوا في الغلط وارتكبوا في التفصي منه الشطط كما وقع لصاحب (المدارك) في مواضع من ذلك >[933].

* * *

نخلص مما سبق الى ان ما ورثه المتأخرون عن معرفة المتقدمين هي تلك التي قدمها لهم الطوسي ومعاصره النجاشي رغم الفاصلة الكبيرة التي تفصل زمانهما عن عصر المتقدمين، وعادة ما تكون سلسلة السند في توثيقات هذين الرجلين للرواة طويلة تبعاً لتعدد الوسائط من خبر الواحد، وهي في النتيجة لا تعطي المادة الكافية. واذا عرفنا ان اغلب نصوص الحديث رويت عن الامام الصادق، فان الفاصلة التي تفصل بين عصر هذا الامام وعصر النجاشي والطوسي تقارب الثلاثمائة سنة، حيث توفي الصادق في منتصف القرن الثاني للهجرة (148هـ) وتوفي النجاشي في منتصف القرن الخامس للهجرة (450هـ) وكذا توفي الطوسي قريب هذه الفترة، وبين المدتين فاصلة كبيرة، فكيف يمكن الاطمئنان الى توثيقهما للرواة الذين عاصروا الصادق ورووا عنه مع طول هذه المدة وقصر العبارات التي اورداها واقتضابها، اذ غالباً ما لا تفي بشيء مهم في التعرف على الراوي؟!

علماً بان الشرط الزمني في التوثيق ليس غائباً عن اعين بعض المحققين. فهذا ابو القاسم الخوئي يرى ان من شروط التوثيق هو أن يكون من أخبر عن وثاقته معاصراً للمخبر او قريب العصر منه، ولا عبرة بتوثيق من كان بعيداً عن عصره، لأنه يكون مبنياً على الحدس والاجتهاد فحسب[934]. ولا شك ان هذا الحال ينطبق تماماً على توثيق الشيخين الطوسي والنجاشي ومن عاصرهما. وفيه يتبين انسداد علم التوثيق سواء اخذنا الامر من حيث اجتهاد هؤلاء الموثقين، او اعتبرنا انهم انما بنوا توثيقاتهم تبعاً للنقل والرواية، حيث الوسائط الكثيرة، وفي كلا الحالين ان ذلك لا يعد بينة شرعية من باب الشهادة ولا يقبل مثله في الحقوق كالذي اشار اليه الشيخ الانصاري[935]. بل وحتى التعديل فيه لا يتعدى عادة حدود العدل الواحد، ولو اشترط التعديل بعدلين لأوجب ذلك خلو الاحكام والنصوص المروية عن الدليل[936].

ولا يصح ما قاله بعض العلماء من >ان تحصيل العلم بعدالة كثير من الماضين وبرأي جماعة من المزكين أمر ممكن بغير شك من جهة القرائن الحالية والمقالية، إلا أنها خفية المواقع متفرقة المواضع، فلا يهتدي الى جهاتها ولا يقدر على جمع أشتاتها إلا من عظم في طلب الاصابة جهده، وكثر في

---

[933] لؤلؤة البحرين، ص298، وروضات الجنات، ج6، ص218

[934] معجم رجال الحديث، ج1، ص43

[935] فرائد الاصول، ج1، ص215

[936] فرائد الاصول، ج1، ص188، كذلك: محمد حسين الأصفهاني: الفصول الغروية في الاصول الفقهية، دار إحياء العلوم الإسلامية، قم، 1404هـ ص402

تصفح الاثار كده<[937]. ذلك انه اذا كانت كتب الرجال قد ذهبت وان الاخبار حول القدماء متضاربة، وهي فضلاً عن ذلك لا تعطي في كثير من الاحيان التفصيل حول حياة القدماء فكيف يكون بالامكان الوصول الى العلم بعدالة القدماء او توثيقهم. بل ان التعديل قائم على المسامحة، وعلى ما يرى الشيخ الهمداني انه لا يكاد يوجد خبر يمكن إثبات عدالة رواته على سبيل التحقيق لولا البناء على المسامحة والعمل بظنون غير ثابتة الحجية. الامر الذي دعاه الى ترك الفحص عن حال الرجال ومعرفة احوالهم، وذلك تعويلاً عما سلكه الاصحاب من الاعتناء بالاحاديث المدونة في الكتب المعتبرة وعدم اعراضهم عنها[938]، وهي النزعة التي يؤكد عليها الاخباريون. بل ذهب البعض الى ان الظن الحاصل من الخبر الذي استفيدت عدالته من تزكية الواحد قد يكون أضعف مما يحصل من أصالة البراءة او عموم الكتاب[939].

وبهذا يكون العلم بتوثيق الرواة متعذراً تماماً تبعاً للمبررات التي سبق عرضها.

أصحاب الائمة والتوثيق

من حيث التطبيق يمكن القول ان كل ما سبق ذكره في تعذر التوثيق هو مما يصدق على اصحاب الائمة مثلما يصدق على غيرهم. فقد اعترف عدد من علماء المذهب بان توثيق اصحاب الائمة مبني على الظن الاجتهادي وليس من باب الشهادة ولا الرواية المصطلحة، وعللوا ذلك لانسداد علم التوثيق وعدم القدرة على معرفة حقيقة احوال الاصحاب عن قرب، وكانت هذه المسألة احدى اسباب الزعم بانسداد الطريق الى علم الاحكام. وكان من ابرز الذين ذهبوا الى هذا الاتجاه وحيد الدين البهبهاني، حيث نفى وجود القطع في وثاقة اصحاب الائمة، رغم ان علماء المذهب رسموا لهم صورة ملؤها التعديل والتبجيل، امثال زرارة بن اعين وليث المرادي وحريز وعبد العظيم بن عبد الله الحسني والهشامين وغيرهم ممن هم مصدر التعويل في تصحيح الحديث . فقد استنتج البهبهاني من كلمات علماء الرجال كالنجاشي والطوسي والكشي وغيرهم انه لم يحصل لهم القطع في وثاقة هؤلاء الاصحاب، وكذا وثاقة ارباب الاصول. وصرح بان المتأمل في كلمات اصحاب الرجال المشار اليهم سلفاً، وكذا اصحاب الحديث والفقه من القدماء، يدرك انه لم يظهر لهم قطع بوثاقة كل من اصحاب الائمة وارباب الاصول، كما لم يحصل لاحد منهم طريق بهذه الاصول. الامر الذي جعلهم لا يقبلون الانفراد في الرواية عن المشهورين بالجلالة والعظمة من الاصحاب. فالطوسي مثلاً كان يطرح رواية الاعاظم من امثال <جعفر بن بشير وجميل بن دراج وابي همام ويونس بن عبد الرحمن وهشام بن

[937] منتقى الجمان، ج1، ص21، ونهاية الدراية، ص373

[938] ابو القاسم الخوئي: التنقيح في شرح العروة الوثقى، كتاب الاجتهاد والتقليد، تحرير الميرزا علي الغروي التبريزي، مقدمة عبد الرزاق الموسوي المقرم، مطبعة الآداب، النجف، ص26

[939] منتقى الجمان، ج1، ص22، ونهاية الدراية، ص373

سالم وعمرو بن يزيد وامثالهم بناء على عدم كونها من المعصوم (ع) وتحقق الوهم منهم<[940]. واكثر من هذا اعتقد البهبهاني ان التتبع في وثاقة الاجلة في اخبار الكتب المعتمدة ربما يكون مضراً، معللاً ذلك ببعض الاسباب، منها <ما ورد في تلك الكتب من الاحاديث الدالة على ذم الاجلة الفحول واعاظمهم من ارباب الاصول؛ مثل احمد بن محمد بن عيسى وزرارة وليث المرادي والهشامين ويونس بن عبد الرحمن وغيرهم<[941]. ونحن نعلم ان الشريف المرتضى قد طعن بجماعة هامة من اصحاب الائمة ممن جرى عليهم التعويل لدى المتأخرين في تصحيح الحديث، وذلك للظن بجلالة قدرهم[942].

والذي يطلع على كتاب (اختيار معرفة الرجال) الذي هو خلاصة رجال الكشي واقدم الاصول الرجالية التي وصلتنا، يجد فيه روايات كثيرة تطعن في الكثير من اصحاب الائمة المعتمد عليهم في النقل. ومن بين هؤلاء بعض من عرفوا باصحاب الاجماع، والتعويل في ذلك يعود الى الكشي، حيث صرح بانه انعقد اجماع العلماء على تصحيح ما يصح عن كل واحد منهم وتصديقهم لما يقولون وأقروا لهم بالفقه، رغم ما ورد بشأنهم من روايات متعارضة عن الائمة من التعديل والتجريح. وقد صنفهم الكشي الى ثلاث طبقات، كل منها تضم ستة رجال، وهناك من زاد في العدد. فقد قال الكشي في تسمية الفقهاء من أصحاب الامامين الباقر والصادق: أجمعت العصابة على تصديق هؤلاء الاولين من أصحاب أبي جعفر وأصحاب أبي عبدالله وانقادوا لهم بالفقه، فقالوا أفقه الاولين ستة : زرارة، ومعروف بن خربوذ، وبريد، وأبو بصير الاسدي، والفضيل بن يسار، ومحمد بن مسلم الطائفي، قالوا: وأفقه الستة زرارة، وقال بعضهم مكان أبي بصير الاسدي أبو بصير المرادي وهو ليث بن البختري[943]. كما ذكر الكشي انه أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن اصحاب الامام الصادق وتصديقهم لما يقولون، وأقروا لهم بالفقه، وهم مثل السابقين ستة نفر: جميل بن دراج، وعبدالله بن مسكان، وعبدالله بن بكير، وحماد بن عيسى، وحماد بن عثمان، وأبان بن عثمان. وزعم البعض إن أفقه هؤلاء جميل بن دراج [944]. كذلك ذكر الكشي انه اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن أصحاب أبي إبراهيم الكاظم وأبي الحسن الرضا وتصديقهم وأقروا لهم بالفقه والعلم، وهم ستة نفر آخرين: يونس بن عبد الرحمن، وصفوان بن يحيى بياع السابري، ومحمد بن أبي عمير، وعبد الله بن المغيرة، والحسن بن محبوب، وأحمد بن محمد بن أبي نصر. وقال بعضهم مكان الحسن بن محبوب، الحسن بن علي بن فضال وفضالة بن أيوب. وقال بعض اخر مكان فضالة بن أيوب، عثمان بن عيسى. وأفقه هؤلاء يونس بن

---

[940] رسالة الاجتهاد والاخبار، ص52ــ59، ولاحظ ايضاً: محمد حسن النجفي: جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام، تحقيق وتعليق وتصحيح محمود القوچاني، دار الكتب الإسلامية بطهران، 1367هــ ــ ش، ج22، ص68.

[941] رسالة الاجتهاد والاخبار، ص78ــ79

[942] رسائل الشريف المرتضى، ج3، ص281

[943] اختيار معرفة الرجال، فقرة 431

[944] المصدر السابق، فقرة 705

عبد الرحمن وصفوان بن يحيى[945]. وقد اعتبر الخوئي ان كل من تأخر عن الكشي انما نقل عنه الاجماع، أو إدعى الاجماع تبعاً له [946].

فهؤلاء هم الذين عول عليهم العلماء في النقل والرواية، اعتماداً على ما وصفه الكشي بانهم اصحاب الاجماع الذين اجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عنهم، رغم انه اورد في عدد منهم روايات متعارضة من المدح والذم. ومن ذلك ما جاء في حق زرارة بن اعين المعد ابرز الجماعة الموثوقين. ويعود نسب زرارة الى عائلة نصرانية رومية، حيث كان ابوه عبداً رومياً لرجل من بني شيبان، وان جده كان راهباً فارسياً في بلاد الروم واسمه سنسن[947]، او سنبس كما يذكر ابن النديم[948]. وقد جاء في حقه روايات تفيد المدح واخرى تفيد الذم. فمثلاً اورد الكليني في الكافي اربعة أحاديث تقدح فيه[949]. كما نقل الكشي حوله روايات كثيرة متعارضة من التعديل والتجريح، وهي تتفاوت في الصحة والضعف بحسب الاصطلاح الذي سار عليه علماء الرجال من الاصوليين المتأخرين، وفي نظر الاميني ان اخبار الطعن كأخبار المدح مستفيضة ان لم تكن متواترة، وذلك كجواب على ما قاله الشهيد الثاني من ان الكشي ذكر ما يزيد على عشرين رواية تقتضي ذمه وكلها بنظره ضعيفة السند الا حديث واحد طريقه صحيح الا انه مرسل. لكن عدداً من العلماء لم يقتنع بما قدمه الشهيد الثاني، ليس فقط لوجود الاخبار غير الضعيفة، بل ولان هناك استفاضة بالغة في الاحاديث الدالة على الذم، وان وجهها العلماء بانها جاءت للتقية كما تفيد بعض الروايات[950]. وذهب السيد الداماد الى ان ما ورد من ذم لزرارة انما جاء على خلفية ما كان يحمله من عقائد خاطئة لم يرض عنها الصادق وان كان ممدوحاً عنده، ومن ذلك ان زرارة كان يقول بالتفويض والاستطاعة لشبهة عويصة اعترضته، ولكونه اساء الادب الى الصادق اتكالاً على ارتفاع منزلته عنده وشدة اختصاصه به.

ومن ابرز الروايات التي ذكرها الكشي في ذم زرارة؛ ما جاء عن الوليد بن صبيح انه قال: مررت في الروضة بالمدينة فاذا انسان قد جذبني، فالتفت فاذا انا بزرارة، فقال لي: استأذن لي على صاحبك؟ فخرجت من المسجد ودخلت على ابي عبدالله (ع) فأخبرته الخبر، فضرب بيده على لحيته، ثم قال: لا تأذن له، لا تأذن له، لا تأذن له، فان زرارة يريدني على القدر – اي التفويض والاستطاعة – على كبر السن، وليس من ديني ولا دين آبائي[951]. وعن محمد الحلبي انه سأل الامام الصادق قائلاً: كيف قلت لي ليس من ديني ولا دين آبائي؟ فاجاب الامام: انما أعني بذلك قول زرارة واشباهه[952]. وجاء

---

[945] المصدر السابق، فقرة 1050

[946] معجم رجال الحديث، ج1، ص57ــ58

[947] فهرست الطوسي، ص74

[948] فهرست ابن النديم، ص272

[949] اعيان الشيعة، ج7، ص51

[950] اعيان الشيعة، ج7، ص47 ــ54

[951] اختيار معرفة الرجال، حديث 266

[952] المصدر السابق، حديث 269

عن الزعفراني ان ابا عبدالله الصادق قال: ما أحدث أحد في الاسلام ما أحدث زرارة من البدع، لعنه الله[953] . وعن ليث المرادي ان الصادق قال: لا يموت زرارة الا تائهاً[954]. وعن أبي بصير انه ذكر قوله تعالى عند الامام الصادق ((الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم)) فقال الامام: أعاذنا الله واياك يا أبا بصير من ذلك الظلم، ذلك ما ذهب فيه زرارة وأصحابه وأبو حنيفة وأصحابه[955]. وجاء في رواية ان الامام الصادق امر بعض اصحابه بمقاطعة زرارة قائلاً: ان مرض فلا تعده، وان مات فلا تشهد جنازته، فقيل: زرارة؟ فاجاب الامام: نعم زرارة؛ زرارة شر من اليهود والنصارى ومن قال ان مع الله ثالث ثلاثة. وعن كليب الصيداوي ان الصادق قال: لعن الله زرارة، لعن الله زرارة، لعن الله زرارة، ثلاث مرات[956]. وعن مسمع كردين أبي سيار انه سمع الصادق يقول: لعن الله بريداً، ولعن الله زرارة[957]. ومثل ذلك روي عن ابي الصباح ان الامام الصادق خاطبه: يا أبا الصباح هلك المتريسون في أديانهم، منهم: زرارة، وبريد، ومحمد بن مسلم، واسماعيل الجعفي وذكر آخر لم أحفظه[958]. وعن ميسر انه قال: كنا عند أبي عبدالله (ع) فمرت جارية في جانب الدار على عنقها قمقم قد نكسته، فقال أبو عبد الله: فما ذنبي ان الله قد نكس قلب زرارة كما نكست هذه الجارية هذا القمقم [959]. وعن مسعدة بن صدقة ان الصادق قال: ان قوماً يعارون الايمان عارية ثم يسلبونه يقال لهم يوم القيامة المعارون، أما أن زرارة بن أعين منهم[960]. وعن اسماعيل بن عبد الخالق انه ذكر بني أعين عند الصادق فقال: والله ما يريد بنو أعين الا ان يكونوا على غلب (او عليين)[961]. وعن الوليد بن صبيح انه قال: دخلت على أبي عبد الله (ع) فاستقبلني زرارة خارجاً من عنده، فقال لي أبو عبد الله: يا وليد أما تعجب من زرارة يسألني عن اعمال هؤلاء، أي شيء كان يريد؟ أيريد أن أقول له لا، فيروي ذلك عني؟ ثم قال: يا وليد متى كانت الشيعة تسأل عن أعمالهم، انما الذي يتجه السؤل عنه عند الشيعة هو قبول جوائز هؤلاء الظلمة الجورة وعطاياهم والاكل من طعامهم والشراب من شرابهم والاستظلال بظلهم. فسؤال زرارة اياي عن أعمالهم تفوح منه رائحة أنه يريد أن يسمعني أقول في الجواب أنهم ظلمة جورة غصبة لمنصب الولاية ومسند الحكم، فيروي ذلك عني فيبلغهم أني أقول عنهم كذا وكذا[962].

وجاء في بعض الروايات ان زرارة كان يذم الامام الصادق ويمتدح اباه الباقر، ومن ذلك انه قال: رحم

---

[953] المصدر السابق، حديث 241

[954] المصدر السابق، حديث 240

[955] المصدر السابق، حديث 231، وحديث 230

[956] المصدر السابق، حديث 242

[957] المصدر السابق، حديث 237

[958] المصدر السابق، حديث 350 و435

[959] المصدر السابق، حديث 268

[960] المصدر السابق، حديث 236

[961] المصدر السابق، حديث 238

[962] المصدر السابق، حديث 247

الله أبا جعفر، واما جعفر فان في قلبي عليه لعنة. وقد اعتبر بعض العلماء ان ما حمل زرارة على هذا القول، هو لان الامام الصادق قد أخرج مخازيه[963] . وفي رواية ان زرارة كان لا يرى ما يراه الامام الصادق في كذب البعض على ابيه الباقر، حيث جاء عن عيسى بن ابي منصور وابي اسامة الشحام ويعقوب الاحمر انهم قالوا: كنا جلوساً عند الصادق فدخل عليه زرارة فقال: ان الحكم بن عيينة حدث عن ابيك أنه قال صلى المغرب دون المزدلفة، فقال له ابو عبد الله: انا تأملته ما قال ابي هذا قط؛ كذب الحكم على ابي. فخرج زرارة وهو يقول: ما ارى الحكم كذب على أبيه. وقيل انه كان الحكم بن عيينة استاذ زرارة من قبل انقطاعه إلى أبي جعفر الباقر فأحب أن يذب عنه بقوله هذا[964].

وجاء في رواية اخرى ان زرارة كان يرى الامام الصادق اقل علماً مما كان يظن، اذ يقول: اني كنت أرى جعفر اعلم مما هو، حيث سأله عن رجل من الاصحاب مختفي من غرامة، فقال: اصلحك الله ان رجلاً من اصحابنا كان مختفياً من غرامة فان كان هذا الامر قريباً صبر حتى يخرج مع القائم، وان كان فيه تأخير صالح غرّامه؟ فأجابه الصادق: يكون، فقال زرارة، يكون إلى سنة؟ فقال أبو عبد الله: يكون انشاء الله، فقال زرارة: فيكون إلى سنتين؟ فقال أبو عبدالله: يكون انشاء الله [965]. كذلك جاء في رواية ان زرارة لم ير في الامام الصادق ما يعتمد عليه، حيث سأل الصادق عن التشهد إن كان يتضمن فيه عبارة التحيات والصلوات كما يرد عند المخالفين، فاجابه الامام بالايجاب، فظن زرارة ان تلك الاجابة للتقية، فعاود التساؤل في اليوم الثاني، فرأى الجواب نفسه، فعاوده في اليوم الثالث، فلم يختلف الجواب. وعند ذلك لم يقتنع زرارة بما اجاب به الامام وقال: فلما خرجت ضرطت في لحيته وقلت لا يفلح ابداً[966].

* * *

هكذا اطلعنا على نماذج من روايات القدح في زرارة، وقد فسرها علماء المذهب تبعاً لمبدأ التقية، خاصة ان هناك روايات تشير الى هذا المعنى، لكن عيبها هو انها رويت عن طريق اهله واقربائه، مثل بعض اولاده واولاد اخيه، ومن ذلك ما جاء عن الحسين بن زرارة انه قال للصادق: ان أبي يقرأ عليك السلام ويقول لك جعلني الله فداك أنه لا يزال الرجل والرجلان يقدمان فيذكران أنك ذكرتني وقلت فيّ، فاجاب الامام: اقرأ أباك السلام، وقل له أنا والله أحب لك الخير في الدنيا، وأحب لك الخير في الاخرة، وأنا والله عنك راض فلا تبالي ما قال الناس بعد هذا[967].

---

[963] المصدر السابق، حديث 228

[964] المصدر السابق، حديث 262، وكذا حديث 264

[965] المصدر السابق، حديث 261

[966] المصدر السابق، حديث 265، وكذا حديث 267

[967] المصدر السابق، حديث 222، وفي رواية اخرى طويلة عن عبدالله بن زرارة انه نقل بان الامام الصادق قال له: اقرأ مني على والدك السلام وقل له: اني انما أعيبك دفاعاً مني عنك؛ فان الناس والعدو يسارعون إلى كل من قربناه وحمدنا مكانه لادخال الاذى في من نحبه ونقربه، يرمونه لمحبتنا له وقربه ودنوه منا، ويرون ادخال الاذى عليه وقتله، ويحمدون كل من عبناه. فانما أعيبك لانك رجل اشتهرت بنا ولميلك الينا وأنت في ذلك مذموم عند الناس غير محمود

وعن حمزة بن حمران انه قال للامام الصادق: بلغني أنك برئت من عمي، يعني زرارة؟ فاجاب الامام: انا لم أبرأ من زرارة لكنهم يجيؤن ويذكرون ويروون عنه، فلو سكت عنه الزمونيه، فأقول من قال هذا فأنا إلى الله منه بريء[968].

وهناك رواية طريفة تتضمن ان الامام الصادق قد ذم زرارة واعتبره من اصحاب النار، لكن هذا الاخير حملها على التقية. فقد روي عن ابن السماك انه قال: حججت فلقيني زرارة بن أعين بالقادسية وقال: ان لي لك حاجة، وعظّمها، فقلت: ماهي؟ فقال: اذا لقيت جعفر بن محمد فاقرأه مني السلام وسله أن يخبرني: هل أنا من أهل النار أم من اهل الجنة؟ فأنكرت ذلك عليه، فقال لي انه يعلم ذلك، ولم يزل بي حتى اجبته. فلما لقيت جعفر بن محمد اخبرته بالذي كان منه، فقال: هو من اهل النار، فوقع في نفسي ما قال جعفر، فقلت: من أين علمت ذاك؟ فقال: من ادعى عليّ علم هذا فهو من اهل النار، فلما رجعت لقيني زرارة فأخبرته بأنه قال لي انه من اهل النار، فقال: كل لك من جراب النورة، قلت: وما جراب النورة؟ قال: عمل معك بالتقية[969].

ولو صحت هذه الرواية لما امكن حملها على التقية كما يقول زرارة، وذلك لان هذا الحمل يعني ان زرارة كان يعرف انه من اهل الجنة، لكن على هذا الفرض ما الذي دعاه ان يسأل عن مصيره؛ اذا ما كان على علم بما في نفس الامام؟!

على ان تفسير علماء المذهب للروايات القادحة في زرارة تبعاً لمبدأ التقية لا يؤيده بعض ما جاء في تلك الروايات، وهو انها رويت عن عدد من الاصحاب المعول عليهم، كما هو الحال في رواية ابي بصير، فكيف يكون ذلك تقية؟!

كذلك لاحظنا ان هناك عدداً اخر من الروايات تبدي ان زرارة لم ير في الامام الصادق شيئاً مهماً في العلم والاعتماد، وقد جاءت بصورة لا يمكن حملها على التقية.

الاثر لمودتك لنا ولميلك الينا، فأحببت أن أعيبك ليحمدوا أمرك في الدين بعيبك ونقصك ويكون بذلك منا دفع شرهم عنك... لا يضيقن صدرك من الذي أمرك أبي عليه السلام وأمرتك به، وأتاك أبو بصير بخلاف الذي أمرناك به، فلا والله ما أمرناك ولا أمرناه الا بأمر وسعنا ووسعكم الاخذ به، ولكل ذلك عندنا تصاريف ومعان توافق الحق، ولو أذن لنا لعلمتم أن الحق في الذي أمرناكم به، فردوا الينا الامر وسلموا لنا واصبروا لاحكامنا وارضوا بها... عليكم بالتسليم والرد الينا وانتظار أمرنا وأمركم وفرجنا وفرجكم.. (المصدر السابق، حديث 221).

[968] المصدر السابق، حديث 232، ومثل ذلك حديث 233.

[969] المصدر السابق، حديث 270

الفصل الثالث: انسداد علم الرواية

توثيق الرواية في الكتب الاربعة

تمتاز الرواية في كتب الحديث الاربعة بعدد من نقاط الضعف يجعلها غير صالحة للاعتماد، كما يتبين لنا ذلك من خلال الفقرات التالية:

اولاً:

اذا غضضنا الطرف عن مشكلة التوثيق في علم الرجال بالطريقة التي عرضناها من قبل، وتساءلنا عن الكيفية التي تعامل بها اصحاب الكتب الاربعة مع سند الروايات التي جمعوها، فهل بدا منهم حرص على الاهتمام بالسند لمن رووا عنه؟ أم كانوا مجرد نقلة جامعين من غير تحقيق؟
واقع الامر انه قد استقر عمل هؤلاء على النقل من الكتب والاصول المنسوبة الى مؤلفيها دون النظر في رجال السند ولا تمهيد لبيان المشيخة الواقعة بين الناقل وبينها[970].
فالكليني كما عرفنا يصدر سنده بذكر اسم الراوي عادة دون ان يعرّف اتصاله به إن كان قد عول في ذكره على ما في الكتب والاصول المشهورة انذاك، او انه استند الى طريق اخر، والارجح هو الاول، خاصة انه روى عن محمد بن الحسن بن أبي خالد شينولة من انه قال لأبي جعفر الثاني (الجواد): جعلت فداك إن مشايخنا رووا عن أبي جعفر وأبي عبد الله (ع) وكانت التقية شديدة فكتموا كتبهم ولم ترو عنهم فلما ماتوا صارت الكتب إلينا، فقال: حدثوا بها فإنها حق[971].
اما الشيخ الصدوق فقد اشار الى ان جميع ما أورده في كتابه (من لا يحضره الفقيه) مستخرج من كتب مشهورة معروفة، وذكر ان طرقه اليها معروفة في فهرس الكتب التي رواها عن مشايخه وأسلافه. لكن هذا الفهرس الذي ذكر فيه طرقه الى الكتب التي رواها عن مشايخه لم يصل الينا، فلا يعرف من طرقه غير ما ذكره في المشيخة من طرقه إلى من روى عنهم في كتابه. وأما طرقه إلى أرباب الكتب فهي مجهولة تماماً، لذلك لا يعلم والحال هذه اي منها كان صحيحاً واي منها غير صحيح[972]. وقد اعتبر المحقق الخوئي ان الكتب المعروفة المعتبرة التي أخرج الصدوق روايات كتابه منها ليست هي

[970] روضات الجنات، ج6، ص218، ونهاية الدراية، ص470

[971] الكافي، ج1، باب رواية الكتب والحديث، حديث 15، وانظر ايضاً: محمد باقر المجلسي: بحار الانوار، عن مكتبة الكوثر الالكترونية، ج2، ص167، وبنظر بعض المحققين المعاصرين ان هذا الحديث وان اعتبر صحيحاً من حيث السند، لكنه كاذب، معتبراً العهدة فيه على احمد بن محمد بن خالد البرقي الذي تفرد به (معرفة الحديث، ص46).

[972] معجم الرجال الحديث، ج1، ص24ـ25.

كتب من بدأ بهم السند في كتابه وذكر جملة منهم في المشيخة، وإنما هي كتب غيرهم مـن الاعـلام المشهورين، التي منها رسالة والده إليه، وكتاب شيخه محمد بن الحسن بن الوليد، فالروايات الموجودة في كتابه مستخرجة من هذه الكتب[973]. وهذا يعني انه لم يعتمد في نقله للروايات عن الكتب المشهورة مباشرة، بل نقل ما فيها اعتماداً على بعض مشايخه. كذلك فكما يقول بعض العلماء ان الشيخ الصدوق لم يف بما وعده في أول كتابه، من أنه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول واليها المرجع، وذلك لانه روى عن جماعات غير مشهورين، ولا كتبهم مشهورة[974].

اما الحال مع الشيخ الطوسي فمختلف، حيث بدأ في السند في كتابيه (التهذيب والاستبصار) لمن هـو صاحب كتاب، فروى عنه ما جاء في كتابه، على ما صرح به في آخر كتابيه. مع ذلك فالطوسي لـم يذكر ان الكتب التي اعتمدها في رواياته كانت كتباً معتبرة معروفة[975]. وهو ايضاً قد حـذف – كمـا سبق ان عرفنا – في كتاب (التهذيب) الكثير من اسانيد رواياته استناداً الى ما سـيذكره فـي خاتمـة الكتاب من المشيخة لتخرج عن حد المراسيل، لكنه لم يذكر جميع الطرق التي له، بل احال بيانها الى كتابه (الفهرست) والى فهارس شيوخه، ومن سوء الحظ انها فقدت ولم يبق منها اثر، باستثناء القليـل كمشيخة الصدوق وفهرست الشيخ ابي غالب الزراري. لذا بقيت جملة من الاحاديث فـي (التهـذيب) مرسلة بغير اسناد معروف، وان كان الفاضل الاردبيلي في خاتمة (جامع الرواة) تمكن من اصـلاح جملة من الطرق التي كانت مغفلة، وصنف في ذلك رسالة سماها (تصحيح الاسانيد)[976].

وخلاصة ما سبق ان القدماء قد اعتمدوا على ما شاع عندهم من الكتب المعروفة دون تحقيق وتـدقيق في السند الذي يوصل الى هذه الطرق، ولا الى ما يتصف به اصحابها ومـضامينها، وكأنهـا كتـب صحاح بما تضمنته من الروايات. لذلك ورد عن المفيد قوله وهو بصدد نقده للشيخ الصدوق: >لكـن أصحابنا المتعلقين بالاخبار أصحاب سلامة وبعد ذهن وقلة فطنة، يمرون على وجوههم في ما سمعوه من الأحاديث ولا ينظرون في سندها، ولا يفرقون بين حقها وباطلها، ولا يفهمون ما يدخل عليهم فـي اثباتها ولا يحصلون معاني ما يطلقون منها<[977]. كما ورد عن الشريف المرتضى قوله وهو بصدد نقد اصحاب الحديث من الشيعة: >ومن اشرنا اليه بهذه الغفلة يحتج بالخبر الذي ما رواه ولا حدث به ولا سمعه من ناقله فيعرفه بعدالة او غيرها، حتى لو قيل له في الاحكام: من أين اثبتّه وذهبت اليه؟ كـان جوابه: اني وجدته في الكتاب الفلاني، ومنسوباً الى رواية فلان بن فلان. ومعلوم عند كل مـن نفـى العلم باخبار الاحاد ومن اثبتها وعمل بها، ان هذا ليس بشيء يعتمد ولا طريق يقصد، وانما هو غرور وزور<[978]. خاصة وان الروايات التي يتعامل معها اصحابها لا تحمل صفة علو الإسناد في الوسـاطة

[973] معجم رجال الحديث، ج1، ص77ـ78

[974] نهاية الدراية، ص568ـ569

[975] معجم رجال الحديث، ج1، ص78

[976] انظر: خاتمة المستدرك، ج6، ص13ـ14، واعيان الشيعة، ج9، ص163، وروضات الجنات، ج6، ص220

[977] المفيد: شرح عقائد الصدوق، وهو ملحق خلف أوائل المقالات، نشر مكتبة الداوري، قم، ص64ـ65

[978] رسائل الشريف المرتضى، ج1، ص212

الرجالية الا في النادر، كالذي صرح به العلامة الحلي، ومعلوم انه كلما قلت الواسطة كلما كان احتمال الكذب اقل[979].

على ان هذا الحال من عدم اهتمام القدماء بالسند قد شكل معضلة لدى المتأخرين من الاصوليين، وذلك انهم صرحوا باعتبار الواسطة والاعتناء بها، والتي منها الطرق الى اصحاب الكتب والاصول التي ظلت مجهولة لدى المتأخرين. اما الاخباريون فانهم لم يبالوا بالامر، اذ ذهبوا الى عدم الحاجة الى الطريق فيما روي بصورة التعليق من أحاديث الكتب المعتبرة، وعلى رأيهم انه لا يضر الجهل بالطريق ولا اشتماله على مجهول او ضعيف، طالما ان الاصول والكتب كانت مشهورة معروفة في تلك الاعصار متواترة النسبة الى اصحابها، وإن فقدت الطرق التي توصل الى ارباب هذه الكتب واصبحت مجهولة لدى المتأخرين. وقد زاد المتأخرون من التعويل على الكتب التي عثروا عليها مما ينسب الى القدماء رغم الفاصلة الزمنية الطويلة وقوة احتمال الوضع والدس والتزوير، فقد ادرج الحر العاملي في كتابه (وسائل الشيعة) ثمانين كتاباً ظفر بها من كتب المتقدمين، وكذا ادرج حسين النوري في كتابه (مستدرك الوسائل) اكثر من ستين كتاباً ظفر بها[980]، وهناك من اضاف الى ذلك كتباً عثر عليها للقدماء المعاصرين للائمة؛ مثل بصائر الدرجات للصفار[981]، والمحاسن للبرقي، وجملة اخرى من الاصول قدرت بثلاثة عشر أصلاً، مثل تلك التي تعود الى كل من زيد الزراد وزيد النرسي وعباد العصفري وعاصم بن حميد الحناط وجعفر بن محمد بن شريح الحضرمي ومحمد بن المثنى الحضرمي وغيرها[982]، وقد اعترف الشيخ النوري ان جملة من تلك الكتب التي اعتمد عليها المتأخرون كالحر العاملي في (وسائل الشيعة) هي مما لم تثبت نسبتها الى مؤلفيها، كفضل الشيعة للصدوق، وتحف العقول، وتفسير فرات، وإرشاد الديلمي، ونوادر أحمد بن محمد بن عيسى، والاختصاص للمفيد وما اليها[983].

ثانياً:

يضاف الى ما سبق، ان اصحاب الكتب الاربعة قد تقبلوا الروايات الضعيفة، ومنهم من اعتبرها مقطوعة الصدور، كما ان منهم من تعبد بالعمل بها ضمن شروط. وكان موقفهم من الرواة يستند الى مبدأ المسامحة، فاكثرهم تشدداً هو الشيخ الطوسي الذي مارس مهمة الجرح والتعديل دون سابقيه، وهي المهمة التي ورثها عنه الفقهاء الاصوليون فيما بعد، لكنه مع ذلك لم يمانع من الاخذ بالروايات الضعيفة حين تسلم من المعارض الاقوى ولم يكن رواتها معروفين بالكذب. فهو يقبل كون الراوي ثقة

---

[979] معالم الدين، ص392، وفرائد الاصول، ج2، ص802

[980] خاتمة المستدرك، ج1، الفائدة الاولى.

[981] من المعاصرين من اعتقد بوجود الدس في كتاب (بصائر الدرجات) وان الصفار كان يأخذ من الكتب السائدة دون تمحيص، وكون النسخة الحالية ليست له (معرفة الحديث، ص252ــ254).

[982] نهاية الدراية، ص533ــ534

[983] خاتمة المستدرك، ج1، ص20ــ21

من حيث تحرزه عن الكذب في الرواية وان كان فاسقاً بجوارحه، وادعى ان الطائفة كانت تعمل بالاخبار التي يرويها من هكذا صفته وحاله[984]. كما انه يقبل الروايات المرسلة اذا ما كان الراوي معروفاً بأنه لا يروي الا عن ثقة، وكذا يقبل الروايات المرسلة بشرط ان لا يكون لها معارض من المسانيد الصحيحة، واحتج بان الطائفة عملت بالمراسيل عند سلامتها عن المعارض كما تعمل بالمسانيد من دون فرق[985]. كذلك رغم اعترافه بان الكثير من المصنفين القدماء كانوا ينتحلون المذاهب الفاسدة، الا انه اعتبر كتبهم واصولهم معتمدة[986]. ويؤيد هذا المعنى ما آل اليه المحقق الحلي حين انتقد الجماعة التي تعمل بمبدأ صحة السند، فاعتبر ذلك طعناً بعلماء الطائفة وقدحاً في المذهب، مؤكداً على ان ما من احد فيهم الا ويعمل بخبر المجروح[987].

هذا مع الشيخ الطوسي، اما الكليني والصدوق فلا شك انهما لم يباليا بالجرح والتعديل، فقد كان الصدوق يعول في توثيقه على شيخه ابي الوليد، وجاء في كتابه الكثير من الروايات الضعيفة حسب اصطلاح المتأخرين. اما الكليني فمن الواضح انه لم يشترط على نفسه ضابطاً في انتخابه للروايات التي جمعها، وان اتخذ صورة المسامحة في العمل، بعد ان اعترف باللبس الذي يحيط بالروايات المتداولة انذاك، كالذي اشار اليه في مقدمة الكافي، حيث كان عمله شبيهاً بعمل المتأخرين فيما اصطلحوا عليه بالاصول العملية، كما انه لم يعول على الجرح والتعديل؛ فكان يروي عن الضعفاء من المنحرفين والغلاة وغيرهم. وبنظر بعض المحققين المعاصرين ان الكليني ربما كان يكتفي بوجود بعض الموثوقين في سند الرواية[988].

على ان عدم اهتمام الكليني بالتوثيق جعل الاخباريين يظنون ان ذلك دليل على صحة صدور أحاديثه عن الائمة. وهو على خلاف ما استنتجه الاصوليون، وقد وصل الحال بجماعة منهم الى عدم الاطمئنان بمثل هذه الاحاديث المدونة بعد طول الزمان وضعف القرائن، فشكلوا بذلك اتجاهاً يعرف باصحاب دليل الانسداد.

ولا بأس ان نقارن هنا بين الكافي وصحيح البخاري من حيث توثيق السند والرواية. فقد عرفنا ان منهج الاخير واضح وان شروطه التي حاول ان يلتزم بها قوية. وكان نتيجة ذلك ان وجد المتأخرون من التابعين ان الضعف لدى روايات البخاري او رجاله قليل جداً مقارنة مع عدد أحاديثه، خلافاً لما حصل مع الكافي، حيث اتصفت طريقة صاحبه بعشوائية لا تستند الى اساس من التدقيق والتمحيص. فالكليني يروي عمن يعدون من الضعفاء والموثوقين، كما انه يتسامح في السند والاخذ بما هو موجود من الكتب دون تحقيق، لذلك وجد المتأخرون ان اغلب أحاديثه ضعيفة. فنسبة الاحاديث المنتقدة او

---

[984] معالم الدين، ص230ـ231

[985] معالم الدين، ص245ـ246

[986] الفهرست، ص2

[987] المعتبر في شرح المختصر، مصدر سابق، ج1، ص6

[988] دراسات في الحديث والمحدثين، ص192

الضعيفة لدى البخاري مقارنة مع العدد غير المكرر من أحاديثه هي اقل من (3%) وهي نسبة ضئيلة. في حين ان نسبة الضعف في أحاديث الكافي هي اكثر من (66%) وهي نسبة كبيرة جداً.

وتبعاً لهذه المقارنة يلاحظ ان علماء السنة لم يجدوا انفسهم قادرين على تحقيق الرواية بالشكل الذي كان يفعله سلفهم البخاري، وذلك لبعد الزمان، وهو ما جعلهم يعتمدون على توثيقه ويعتبرونه كافياً في الاطمئنان. في حين ان المتأخرين من علماء الشيعة وان كانوا لم يجدوا انفسهم قادرين على تحقيق الرواية مثلما كان بوسع سلفهم الكليني وغيره من القدماء، الا ان اغلبهم لم يتبعوا طريقته ولا خضعوا الى غيره بنحو التقليد، بل اجتهدوا بانفسهم في التوثيق وتصحيح الحديث، فكان من جراء ذلك اختلافهم في اعتبارات التوثيق والتصحيح، وذهب عدد منهم الى الاقرار بالعجز عن التحقيق لبعد الزمان وغياب القرائن.

ثالثاً:

ان اكثر راو اعتمد عليه اصحاب الجوامع الحديثية هو علي بن ابراهيم وابوه ابراهيم بن هاشم القمي. فقد كان علي شيخاً للكليني وعاصر عدداً من الائمة المتأخرين، ويعد من اصحاب الامام الهادي وإن لم يثبت انه روى عنه شيئاً ولا عن غيره من الائمة مباشرة[989]. وبلغت رواياته في الكافي وحده اكثر من سبعة الاف (7068) رواية[990]، كان منها اكثر من ستة الاف (6214) رواية منقولة عن والده ابراهيم[991]. وقد وقع في اسناد كثير من الروايات تبلغ سبعة آلاف ومائة وأربعين (7140) مورداً[992].

وهو بنظر القدماء يعد من المشايخ الثقات، فقد عرفه النجاشي بانه ثقة في الحديث، ثبت معتمد صحيح المذهب، سمع فأكثر، وصنف كتباً وأضر في وسط عمره، وله كتاب التفسير والناسخ والمنسوخ وقرب الإسناد والشرائع.. الخ[993].

ووصلنا منه تفسيره للقرآن، وهو تفسير بالرواية عن الامام الصادق، وذكر في مقدمة الكتاب انه روى فيه عن الثقات من مشايخه وسائر الرواة حتى ينتهي الى الائمة، فقال: >ونحن ذاكرون ومخبرون بما ينتهي الينا ورواه مشايخنا وثقاتنا عن الذين فرض الله طاعتهم واوجب ولايتهم ولا يقبل عمل الا بهم<[994].

وقد اعتبر العديد من العلماء ان هذه الشهادة دالة على صحة صدور روايات التفسير عن الامام الصادق، كالذي صرح بذلك الحر العاملي ووافقه عليه العلامة الخوئي، حيث اعتبر أن كل من وقع في إسناد روايات تفسير علي بن إبراهيم المنتهية إلى المعصومين، قد شهد عليه هذا الشيخ بوثاقته. وعلق

---

[989] معجم رجال الحديث، ج12، ص208

[990] المصدر السابق، ج19، ص59

[991] المصدر السابق، ج1، ص292، وج12، ص213

[992] المصدر السابق، ج12، ص213

[993] رجال النجاشي، ص260

[994] تفسير القمي للقرآن، مكتبة: الكوثر الالكترونية، ج1، ص4

الخوئي بان علي بن إبراهيم انما اراد إثبات صحة تفسيره، وأن رواياته ثابتة وصادرة عن المعصومين، وإنها إنتهت إليه بوساطة المشايخ والثقات من الشيعة، وعلى ذلك فلا موجب لتخصيص التوثيق بمشايخه الذين يروي عنهم بلا واسطة كما زعمه بعضهم. ومثل ذلك حكم المحقق الخوئي بوثاقة جميع المشايخ الذين وقعوا في (اسناد كامل الزيارات)[995].

لكن نظرة داخلية للتفسير تظهر ان راوي التفسير عن علي بن ابراهيم هو تلميذه ابو الفضل العباس بن محمد بن القاسم بن حمزة بن موسى الكاظم، وقد مزجه بروايات اخرى عن الامام الباقر مروية عن طريق ابي الجارود. وقد اشار العلماء الى ان ابا العباس لم يذكر في كتب الرجال، وإن ذكر في كتب الانساب.

وشكك بعض المعاصرين بصحة التوثيق الوارد في مقدمة التفسير، وذلك لامتزاج التفسير بين ما يعود الى علي بن ابراهيم القمي وبين ما وضعه تلميذه بسنده الخاص الى الامام الباقر عن طريق ابي الجارود، وكذلك للشذوذ الوارد في متون الروايات، بل انه يبدي تشكيكه بصحة نسخة التفسير الواصلة الينا، تعويلاً على ما ذهب اليه بعض المحققين من ان النسخة المطبوعة تختلف عما نقل عن ذلك التفسير في بعض الكتب، منتهياً الى القول بعدم وجود ما يعتمد عليه من التوثيق سواء من حيث السند او المتن[996].

ولعل اهم ما جاء في هذا التفسير هو الطعن في القرآن والقول بتحريفه، تعويلاً على جملة من الروايات، كتلك التي يرويها علي بن ابراهيم عن الامام الصادق، وهي تتفق مع ما اورده الكليني عنه من روايات في الكافي تشير الى التحريف[997]، فمما جاء في التفسير عن علي بن ابراهيم ان البعض قرأ قوله تعالى: ((كنتم خير امة اخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله)) فقال ابو عبد الله الصادق لقارئ هذه الآية ((خير امة)) يقتلون امير المؤمنين والحسن والحسين بن علي عليه السلام؟ فقيل له وكيف نزلت يابن رسول الله؟ فقال: انما نزلت (كنتم خير ائمة اخرجت للناس). ومثل ذلك قرأ البعض قوله تعالى: ((الذين يقولون ربنا هب لنا من ازواجنا وذرياتنا قرة اعين واجعلنا للمتقين اماماً)) فقال ابو عبد الله الصادق: لقد سألوا الله عظيماً ان يجعلهم للمتقين اماماً، فقيل له يابن رسول الله كيف نزلت؟ فقال انما نزلت (الذين يقولون ربنا هب لنا من ازواجنا وذرياتنا قرة اعين واجعل لنا من المتقين اماماً). وكذا جاء في التفسير ان الامام الصادق اعترض على ما ورد في المصحف من قوله تعالى: ((له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من امر الله)) حيث قال: كيف يحفظ الشيء من امر الله؟ وكيف يكون المعقب من بين يديه؟ فقيل له: وكيف ذلك يابن رسول الله؟ فقال: انما نزلت (له معقبات من خلفه ورقيب من بين يديه يحفظونه بامر الله). وعلى هذه الشاكلة جاء

---

[995] معجم رجال الحديث، ج1، ص49ـ50

[996] كليات في علم الرجال، ص316ـ317

[997] لاحظ مثلاً: الاصول من الكافي، ج1، كتاب الحجة، نكت ونتف من التنزيل في الولاية، الاحاديث المرقمة: 25 و26 و27 و47

في التفسير ايات تشير الى التحريف مثل القول: (لكن الله يشهد بما انزل اليك في علي انزلــه بعلمــه والملائكة يشهدون) والقول: (يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك في علي فان لم تفعل فما بلغت رسالته) والقول: (ان الذين كفروا وظلموا آل محمد حقهم لم يكن الله ليغفر لهم) والقول: (وسيعلم الذين ظلموا وظلموا آل محمد حقهم لم يكن الله ليغفر لهم) والقول: (وسيعلم الذين ظلموا آل محمد حقهم اي منقلب ينقلبون) والقول: (ولو ترى الذين ظلموا آل محمد حقهم في غمرات الموت)[998].

اما ابراهيم بن هاشم القمي والد علي المشار اليه قبل قليل فهو كوفي الاصل وقد ادرك الامامين الرضا والجواد وروى عن هذا الاخير بعض الروايات، وهو اول من نشر حديث الكوفيين في قم تبعــاً لمــا اشار اليه الطوسي والنجاشي[999]، وقد روى عن مشايخ كثيرة يبلغ عددهم زهاء مائة وســتين (160) شخصاً، وبلغت رواياته اكثر من ستة الاف واربعمائة (6414) رواية، ولا يوجد في الناقلين مثله في كثرة الرواية[1000]. وقد روى عن محمد بن ابي عمير وحده ما يقارب ثلاثة الاف (2921) رواية[1001].

لكن المشكلة هو انه لم ينص احد من القدماء على وثاقته؛ لا بالتعديل ولا بالتجريح والتضعيف، فقد قال العلامة الحلي عنه في (الخلاصة): لم أقف لاحد من أصحابنا على قول في القدح فيه، ولا على تعديل بالتنصيص والروايات عنه كثيرة، والارجح قبول روايته[1002]. واعتبر الخوئي انه لا ينبغي الشك فــي وثاقته، ودلل على ذلك بثلاثة ادلة[1003]، وهي قريبة مما ذكره بحر العلوم في فوائــده الرجاليــة[1004]:

احدها ان ابن طاوس ادعى الاتفاق على وثاقته. ويرد على ذلك بانها مجرد دعوى تفتقر الى الــدليل، حيث ان عصر ابن طاوس بعيد عن عصر القمي، ومثل هذا الادعاء يكون حدسياً غيــر قــائم علــى الحس.

وثاني الادلة هو قوله بانه اول من نشر حديث الكوفيين بقم، والقميون قد اعتمدوا على رواياته، وفيهم من هو مستصعب في أمر الحديث، فلو كان فيه شائبة الغمز لما قبلوا رواياته، ولاسرعوا في قدحــه وجرحه وهجره واخراجه كالذي يظهر منهم مع الاخرين بأدنى ريبة. بل ان من المتأخرين من اعتبر العبارة التي نص عليها القدماء من انه اول من نشر أحاديث الكوفيين بقم، هي عبارة دالة على المدح، كالذي نص عليه الداماد معتبراً هذه العبارة كلمة جامعة، وكل الصيد في جوف الفرا[1005].

لكن هذا الدليل غير تام، اذ ما يشار اليه عادة من تحفظ القميين هو تحفظهم من المغالين في الائمة او المعروفين بالكذب ووضع الحديث، وان التضعيف لديهم عادة ما يأتي بهذا الطريق، كالذي يظهر مما

---

[998] تفسير القمي، ج1، ص6ــ11

[999] فهرست الطوسي، ص4، ورجال النجاشي، ص16، كذلك: خلاصة الاقوال، ص49، ومعالم العلماء، ص40

[1000] معجم رجال الحديث، ج1، ص290 و291

[1001] معجم رجال الحديث، ج1، ص292

[1002] خلاصة الاقوال، فقرة 9، ص49، وانظر ايضاً: بحر العلوم: الفوائد الرجالية، ج1، ص464

[1003] معجم رجال الحديث، ج1، ص291

[1004] الفوائد الرجالية، ج1، ص462ــ464

[1005] الرواشح السماوية، مصدر سابق، ص48

ينقله ابن الغضائري في رجاله، والذي استند اليه من جاء بعده من اصحاب الرجال كابن داود وغيره، حيث ذكر الكثير من الرجال الذين غمز القميون عليهم بالغلو والارتفاع وفساد المذهب، مثل أحمد بن الحسين بن سعيد وأحمد بن محمد بن سيار وأمية بن علي القيسي والحسن بن علي بن أبي عثمان والحسين بن شادويه القمي وسهل بن زياد الرازي والقاسم بن الحسن بن علي بن يقطين ومحمد بن أحمد الجاموراني ومحمد بن علي بن إبراهيم الملقب بأبي سمينة ويوسف بن السخت ومحمد بن أورمة القمي وغيرهم[1006]. فمثلاً جاء حول ابن أورمة القمي ان القميين غمزوا عليه ورموه بالغلو حتى دس عليه من يفتك به، فوجدوه يصلي من اول الليل الى اخره فتوقفوا عنه[1007]. كما جاء عن ابي سمينة انه كان من الغلاة الكذابين، وبعد أن اشتهر بالكذب في الكوفة انتقل إلى قم، ونزل على أحمد بن محمد بن عيسى، ثم اشتهر بالغلو فأخرجه أحمد من قم[1008].

في حين ان من الرواة من سكن قم وروى عنه القميون رغم ما قيل فيه انه ضعيف جداً لا يلتفت إليه، وفي مذهبه غلو مثل عبد الرحمن بن أبي حماد[1009]. بل ان القدماء كما قيل لا يتحاشون عن الرواية عن الضعفاء والمجاهيل فيما لا يتعلق بالحرام والحلال، وان منهم من كان موضع اعتماد القميين ورواياتهم عنه[1010].

أما ما حدث لأحمد بن محمد بن خالد البرقي حيث ابعده عن قم رئيس القميين احمد بن محمد بن عيسى، وقد جاء ان سبب الابعاد يرجع الى كونه يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل، ويعود مصدر هذا التعليل الى ابن الغضائري حيث صرح في كتابه (الضعفاء) ان البرقي طعن القميون عليه، وليس الطعن فيه، إنما الطعن فيمن يروي عنه، فإنه كان لا يبالي عمن يأخذ على طريقة أهل الأخبار وكان أحمد بن محمد بن عيسى أبعده عن قم ثم أعاده إليها واعتذر إليه[1011]، وقيل ان أحمد بن محمد بن عيسى مشى في جنازته حافياً حاسراً تنصلاً مما قذفه به[1012]. مع ان اعادته الى قم واعتذار رئيس القميين اليه لا يتسق مع التعليل الذي ابداه ابن الغضائري، فالامر لا يتعلق بكونه يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل، والا لما ارجعه واعتذر اليه، بل يتعلق بشيء اخر ظنه رئيس القميين في البرقي لكن ظهر انه لم يثبت عنده، وغالب الظن ان ذلك يتعلق بمسألة الغلو التي كان القميون يولونها جل اهتمامهم في التوثيق، وقد عرف عن هذا الرئيس اخراجه لعدد من العلماء من قم بعلة الغلو والكذب

[1006] الفقرات الواردة بالاسماء المذكورة نقلاً عن رجال ابن الغضائري، لاحظ: القهپائي: مجمع الرجال، ج1، عن مكتبة اهل البيت الالكترونية : www.ahl-ul-bayt.org/newlib/Rejal/Ghazaery ، وانظر ايضاً: ابن داود: كتاب الرجال، مكتبة الجعفرية الالكترونية، الفقرات المرقمة: 423 و431 و469 و486 وغيرها.

[1007] رجال النجاشي، ص329، كذلك: مجمع الرجال، ج1، فقرة محمد بن أورمة أبو جعفر القمي.

[1008] خاتمة المستدرك، ج4، ص14

[1009] مجمع الرجال، ج1، فقرة عبد الرحمن بن أبي حماد.

[1010] نهاية الدراية، ص416

[1011] مجمع الرجال، ج1، فقرة أحمد بن محمد بن خالد.

[1012] ابن داود: كتاب الرجال، فقرة 122

في الرواية، ومن بينهم سهل بن زياد وغيره. حتى اعتبر بعض المتأخرين ان >حال القميين – سيما ابن عيسى – في التسرع إلى الطعن والقدح والاخراج من قم بالتهمة والريبة، ظاهر لمن راجع الرجال<[1013]. كما اعتبر بعض اخر انه قد يكون منشأ جرح القميين للرواة نابعاً عما تتضمنه رواياتهم من معاني الغلو والارتفاع والمناكير، بل وان بعض القميين قد ينسبون الراوي الى الكذب ووضع الحديث بعد اتهامه بالغلو، وذلك اعتماداً على روايته التي تتضمن هذا المعنى[1014].

يبقى الدليل الثالث فهو ان ولده علياً قد نص على وثاقة مشايخه في مقدمة تفسيره، وكان على رأس هؤلاء المشايخ والده ابراهيم حيث روى عنه معظم كتابه من الاحاديث، مما يدل على كونه ثقة لدى ابنه، والا لما اعتمد عليه في الرواية.

لكن لو اخذنا بالتوثيق الذي ادلى به الابن، لكان يعني التسليم بصحة التفسير رغم ما فيه من روايات عديدة تشير الى تحريف القرآن صراحة، فضلاً عما ورد فيه من روايات اسطورية، والعجيب رغم ان العلامة الخوئي لا يقر القول بتحريف القرآن كما ابان ذلك في بعض كتبه[1015]، الا انه مع ذلك يرى تفسير علي ابن ابراهيم تفسيراً صحيح الصدور باعتبار التوثيق الذي ذكره صاحبه في المقدمة، مع ان قوله هذا يناقض متبناه، وذلك لان تصحيح التفسير يعني قبول مقولة التحريف كما هو واضح.

وبيت القصيد من كل ما عرضناه في هذه الفقرة هو اننا بين امرين: إما قبول كون التفسير مروياً عن الامام الصادق حسب روايات علي بن ابراهيم رغم ما فيه من القول بالتحريف وسائر الاساطير، او التشكيك فيه ومن ثم التشكيك في وثاقة ابراهيم بن هاشم القمي وتضعيف رواياته على ضخامة عددها كما قدمنا.

المحققون القدماء وتوثيق الرواية

متابعة لما سبق يمكن ان نتساءل: هل كان القدماء المحققون من الفقهاء يثقون بالروايات المشتهرة في زمانهم والمدونة في الاصول الاولية والجوامع الحديثية؟ وهل كانوا يرون فيها شيئاً من الحجية كما ذهب اليه المتأخرون من الاصوليين؟

لعل الجزء الرئيسي من الاجابة على هذا التساؤل يتحدد بموقف القدماء من خبر الاحاد وحجيته. فاغلب المحققين من القدماء لم يتقبلوا خبر الاحاد ما لم تكن معه قرائن دالة على القطع، خلافاً لما آل اليه المتأخرون. وقيل ان الذين منعوا الاخذ بخبر الاحاد هو كل من سبق الطوسي، بل والكثير ممن جاء بعده، مثل المفيد والمرتضى وابن ادريس وابن زهرة والطبرسي، كما نسب هذا المنع الى المحقق الحلي وابن بابويه، وجاء في (الوافية) للفاضل التوني انه لم يجد القول بحجية خبر الاحاد صريحاً ممن

[1013] بحر العلوم: الفوائد الرجالية، ج3، ص23ـــ25

[1014] الوحيد البهبهاني: الفوائد الرجالية، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص38ـــ39

[1015] ابو القاسم الخوئي: البيان في تفسير القرآن، دار الزهراء، بيروت، الطبعة الاولى، 1412هـــ ـــ1992م، ص197 وما بعدها.

تقدم على العلامة الحلي[1016]، واعتبر الانصاري هذا الأمر عجيباً[1017]. ويعد المفيد والمرتضى ابرز القدماء الذين منعوا العمل بهذا الخبر، اذ كان المفيد يقول: ان اخبار الاحاد لا توجب علماً ولا عملاً، بل >ولا يجوز لاحد ان يقطع بخبر الواحد في الدين الا ان يقترن به ما يدل على صدق راويه على البيان، وهذا مذهب جمهور الشيعة<[1018].

اما المرتضى فقد تضافرت نصوصه في المنع من الاخذ بهذا الخبر، وادعى الاجماع على عدم حجيته، ونفى ان تكون في مصنفات المحققين من علماء الطائفة من يعمل به[1019]، كما اظهر الايات الناهية عن العمل بغير العلم، والروايات التي تنهى عن العمل بما يخالف الكتاب والسنة. وبذلك لم يجد حاجة للكلام عن ترجيح الاخبار في حالات التعارض؛ باعتبارها فرعاً عن تلك المسألة. وقد استثنى من الامر حالة اجماع الطائفة على صدق خبر الاحاد المضاف الى العمل به، وبرر هذه الحالة بدعوى ان رجال الطائفة ربما قد علموا صدق الخبر >بامارة او علامة على الصادق من طريق الجملة، ويمكن ايضاً ان يكونوا عرفوا في راو بعينه صدقه على سبيل التمييز والتعيين، لأن هولاء المجمعين من الفرقة المحقة قد كان لهم سلف قبل سلف يلقون الائمة (ع) الذين كانوا في اعصارهم، وهم ظاهرون بارزون تسمع اقوالهم ويرجع اليهم في المشكلات<[1020]. وهذا النهج هو الذي سار عليه ابن ادريس الحلي فيما بعد[1021].

اما ابرز الذين عولوا على خبر الاحاد من المحققين القدماء فهو الشيخ الطوسي. صحيح انه في احد كتبه الكلامية لم يختلف عن قول استاذه المرتضى، حيث منع العمل بخبر الاحاد، وعد القول به وبالقياس واجتهاد الرأي هو قول فاسد لدى المذهب الشيعي؛ مشيراً الى ما بينه في مواضع من كتبه بهذا الخصوص[1022]، كما انه كثيراً ما يقول في كتابه (التهذيب) حين يتعرض لتأويل الأخبار ولا يعمل بها: >هذا من أخبار الآحاد التي لا تفيد علماً ولا عملاً<[1023]، الا ان اقواله فيما عدا ذلك تدل على قبوله العمل بهذا الخبر ضمن شروط، وقد ادعى على ذلك اجماع الطائفة كالذي اشار اليه في كتابه (عدة الاصول)[1024]، كما استدل عليه لما لاحظه من عدم قطع الموالاة بين علماء الطائفة رغم كثرة خلافاتهم

[1016] عبد الله بن محمد الخراساني التوني: الوافية في اصول الفقه، تحقيق محمد حسين الرضوي الكشميري، مؤسسة مجمع الفكر الاسلامي، قم، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص158

[1017] فرائد الاصول، ج1، ص109

[1018] اوائل المقالات، ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد (4) ص122

[1019] رسائل الشريف المرتضى، ج1، ص26

[1020] رسائل الشريف المرتضى، ج1، ص19 و212

[1021] محمد بن إدريس الحلي: السرائر، مؤسسة النشر الاسلامي، الطبعة الثانية، 1410هـ، عن مكتبة التبيان الالكترونية، ص5.

[1022] الطوسي: تمهيد الاصول في علم الكلام، انتشارات دانشگاه طهران، 1362هـ.ش، ص354

[1023] انظر: وسائل الشيعة، ج20، ص64ـ65

[1024] فهو يقول: >فاما ما اخترته من المذهب، فهو ان خبر الواحد اذا كان وارداً من طريق اصحابنا القائلين بالامامة وكان ذلك مروياً عن النبي (ص) او عن واحد من الائمة (ع) وكان ممن لا يطعن في روايته ويكون سديداً في نقله ولم

في الفتاوى نتيجة العمل به. وفي بعض كتبه ذكر ما يزيد على (5000) حديث اكثرها مختلف بينهم، واستنكر من يتجاسر ويعتبر ان كل خلاف دال على دليل قاطع من خالفه مخطيء فاسق، اذ على رأيه انه بهذا يضلل جميع الشيوخ المتقدمين[1025]. وزاد على ذلك واعتبر ان الله لو عاقب المخطيء لكان اغراء بالقبيح لا يجوز عليه تعالى[1026]. لكنه لم يعمم هذا الموقف الى ابعد من حدود رجال الطائفة، حيث اكد على بطلان العمل بالقياس وخبر الواحد الذي يختص المخالف بروايته[1027].

وهذا التفكيك الذي اصطنعه الطوسي حول خبر الاحاد فيما يرويه المخالف وما يرويه اتباع الطائفة، جعله يذهب الى توجيه ما منعه السابقون من قبول خبر الاحاد، وانكار العمل به واعتبار الاجماع منعقد على منعه مثلما يراه الشريف المرتضى، ومنهم من لم يجوزه عقلاً، فاعتبر كل ذلك انما جاء من باب المدافعة للمخالفين في الكلام معهم في الاعتقاد، ثم زعم انهم لم يختلفوا فيما بينهم ولم ينكر بعضهم على بعض بما يروونه[1028].

لكن من البيّن ان تصريحات الشريف المرتضى تختلف تماماً عما ذكره الطوسي، وقد ادعى كل منهما اجماع الطائفة على ما يراه، الامر الذي اربك الكثير من العلماء المتأخرين، وقد حاول العديد منهم ان

تكن هناك قرينة تدل على صحة ما تضمنه الخبر، لانه ان كان هناك قرينة تدل على صحة ذلك كان الاعتبار بالقرينة، وكان موجباً للعلم. ونحن نذكر القرائن فيما بعد التي جاز العمل بها . والذي يدل على ذلك اجماع الفرقة المحقة، فاني وجدتها مجمعة على العمل بهذه الاخبار التي رووها في تصانيفهم ودونوها في اصولهم، لا يتناكرون ذلك ولا يتدافعونه، حتى ان واحداً منهم اذا افتى بشيء لا يعرفونه سألوه: من أين قلت هذا؟ فاذا احالهم على كتاب معروف، او اصل مشهور، وكان راوية ثقة لا ينكر حديثه سكتوا وسلموا الامر في ذلك، وقبلوا قوله، وهذه عادتهم وسجيتهم من عهد النبي (ص) ومن بعده من الائمة (ع) ومن زمن الصادق جعفر بن محمد (ع) الذي انتشر العلم عنه وكثرت الرواية من جهته، فلولا ان العمل بهذه الاخبار كان جائزاً لما اجمعوا على ذلك ولأنكروه، لان اجماعهم فيه معصوم لا يجوز عليه الغلط والسهو< (عدة الاصول، ج1، ص126).

[1025] عدة الاصول، ج1، ص135ـ136

[1026] عدة الاصول، ج1، ص137

[1027] قال بهذا الصدد: >والذي اذهب اليه وهو مذهب جميع شيوخنا المتقدمين والمتأخرين، وهو الذي اختاره سيدنا المرتضى واليه كان يذهب شيخنا ابو عبد الله (المفيد) ان الحق في واحد وان عليه دليلاً من خالفه كان مخطئاً فاسقاً. واعلم ان الاصل في هذه المسألة القول بالقياس والعمل باخبار الاحاد، لان ما طريقه التواتر وظواهر القرآن فلا خلاف بين اهل العلم ان الحق فيما هو معلوم من ذلك، وانما اختلف القائلون بهذين الاصلين فيما ذكرناه، وقد دللنا على بطلان العمل بالقياس وخبر الواحد الذي يختص المخالف بروايته<. كما قال: انه >اذا ثبت ذلك دل على ان الحق في الجهة التي فيها الطائفة المحقة، واما على ما اخترته من القول في الاخبار المختلفة المروية من جهة الخاصة فلا ينقض ذلك، لان غرضنا في هذا المكان ان نبين في الجهة التي فيها الطائفة المحقة دون الجهة التي خالفها، وإن كان حكم ما يختص به الطائفة والاختلاف التي بينها الحكم الذي مضى الكلام عليه في باب الكلام في الاخبار، فلا تنافي بين القولين<. وقال ايضاً: >والذي اذهب اليه ان خبر الواحد لا يوجب العلم، وان كان يجوز ان ترد العبادة بالعمل به عقلاً. وقد ورد جواز العمل به في الشرع، الا ان ذلك موقوف على طريق مخصوص، وهو ما يرويه من كان من الطائفة المحقة، ويختص بروايته، ويكون على صفة يجوز معها قبول خبره من العدالة وغيرها< (عدة الاصول، ج1، ص100).

[1028] عدة الاصول، ج1، ص127، كذلك: فرائد الاصول، ج1، ص112 و146ـ147

يجد لهذا الاختلاف حلاً يمنع فيه التناقض بينهما، ومن ذلك ما حكاه الانصاري في رسائله من وجــوه للجمع؛ مثل ان يكون مراد المرتضى من خبر الواحد المجمع على عدم حجيته هو ذلك الذي يرويــه المخالفون، فيكون موضع اتفاق مع الطوسي، خاصة وان الطوسي كما سبق ان عرفنا حاول ان يجــد لنفسه اتفاقاً مع من سبقه من امثال المفيد والمرتضى تبعاً لهذا التوجيه. كما قد يكون المــراد بــالخبر الذي يمنع العمل به هو ذلك الذي يقابل الخبر المحفوظ في الاصول المعمول بها عند جميع خــواص الطائفة، فيكون مراد المرتضى قريب المدرك مع ما يريده الطوسي. كما قد يحتمل ان يكــون مــراد الطوسي من خبر الواحد المجمع على حجيته هو ذلك الذي يكون محفوفاً بالقرائن المفيدة للعلم بصدقه؛ فيتفق مع ما يريده استاذه المرتضى . وقريب من هذا الرأي الاخير ما ذكره الكركي، حيث اعتبر انه على الرغم من ان الطوسي صرح في (عدة الاصول) بجواز العمل بخبر العدل الامامي، الا انه لم يرد بذلك الاطلاق، اذ اكد في محل اخر ان ما يعمل به من اخبار الاحاد هو ما اجمع عليــه الاصــحاب بالعمل؛ فيكون مدرك الحجة راجعاً الى الاجماع ويزول التعارض بينه وبين اســتاذه . امــا الــشيخ الانصاري فقد استحسن الوجه الاول ثم الثاني، الا انه رجح رأيه على جميع الوجوه، حيــث رأى ان مراد المرتضى من (العلم) الذي ادعاه في صدق الاخبار هو مجرد الاطمئنان، اذ المحكي عنــه فــي تعريف العلم انه (ما اقتضى سكون النفس) لا اليقين الذي لا يقبل الاحتمال، وانه قد اشار الى احتفاف اكثر الاخبار بالامور الموجبة للوثوق بها، وهو بمعنى العلم الذي يقتضي سكون النفس. وكذا ان مراد الطوسي من قبول خبر الاحاد هو ذلك المحفوف بعدم مخالفة القرائن الاربع، وهي الكتــاب والــسنة والاجماع والدليل العقلي، اي انه ذلك الذي يبعث على الاطمئنان وسكون النفس[1029]. كما رجح المفكر الصدر ان يكون مقصد المرتضى من منعه لخبر الاحاد إما ذلك الذي يرويه المخالفون – كالذي سبق ان اشار اليه الطوسي وبعض المتأخرين كما عرفنا – او ذلك الذي لا يحرز فيه وثاقة الــرواة مــنهم بالخصوص[1030].

والواقع ان جميع الوجوه السابقة ليست صحيحة، فالذي يرجع الى نصوص المرتضى يجد انه لا يقبل من اخبار الاحاد حتى تلك التي تعود الى العدول والثقات، او تلك المنقولة في الكتب المعتمدة، وذلــك باعتبارها تفيد الظن دون العلم، على ما فصل ذلك في اجوبته على المسائل التبانيــات والموصــليات والحلبيات وغيرها[1031]. وهذا ما جعله ينكر الروايات الخاصة بالترجيح، ومنها الترجيح بما يأتي على

[1029] محمد رضا المظفر: اصول الفقه، دار النعمان، النجف، الطبعة الثانية، 1386هـ ــ1966م، ج3، ص86ــ87

[1030] محمد باقر الصدر: بحوث في علم الاصول، تحرير محمود الهاشمي، المجمع العلمي للامام الصدر، الطبعة الاولى، 1405هـ، ج4، ص344

[1031] مما قاله بهذا الصدد: قد بينا في مواضع كثيرة من كتبنا ان الخبر الواحد لا يقطع في صحته ولا يجوز العمل به وإن رواه العدول الثقات >لأنا لا نأمن فيما نقدم عليه من الحكم الذي تضمنه ان يكون مفسدة، ولا نقطع على انه مصلحة، والاقدام على مثل ذلك قبيح، حتى ان من اصحابنا من يزيد على ذلك ويقول: ان اخبار الاحاد لا يجوز العمل بها ولا التعبد باحكامها من طريق العقول. وقد بينا في مواضع كثيرة ان المذهب الصحيح هو تجويز ورود العبادة بالعمل باخبار الاحاد من طريق العقول، لكن ما ورد ولا تعبدنا به، فنحن لا نعمل بها، لان التعبد بها مفقود وان كان

خلاف ما يذهب اليه اهل السنة، وقد اعتبر هذه الروايات قائمة على الدور، اذ انه ينفي حجية العمل باخبار الاحاد في الفروع؛ فكيف الحال في الاصول التي هي اولى منها بذلك[1032]. في حين تقبل الطوسي خبر الاحاد وعمل بالترجيح عند التعارض بين الاخبار، بل وعول على الاخبار الضعيفة ضمن شروط كما عرفنا.

اما دعاوى الاجماع التي كثيراً ما يرددها الفقهاء ومنهم المرتضى والطوسي وغيرهما، فانها لا تحضى لدى العلماء المتأخرين بالاعتبار، وذلك لكثرة التناقضات فيها. ومن ذلك ان الشهيد الثاني افرد ما يقارب اربعين مسألة نقل الطوسي فيها الاجماع مع انه خالفها في الحكم. فمثلاً قال الطوسي في (النهاية) ضمن كتاب الحدود: ان من استحل اكل الجري والمارماهي وجب قتله، وهو قد زاد في هذا الحكم على الاجماع على تحريم أكلهما، مع انه في كتاب الاطعمة من (النهاية) بعينه جعلهما مكروهين. وقد علق الشهيد الثاني على ذلك بقوله: قد افردنا هذه المسائل للتنبيه على ان لا يغتر الفقيه بدعوى الاجماع، فقد وقع فيه الخطأ والمجازفة كثيراً من كل واحد من الفقهاء، سيما من الشيخ الطوسي والمرتضى. كما ذكر المحدث الكاشاني انه كثيراً ما يقع من الفقهاء نقل الاجماع في مسألة على حكم؛ مع نقل الاجماع على خلاف ذلك الحكم بعينه لتلك المسألة؛ اما في ذلك الكتاب بعينه أو في غيره، فضلاً عن نقل الخلاف فيها، مثل ما وقع من الشيخ الطوسي من نقله الاجماع على وجوب سجود التلاوة على السامع، ونقله اياه على عدم وجوبه عليه ايضاً. ولهذا انزل الشهيد الثاني لفظ الاجماع الواقع في كلامهم على معنى الشهرة في ذلك الوقت أو عدم اطلاعهم حينئذ على المخالف او ما يقرب من ذلك صوناً لكلامهم عن التهافت[1033].

* * *

وقد انعكس التباين السابق في الموقف من خبر الاحاد على النظرة الى الروايات المدونة في الاصول والجوامع الحديثية، ومنها الكتب الاربعة. والبعض يعد ابن ادريس اول من زعم ان اكثر أحاديث اصحابنا المأخوذة عن الاصول المتداولة في عصر الائمة هي اخبار احاد خالية من القرائن الموجبة للقطع، وادى به ذلك الى الاعتراض على اكثر فتاوى الطوسي لكونها تعتمد على تلك الاصول[1034]، اذ قال ابن ادريس ان الطوسي صنف كتباً إخبارية أكبرها تهذيب الاحكام، أورد فيه من كل غث

جائزاً< (مجموعة رسائل الشريف المرتضى، ج2، ص30). وقال ايضاً : >اذا كان خبر الواحد لا يوجب عملاً، فانما يقتضي اذا كان راويه على غاية العدالة ظناً< لذا يجوز ان يكون كذبه ثابتاً، وبالتالي كان العمل بقوله يقتضي الاقدام على القبيح (مجموعة رسائل الشريف المرتضى، ج3، ص269ــ270، ولاحظ ايضاً: ج3، ص309ــ313، وج1، ص21 وما بعدها، وص210ــ212).

[1032] مجموعة رسائل الشريف المرتضى، ج1، ص212

[1033] الفيض الكاشاني: الاصول الأصيلة، تصحيح وتعليق مير جلال الدين الحسيني، سازمان چاب دانشگاه، ايران، 1390هــ، ص145

[1034] روضات الجنات، ج6، ص231

وسمين[1035]. كما اعترض عليه فيما اورده في (الاستبصار) وقال بصدد احدى المسائل الفقهية: >إنـــي لأربأ بشيخنا أبي جعفر، مع جلالة قدره وتبحره ورياسته، من هذا القول المخالف لاصول المـــذهب، وله رحمه الله في كتابه الاستبصار توسطات عجيبة، لا استجملها له، والذي حمله على ذلك، جمعه بين المتضادات، و هذا لا حاجة فيه، بل الواجب الاخذ بالادلة القاطعة للاعذار، وترك أخبار الآحاد التي لا توجب علماً ولا عملاً، فانه أسلم للديانة، لان الله تعالى مـــا كلفنـــا إلا الاخـــذ بالادلـــة و تـــرك مـــا عداها<[1036]. كذلك شيع ان ابن ادريس هو اول من فتح باب الطعن في اكثر الاخبار[1037]. مع انه سبقه في ذلك الشريف المرتضى الذي طعن بالاخبار الواردة في الكتب والاصول الشيعية. ومن قبله عرّض المفيد الكثير من أحاديث هذه الكتب الى الطعن، كتلك التي رواها الصدوق حول سهو النبي، وحـــول العدد في رؤية شهر رمضان[1038]. وجدد المرتضى اعتراضه على روايات العدد ونقد اصـــحابها[1039]، وزاد في طعنه على شيخه المفيد بما لا يقاس، ومن ذلك انه استخف بمصنفات أصحاب الحديث لكونها تعتمد على خبر الآحاد، وقال بهذا الصدد: >دعنا من مصنفات أصحاب الحديث من أصحابنا فما فـــي اولئك محتج، ولا من يعرف الحجة، ولا كتبهم موضوعة للاحتجاجات<[1040]. وهو في محل اخر اكـــد بانه لا يجوز العمل بكتب الحديث – ككتاب الكافي وغيره – للعالم والعامي، واعتبر ان فائـــدة هـــذه الكتب هي انها تسهل علينا النظر لاستخراج صحيحها من فاسدها، وذكر بان علماء الطائفة ومتكلميهم كانوا ينكرون على كل من يعمل بها[1041].

والاهم من ذلك انه طعن بجميع روايات الفقه المشتهرة في عصره، متهماً ناقليهـــا بـــانحرافهم عـــن

[1035] السرائر، ج3، ص289

[1036] السرائر، ج2، ص422

[1037] هداية الابرار، ص8ـــ9

[1038] انظر: مدخل الى فهم الاسلام، ص392ـــ393

[1039] ومما قاله بهذا الصدد: >والذين خالفوا من اصحابنا في هذه المسألة عدد يسير ممن ليس قوله بحجة في الاصول ولا في الفروع، وليس ممن كلف النظر في هذه المسألة ولا ما في اجلى منها، لقصور فهمه ونقصان فطنته. وما لاصحاب الحديث الذين لم يعرفوا الحق في الاصول، ولا اعتقدوها بحجة ولا نظر، بل هم مقلدون فيها، وليسوا باهل نظر فيها ولا اجتهاد، ولا وصول الى الحق بالحجة، وانما تعوليهم على التقليد والتسليم والتفويض< (رسائل الشريف المرتضى، ج2، ص18).

[1040] رسائل الشريف المرتضى، ج1، ص26ـــ27، وقال ايضاً: فأما اصحاب الحديث فانهم رووا ما سمعوا وحدثوا به ونقلوا عن اسلافهم، وليس عليهم ان يكون حجة ودليلاً في الاحكام الشرعية، او لا يكون كذلك. فان كان في اصحاب الحديث من يحتج في حكم شرعي بحديث غير مقطوع على صحته، فقد زل وزور، وما يفعل ذلك من يعرف اصول اصحابنا في نفي القياس والعمل باخبار الاحاد حق معرفتها، بل لا يقع مثل ذلك من عاقل وربما كان غير مكلف. الا ترى ان هؤلاء باعيانهم قد يحتجون في اصول الدين من التوحيد والعدل والنبوة والامامة باخبار الاحاد، ومعلوم عند كل عاقل انها ليست بحجة في ذلك. وربما ذهب بعضهم الى الجبر والى التشبيه، اغتراراً باخبار الاحاد المروية (رسائل الشريف المرتضى، ج1، ص211ـــ212).

[1041] رسائل الشريف المرتضى، ج2، ص331ـــ333

الاعتقاد الحق وعدم العدالة، وقال بهذا الصدد: >ان معظم الفقه وجمهوره، بل جميعه، لا يخلو مستنده ممن يذهب مذهب الواقفة، اما ان يكون اصلاً في الخبر او فرعاً، راوياً عن غيره ومروياً عنه، والى غلاة وخطابية ومخمسة واصحاب حلول، والى قمي مشبه مجبر، وان القميين كلهم من غير استثناء لاحد منهم الا ابا جعفر بن بابويه بالامس كانوا مشبهة مجبرة، وكتبهم وتصانيفهم تشهد بذلك وتنطق به[1042]، فليت شعري اي رواية تخلص وتسلم من ان يكون في اصلها وفرعها واقف او غال، او قمي مشبه مجبر، والاختبار بيننا وبينهم التفتيش. ثم لو سلم خبر احدهم من هذه الامور ولم يكن راويه الا مقلد بحت معتقد لمذهبه بغير حجة ودليل، ومن كانت هذه صفته عند الشيعة جاهل بالله تعالى، لا يجوز ان يكون عدلاً، ولا يمكن ان تقبل اخباره في الشريعة. فان قيل: ليس كل من لم يكن عالي الطبقة في النظر، يكون جاهلاً بالله تعالى، او غير عارف به، لان فيه اصحاب الجملة من يعرف الله تعالى بطرق مختصرة توجب العلم، وان لم يكن يقوى على درء الشبهات كلها. قلنا: ما نعرف من اصحاب أحاديثنا ورواياتنا من هذه صفته، وكل من نشير اليه اذا سألته عن سبب اعتقاده التوحيد والعدل او النبوة او الامامة، احالك على الروايات وتلى عليك الاحاديث، فلو عرف هذه المعارف بجهة صحيحة لا احال في اعتقاده اذا سأل عن جهة علمها، ومعلوم ضرورة خلاف ذلك، والمدافعة للعيان قبيحة بذوي الدين<[1043].

بل حتى الشيخ الطوسي هو الاخر اثار شبهة كون اكثر الرواة في الكتب الشيعية هم من المجبرة والمشبهة والمقلدة والغلاة والواقفية والفطحية وغيرهم، وناقش في بعض ما ذكر واعترف بوجود روايات الجبر والتشبيه، لكنه اعتبرها لا تدل بالضرورة على كون ناقليها هم ممن يعتقدون بها. مع هذا فقد اعترف بان اكثر الاخبار الخاصة في الاحكام تفتقر الى القرائن الدالة على صحتها[1044]. فلا عجب – اذاً – ان يرى بعض المتأخرين ان ما ذهب اليه اصحاب دليل الانسداد في الازمان الاخيرة له جذوره في ما سبق اليه الطوسي من اعتقاد[1045].

على ذلك يمكن القول ان هناك نزعة تشكيكية سادت بين المحققين القدماء ازاء الروايات المدونة في الاصول الاولية وكتب الحديث القديمة، رغم تباين حجم هذا التشكيك بينهم. وهو موقف يختلف عما آل اليه المتأخرون؛ سواء الاخباريون منهم او الاصوليون، باستثناء اصحاب دليل الانسداد.

والغريب انه رغم الموقف المتشكك للمحققين القدماء بالروايات المشتهرة في زمانهم، وقد كانوا على

[1042] من الجدير بالذكر أن العلامة الحلي أوصل عدد الرواة القميين خلال زمان علي بن الحسين بن موسى بن بابويه (المتوفى سنة 329هـ) الى ما يقارب مائتي ألف رجل (انظر مقدمة حسن الموسوي الخرسان لكتاب من لا يحضره الفقيه، دار الكتب الاسلامية بطهران، ج1، ص د) . ويبدو ان هذا العدد مبالغ به، لكن ما يعنينا هو أن المرتضى لم يكترث بالحجم الضخم الذي ضمه اولئك الرواة فعرضهم جميعاً الى النقد والطعن باستثناء الشيخ الصدوق (المتوفى سنة 381هـ).

[1043] رسائل الشريف المرتضى، ج3، ص310ـ311، كذلك: مدخل الى فهم الاسلام، ص393

[1044] عدة الاصول، ج1، ص135، كذلك: فرائد الاصول، ج1، ص187

[1045] فرائد الاصول، ج1، ص150

علم بالاصول الاولية واصحابها، الا انا نجد لدى بعض الاصوليين المتأخرين موقفاً يقترب من الزعم الاخباري، ومن ذلك ما نقله الخوئي من ان بعض الاعلام يرى أن روايات الكافي كلها صحيحة ولا مجال لرمي شيء منها بضعف السند، كما نقل ما سمعه من شيخه محمد حسين النائيني انه قال في مجلس بحثه: >إن المناقشة في إسناد روايات الكافي هي حرفة العاجز<[1046]. وقبل ذلك ذهب الشيخ الانصاري الى ان جميع الروايات في تصانيف الشيعة هي صادرة عن الائمة باستثناء ما شذ وندر منها، بل واعتبر ان العلم الاجمالي بصدور اغلبها او كثير منها هو من البداهة، واستدل على القطع بصدورها عن الائمة عدا القليل منها تارة بدعوى مزعومة دون دليل، واخرى بعدد محدود او يتيم من الشواهد المروية التي تظهر نزعة الاحتياط فيما سلكه البعض في نقل الحديث. فهو يزعم بان اصحاب الجوامع الاربعة قد نقحوا ما اودعوه في كتبهم دون الاكتفاء باخذ الرواية من كتاب ثم ايداعها في تصانيفهم، وذلك حذراً من ان يكون الكتاب المعتمد عليه يتضمن أحاديث مدسوسة. كما انه نقل ثلاث روايات عن رجال الكشي والنجاشي تبين الاحتياط في الحديث. ففي رواية عن احمد بن محمد بن عيسى انه قال: >جئت الى الحسن بن علي الوشاء وسألته ان يخرج الي كتاباً لعلاء بن رزين القلاء وكتاباً لابان بن عثمان الاحمر، فاخرجهما، فقلت: احب ان اسمعهما، فقال لي: رحمك الله ما اعجلك، اذهب فاكتبهما واسمع من بعد، فقلت له لا آمن الحدثان، فقال: لو علمت ان الحديث يكون له هذا الطلب لاستكثرت منه، فاني ادركت في هذا المسجد تسعمائة شيخ كل يقول: حدثني جعفر بن محمد عليهما السلام<[1047]. وفي رواية اخرى عن حمدويه عن ايوب بن نوح >انه دفع اليه دفتراً فيه أحاديث محمد بن سنان، فقال: ان شئتم ان تكتبوا ذلك فافعلوا، فاني كتبت عن محمد بن سنان، ولكن لا اروي لكم عنه شيئاً، فانه قال قبل موته: كل ما حدثتكم به فليس بسماع ولا برواية، وانما وجدته<[1048]. كذلك في رواية ثالثة جاء ان علي بن الحسن بن فضال لم يرو كتب ابيه الحسن عنه مع مقابلتها عليه، وانما يرويها عن اخويه احمد ومحمد عن ابيه، واعتذر عن ذلك بانه يوم مقابلته الحديث مع ابيه كان صغير السن ليس له كثير معرفة بالروايات، فقرأها على اخويه ثانياً[1049]. ومع ان هذه الشواهد لا تعد شيئاً قبال غيرها من الشواهد الكثيرة التي تفيد عكس ذلك تماماً، فانه يلاحظ في الشاهد الاول انه لا علاقة له بمسألة الاحتياط في النقل، وان الشاهد الثاني لا يدل على ان الاخرين يحتاطون في الرواية عن محمد بن سنان[1050]، بدلالة ان المحمدين الثلاثة يروون عنه كثيراً، حتى ان الكليني روى عنه عدداً

[1046] معجم رجال الحديث، ج1، ص81

[1047] رجال النجاشي، ص39ــ40

[1048] اختيار معرفة الرجال، حديث 976

[1049] فرائد الاصول، ج1، ص167ــ168 و170

[1050] وهو كوفي صاحب اربعة أئمة وروى عنهم، وهم: الامام الكاظم والرضا والجواد والهادي. وقد اتهم بالكذب، كما اتهم بالغلو فترة، ومن ذلك ما روي عن صفوان بن يحيى انه قال: ان محمد بن سنان كان من الطيارة فقصصناه. وفي رواية اخرى عنه: لقد هم محمد بن سنان أن يطير غير مرة، فقصصناه حتى ثبت معنا. ومن العلماء من نفى عنه هذه

كبيراً من الروايات، بل ان الفضل بن شاذان رغم ما نقل عنه انه يمنع الرواية عنه ويعده من الكذابين، لكنه روى عنه الكثير من الروايات[1051]، ومثله في ذلك الكثير ممن يعدون من الثقات[1052]. مما يدل على ان هذه المسألة يشوبها الكثير من الاضطراب، فكما ذكر بحر العلوم انه قد عظم الخلاف بين الاصحاب في محمد بن سنان، واضطربت فيه أقوالهم اضطراباً شديداً، حتى اتفق للاكثر فيه القول بالشيء وضده من التوثيق والتضعيف والمدح والقدح، والمنع من الرواية والاذن فيها والامتناع منها والاكثار منها، والطعن فيه والذب عنه[1053]. وعليه فان ما نقله الانصاري من شاهد بهذا الخصوص يأتي على خلاف مطلبه، فضلاً عن ان عليه العديد من المؤاخذات التي لسنا بصدد بحثها هنا[1054].

يبقى الاشكال الذي يورده العاملون بخبر الاحاد والروايات المدونة في الكتب المعتبرة، فكما اشار جماعة من العلماء الى ان ترك العمل بهذه الروايات يقتضي (الخروج عن الدين). ومن ذلك ما صرح به الشيخ الصدوق وهو بصدد الحديث عن اخبار سهو النبي (ص) فقال: <فلو جاز رد هذه الاخبار الواقعة في هذا الباب لجاز رد جميع الاخبار، وفيه ابطال للدين والشريعة<[1055]. وعلى هذه الشاكلة لم يتقبل المحدث البحراني ما صرح به العلامة الحلي برد اخبار الآحاد باعتبارها لا توجب علماً ولا

التهمة بضعف الروايتين، وكون القميين اعتمدوا عليه وهم أشد شيء في هذا الامر، سيما أحمد بن محمد بن عيسى، ومحمد بن الحسن بن الوليد، ومحمد بن علي بن بابويه (بحر العلوم: الفوائد الرجالية، ج3، ص252ـــ254 و272)

[1051] نقل الكشي في رجاله عن الفضل بن شاذان انه قال: لا أستحل أن أروي أحاديث محمد بن سنان. وفي رواية اخرى قوله: ردوا أحاديث محمد بن سنان عني. وقال في بعض كتبه أن من الكذابين المشهورين: محمد بن سنان وقرنه بأبي الخطاب وأبي سمينة وابن ظبيان ويزيد الصائغ. لكن مع هذا فالمعروف ان الفضل بن شاذان قد روى عن محمد بن سنان الكثير من الروايات، هو وغيره ممن يعدون من الثقات (بحر العلوم: الفوائد الرجالية، ج3، ص252 وما بعدها).

[1052] فمن ذلك ما ذكره بحر العلوم في رجاله من انه روى عنه جماهير الاجلاء والاعاظم، فقد أسند عنه من الفقهاء الثقات الاثبات المتحرزين في الرواية والنقل: أحمد بن محمد بن عيسى وأيوب بن نوح والحسن بن سعيد والحسن بن علي بن يقطين والحسين بن سعيد وصفوان بن يحيى والعباس بن معروف وعبد الرحمان بن أبي نجران وعبد الله بن الصلت والفضل بن شاذان ومحمد بن اسماعيل بن بزيع ومحمد بن الحسين بن أبي الخطاب ومحمد بن عبد الجبار وموسى بن القاسم ويعقوب بن يزيد ويونس بن عبد الرحمان. كما روى عنه مشاهير الرواة الموثقين أو المقبولين مثل: إبراهيم بن هاشم وأحمد بن محمد بن خالد والحسن بن الحسين اللؤلؤي والحسن بن علي بن فضال وشاذان بن الخليل وعلي بن أسباط وعلي بن الحكم ومحمد بن أحمد بن يحيى ومحمد بن خالد البرقي ومحمد بن عيسى بن عبيد (الفوائد الرجالية، ج3، ص269ـــ270).

[1053] ومن ذلك ما حصل مع الشيخ المفيد حيث انه مدحه في كتابه (الارشاد) واعتبره من خاصة الامام الكاظم وثقاته ومن أهل الورع والعلم والفقه من شيعته، لكنه ضعفه وطعن فيه في رسالته (الرد على اهل العدد والرؤية) حيث صرح بانه مطعون فيه لا تختلف العصابة في تهمته وضعفه (الفوائد الرجالية، ج3، ص251 و253، كما لاحظ: الارشاد، ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد، عدد (11) ص248، ورسالة الرد على اهل العدد والرؤية، ضمن نفس السلسلة، ج9، ص20).

[1054] لاحظ حول ذلك: الفوائد الرجالية، ج3، ص274ـــ277، وخاتمة المستدرك، ج4، ص84ـــ85.

[1055] من لا يحضره الفقيه، ج1، ص250، كذلك: فرائد الاصول، ج1، ص186

عملاً، فقال: >ان الواجب عليه مع رد هذه الاخبار ونحوها من اخبار الشريعة هو الخروج عن هـذا الدين الى دين اخر<[1056]. كما ذهب بعض العلماء الى ان ترك العمل باخبار الاحاد هو في حد ذاتـه عبارة عن ترك التكليف، حيث ان البراءة الاصلية ترفع جميع الاحكام[1057]. وسبق للشيخ الطوسـي ان رد على الشبهة التي تقول ان فقدان القرائن التي تصحح الاحاديث الموجودة يقتضي العمل بالعقل، اذ اعتبر انه يلزم من ذلك ترك اكثر الاخبار والاحكام بحيث >لا يحكم فيها بشيء ورد الشرع به، وهذا حد يرغب اهل العلم عنه، ومن صاراليه لا يحسن مكالمته لانه يكون معولاً على ما يعلم ضرورة من الشرع خلافه<[1058].

مع ان الصحيح هو انه لا توجد ضرورة ولا اجماع يوجبان الرجوع الى الاخبار التي لا تفيد القطـع، كالذي اشار اليه الشيخ الانصاري، مثلما اشار الى انه لا دليل على وجوب العمل بخبر الاحاد ما لم يفد الوثوق والاطمئنان بمؤداه، بحيث يكون احتمال مخالفته للحكم الالهي بعيداً لا يعتني به العقـلاء ولا يسبب لهم التردد والشك في ذلك[1059]. وقبله كان كاشف الغطاء (المتوفى سـنة 1228هـ) يوصـي الفقهاء بعدم الاخذ بخبر الاحاد الا عند الضرورة والاضطرار، وانه لابد من الاعتماد علـى القـرآن الكريم والحديث المتواتر والسيرة القطعية[1060]. وعليه فقد اجرى جماعـة مـن العلمـاء المتقـدمين والمتأخرين العمل باعتبارات مختلفة غير الاعتماد على حجية خبر الاحاد او التقيد بالعمل بالروايـات الموجودة. فمثلاً ان الشريف المرتضى قد طرح مثل تلك الشبهة، وهي انه اذا لم يكن من الجائز العمل بخبر الاحاد، فبماذا يعمل العالم المسلم؟ وكان جوابه هو العمل اما بالعقل او القـرآن او التـواتر او الاجماع. كذلك ذهب جماعة من المتأخرين الى وضع طريقة اخرى للعمل، وهي التي اطلـق عليهـا (دليل الانسداد) فذهب اكثرهم الى صحة العمل بالظن الغالب، سواء كان مصدره الرواية او الشهرة او عمل الاصحاب او العقل او غير ذلك، اي انهم اجازوا العمل بالظنون غير المعتبرة، وبعضهم ذهـب الى صحة العمل حتى بالظنون المنهي عنها كالقياس وما اليه[1061].

[1056] فرائد الاصول، ج1، ص188

[1057] فرائد الاصول، ج1، ص188 و187

[1058] عدة الاصول، ج1، ص136، كذلك: فرائد الاصول، ج1، ص187

[1059] فرائد الاصول، ج1، ص173ـ174

[1060] عن: محمد جواد مغنية: مع كتاب محاضرات في اصول الفقه الجعفري للشيخ ابي زهرة، رسالة الاسلام، نشر الاستانة الرضوية، مشهد، 1411هـ ـ1991م، ج10، ص48

[1061] انظر كتابنا: الاجتهاد والتقليد والاتباع والنظر، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، طبعة 2000م، ص88.

الفصل الرابع: انسداد علم الدلالة

هناك عدد من المشاكل التي تخص الدلالة في الروايات الشيعية؛ كالذي سنعرضه خلال الفقرات الخمس التالية:

1ــ مشكلة التعارض

تتصف الروايات الشيعية المعتمد عليها بكثرة التعارض في مختلف ابواب الفقه والعقيدة، وهي حقيقة اعترف بها العلماء وجعلت البعض يرتد عن مذهبه، كما اودت ببعض اخر الى ان ينأى بنفسه عن الفتوى لتضارب الاحكام بعضها مع البعض الاخر، كالذي يشير اليه ابن طاوس بقوله: >اني كنت قد رأيت مصلحتي ومعاذي في دنياي وآخرتي من التفرّغ عن الفتوى في الاحكام الشرعية، لاجل ما وجدت من الاختلاف في الرواية بين فقهاء أصحابنا في التكاليف الفعلية، وسمعت كلام الله جلّ جلاله يقول عن أعزّ موجود عليه من الخلائق محمد (ص): ((ولو تقول علينا بعض الاقاويل لأخذنا منه باليمين ثم لقطعنا منه الوتين فما منكم من أحد عنه عاجزين)) فلو صنّفت كتاباً في الفقه يعمل بعدي عليها كان ذلك نقضاً لتورّعي عن الفتوى ودخولاً تحت حظر الاية المشار إليها، لانّه جلّ جلاله إذا كان هذا تهديده للرسول العزيز الاعلم لو تقوّل عليه، فكيف يكون حالي إذا تقوّلت عليه وأفتيت أو صنّفت خطأً وغلطاً يوم حضوري بين يديه<[1062].

وربما يكون الطوسي هو اول من شغل نفسه بهذا المشكل، فكتب كتابه (تهذيب الاحكام) بناء على ما علمه من ان عدداً من علماء الشيعة قد تركوا المذهب لاجل ما رأوه من اختلاف الرواية وتعارضها. فقد صنف الطوسي كتابه كشرح لكتاب (المقنعة) العائد الى شيخه المفيد، وذلك لما سمعه يقول ان ابا الحسين الهاروني العلوي كان يعتقد الحق ويدين بالامامة فرجع عنها لما التبس عليه الامر في اختلاف الاحاديث وترك المذهب ودان بغيره لما لم يتبين له وجوه المعاني فيها، لذا عد الاشتغال بشرح كتاب يحتوي على تأويل الاخبار المختلفة والاحاديث المتنافية هو من اعظم المهمات في الدين. فهو في مقدمة التهذيب اشار الى هذا المعنى وقال: >إن أحاديث أصحابنا فيها من الاختلاف والتباين والمنافاة والتضاد حتى لا يكاد يتفق خبر إلا وبإزائه ما يضاده، ولا يسلم حديث إلا وفي مقابلته ما ينافيه، حتى جعل مخالفونا ذلك من أعظم الطعون على مذهبنا وتطرقوا بذلك إلى إبطال معتقدنا، وذكروا أنه لم يزل شيوخكم السلف والخلف يطعنون على مخالفيهم بالاختلاف الذى يدينون الله تعالى به ويشنعون عليهم بافتراق كلمتهم في الفروع، ويذكرون أن هذا مما لا يجوز أن يتعبد به الحكيم، ولا أن يبيح العمل به العليم، وقد وجدناكم أشد اختلافاً من مخالفيكم وأكثر تبايناً من مباينيكم، ووجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك دليل على فساد الاصل<. واعتبر انه بسبب ذلك رجع جماعة عن اعتقاد الحق[1063].

وقد اعتاد علماء المذهب ان يعزوا هذا التعارض الى امور عدة اعتماداً على ما جاء في الروايات، كمبدأ التقية لحفظ حياة الائمة واصحابهم، وكون الائمة تقصدوا بث الخلاف بين الاصحاب حقناً

[1062] رضي الدين بن طاوس: سعد السعود للنفوس، تحقيق فارس تبريزيان الحسّون، ص155، عن مكتبة العقائد الالكترونية www.aqaed.com

[1063] تهذيب الاحكام، المقدمة، ص2

لدمائهم[1064]، ولأن كلام الائمة يسع لمعاني كثيرة، وان فيه طبقات من الباطن فيبدو بعضه على خلاف البعض الاخر، إذ يجيبون بأجوبة مختلفة تحتاج الى نوع من التوجيه[1065]، والعديد من الاخبار تؤكد ان في كلام الائمة سبعين وجهاً ممكناً[1066]، هذا بالاضافة الى وجود الدس والكذب والتزوير... الخ.

وقد حظيت التقية باهتمام خاص من قبل العلماء، حيث حولوها الى عقيدة لازمة، خاصة وانهم رووا قول الامام الصادق: التقية ديني ودين آبائي، ولا دين لمن لا تقية له[1067]، وقوله: تسعة أعشار الدين في التقية[1068]، فاصبحت بذلك مرجعاً عاماً تفسر بها الكثير من مضامين الروايات المتفقة مع آراء (المخالفين) مهما كانت عادية، وهي تفترض ان (المخالفين) يحملون رأياً مشتركاً، مع ان لهم مدارس كثيرة مختلفة الرأي والاتجاه. وقد يصل التطرف الى اعتبار كل خلاف في الروايات يمكن حمله على التقية، بما في ذلك الروايات التي تتحدث عن الامور التاريخية او الكونية التي لا علاقة لها بالعقائد ولا بالفقه ولا بالتفسير، ومن ذلك ما سلكه المجلسي في (بحار الانوار) حيث اخذ يعلل او يحتمل كل ما يراه من روايات تتفق مع رأي (المخالفين) بانه يعود الى التقية، وكذا يُرجع الى هذه العلة كل ما يجده من اختلاف في الروايات يصعب علاجه. فمثلاً انه اعتبر بعض الاخبار التي تتحدث عن المادة التي خلقت حواء منها بانها جاءت للتقية[1069]، ومثلها الاخبار التي تتحدث عن مكان هبوط ادم وحواء من الجنة[1070]، وكذا بخصوص اخبار تزويج هابيل وقابيل من اختيهما[1071]، واخبار عمر النبيين اسماعيل واسحاق[1072]، واخبار طبيعة القرابة بين يحيى وعيسى[1073]، واخبار تقدم وفاة يحيى على رفع عيسى او العكس[1074]، والخبر الدال على ولادة عيسى في يوم عاشوراء، والاخبار الخاصة بزمان حمله

[1064] الدرر النجفية، ص165 وما بعدها. وفرائد الاصول، ج2، ص809، ومن ذلك ما رواه الكليني عن زرارة انه سأل الامام الباقر عن مسألة فأجابه، ثم جاءه رجل فسأله عنها فاجابه بخلاف ما اجاب زرارة، ثم جاء رجل ثالث فاجابه بخلاف الجوابين، فلما خرج الرجلان قال زرارة: يا ابن رسول الله رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان، فاجبت كل واحد منهما بغير ما اجبت به صاحبه؟ فأجاب الامام: يا زرارة ان هذا خير لنا وابقى لنا ولكم، لو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا ولكان أقل لبقائنا وبقائكم. ثم بعد ذلك قال زرارة للامام الصادق: شيعتكم لو حملتموهم على الاسنة أو على النار لمضوا وهم يخرجون من عندكم مختلفين، قال: فأجابني بمثل جواب ابيه (الاصول من الكافي، ج1، باب اختلاف الحديث، حديث 5، والحدائق الناضرة، ج1، ص5ــ6).

[1065] فرائد الاصول، ج1، ص115

[1066] لاحظ الدرر النجفية، ص87ــ88، والاصول الاصيلة، ص17ــ18

[1067] بحار الانوار، ج2، ص74

[1068] بحار الانوار، ج59، ص486

[1069] بحار الانوار، ج11، ص222

[1070] بحار الانوار، ج11، ص180

[1071] المصدر السابق، ص226

[1072] المصدر السابق، ج12، ص113

[1073] المصدر السابق، ج14، ص202

[1074] المصدر السابق، ص190

وموضع ولادته[1075]، والاخبار التي تتحدث عن مدة غزو بخت نصر بني اسرائيل[1076]، والاخبار الدالة على ان الذي أماته الله مائة عام هو عزير[1077]، والاخبار التي تتعلق بمدة مكث يونس في بطن الحوت[1078]... الى غير ذلك مما لا يعد ولا يحصى.

على انه لو كانت التقية بهذا الشكل المضخم، كما يتحدث عنها العلماء، لكان المتوقع ان نجد ما يرد خلاف التقية من الحديث قليلاً جداً، وذلك بسبب الكتمان والسرية، في حين ان الروايات التي تشير الى الدلالات المنافية لها هي ذات اعداد كبيرة جداً، يروى اغلبها عن الامام الصادق، فكيف ينسجم ذلك مع العمل بالتقية؟ وكيف لا يعرف المخالفون بهذه الاعداد الضخمة من الاحاديث لو صحّ انها فعلاً صدرت عن الامام الصادق، كتلك التي تطعن في القرآن وفي كبار الصحابة؟ فقد يكفي واحد منها لتضليله او تكفيره وربما قتله، وهو خلاف ما عرف عنه لدى علماء عصره من المذاهب الاخرى، فقد كانوا يكنّون له التقدير ويعدونه من سادات العلم والايمان، ولم يرد منهم اي طعن او تشكيك فيه وفي اقواله. وبعبارة اخرى، كيف حق لنا التسليم بالكثرة الروائية الدالة على المناكير التي ينكرها المخالفون من الارتفاع والغلو والطعن واللعن والتكفير والتحريف، والعصر عصر تقية كما يقال، حيث يفترض ان لا يعلم بهذه الامور الا اقرب المقربين؟ فنحن – هنا – بين امرين، فاما الاخذ بالتقية وابطال ما روي من الاحاديث المنافية لها واعتبارها موضوعة من قبل المتأخرين عن زمن التقية، او الاعتراف بهذه الاحاديث من غير تقية. ومن الواضح ان احد هذين الافتراضين يقتضي نفي الاخر. لكن التعويل على الافتراض الاخير يفضي بدوره الى التردد بين امرين اخرين، فاما ان تكون تلك الروايات صادرة فعلاً عن الائمة، او انها صادرة عن رجال واصحاب نسبوها اليهم كذباً وزوراً.

والتحقيق هو انه لما كان الائمة معروفين بالعلم والصلاح والتقوى لدى معاصريهم من علماء السنة، وذلك بخلاف غيرهم من حملة تلك الروايات، فهذا يبين انها مختلقة ومنسوبة الى الائمة زوراً. وبغير هذا الافتراض كان المتوقع ان يلقى الائمة الطعن والتشهير مثلما حصل مع غيرهم من حملة تلك الروايات والاراء المنكرة، واقل ما قيل فيهم انهم (روافض) ومن اصحاب البدع، وذلك على خلاف ما لقيه الائمة من المدح والثناء.

يبقى ان التقية أصبحت ممارسة عامة لدى اتباع المذهب في اظهار الرأي الموافق لرأي (المخالفين) واخفاء خلافه. ومع انها ساعدت على سلامة هؤلاء الاتباع من عدوان الاخر طيلة قرون من الزمان، لكنها أصبحت اليوم عبئاً ثقيلاً على الاتباع، وذلك لسهولة معرفة الحقائق واشاعتها عبر وسائل الاتصال المختلفة، واهمها القنوات الفضائية والانترنيت. ولاجل الاصلاح والديمومة كان لابد من المراجعة الشاملة والنقد الذاتي.

[1075] المصدر السابق، ص215

[1076] المصدر السابق، ص355

[1077] المصدر السابق، ص378

[1078] المصدر السابق، ص401

ويبدو لي ان ما ذكره العلماء من اسباب حول تعارض الروايات، كتلك المشار اليها سلفاً، هي اسباب وهمية، حيث لا يعقل ان يعمل الائمة على بث الخلاف بين اصحابهم ولا ان يحثوا على التقية لادنى سبب، او يدعوا الى باطنية عبر تعدد معاني الكلام، فكل ذلك يفضي الى تضييع الحقيقة الدينية والباس الحق بالباطل. وهو حاصل فعلاً لكثرة التعارض بين الروايات. وقد لمح بعض العلماء الى هذه النقطة، معترفاً بانه لا يمكن التوصل الى الحقيقة الدينية النابعة عن كلام الائمة عبر الوسيلة العرفية المطلق عليها بحجية الظهور. وكما ذكر المحقق الخوئي بأن كلام الائمة لما كان يختلف من احدهم لآخر للتقية او لغيره، فإنه على ذلك لا تجري فيه أصالة حجية الظهور التي هي أصل عقلائي[1079]. وقبله ذكر الانصاري ان عمدة الاختلاف في الرواية يعود الى كثرة ارادة خلاف الظواهر في الاخبار، اما بقرائن متصلة اختفت علينا من جهة تقطيع الاخبار او نقلها بالمعنى، او منفصلة مختفية لكونها حالية معلومة للمخاطبين، او مقالية اختفت بالانطماس، واما بغير القرينة لمصلحة يراها الامام من تقية وما اليها[1080]. بل وقبل ذلك عرفنا كيف ان الكليني يعترف بضياع الحقيقة، الامر الذي عول فيه على صيغة العمل بما وسع له الاختيار.

هكذا يدرك المحققون كون الحقيقة الدينية ضائعة بسبب تعارض الروايات واختلافها، وان اخطأوا في تحديد السبب الاساس الذي يقف وراء هذا الضياع. لكن ظلت المحاولات ترمي الى ايجاد الطرق الكفيلة بمعالجة مثل هذا الوضع باشكال شتى، ابرزها محاولات الجمع بين الروايات المتعارضة كالذي بشر بها الشيخ الطوسي واتباعه من المجتهدين.

ويظل ان السبب المعقول الذي يقف خلف تلك الكثرة من التعارض انما يعود في معظمه الى الكذب والدس والتزوير، حيث تفنن الوضاعون في اساليب الوضع والاختلاق، فعلى ما ذكره بعض المحققين ان الوضاعين تارة يأخذون اصلاً معروفاً او كتاباً مشهوراً وينتسخون منه نسخاً عديدة ويدسون خلالها أحاديث من موضوعاتهم او يحرفون كلماتها طبقاً لاهوائهم، وبعد اتمام النسخة يسجلون على ظهرها (قرئ على فلان في الشهر الفلاني بمحضر من اصحابه) ثم يفرقون هذه النسخ في دور الوراقين او يجعلونها في متناول الضعفاء من المحدثين. وتارة كانوا يختلقون صحيفة كاملة فيها الغلو والاكاذيب ويكتبون على ظهرها (اصل فلان) او (كتاب فلان) ثم يدسون هذه النسخ المفتعلة في كتب الوراقين، او يبيعونها بايدي الصبيان والعجائز الاميين كأنها موروثة من اكابر المحدثين[1081].

وهناك من الروايات ما يشير الى هذا الصنيع من الكذب على الائمة الكرام، فمثلاً جاء في (رجال الكشي) انه اشتكى الفيض بن المختار الى الامام الصادق فقال: جعلني الله فداك، ما هذا الاختلاف الذي بين شيعتكم؟ قال الامام: وأي الاختلاف يا فيض؟ قال: إني أجلس في حلقهم بالكوفة وأكاد أشك في اختلافهم في حديثهم حتى ارجع الى المفضل بن عمر فيوقفني من ذلك على ما تستريح به نفسي، فقال

[1079] التنقيح في شرح العروة الوثقى، كتاب الاجتهاد والتقليد، ص161

[1080] فرائد الاصول، ج2، ص810

[1081] معرفة الحديث، ص44

الامام: أجل كما ذكرت يا فيض، ان الناس أولعوا بالكذب علينا، كأن الله افترض عليهم ولا يريد منهم غيره، إني أحدث أحدهم بحديث، فلا يخرج من عندي حتى يتأوله على غير تأويله، وذلك أنهم لا يطلبون بحديثنا وبحبنا ما عند الله وانما يطلبون به الدنيا، وكل يحب أن يدعى رأساً)[1082]. كما جاء ان يونس بن عبد الرحمن اخذ أحاديث كثيرة من اصحاب الصادقين عليهما السلام وعرضها على الامام ابي الحسن الرضا فانكر منها أحاديث كثيرة، وقال: ان ابا الخطاب كذب على ابي عبد الله، وكذلك اصحاب ابي الخطاب يدسون الاحاديث الى يومنا هذا في كتب اصحاب ابي عبد الله[1083]. ومنها ان هشام بن الحكم سمع الامام الصادق يقول: كان المغيرة بن سعيد يتعمد الكذب على أبي، ويأخذ كتب أصحابه وكان اصحابه المستترون بأصحاب ابي يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها للمغيرة، فكان يدس فيها الكفر والزندقة، ويسندها الى ابي ثم يدفعها إلى اصحابه ويأمرهم ان يبثوها في الشيعة، فكلما كان في كتب اصحاب أبي من الغلو فذاك ما دسه المغيرة بن سعيد في كتبهم[1084]. وكذا روي عن محمد بن عيسى بن عبيد عن يونس بن عبد الرحمن، ان بعض أصحابنا سأله وأنا حاضر، فقال له: يا أبا محمد ما أشدك في الحديث، وأكثر انكارك لما يرويه أصحابنا، فما الذي يحملك على رد الاحاديث؟ فقال: حدثني هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله الصادق يقول: لا تقبلوا علينا حديثاً الا ما وافق القرآن والسنة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة، فان المغيرة بن سعيد لعنه الله دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي، فاتقوا الله ولا تقبلوا علينا ما خالف قول ربنا تعالى وسنة نبينا (ص) فإنا إذا حدثنا قلنا قال الله عز وجل، وقال رسول الله (ص)[1085].

وقد اعترف المرحوم هاشم معروف الحسني في (الموضوعات في الاثار والاخبار) بحجم الضرر الذي اصاب الحديث الشيعي جراء فعل الدس والتزوير الذي قام به جماعة كثيرة تظاهروا بالولاء لأهل البيت واندسوا بين الرواة واصحاب الائمة مدة طويلة حتى استطاعوا ان يتقربوا من الامامين الصادقين واطمأن اليهم جمع من الرواة، فوضعوا مجموعة كبيرة من الاحاديث ودسوها بين أحاديث الائمة وفي اصول كتب الحديث، ولم يسلم من فعلهم هذا حتى القرآن الكريم الذي اوهموا بتحريفه، تفسيراً وتنزيلاً، وظهرت اثر ذلك كتب الحديث والتفسير وهي مشحونة بمثل هذا الزور والتضليل.

وكان من نتائج الدس والكذب ان ظهرت اعداد كبيرة من الاحاديث المخالفة لظواهر الكتاب والسنة. وكما ذكر الانصاري ان الاخبار المخالفة لظواهر الكتاب والسنة كثيرة جداً، معلقاً على ذلك بانه لا يصدر من الكذابين ما هو مباين للكتاب كلية كي لا ينكشف الوضع[1086]. ومثل ذلك ما اشار اليه

[1082] اختيار معرفة الرجال، حديث 216، وفرائد الاصول، ج1، ص153

[1083] اختيار معرفة الرجال، حديث 401، كذلك: فرائد الاصول، ج1، ص169، والحدائق الناضرة، ج1، ص10

[1084] اختيار معرفة الرجال، حديث 402، كذلك: فرائد الاصول، ج1، ص169، والحدائق الناضرة، ج1، ص11

[1085] اختيار معرفة الرجال، حديث 401، كذلك الحدائق الناضرة، ج1، ص11.

[1086] فرائد الاصول، ج1، ص111.

الاخوند الخراساني، وهو ان الاخبار المخالفة لعموم الكتاب كثيرة جداً[1087]. وعليه ان من الصعب الوثوق بمثل هذه الاخبار، ناهيك عن ان تكون حاكمة على نص الكتاب القطعي، سواء بالتخصيص او التقييد او النسخ، او اي شكل من اشكال التغيير في المعنى والحكم.

والعجيب من الشيخ الانصاري كيف امكنه التوصل الى الاطمئنان بصدور جميع الروايات عن الائمة في تصانيف الشيعة باستثناء القليل منها، وهو مع ذلك يلوح الى ظاهرة الوضع في هذه الروايات، كالذي عرضناه قبل قليل؟!

ويكفي دلالة انه رغم الاهتمام الكبير الذي حظي به كتاب الكافي من قبل العلماء والفقهاء، فانه مع ذلك لم يسلم – على الارجح – من الدس، حيث تتضمن نسخه الحديثة زيادة في الابواب مقارنة مع ما ذكره الشيخ الطوسي، كالذي اشرنا اليه من قبل، فكيف هو الحال مع الكتب القديمة التي من الواضح انها لم تحظ بالعناية الخاصة؟!

لذلك لم ينفع الاصطلاح المستحدث في تقسيم الحديث، فهناك روايات تعد من الصحاح رغم انها متهافتة او ظاهرة الوضع. ففي رواية في اصول الكافي عدّت صحيحة رغم ما تتضمنه من تناقض، اذ جاء ان معنى الذكر في قوله تعالى: ((وإنه لذكر لك ولقومك وسوف تسئلون)) هو رسول الله، وان قومه هم اهل بيته[1088]. مع ان في هذا الحديث تناقضاً، اذ كيف يكون الذكر رسول الله وهو المخاطب الذي اضيف اليه الذكر؟! بل جاء بعده مباشرة حديث اخر عدّ صحيحاً ايضاً رغم انه يخالف الاول، حيث ورد فيه ان الذكر هو القرآن[1089].

وفي رواية اخرى عدت عالية الصحة باعتبار ان رواتها كلهم معدلون بتعديل امامين من ائمة الرجال بخلاف المعروف من الاكتفاء في تصحيح الحديث بامام واحد فحسب، ومع ذلك فقد اظهر المحقق محمد باقر البهبودي كذب الرواية بعدد من الادلة، وهي التي تعرف بصحيحة حماد بن عيسى الجهني في آداب الصلاة وكيفيتها، فقد اعتمد عليها العلماء ووضعوها في كتبهم ورسالاتهم العملية للعمل بها. وجاء فيها ان حماد بن عيسى روى ان الامام الصادق قال له يوماً: تحسن ان تصلي يا حماد؟ فأجابه حماد: يا سيدي انا احفظ كتاب حريز في الصلاة، فقال الامام: لا عليك قم فصلي، فقام حماد وصلى بين يديه، فقال الامام: يا حماد لا تحسن ان تصلي؛ ما اقبح بالرجل ان يأتي عليه ستون سنة او سبعون سنة فما يقيم صلاة واحدة بحدودها تامة، قال حماد: فأصابني في نفسي الذل وقال: جعلت فداك فعلمني الصلاة... الخ.

وفي هذه الرواية اظهر المحقق البهبودي كذبها واختلاقها بأدلة ثلاثة كالاتي:

1ـ ان النجاشي نقل في رجاله ان حماد بن عيسى قال: سمعت من ابي عبد الله الصادق سبعين حديثاً،

[1087] محمد كاظم الخراساني: كفاية الاصول، مؤسسة النشر الاسلامي لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الاولى، 1412هـ، ص276

[1088] الاصول من الكافي، ج1، كتاب الحجة، باب أن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة، حديث 4

[1089] انظر التصحيح الوارد في الحديثين: الشافي في شرح اصول الكافي، المجلد الثالث، ص133.

فلم ازل أدخل الشك على نفسي حتى اقتصرت على هذه العشرين. والعشرون حديثاً هي الموجودة في كتاب (قرب الإسناد) وليس فيها تلك الرواية المذكورة، مما يعني انها موضوعة عليه.

2ــ لقد مات حماد بن عيسى (سنة 209هــ) وله نيف وسبعون سنة كما نص على ذلك ابــو عمــرو الكشي، مما يعني ان ولادته كانت حوالي (سنة 135هــ) وان له من العمر عند وفاة الامام الــصادق ثلاثة عشر سنة تقريباً، فاذا كان لقاؤه للامام الصادق في صغره فكيف يقول الامام لغلام مثل حمــاد: >ما اقبح بالرجل ان يأتي عليه ستون سنة او سبعون سنة فما يقيم صلاة واحدة بحدودها تامة<؟!

3ــ علمنا ان حماد بن عيسى قال حسب الرواية المذكورة بانه يحفظ كتاب حريز في الصلاة[1090]، وانه تبعاً لذلك قام فصلى حسب ما حفظه من الكتاب المشار اليه، وان الامام الصادق اعترض على صلاته وعلمه الصلاة الصحيحة بادابها، لذا يفترض ان يكون تعليم الامام الصادق جاء على خلاف مــا هــو مسطور في كتاب حريز للصلاة كما حفظه حماد، لكن واقع الامر ان ما جاء في هذا الكتاب هو نفس الاداب المذكورة في الرواية، بل واحسن منها واوفى. مما يعني ان مضمون الرواية مــن اعتــراض الامام الصادق لا يتسق مع ما ورد في كتاب حريز في الصلاة[1091].

وبهذا يتضح ان قضية ابعاد الروايات المختلقة ومعالجة التعارض بين الاحاديث هــي اكبــر مــن ان يطالها علم التوثيق كما تكفل به التقسيم المستحدث والذي عمل به العلماء وما زالوا.

2ــ مشكلة العقيدة

ليست هناك قضية اهم من مسألة الامامة في الفكر الشيعي. ولعل السبب في ذلك يعود الــى مــا تشغله هذه المسألة من محور مركزي في كتب الرواية، خصوصاً تلك التي تتعلق بمجــال الاصــول والعقائد. لكن المشكلة انها ليس لها ذكر صريح في القرآن.

فمن المعلوم ان آلاف الروايات تتحدث باسهاب عن تلك الفكرة، فتبدي ما للائمة من علــوم شــمولية وقدرات خارقة لم تعرف حتى للنبي (ص). فهم معصومون ومنصوص عليهم من الله تعالى، ولهم من العلوم الغيبية ما لا يحصى، كما لهم من الكرامات والمعاجز، وانهم اركان الارض وحجج الله علــى العباد. فمثلاً عقد الكليني في الكافي كتاباً اطلق عليه (كتاب الحجة) ويحوي اكثر من ألف حديث يفيــد هذا المعنى، وان كان ما يقارب ثلاثة ارباع هذا العدد يعد من الضعيف حسب الاعتبارات التي اتخذها

[1090] علماً ان حماد بن عيسى هو راوية كتاب حريز في الصلاة عن الامام الباقر، ولم يرو علماء المذهب هذا الكتاب الا عنه (معرفة الحديث، ص4).

[1091] معرفة الحديث، المقدمة، ص3ــ5

الاصوليون من التقسيم المستحدث للحديث[1092]. ولكي تتضح صورة هذه الاحاديث يمكن لحاظ ما احتواه الكتاب المذكور من عناوين، ابرزها ما يلي:

<الاضطرار إلى الحجة، ان الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام، ان الأرض لا تخلو من حجة، انه لو لم يبق في الأرض إلا رجلان لكان أحدهما الحجة، معرفة الإمام والرد إليه، فرض طاعة الأئمة، في أن الأئمة شهداء الله على خلقه، ان الأئمة ولاة أمر الله وخزنة علمه، ان الأئمة خلفاء الله في أرضه وأبوابه التي منها يؤتى، ان الأئمة نور الله، ان الأئمة هم أركان الأرض، ان الأئمة ولاة الأمر وهم الناس المحسودون الذين ذكرهم الله، ان الأئمة هم العلامات التي ذكرها الله في كتابه، ان الآيات التي ذكرها الله في كتابه هم الأئمة، ان أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة، ان من وصفه الله في كتابه بالعلم هم الأئمة، ان الراسخين في العلم هم الأئمة، ان الأئمة قد أوتوا العلم وأثبت في صدورهم، في أن من اصطفاه الله من عباده وأورثهم كتابه هم الأئمة، ان الأئمة في كتاب الله إمامان إمام يدعو إلى الله وإمام يدعو إلى النار، ان القرآن يهدي للإمام، ان النعمة التي ذكرها الله عز وجل في كتابه الأئمة، ان المتوسمين الذين ذكرهم الله في كتابه هم الأئمة، عرض الأعمال على النبي والأئمة، ان الطريقة التي حث على الاستقامة عليها ولاية علي، ان الأئمة معدن العلم وشجرة النبوة ومختلف الملائكة، ان الأئمة ورثة العلم يرث بعضهم بعضاً العلم، ان الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم، ان الأئمة عندهم جميع الكتب التي نزلت من عند الله وأنهم يعرفونها على اختلاف ألسنتها، انه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة وأنهم يعلمون علمه كله، ما أعطي الأئمة من اسم الله الأعظم، ما عند الأئمة من آيات الأنبياء، ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة، ان الأئمة يعلمون جميع العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل، ان الأئمة إذا شاءوا أن يعلموا علموا، ان الأئمة يعلمون متى يموتون وانهم لا يموتون إلا باختيار منهم، ان الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وانه لا يخفى عليهم الشيء، ان الله لم يعلم نبيه علماً إلا أمره أن يعلمه أمير المؤمنين وانه كان شريكه في العلم، ان الأئمة لو ستر عليهم لأخبروا كل امرئ بما له وعليه، ان الأئمة بمن يشبهون ممن مضى وكراهية القول فيهم بالنبوة، ان الأئمة محدثون مفهمون، ذكر الأرواح التي في الأئمة، الروح التي يسدد الله بها الأئمة، ان الإمامة عهد من الله معهود من واحد إلى واحد، خلق أبدان الأئمة وأرواحهم وقلوبهم، ان الأئمة تدخل الملائكة بيوتهم وتطأ بسطهم وتأتيهم بالأخبار، ان الجن يأتيهم فيسألونهم عن معالم دينهم ويتوجهون في أمورهم، انه ليس شيء من الحق في يد الناس إلا ما خرج من عند الأئمة وان كل شيء لم يخرج من عندهم فهو باطل، فيما جاء أن حديثهم صعب مستصعب، ان الأرض كلها للإمام، ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم<.

فالمعطيات التي تبديها روايات هذه العناوين وغيرها مما هو مسطر في سائر كتب الحديث الاصولية، تفرض علينا فهماً للدين هو غير الفهم الظاهر، فتدخلنا في باطنية كتلك التي تدعو اليها الاسماعيلية، او

[1092] لاحظ التوثيق حسب ما جاء في: الشافي في شرح اصول الكافي، المجلد الثالث والرابع، كتاب الحجة.

تجرنا الى نوع من الديانة هي خلاف الديانة المعروفة. فهناك حشود كبيرة من الروايات تدل على معاني تتضارب مع المفاهيم المستقاة من القرآن. والكتب المصنفة حول ذلك، ومنها كتاب الكافي، تتذرع بالدفاع عن بعض الفروع لكنها تعمل على تقويض الاصول، وكان من بين ذلك تقويض القرآن نصاً وتنزيلاً، ولم تبال ما تقع به من تناقضات صارخة.

هذا ما سنكشف عنه فيما بعد. لكن ما يهمنا – هنا – هو اصل الفكرة الخاصة بالامامة والامتيازات التي صورت لها من العصمة والعلم الشمولي. فاول ما يعترض هذه الفكرة هو ما نجده من التعارض بين صنفين مختلفين من المعطيات، احدهما عبارة عن مضامين الروايات المسندة الى الائمة من جهة، والاخر عبارة عن سلوك اصحاب الائمة المتأخرين من جهة ثانية. حيث يشير عدد كبير من الروايات الى ان علم الائمة شامل ومشترك، وقد جاءت النصوص الخاصة بالجفر ومصحف فاطمة وغيرها ما يؤكد هذه الناحية. لكن المشكلة التي تواجهنا بهذا الصدد، هو ان مضامين هذه الروايات لا تتسق مع السلوك الذي كان عليه المكثرون من اصحاب الائمة المتأخرين – من امثال الامامين الهادي والعسكري – فهي لا تفسر لماذا كان هؤلاء يتجشمون العناء ليرووا عن المتقدمين من الائمة روايات هي في افضل الاحوال ظنية، او ليهتموا بعلم الرجال والتعديل والتجريح[1093]، اذ كان يكفيهم تحصيل اليقين بالاخذ ممن عاصروهم على فرض ان علمهم غيبي او مشترك، لكنهم لم يفعلوا؟!

ومثلما ينطبق هذا الحال على المكثرين من المشايخ المعاصرين للائمة المتأخرين، ومنهم مشايخ الكليني، فانه ينطبق ايضاً على هذا الاخير، حيث انه عاصر الغيبة الصغرى للامام المهدي، وزار العراق وحدث عن بعض مشايخ بغداد موطن السفراء الاربعة لكنه مع ذلك لم يتحر الاتصال بأي منهم لعرض كتابه والتأكد من صحته مع ادراكه لاهميته، خاصة وانه – كما قال النجاشي – انشغل به عشرين سنة يجوب فيها البلدان بحثاً عن الرواة وكتب الرواية[1094].

وليس من الصحيح ان يقال بان الائمة اوكلوا امر القضايا الدينية الى العلماء والفقهاء. فهذا الجواب يتم فيما لو ان الامور الدينية كانت واضحة، اما تركها على ما هي عليه من التعارضات والتناقضات والوضع والتزوير، وجعل التعويل فيه على العلماء الحيارى، هو مما لا يعقل اطلاقاً. كيف وقد علمنا ان الكليني ذاته كان متمشكلاً بمشكل غياب الحقيقة الدينية. فالسؤال على هذا يظل قائماً، اي ما سبب

[1093] علماً ان الاخباريين وبعض الاصوليين ذهبوا الى ان علم الرجال لدى القدماء في عصر الائمة له اهمية تحسينية وتكميلية لا تمت الى الحاجة والضرورة بصلة. وكما ذكر الشيخ حسن العاملي من انه ربما كان لتكثير القرائن وتسهيل سبيل العلم بصدق الخبر (معالم الدين، ص351). واضاف الحر العاملي فوائد اخرى تحسينية كالترجيح عند التعارض وما اليه (وسائل الشيعة، ج20، ص112).

[1094] ذهب بعض المتأخرين الى استبعاد عدم عرض الكليني كتابه على السفراء الاربعة وابلاغهم به مع طول مدة تأليفه – وهي عشرون سنة – وانه كان بينهم مخالطة وعشرة تقتضي عرض الكتاب عليهم حسب العادة. خصوصاً ان اجوبة كانت تصدر عن طريق هؤلاء حول بعض القضايا الشخصية رغم ضآلة اهميتها مقارنة مع ما قدمه الكليني من مشروع لخدمة الطائفة عبر الاجيال. كذلك كانت تعرض بعض الكتب عليهم فيأتي الرد بالقبول او الطعن، فكيف يعقل ان يهمل كتاب الكليني وهو بالاهمية المشار اليها (خاتمة المستدرك، ج3، ص470 وما بعدها).

عزوف الكليني عن الاتصال بالسفراء وعرض كتابه عليهم؟ فهل كان لا يثق بسفارتهم ونيابتهم؟ أم كان يخشى ان يقولوا في كتابه ما لا يرضيه كما حصل مع غيره[1095]؟ او ان هناك سبباً اخر نجهله..

واهم من ذلك، الاشكال المتعلق بالسلوك الغالب على المكثرين من المشايخ المعاصرين للائمة المتأخرين، حيث انهم يعولون على الرواية عبر سلسلة الوسائط عن الامام الصادق والباقر والرضا دون اللجوء مباشرة الى الائمة الذين عاصروهم، فلو كانت الامامة واحدة والهامية لما جاز هذا السلوك الظني ولوجب الرجوع الى امام العصر لاستفتائه والاكتفاء بما يقره، كما لوجب الاحتفاظ بكتاب منقول عن الائمة مباشرة دون التوسل بالروايات ومنها الروايات الضعيفة والمرسلة.

فمثلاً كان محمد بن يحيى (أبو جعفر) يعد من الثقات، وهو من مشايخ الكليني وعاصر الامام العسكري، ومع ذلك فان رواياته عنه إن صحت فانها قليلة لا تعد بشيء قبال كثرة ما رواه عبر الوسائط، حيث وقع في إسناد ما يقارب ستة الاف (5985) مورد، وروى عن احمد بن محمد وحده ما يقارب ثلاثة الاف (2951) رواية، وقد اعتمد عليه الكليني وروى عنه اكثر من خمسة الاف (5073) رواية[1096]. كذلك كان احمد بن محمد بن خالد البرقي يعد من الثقات وعاصر بعض الائمة المتأخرين، وهو من اصحاب الامامين الجواد والهادي، وكان في زمان العسكري دون ان يروي عنه شيئاً، وهو فوق هذا كان يكثر الرواية عن الضعفاء ويعتمد المراسيل[1097]. وكذا يقال الشيء نفسه عن محمد بن الحسن الصفار وعلي بن ابراهيم القمي وغيرهم، فكتبهم تستند الى الائمة المتقدمين بالرواية والعنعنة دون اللجوء الى الائمة الذين عاصروهم وصاحبوهم[1098]، مع ان هذه الصحبة تكفي لاستعلام الامر كما هو، سواء كانت هناك تقية شديدة كما يقال، او لم تكن. كذلك فان شيوع روايات هؤلاء الاصحاب وكثرتها، مع ما فيها من كثرة الموارد المنافية للتقية، يجعل من الصعب تفسير الحالة طبقاً للتقية، اذ من التناقض القول ان الائمة كانوا يعملون بها فلا يظهر عليهم شيء يعارضها، في حين ان اصحابهم كانوا يفعلون العكس، وذلك بترويجهم للروايات المنافية لها، حتى وصلت الينا. وحتى لو قيل ان اصحاب الائمة كانوا حريصين على عدم ايصال مثل هذه الروايات الى المخالفين، لكنهم اشاعوها بين اصحابهم ومن ثم وصلت الينا، فان ذلك لا يمنع من ان يفعلوا الشيء نفسه في الرواية عن الائمة

[1095] من ذلك عرض كتاب التكليف لمحمد بن علي الشلمغاني المعروف بابن أبي العزاقر على السفير الحسين بن روح ليعطي فيه رأيه، فقرأه من أوله إلى آخره، وقال: ما فيه شيء إلا وقد روي عن الائمة إلا موضعين أو ثلاثة، فإنه كذب عليهم في روايتها، لعنه الله. وفي حكاية اخرى قيل انه سئل السفير الحسين بن روح عن كتب ابن أبي العزاقر بعد ما ذُمّ وخرجت فيه اللعنة، فقيل له: وكيف نعمل بكتبه وبيوتنا منها ملاء؟ فقال: أقول فيها ما قاله الامام العسكري وقد سئل عن كتب بني فضال: <خذوا بما رووا وذروا ما رأوا> (الغيبة، ص409 و389ـ390). والحكايتان المذكورتان تشيران الى رأي السفير ابن روح وليس الى قول الامام المهدي!.

[1096] معجم رجال الحديث، ج19، ص9 و59

[1097] الفهرست، ص20

[1098] ذكر ان للصفار مسائل كتب بها الى الامام العسكري (الفهرست للطوسي، ص144) لكنها ليست بشيء مقارنة مع كتابه بصائر الدرجات الذي رواه عن الائمة المتقدمين عبر العنعنة والوسائط.

المتأخرين ومن ثم حفظها واشاعتها بين الاصحاب لتكون حجة على الجميع؛ بدل الخلاف الحاصل بينهم كما في الامور العقائدية ومنها تلك التي تخص الائمة، رغم انهم عاصروهم وصاحبوهم.
فما سر هذا السلوك لاصحاب الائمة المتأخرين؟ بل ما فائدة الاصول والكتب التي دونت في عصر الائمة وهي مختلطة بين الصحيحة والموضوعة والمزورة، اذ كان يكفي نقل عدد قليل من الكتب عن الامام مباشرة دون العنعنة والوسائط، ليستفاد من خلالها بكل ما يراد له في التكليف، مع الامر بحفظها بين الثقات مثلما تم الحفاظ على الكتب الاربعة المعتبرة؟ وكذا نقول: ما فائدة علم الرجال وتسجيل الثقات والضعفاء في عهد الائمة، اذا كان الغرض هو الوصول الى اقوال الائمة، وهم كانوا حاضرين غير غائبين؟!

ان جميع هذه التساؤلات والاشكالات تصدق بحق القائلين بالعلم الشمولي والغيبي للائمة. ذلك انها تبعث على الظن بان المشايخ الذين عاصروا الائمة المتأخرين لم يجدوا عندهم العلم اللدني والشمولي، فترى الكثير منهم يبحثون عن الضالة التي يشتهونها من علوم الغيب والاساطير والغلو والغرائب وكل ما يستثير النفوس، فوجدوا ذلك أمامهم في الكتب والروايات التي تنسب الى الامام الصادق وغيره، ولم يجدوا الشيء نفسه لدى من عاصروهم من الائمة، فزاد اهتمامهم بالائمة المتقدمين دون من عاصروهم. ويدل على ذلك ما وصلنا من كتبهم، إن لم تلحقها يد الوضع والتزوير، مثل كتاب تفسير القمي وبصائر الدرجات للصفار والمحاسن للبرقي وغيرها.
وهذه القضية تلقي بظلالها على مسألة العصمة، حيث انقسم قدماء الشيعة حولها الى عدد من الطوائف. والكثير منهم ذهبوا الى ان الائمة معصومون – تماماً – ويحملون العلم اللدني وانهم لا يختلفون فيما بينهم، رغم ان شواهد البحث في الرواية والرجال لا تؤيد هذا الاعتقاد كما عرفنا، وهو فضلاً عن ذلك لا يتسق مع منطق القرآن الكريم في ذكره لسيرة الانبياء ومنها سيرة نبينا محمد (ص)[1099].
وفي قبال هؤلاء ذهب جماعة الى ان الائمة هم من كمّل المؤمنين مع نفي العصمة، لكن شاء المغالون والوضاعون ان يدسوا في الامامة كل ما يريدونه حتى رفعوها الى حد الربوبية عبر ما يطلق عليه (الولاية التكوينية) ربما تأثراً باسقاطات النظام الوجودي[1100]. فقد ذكر الوحيد البهبهاني في فوائده الرجالية ان كثيراً من القدماء لا سيما القميين وابن الغضائري كانوا يعتقدون بان للائمة مكانة لا يجوز تعديها والارتفاع عنها، وكانوا يعدون التعدي ارتفاعاً وغلواً، فاعتبروا مثل نفي سهو النبي عنهم غلواً، بل وربما جعلوا نسبة مطلق التفويض اليهم او التفويض المختلف فيه او الاغراق في اعظامهم وحكاية المعجزات وخوارق العادات عنهم او المبالغة في تنزيههم عن كثير من النقائص واظهار سعة القدرة واحاطة العلم بمكنونات الغيوب في السماء والارض ارتفاعاً وموجباً للتهمة، خصوصاً والغلاة كانوا

[1099] لاحظ بهذا الخصوص دراستنا: العصمة وكتاب الالفين والمنهج الاستقرائي، مجلة الموسم، العدد المزدوج 23ـ24، 1416هـ ـ1995م.

[1100] لاحظ حول ذلك الفصل الخامس من كتابنا: الفلسفة والعرفان والاشكاليات الدينية، دار الهادي، بيروت، الطبعة الاولى، 1985م. او دراستنا: حقيقة النبوة في الفكر الفلسفي العرفاني، مجلة المنهاج، العدد 33، 2004م.

مخلوطين بهم يتدلسون فيهم. ثم اشار البهبهاني الى ان القدماء كانوا يختلفون في المسائل الاصولية كالفرعية، فربما كان بعض الاعتقادات عند بعضهم كفراً او غلواً او تفويضاً او جبراً او تشبيهاً او نحو ذلك، وعند اخرين مما يجب اعتقاده[1101].

وسبق للشيخ المفيد أن نقل عن جماعة من القميين انهم يعتقدون بان الائمة كانوا لا يعرفون الكثير من الاحكام الدينية حتى يلهمون في قلوبهم، ومنهم من يقول انهم كانوا يلجأون في الاحكام الشرعية الى الرأي والظنون[1102]. وقد كان ابن الجنيد يرى ان الائمة يجتهدون ويعملون بالرأي، وذلك عندما وجد الاقوال المنقولة عنهم متضاربة، حيث جمع مسائل وكتبها الى اهل مصر وسماها (المسائل المصرية) ذكر فيها ان اخبار الائمة مختلفة في معانيها لاعتمادهم على الرأي[1103].

كذلك صرح الشهيد الثاني ان جلّ رواة الائمة وشيعتهم كانوا يعدون الائمة علماء ابرار افترض الله طاعتهم مع عدم الاعتقاد بعصمتهم[1104].

ويؤيد هذا المنحى ما هو معروف من الخلاف بين اصحاب الائمة حول الامام الواجب طاعته. ولهذا الخلاف دلالات عديدة سنبرزها بعد ان نستعرض جملة منه كالاتي:

ان أول فرقة نشأت وبدأت الخلاف هي فرقة الكيسانية التي ادعت ان الامامة تعود الى محمد بن الحنفية بعد الحسن والحسين، وانه المهدي المنتظر، ثم بعد ذلك ظهرت فرقة الزيدية التي عدت زيد بن علي بن الحسين هو الامام الواجب طاعته بعد ابيه زين العابدين. وكان لزيد وعدد من علماء آل البيت استقلالية عن الخط العام للامامة، ولشدة الوثوق به وجلالته فقد اعتبره البعض الامام الثالث عشر[1105].

وقد استمر الخلاف بين الاصحاب حول الائمة واحداً تلو الاخر كالذي يبرزه اصحاب السير والفرق. وظهرت شدته بعد وفاة الامام الصادق، ولم يخفت حتى اخر الائمة. فما إن توفي الامام الصادق حتى ادعت فرقة انه حي لم يمت ولا يموت حتى يظهر فيملأ الارض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، لانه القائم المهدي. وذهبت فرقة اخرى الى ان هذا الامام مات ونصّ على إبنه إسماعيل وانه الامام بعده وأنه القائم المنتظر، وأنكرت وفاته في حياة أبيه. وقال البعض ان إسماعيل قد توفي على الحقيقة في زمن أبيه غير أنه قبل وفاته نصّ على ابنه محمد فكان الامام بعده، وبعضهم قال ان الذي نص على محمد هو الصادق وليس اسماعيل. وذهب البعض الى ان الامام الصادق توفي وان الامام بعده ابنه محمد[1106].

[1101] الوحيد البهبهاني: الفوائد الرجالية، ص38، كذلك: عدة الرجال، ج1، ص155

[1102] المفيد: تصحيح الاعتقاد، ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد، عدد (5) ص135ـ136

[1103] المفيد: المسائل السروية، ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد (7) ص75

[1104] بحر العلوم: الفوائد الرجالية، ج3، ص220

[1105] فكما ذكر النجاشي ان هبة الله بن احمد بن محمد الكاتب عمل كتاباً ذكر فيه ان الائمة ثلاثة عشر، حيث اضاف الى ذلك زيد بن زين العابدين، واحتج بحديث في كتاب سليم بن قيس الهلالي ان الائمة اثنا عشر من ولد امير المؤمنين (رجال النجاشي، ص440).

[1106] المفيد: الفصول المختارة، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص305ـ306

واعظم ما ظهر من خلاف واضطراب هو ما ذهب اليه غالبية الشيعة انذاك من امامة ولد الصادق الاكبر عبد الله الملقب بالافطح. ثم انقاد اغلب الشيعة بعد ذلك الى امامة موسى الكاظم. وبعد وفاته قال جمهورهم بامامة علي الرضا، لكن جماعة منهم توقفوا عند موسى الكاظم وادعوا حياته وانه هو المهدي المنتظر. وقال فريق منهم انه مات وسيبعث قائماً. كما اختلفت الواقفة في الامام الرضا ومن قام من آل محمد بعد موسى الكاظم، فقال البعض هؤلاء خلفاء موسى وامراؤه وقضاته إلى أوان خروجه وإنهم ليسوا بأئمة وما ادعوا الامامة قط، وقال الباقون إنهم ضالون مخطئون ظالمون، وقالوا في الرضا خاصة قولاً عظيماً وأطلقوا تكفيره وتكفير من قام بعده من ولده. كما اختلف الشيعة بعد وفاة الامام الرضا، اذ لم يكن له الا ولد واحد وعمره عند وفاة أبيه سبع سنين، وهو محمد الجواد، فذهبت فرقة الى القول بامامته، كما ارتدت فرقة الى قول الواقفة ورجعوا عما كانوا عليه من إمامة الرضا، كما قالت فرقة بإمامة أحمد بن موسى الكاظم، وزعموا ان الرضا نصّ عليه. وبعد ذلك ذهب الشيعة الى امامة علي الهادي باستثناء القليل منهم حيث ذهبوا الى امامة اخيه موسى، ولما توفي الامام الهادي تفرق الشيعة وقال جمهورهم بامامة الحسن العسكري، وقال بعضهم بامامة اخيه محمد بن علي فانكروا وفاته في حياة ابيه وزعموا انه لم يمت وانه حي وانه القائم المنتظر، كما ذهب البعض الى امامة جعفر بن علي[1107]. ولما توفي الحسن العسكري افترق اصحابه الى أربع عشرة فرقة كالذي ذكرهم النوبختي في (فرق الشيعة) وذلك كالاتي:

حيث قال الجمهور منهم ان للامام الحسن ولداً اسمه محمد وهو القائم المنتظر، وبعض قال ان اسمه علي، كما قال بعض بان القائم بعد الحسن هو ابنه محمد الذي ولد بعد موت ابيه بثمانية اشهر، وهو المنتظر، وقال اخرون ان محمد بن الحسن العسكري مات وسيجيء ويقوم بالسيف فيملأ الارض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً. وذهب بعض اخر الى ان الامام الحسن مات عن غير ولد ظاهر ولكن عن حبل من جارية له، وما ولدته امه بعد، وإنه يجوز أنها تبقى مائة سنة حاملاً به، فإذا ولدته أظهرت ولادته. ومنهم من ذهب الى ان الحسن حي لم يمت وانما غاب وهو القائم المنتظر، ومنهم من قال انه مات وعاش بعد موته، وهو القائم المهدي. وبعضهم ذهب الى امامة جعفر بن علي بعد موت اخيه الحسن، كما رجعت فرقة ممن كانت تقول بإمامة الحسن عن إمامته عند وفاته وقالوا لم يكن إماماً وكان مدعياً مبطلاً، وأنكروا إمامة أخيه محمد، وقالوا الامام هو جعفر بن علي بنص أبيه عليه، كذلك رجعت فرقت اخرى عن امامة الحسن بالقول بامامة اخيه محمد فادعوا حياته بعد ما كانوا ينكرونها. وقالت فرقة اخرى إن الامامة قد بطلت بعد الحسن فارتفعت الائمة وليس في الارض حجة من آل محمد، وإنما الحجة الاخبار الواردة عن الائمة المتقدمين، وزعموا أن ذلك سائغ إذا غضب الله على العباد فجعله عقوبة لهم. كما ذهب اخرون الى إن محمداً أخا الحسن العسكري كان الامام في الحقيقة مع أبيه علي وإنه لما حضرته الوفاة وصى إلى غلام له يقال له نفيس وكان ثقة أميناً، ودفع إليه الكتب والسلاح ووصاه أن يسلمها إلى أخيه جعفر، فسلمها إليه وكانت الامامة في جعفر بعد محمد على هذا

[1107] الفصول المختارة، ص313ـ317

الترتيب. وقالت فرقة اخرى قد علمنا أن الحسن كان إماماً فلما قبض التبس الامر علينا فلا ندري أجعفر كان الامام بعده أم غيره، والذي يجب علينا أن نقطع على أنه لابد من إمام ولا نقدم على القول بإمامة أحد بعينه حتى يتبين لنا ذلك. واخيراً قالت فرقة بأن الامامة لجعفر بعد ان نص عليه اخوه الحسن عندما حضرته الوفاة، وزعموا أن الذي دعاهم إلى ذلك ما يجب في العقل من وجوب الامامة مع فقدهم لولد الحسن وبطلان دعوى من ادعى وجوده من الامامية[1108].

وتعد هذه المدة من وفاة الامام العسكري اعظم الفترات اضطراباً وحيرة لدى علماء الشيعة وفقهائها. لكنها مسبوقة بعدد من فترات الاضطراب التي فرقت شمل من وصفوا بالاجلة العظام من اصحاب الائمة، خاصة بعد الامامين الصادق والكاظم، لا سيما عند ظهور فرقة الفطحية حيث تحمل من الدلالات ما تحمل[1109]. وقد ذهب اليها والى غيرها عدد ممن يعدون من اصحاب الاجماع؛ مثل عبد الله بن بكير وابان بن عثمان الذين ذهبا الى امامة عبد الله بن جعفر الصادق، وبعضهم وقف عند الامام موسى الكاظم مثل أحمد بن محمد بن أبي نصر، كما ان بعضاً اخر قال بالوقف ثم رجع عنه، مثل جميل بن دراج وحماد بن عيسى[1110]. هذا بالاضافة الى غيرهم ممن اعتبروا من الاعاظم والاجلاء، وان لم يكونوا من اصحاب الاجماع، ويكفي ما صرح به الكشي في كل من محمد بن الوليد الخزاز ومعاوية بن حكيم ومصدق بن صدقة ومحمد بن سالم بن عبد الحميد، حيث قال: هؤلاء كلهم فطحية، وهم من أجلة العلماء والفقهاء والعدول، وبعضهم أدرك الرضا عليه السلام، وكلهم كوفيون[1111].

دلالات الاختلاف والحيرة في الامامة

ماذا يدل كل ذلك الاختلاف والحيرة والاضطراب بين اصحاب الائمة، خاصة وبينهم من وصفوا بالجلالة والتقوى؟

لعلنا نقف على عدد من الدلالات والاستنتاجات لما حصل، وذلك كالاتي:

1ــ ان عدد الائمة لم يكن معروفاً اثناء حياتهم، وذلك بدلالة القول بالوقف لدى الكثير من الاصحاب، وبدلالة انه لم يظهر من يبطل حجج هؤلاء بدعوى نقصان العدد. اذ كيف يتسق ذلك مع شيوع خبر الائمة الاثني عشر؟! وكل ما روي بهذا الشأن لا يقف قوة قبال هذه الدراية، فلعلها ظهرت في عصر

[1108] الفصول المختارة، ص318ــ321

[1109] روى النوبختي في (فرق الشيعة) ان عبد الله بن الامام الصادق جلس مجلس أبيه وادعى الامامة ووصية ابيه، وان اتباعه رووا عن الامام الصادق انه قال: الامامة في الاكبر من ولد الامام، وهذا ما جعل غالبية الفقهاء والمشايخ من الامامية في ذلك الزمان يميلون الى عبد الله، لكن لما مات عبد الله ولم يخلف ذكراً رجع عامة الفطحية عن القول بامامته – سوى قليل منهم – الى القول بامامة موسى بن جعفر (عن: خاتمة المستدرك، ج5، ص15ــ16).

[1110] الغيبة، مصدر سابق، ص71

[1111] اختيار معرفة الرجال، فقرة 1061ــ1062، ص835.

الغيبة لتبرير النهاية بعد الحيرة، ويقرب هذا المعنى انه جاء في رواية عن احمد بن محمد البرقي تبين ان الائمة اثنا عشر اماماً، حيث رواها محمد بن يحيى عن محمد بن حسن الصفار عن البرقي المذكور، فعلق محمد بن يحيى وقال للصفار: يا أبا جعفر وددت أنّ هذا الخبر جاء من غير جهة أحمد بن أبي عبد الله (البرقي)، فأجاب الصفار: لقد حدّثني قبل الحيرة بعشر سنين[1112]. وقيل ان ظاهر هذا الحديث يفيد ان البرقي صار متحيراً في امر الامامة او خصوص امامة المهدي[1113] ، واجاب العلماء على ذلك بوجوه مختلفة[1114]. والمعروف ان الحيرة ظهرت عند وفاة الحسن العسكري، وسميت بذلك لاضطراب الناس حول الامام بعده[1115]. والخبر المذكور يدل بان زمن الحيرة يدعو الى حالة وضع الاحاديث الخاصة بالاثني عشر اماماً.

بل ويدلنا على ذلك ان ما وصلنا من الروايات عن عدد الائمة كان لدى كتاب (بصائر الدرجات) قليلة للغاية ربما لم تتجاوز ثلاث روايات[1116]، وانها كانت لدى (الكافي) عشرين رواية الكثير منها تعتليها الصفة الاسطورية، وان ما جاء فيها من الاحاديث المعدة صحيحة حسب الاعتبارات المصطلح عليها؛ حديث منفرد وصف بانه حسن كالصحيح، واخر مروي عن احمد بن محمد البرقي بطريقين مختلفين، وهو الحديث الذي دار حوله الحوار المذكور بين محمد بن يحيى ومحمد بن حسن الصفار، ويتصف الحديث بالطابع الاسطوري[1117]. اما غير ذلك من الاحاديث فانها معدودة ضمن الاحاديث غير

[1112] الاصول من الكافي، ج1، باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم، حديث 2، وقد عاش البرقي بعد وفاة العسكري أربعة عشر سنة، وقيل: عشرين (خاتمة مستدرك الوسائل، ج4، ص45)

[1113] ورأى عدد من العلماء ان الحوار المذكور يدل على ان البرقي لم يكن موثوقاً لدى محمد بن يحيى.

[1114] انظر حول ذلك: خاتمة مستدرك الوسائل، ج4، ص43 وما بعدها.

[1115] وكما قال المحقق النوري: المراد بالحيرة زمن الغيبة، هي السنة التي مات فيها العسكري (ع) وتحيرت الشيعة، ومن طالع الكتب التي صنفت في الغيبة، علم أن إطلاق لفظ الحيرة على مثل ما قلناه شائع في كلامهم (خاتمة مستدرك الوسائل، ج4، ص44).

[1116] انظر: بصائر الدرجات، باب في الائمة انهم عليهم السلام محدثون مفهمون، الحديث الثاني والرابع والخامس.

[1117] ينص الحديث كالاتي: قال الامام ابو جعفر الثاني (الجواد): أقبل أمير المؤمنين ومعه الحسن بن علي وهو متّكئ على يد سلمان فدخل المسجد الحرام فجلس إذ أقبل رجل حسن الهيئة واللّباس فسلّم على أمير المؤمنين فردّ عليه السلام فجلس ثم قال: يا أمير المؤمنين أسألك عن ثلاث مسائل إن أخبرتني بهنّ علمت أنّ القوم ركبوا من أمرك ما قضي عليهم وأنهم ليسوا بمأمونين في دنياهم وآخرتهم وإن تكن الأخرى علمت أنّك وهم شرع سواء. فقال له أمير المؤمنين: سلني عمّا بدا لك. قال: أخبرني عن الرجل إذا نام أين تذهب روحه وعن الرجل كيف يذكر وينسى وعن الرجل كيف يشبه ولده الأعمام والأخوال؟ فالتفت أمير المؤمنين إلى الحسن فقال: يا أبا محمد أجبه. فأجابه الحسن فقال الرجل: أشهد أن لا إله إلا الله ولم أزل أشهد بها وأشهد أنّ محمداً رسول الله ولم أزل أشهد بذلك وأشهد أنّك وصيّ رسول الله والقائم بحجّته – وأشار إلى أمير المؤمنين – ولم أزل أشهد بها وأشهد أنّك وصيّه والقائم بحجّته وأشار إلى الحسن وأشهد أنّ الحسين بن علي وصيّ أخيه والقائم بحجّته بعده وأشهد على علي بن الحسين أنّه القائم بأمر الحسين بعده وأشهد على محمد بن علي أنّه القائم بأمر علي بن الحسين وأشهد على جعفر بن محمد بأنّه القائم بأمر محّد وأشهد على موسى أنّه القائم بأمر جعفر بن محمد وأشهد على علي بن موسى أنّه القائم بأمر موسى بن جعفر وأشهد على محمد بن علي أنّه القائم بأمر علي بن موسى وأشهد على علي بن محمد بأنّه القائم بأمر محمد بن علي وأشهد على الحسن بن علي بأنّه

الصحيحة، حيث بعضها ضعيف، وبعض اخر يتضمن الرفع او المجاهيل[1118].

وعليه لو ابعدنا الحديث الاسطوري المعدود ضمن الاحاديث الصحاح، فانه يبقى حديث واحد من بين العشرين حديثاً أُعتبر حسناً كالصحيح. لكن هذا الحديث ليس بشيء قبال الدراية التي مرت معنا، مع ما في سنده من بعض الذين لم يرد فيهم نص من التوثيق، وهو ابراهيم بن هاشم القمي، وان الحديث مروي عن بعض الائمة المتقدمين لا المتأخرين ممن عاصرهم الشيخ المذكور وابنه علي[1119].

هذا ما جاء في عصر الغيبة الصغرى، اما بعدها فالملاحظ ان روايات خبر الائمة الاثني عشر قد زادت عدداً. حيث اورد الشيخ الصدوق في (الخصال) اكثر من خمسين رواية[1120]. كما روى معاصره احمد بن عياش الجوهري (المتوفى سنة 401هـ) روايات اخرى من العامة والخاصة تقارب عدد ما رواه الكليني[1121]. وجاء في كتاب (كفاية الاثر) المنسوب الى الخزاز القمي اضعاف الاعداد السابقة مروية عن النبي واصحابه والائمة[1122]، لكن الكتاب لم تثبت نسبته، فمع ان النجاشي والطوسي ذكرا الخزاز في كتبهما الرجالية، الا انهما لم يذكرا له هذا الكتاب، فقد وثقه النجاشي وقال عنه كان فقيهاً وجيهاً له كتاب الايضاح في اصول الدين على مذهب أهل البيت (ع)[1123]، كما وثقه الطوسي في (الفهرست) وقال عنه بانه متكلم جليل، له كتب في الكلام، وله انس بالفقه، وكان مقيماً بالري وبها مات رحمه الله[1124]، كذلك ذكره الطوسي في رجاله واكتفى بالقول عنه: علي بن أحمد بن علي الخزاز، نزيل الري، يكنى أبا الحسن، متكلم جليل[1125]. وبهذا فان النجاشي والطوسي لم يعرّفا بان

القائم بأمر علي بن محمد وأشهد على رجل من ولد الحسن لا يكنّى ولا يسمّى حتّى يظهر أمره فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً والسلام عليك يا أمير المؤمنين ورحمة الله وبركاته. ثمّ قام فمضى فقال أمير المؤمنين: يا أبا محمد اتبعه فانظر أين يقصد؟ فخرج الحسن بن علي فقال: ما كان إلا أن وضع رجله خارجاً من المسجد فما دريت أين أخذ من أرض الله فرجعت إلى أمير المؤمنين فأعلمته فقال: يا أبا محمد أتعرفه؟ قلت الله ورسوله وأمير المؤمنين أعلم. قال هو الخضر (الاصول من الكافي، ج1، باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم، حديث 1).

[1118] لاحظ حول ذلك: الشافي في شرح اصول الكافي، ج4، ص688ـــ702

[1119] روي الحديث كالاتي: علي بن إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن سعيد بن غزوان عن أبي بصير عن أبي جعفر (الباقر) قال: يكون تسعة أئمّة بعد الحسين بن علي تاسعهم قائمهم (الاصول من الكافي، ج1، باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم، حديث 15).

[1120] الصدوق: الخصال، صححه وعلق عليه علي اكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص462 وما بعدها.

[1121] انظر: ابن عياش الجوهري: مقتضب الاثر في النص على الائمة الاثني عشر، خرّج أحاديثه وقدم له لطف الله الصافي، تعليق وتصحيح هاشم الرسولي، نشر مكتبة الطباطبائي، قم، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

[1122] لاحظ: الخزاز القمي: كفاية الاثر في النص على الائمة الاثني عشر، تحقيق عبد اللطيف الحسيني الخوئي، انتشارات بيدار، مطبعة الخيام، قم، 1401هـــ، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

[1123] رجال النجاشي، ص268

[1124] الفهرست، ص100

[1125] رجال الطوسي، فقرة 6172، ص430

للخزاز كتاباً بالعنوان المذكور، وكان الاولى ان يذكرا ذلك في فهرستيهما، إن صح ان له ذلك الكتاب. وسار على هذا المسار عدد من اصحاب الرجال المتأخرين مثل العلامة الحلي في (خلاصة الرجـال) حيث عرفه دون ان يذكر له كتباً[1126].

ولعل اول من ذكر ان للخزاز الكتاب المذكور – ولو بشيء من الاختلاف في الاسم – هو ابن شهر آشوب (المتوفى سنة 588 هـ) حيث عرفه في (معالم العلماء) بقوله: ان له كتباً في الكلام وفي الفقه، من كتبه: كتاب الاحكام الشرعية على مذهب الاماميـة، والايـضاح فـي الاعتقـاد، والكفايـة فـي النصوص[1127]. كما اسند الحر العاملي هذا الكتاب الى الخزاز عبر سلسلة طويلة من الرجال[1128].

بل حتى لو ثبت ان للخزاز كتاباً بذلك الاسم، فمن غير المعلوم ان ما عثر عليه من نسخة هي ذاتها له دون زيادة ولا نقصان. فقد كتب على النسخة التي عثر عليها في الاخر: <تم الكتاب بحمد الله وحسن توفيقه وعونه، ووافق الفراغ منه يوم الثلاثاء مستهل جمـادي الاولـى مـن سـنة أربـع وثمـانين وخمسمائة<[1129]. مع انها وصفت مكتوبة <بخط وورق وترتيب كلها في غاية الجودة، وورقه لم يبله مر القرون وان أثر فيه، وتفوق هذه النسخة في حسن الترتيب في كتابتها المطبوعات العصرية الجيدة الترتيب<[1130]. وهو ما يبعث على الشك بان تكون النسخة كتبت في الزمن المذكور، بدلالة ان هنـاك من قام بتقديم تأريخ كتابة نسخة اخرى للكتاب مائة عام دون ذكر اسمه، وهي النسخة التي اعتمـدها محقق الكتاب مع نسخة ثانية[1131].

[1126] خلاصة الرجال، ص180 و188

[1127] معالم العلماء، ص106

[1128] وسائل الشيعة، ج30، الفائدة الثانية، الطريق الواحد والعشرون.

[1129] قال السيد محسن الامين العاملي في كتابه (معادن الجواهر ونزهة الخواطر في علوم الاوائل والاواخر) : عثرنا في بعض مكتبات جبل عامل القديمة على كتاب مخطوط قديم جداً من بقايا ما أخطأته أيدي الحوادث والفتن.. وهذا الكتاب من أنفس المخطوطات وعليه اجازات وخطوط قديمة لمشاهير العلماء بعضها قبل سبعة قرون ونصف وبعضها أقل من ذلك وهو كتاب (كفاية الاثر). ثم انه نقل عن العلامة البهبهاني في تعليقاته على رجال الميرزا الكبير الذي قال: رأيت كتاب الكفاية كتاباً مبسوطاً جيداً في غاية الجودة جميعه نصوص عن الرسول(ص) وعن غيره أيضاً في الائمة الاثني عشر (كفاية الاثر، نقلاً عن مقدمة المحقق، ص11).

[1130] المصدر السابق، ص12

[1131] قال محقق الكتاب: رجعنا في تحقيق هذا الكتاب الى: 1 – نسخة قيمة قديمة مصححة كتبها مؤمن بن عبد الجواد الكاظمي وفرغ منها يوم الاثنين غرة شهر شعبان المعظم سنة ست وثمانين بعد الالف، وقد جعلناها أصلاً. 2 – نسخة أخرى مصححة استكتبها العلامة حسين النوري الطبرسي صاحب المستدرك، صححها وكتب في الصفحة الاولى بيده الشريفة: <مما استكتبته لنفسي في الدنيا الفانية ذخيرة لرمسي في الربوع الخاوية...<. وفي آخر الكتاب: <استكتبته ثم قوبلته مع نسخة لا تخلو من سقم نفعنا الله وجميع المؤمنين به بمحمد وآله الطاهرين، وانا الجاني المسيء حسين بن محمد تقي الطبرسي في ليلة الجمعة لثمان بقيت من جمادي الاولى سنة 1280<. وتاريخ الفراغ من الكتابة أيضا في هذه السنة، ولم يكتب الكاتب اسمه. ولا يخفى أن اليد الخائنة عملت في تاريخ الكتاب في المقامات الثلاث وجعلته 1180 وغفل عن عصر المستكتب النوري طاب رمسه وزعم أن تكثير التاريخ يجلب المنفعة الكثيرة وهو النافع (كفاية الاثر، مقدمة المحقق، ص18ـ19).

وقديماً لم يحظ الكتاب بوصف يليق بما يتضمنه من اخبار، ولم يظهر للعلماء القدماء ادنى اهتمام بــه على فرض وجوده مع اهميته من حيث كثرة عدد الاخبار الدالة على الاثني عشر امام. هذا ناهيك عما جرى من لبس في اسم الكتاب ونسبته، فقد ذكر محقق الكتاب: >رأيت بخط بعض الافاضل على ظهر كتاب (الكفاية) المذكور أنه قد يعرف تارة بكتاب الكفاية وتارة بكتاب مقتضب الاثر في النصوص على الائمة الاثني عشر، والحق أنه سهو ظاهر. وقد يعرف هذا الكتاب بكتاب (مشكاة الانوار) أيضاً على ما قيل، ولكن لم يثبت عندي، وبالجملة هو غير (مشكاة الانوار) لسبط الشيخ الطبرسي وغير (مشكاة الانوار) للكفعمي في الادعية، وهو ظاهر. ثم من الغرائب أنه قد ينسب إليه أيضاً في بعض المواضع كتاب (الباب المفتوح الى ما قيل في النفس والروح) وكتاب (مختصر المصباح) وكتــاب (مختــصر المختلف) وكتاب (مختصر مجمع البيان) ورسالة (في المنطق)، إذ هو سهو ظاهر، لان اكثــر هــذه الكتب قد ألف بعد هذا الشيخ بزمان كثير، ومن البين أن مؤلف هذه الكتب هو الــشيخ زيــن الــدين البياضي صاحب كتاب (الصراط المستقيم) وغيره<. كما نقل السيد محــسن الامــين العــاملي عــن المجلسي نسبة هذا الكتاب الى المفيد وعن غيره نسبته الى الصدوق[1132].

2ــ كذلك وللسبب السابق ذاته لا تقف روايات تشخيص الائمة قبال الدراية الخاصة بجهل المقربين من الائمة بهم. فمثلاً ان زرارة مات ولم يعرف من هو الامام بعد جعفر الصادق، اذ روي انه بعث ولده لاستقصاء الامر ولما قربت وفاته اخذ المصحف ووضعه على صدره وقال: اللهم إني أئتم بمن يثبــت هذا المصحف إمامته[1133]. كذلك الحال فيما عرفناه من ان اغلب اصحاب الامام الصادق لم يعرفوا في البدء من هو الامام بعده، فعولوا على ابنه الاكبر عبد الله الافطح، وكذا بالنسبة للاخرين الذين قــالوا بالوقف، او الذين اختلفوا على اولاد الائمة. وقد ادرك عدد من المحققين ما تستلزمه هذه الدراية، فقال الميرزا ابو الحسن الشعراني بعد ذكره لخلاف الاصحاب على الائمة: انه >لو كان الأئمة متعينين لم يعهد منهم التفحص<[1134]. كما قال البهبودي: >ان الاحاديث المروية في النصوص على الائمة جملة

[1132] كفاية الاثر، مقدمة المحقق، ص8

[1133] الصدوق: كمال الدين وتمام النعمة، صححه وعلق عليه علي اكبر الغفاري، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، 1405هـ، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص75، وقد روى الكشي هذه الحادثة عن علي بن يقطين انه قال: لما كانت وفاة الامام الصادق قال الناس بعبد الله بن جعفر، وبعضهم قال بأبي الحسن الكاظم، فدعا زرارة ابنه عبيداً فقال: يا بني الناس مختلفون في هذا الامر: فمن قائل بعبد الله فانما ذهب إلى الخبر الذي جاء ان الامامة في الكبير من ولد الامام، فشد راحلتك وامض إلى المدينة حتى تأتيني بصحة الامر، فشد راحلته ومضى إلى المدينة. واعتل زرارة فلما حضرته الوفاة سأل عن عبيد، فقيل انه لم يقدم، فدعا بالمصحف فقال: اللهم اني مصدق بما جاء نبيك محمد فيما أنزلته عليه وبينته لنا على لسانه، وأني مصدق بما انزلته عليه في هذا الجامع، وان عقيدتي وديني الذي يأتيني به عبيد ابني وما بينته في كتابك، فان أمتني قبل هذا فهذه شهادتي على نفسي واقراري بما يأتي به عبيد ابني وانت الشهيد عليّ بذلك. فمات زرارة (اختيار معرفة الرجال، فقرة 251، ص371).

[1134] محمد صالح المازندراني: شرح اصول الكافي، تعاليق الميرزا أبو الحسن الشعراني، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج7، ص361، نقل بهذا الصدد عن هشام بن سالم انه قال: كنا بالمدينة – بعد وفاة الامام الصادق – انا

من خبر اللوح وغيره كلها مصنوعة في عهد الغيبة والحيرة وقبلها بقليل، فلو كانت هذه النصوص المتوفرة موجودة عند الشيعة الامامية لما اختلفوا في معرفة الائمة الطاهرة هذا الاختلاف الفاضح، ولما وقعت الحيرة لاساطين المذهب واركان الحديث سنوات عديدة، وكانوا في غنى ان يتسرعوا الى تأليف الكتب لاثبات الغيبة وكشف الحيرة عن قلوب الامة بهذه الكثرة<[1135].

3ـ ان الدلالتين السابقتين تثيران اشكالية جوهرية تحتاج الى تحليل، وذلك اننا نواجه افتراضين لكل منهما شواهده الدالة عليه، احدهما المعطيات السابقة من النقل الخاص عن اضطراب اصحاب الائمة حول معرفتهم على وجه التحديد، اما الاخر فهو النقل الخاص بالروايات التي تعرف بتشخيص الائمة وتبيان عددهم بوضوح. ومن الواضح ان الافتراض الاول لا ينسجم مع الثاني، فاحدهما لا بد ان يكون كاذباً، وكلا النقلين قد تفشيا في عصر الغيبة. فأيهما اقوى دليلاً من الاخر؟
لنختبر النقلين من حيث دوافع الكذب والمصلحة، حيث الملاحظ ان النقل الخاص باختلاف الاصحاب ليس فيه ما يبعث على مصلحة الكذب، وذلك لأن نقلة هذا الاختلاف هم من المنتسبين الى الشيعة وثقاتهم، وليسوا من اطراف خارجية كي يطرأ احتمال الكذب، بل أصبح من الميقن عند العلماء بلا خلاف ان هذا الاختلاف كان جارياً وانه ظهرت على اثره الكثير من الفرق الذين يعرف رجالهم واراؤهم. وعليه بنى اصحاب المقالات والفرق وكذا اصحاب الرجال والتوثيق علومهم، فيقال هذا واقفي، وذاك ناووسي او فطحي او اسماعيلي او غير ذلك. ولو انه تم طرح مثل هذه الروايات لبطلت كتب التوثيق ومثله كتب الفرق والمقالات التي اعتمدت عليها، بل لبطلت كذلك الكثير من الكتب التي اعتمد عليها العلماء بعد الغيبة، كالذي اشار اليه الطوسي من ان الكثير من اصحاب الاصول هم من المذاهب الفاسدة وان كانت كتبهم معتمدة، وهو بدوره سيفضي الى ابطال الكثير من الروايات، بل لاصبح من غير الممكن الاعتماد والتعويل على شيء من النقل والروايات لكثرة الرواة المعدين ضمن تلك الفرق المنحرفة. اما النقل الخاص بعدد الائمة وتشخيصهم فهو ما جاء في الروايات المنقولة عن الائمة، ودوافع الكذب فيها بادية، حيث ان من مصلحة المنتسبين الى المذهب اظهار هذه القضية دون غبش، والا لم يعد هناك مجال للاخذ بالمذهب، كذلك فان الروايات التي وصلتنا لا تعد بشيء، فهي من الاحاد، وانه اذا جاز ترك الاحاديث الكثيرة المنافية لاصول العقيدة كروايات التحريف وما اليها، فان من الاولى ترك هذه الاحاديث القليلة التي تتعارض مع معطيات الافتراض الاول، خاصة وان هذا الافتراض يعد دراية لو ازلناه لزال كل شيء يتعلق بالتوثيق والرواية في المذهب كما عرفنا.

وصاحب الطاق، والناس مجتمعون على عبد الله بن جعفر – الأفطح – انه صاحب الأمر بعد ابيه، ثم لقينا الفضيل وابا بصير، فدخلا على موسى بن جعفر وسمعا كلامه وسألاه، وقطعا عليه بالامامة، ثم لقينا الناس افواجاً فكل من دخل عليه قطع إلا طائفة عمار واصحابه، وبقي عبد الله – الأفطح– لا يدخل عليه إلا قليل من الناس (اختيار معرفة الرجال، فقرة 502، ص565ـ566، كذلك: الاصول من الكافي، ج1، باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في امر الامامة، حديث 7، وبحر العلوم: الفوائد الرجالية، ج1، ص396).

[1135] معرفة الحديث، ص109

* * *

ما نستنتجه بحسب الدلالات الثلاث السابقة هو ان الائمة لم ينص عليهم بنص مخصوص والا لما خفي ذلك على المقربين والاجلاء من اصحابهم، ولما اختلفوا اشد الخلاف، وكذا لما ادعى الكثير منهم المهدية، والله تعالى يقول: ((ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً)) (النساء/82).
فالائمة انفسهم كانوا لا يعلمون – سلفاً – من الذي يتلوهم في وجوب الطاعة، والا لعرّفوهم للاصحاب من غير خلاف.
ولا يقال ان جهل الكثير من الاصحاب لأشخاص الائمة سببه ضغط الظرف السياسي. وذلك باعتبار ان هذا الافتراض يجرنا الى اشكال اعمق، وهو اذا كان المقربون لا يعرفون اشخاص الائمة على التحديد بسبب ذلك الظرف، فكيف تسنى لنا معرفة ما لم يعرفوا، ونحن انما تلقينا علمنا من خلالهم؟!
هكذا فبحسب المعطيات السابقة ووفق الدلالات التي ذكرناها يكون تصور الامامة بحسب الصورة التي رآها المتقدمون من القميين هي اقرب من تلك التي رآها غيرهم ممن وصفوهم بالارتفاع والغلو. واذا كان من الصحيح ما قيل من ان التصور الذي بناه القميون كان يصدق على اغلب الرواة في عصر الائمة، كالذي يشير اليه الشهيد الثاني كما اسلفنا، فاذا كان هذا صحيحاً فان الامر اقد انقلب فيما بعد واصبح معكوساً، حيث غلبت على المتأخرين الرؤية الاخرى وصارت من المقدسات التي يصعب مخالفتها حتى يومنا هذا.
لكن الامر لا يتوقف عند هذا الحد، فهناك العديد من الاستنتاجات يمكن طرحها بصدد الامامة كالاتي:

اولاً: من الناحية العلمية ان الاستناد الى المعطيات السابقة وما استتبعناه من دلالات، كل ذلك يقرب فكرة كون الامامة ذات طبيعة كسبية غير منزلة ولا الهامية، والرجوع الى القرآن الكريم يؤكد هذا النحو من التصور كما سيأتينا بيانه. وهي بهذا لا تتضمن العصمة، بل كمال العلم والدين والتقوى. وهي اقرب ما تكون الى التصور الحالي عن المرجعية وصفاتها الخاصة في الايمان والعدالة والاعلمية. مع اخذ اعتبار ان المرجعية قائمة على الاجتهاد المفضي الى الظن في الغالب، وان المهمة التي تضطلع بها هي استنباط الاحكام الشرعية بحسب الوسع والقدرة ومن ثم العمل بها او تبليغها، في حين تتقوم الامامة بالعلم والحكمة تبعاً للوظيفة التي تؤديها وهي الهداية، مما لا علاقة له بالفقه حسب الاصطلاح المتعارف عليه. كذلك ان المرجعية تفترض ان يكون هناك طرف اخر تحقق فيه الهدف المطلوب، وهو التقليد وما على شاكلته، فيكون لدينا طرفان في هذه العلاقة هما المرجع والمقلد. بينما تفترض الامامة مفهوم الاقتداء كطرف اخر تحقق من خلاله الهدف المنشود، فالامام من الناحية اللغوية هو الذي يقتدى به[1136]، والاقتداء يفيد التأسي كما يفيد الاحتذاء[1137]، وهو معنى الاتباع، حيث الاتباع

[1136] محمد بن ابي بكر الرازي: مختار الصحاح، ضبطه وصححه احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، 1415هـ ـ1994م، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص21، ومعجم الفروق اللغوية، الحاوي

في اللغة هو الولاء[1138].

والرابط بين الامامة والاتباع هو الهداية، حيث تشكل هذه الاخيرة بالنسبة الى الاولى الوظيفة التي تتحقق من خلالها الغاية من الاتباع والتأسي. فهي وظيفة للامامة كما يظهر من قوله تعالى: ((وجعلناهم ائمة يهدون بأمرنا واوحينا اليهم فعل الخيرات)) (الأنبياء/73). كما انها غاية للاتباع مثلما جاء في قوله تعالى: ((فآمنوا بالله ورسوله النبيّ الأميّ الّذي يؤمن بالله وكلماته واتّبعوه لعلّكم تهتدون)) (الأعراف/158)، وقوله: ((يا أبت إنّي قد جاءني من العلم ما لم يأتك فاتّبعني أهدك صراطاً سويّاً)) (مريم/43).

وبهذا يتيسر فهم كون الامام اولى بالتابعين من انفسهم، وذلك بما من شأنه تحقيق الهدف المطلوب من الهداية والاصلاح. ففضيلة التابعين تتجلى بالاقتداء والتأسي بإمامهم: ((لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر وذكر الله كثيراً)) (الأحزاب/21)، فعند ذاك يتحقق الولاء والمولوية، حيث الاتباع هو الولاء كما اسلفنا. وقد يكون للحديث: <من كنت مولاه فعلي مولاه> هذا المعنى[1139]. فلعلي عليه السلام الولاية والامامة، وهو اولى بالاخرين من انفسهم، واهل البيت لهم مثل هذه الولاية بالتبعية. لكنها بالمعنى المتقدم غير محددة باشخاص معينين، وقد يدل عليه قوله تعالى: ((والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة ويؤتون الزّكاة ويطيعون الله ورسوله أولئك سيرحمهم الله إنّ الله عزيز حكيم)) (التوبة/71)، وان النبي اولى بهم من انفسهم، فهي بذلك درجات ومقامات: (كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته)، فمنها ولاية النبي، وولاية علي، وولاية المؤمنين، وولاية اولى الارحام، كالذي يشير اليه قوله تعالى: ((النبيّ أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمّهاتهم وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين إلا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفاً كان ذلك في الكتاب مسطوراً)) (الأحزاب/6). ولا اظن ان هناك اشارة قرآنية اقوى دلالة على المعنى العمومي والكسبي للامامة من النص القائل:

لكتاب ابي هلال العسكري وجزءاً من كتاب نور الدين الجزائري، تحقيق مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الاولى، 1412هـ، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص222

[1137] مختار الصحاح، ص17 و271 و75

[1138] مختار الصحاح، ص47

[1139] ذكرنا هذا الحديث بالخصوص للاتفاق على صحته ولكثرة طرق تخريجه، وإن بالفاظ مختلفة، لكنها ليست باقل مما ذكر، حيث ورد في الكثير من الطرق الفاظ اخرى مضافة مثل: اللهم وال من والاه وعاد من عاداه. وجاء في طرق الحديث ان احمد بن حنبل رواه من أربعين طريقاً، وابن جرير الطبري من نيف وسبعين طريقاً، والجزري المقري من ثمانين طريقاً، وابن عقدة من مائة وخمس طرق، وأبا سعيد السجستاني من مائة وعشرين طريقاً، وأبا بكر الجعابي من مائة وخمس وعشرين طريقاً، وفي تعليق هداية العقول عن الأمير محمد اليمني إن له مائة وخمسين طريقاً. ونقل الاميني من المصادر السنية روايات هذا الحديث وهي مسندة عن مائة وعشرة صحابي، واكثر من ثمانين تابعي، وعرف عن ابن عقدة الزيدي انه قد استوفى طرق هذا الحديث (عبد الحسين أحمد الأميني: الغدير في الكتاب والسنة والأدب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، 1397هـ ـ1977م، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ج1، ص14 و60).

((وعباد الرحمن الّذين يمشون على الأرض هوناً وإذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاماً... والّذين يقولون ربّنا هب لنا من أزواجنا وذرّيّاتنا قرّة أعين واجعلنا للمتّقين إماماً)) (الفرقان/63و74). فلقوة هذا المعنى قام المحرفون بتحريف النص كما ورد في تفسير القمي، ناسبين ذلك الى الامام الصادق، حيث قال حسب الرواية: لقد سألوا الله عظيماً ان يجعلهم للمتقين اماماً.. انما نزلت (الذين يقولون ربنا هب لنا من ازواجنا وذرياتنا قرة اعين واجعل لنا من المتقين اماماً) كالذي سبق عرضه. ومثله النص الذي يقول: ((وجعلنا منهم أئمّةً يهدون بأمرنا لمّا صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون)) (السجدة/24)، حيث المعنى الكسبي للامامة ظاهر في هذه الاية كسابقتها.

ثانياً: ليس مفهوم الطاعة كمفهوم الاتباع في مضايفته للامامة، ذلك ان الطاعة عبارة عن الانقياد لما يقوله الآمر من الامر والنهي، وهي تقع رغبة او رهبة[1140]، وبهذا تصلح للمعنيين السياسي والديني من حيث انها تؤدي فعل الانقياد والاذعان، لكنها خلاف الاتباع الذي يفيد الولاء والتأسي والاقتداء. فالفارق بينهما هو ان الاتباع لا يتحقق رهبة والا تحول الى الطاعة والانقياد. ومع ان الطاعة واردة في الشأن الديني، مثلها في ذلك مثل الاتباع، لكنها ليست بدرجته، فالاتباع اقرب الى الدين من الطاعة، مثلما ان هذه الاخيرة اقرب الى السياسة من الاول.

والذي يسرد الايات الخاصة بالاتباع، وايات الامامة، كلفظة امام وائمة، وكذا ايات الولاية كلفظة ولاية وولي واولياء، لا يجد فيها دلالة صريحة على المعنى السياسي. وحتى لفظة (اولي الامر) فان لها دلالة واسعة تخص الامور العامة، وكذا انها غير محددة بأشخاص معينين بقرينة ما اقترن معها من كلمة (منكم او منهم)، مثلما جاء في قوله تعالى: ((يا أيّها الّذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرّسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرّسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً)) (النساء/59) وقوله: ((وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به ولو ردّوه إلى الرّسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الّذين يستنبطونه منهم ولولا فضل الله عليكم ورحمته لاتّبعتم الشّيطان إلاّ قليلاً)) (النساء/83).

وعليه فان ما اورده العلماء – شيعة وسنة – من تعاريف للامامة لا علاقة له بما جاء في القرآن الكريم، حيث ان كلا الفريقين ربط المعنى بالرياسة في امور الدنيا او السياسة، فبعض التعاريف اضفى عليها البعدين الديني والدنيوي – السياسي – كالذي قاله علماء الشيعة، مثل قول الطوسي بأنها <رياسة عامة لشخص من الأشخاص في أمور الدين والدنيا<[1141]، كما ان بعضها الاخر جعل الامامة مختصة في الرياسة للامور الدنيوية لا الدينية[1142]. وقد جاء في تعريف الماوردي أنها <موضوعة لخلافة

[1140] معجم الفروق اللغوية، ص47 و335

[1141] الرسائل العشر، ص301

[1142] علماً ان مشتقات لفظ الامامة التي وردت في القرآن هي اثنا عشر مورداً، إما بلفظ إمام او أئمة، وفي جميع الموارد المذكورة لا توجد اشارة صريحة دالة على المعنى السياسي. فبعضها يشير الى معنى الكتاب، مثل قوله تعالى: ((إنّا نحن نحيي الموتى ونكتب ما قدّموا وآثارهم وكلّ شيء أحصيناه في إمام مبين)) (يس/12) وقوله: ((يوم ندعو كلّ

النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا<[1143]، وهو مفهوم شائع لدى علماء اهل السنة، وقد عول عليه الشهرستاني في قوله الشهير: >ما سل سيف في الإسلام على قاعدة دينية مثل ما سل على الإمامة في كل زمان<[1144].

فالامامة بهذا المعنى لها دلالة على الملك، والبعض اعتبر الملك توأماً للدين، كالذي اشار اليه الغزالي بقوله: >الملك والدين توأمان، فالدين اصل والسلطان حارس، وما لا اصل له فمهدوم، وما لا حارس له فضائع<[1145].

وقد اتفق العلماء على وجوب الامامة بالمعنى المتقدم، فبعضهم توقف عند حدود الوجوب الشرعي كما هو حال جمهور الأشاعرة وأكثر المعتزلة، وبعض اخر اضاف اليه الوجوب العقلي على الامة، كما هو حال جماعة من المعتزلة، مثل الجاحظ والكعبي وابي الحسين البصري، وبعض ثالث قال بوجوبها العقلي على الله، كما هو حال الامامية الاثنى عشرية[1146]، حيث أرتبطت هذه الفكرة عندهم بنظرية اللطف والعصمة، أي أن لها مصدراً إلهياً حالها كحال النبوة على حد سواء. فهي لطف عقلي واجب

أناس بإمامهم فمن أوتي كتابه بيمينه فأولئك يقرؤون كتابهم ولا يظلمون فتيلاً)) (الإسراء/71) وبعض اخر له معنى الطريق، وهو قوله تعالى: ((فانتقمنا منهم وإنّهما لبإمام مبين)) (الحجر/79) وبعض ثالث له معنى صريح بالهداية والاضلال، بما فيه الهداية والاضلال الى الجنة والنار، وهو الغالب في الموارد، كما في قوله تعالى: ((وجعلنا منهم أئمّةً يهدون بأمرنا لمّا صبروا وكانوا بآياتنا يوقنون)) (السجدة/24) وقوله تعالى: ((وجعلناهم أئمّةً يهدون بأمرنا وأوحينا إليهم فعل الخيرات)) (الأنبياء/73) وقوله: ((أفمن كان على بيّنة من ربّه ويتلوه شاهد منه ومن قبله كتاب موسى إماماً ورحمة)) (هود/17) ومثله في سورة (الأحقاف/12) وقوله: ((فقاتلوا أئمّة الكفر إنّهم لا أيمان لهم لعلّهم ينتهون)) (التوبة/12) وقوله: ((وجعلناهم أئمّةً يدعون إلى النّار ويوم القيامة لا ينصرون)) (القصص/41) وبعض رابع ليس له دلالة صريحة على القضايا الدينية او السياسية، بل له صفة العموم، وان كان باعتبارات خارجية وسياقية له دلالة على المعنى الديني، مثل قوله تعالى: ((وإذ ابتلى إبراهيم ربّه بكلمات فأتمّهنّ قال إنّي جاعلك للنّاس إماماً قال ومن ذرّيّتي قال لا ينال عهدي الظّالمين)) (البقرة/124) وقوله: ((والّذين يقولون ربّنا هب لنا من أزواجنا وذرّيّاتنا قرّة أعين واجعلنا للمتّقين إماماً)) (الفرقان/74) وقوله: ((ونريد أن نّمنّ على الّذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمّةً ونجعلهم الوارثين)) (القصص/5).

[1143] الماوردي: الاحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، 1405هـ ـ1985م، ص3

[1144] عبد الكريم الشهرستاني: الملل والنحل، عرض وتعريف حسين جمعة، الطبعة الاولى، دار دانية للنشر، 1990م، ص6

[1145] الغزالي: احياء علوم الدين، دار احياء التراث العربي، بيروت، ج1، ص17

[1146] انظر حول ذلك المصادر التالية : فخر الدين الرازي: الأربعين في أصول الدين، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، بلدة حيدر آباد الدكن، الهند، ص426ـ427، ومحصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، راجعه وقدم له وعلق عليه طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى، 1404هـ ـ 1984م، ص351، ونصير الدين الطوسي: تلخيص المحصل، انتشارات مؤسسة مطالعات اسلامي، ص406، وعبد الجبار الهمداني: المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق أبي العلا عفيفي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج20، ص17 و41، ومقداد السيوري الحلي: ارشاد الطالبين الى نهج المسترشدين، منشورات مكتبة المرعشي النجفي، قم، 1405هـ، ص326 و328.

على الله لأن بها تتم عملية توجيه الناس دينياً واجتماعياً وسياسياً[1147]، كما أنها مشروطة بالعصمة احترازاً من أن يكون هناك خلل في الغرض المشار اليه.
ومن حيث التحقيق ان الامامة ليست من صلب الدين وضروراته اذا ما اخذت بالمعنى السياسي الانف الذكر كما يتحدث عنها الناس. فهذا المعنى تخالفه الكثير من القرائن والشهادات، وذلك بخلاف ما لو اخذت بالمعنى الديني المشار اليه سلفاً[1148]. فنحن نعلم ان الانبياء لم يطلب منهم ان يكونوا قادة سياسيين، مثلما طلب منهم التبليغ بدواعي النبوة والرسالة. او هم غير مكلفين بهذا الامر ما لم يبايعهم الناس، خاصة ان بعض الانبياء والرسل لم يتولوا هذه المهمة ولم يطلبوها. ومن الشواهد على ذلك ان موسى وهارون (ع) لم يذهبا الى فرعون للانقلاب عليه وابدال منصبه بمنصبهما، بل ذهبا اليه لاجل الاصلاح فحسب، كالذي يكشف عنه قوله تعالى: ((إذهب انت وأخوك بآياتي ولا تنيا في ذكري. إذهبا إلى فرعون إنه طغى، فقولا له قولاً ليناً لعله يتذكر أو يخشى)) (طه/42ــ43). وكذا الحال فيما إرتضاه يوسف (ع) من عمل تحت امرة وزعامة أحد ملوك مصر، مع انه نبي مبعوث من قبل الله تعالى، فقال جلّ وعلا: ((وقال الملك أئتوني به استخلصه لنفسي فلما كلمه قال إنك اليوم لدينا مكين أمين. قال اجعلني على خزائن الأرض إني حفيظ عليم. وكذلك مكنّا ليوسف في الأرض يتبوأ منها حيث يشاء نصيب برحمتنا من نشاء ولا نضيع أجر المحسنين)) (يوسف/54ــ56). كما من الانبياء من طلب منه الناس ان يولّي عليهم ملكاً يرأسهم، وقد تحقق هذا الطلب، كالذي حصل في زمن نبي الله داود، كما جاء في قوله تعالى: ((ألم تر الى الملأ من بني اسرائيل من بعد موسى اذ قالوا لنبي لهم ابعث لنا ملكاً نقاتل في سبيل الله.. وقال لهم نبيهم ان الله قد بعث لكم طالوت ملكاً)) (البقرة/246ــ247). ويخمن بعض العلماء ان هذا النبي الذي لم يسمّه القرآن هو صموئيل[1149]. وابلغ من ذلك دلالة ما جاء في قوله تعالى من الفصل بين النبوة والملك او الرئاسة والسياسة: ((اذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم انبياء وجعلكم ملوكاً)) (المائدة/20).

[1147] ارشاد الطالبين الى نهج المسترشدين، ص328ــ329، علماً ان هذا الربط للامامة بنظرية اللطف اثار اشكالية حول معنى اللطف الخاص بغيبة الامام المهدي، فبحسب الظاهر ان اللطف معدوم خلال الغيبة، لذلك انبرى بعض المنظرين من قدماء الشيعة ليجيب على هذه الاشكالية ولو بجواب واضح الضعف وعدم الافادة مع اضطراب العبارة وردائتها لغوياً، حيث يقول: >اذا قالوا: ان نصب الامام اذا كان لطفاً للمكلفين في فعل الواجبات وتجنب المقبحات، فان استتاره وغيبته ينقضان هذا البناء ويبطلان هذا الغرض. قلنا لهم : لا يمتنع ان يقع هذا اللطف مع غيبته في هذا الباب أقوى، لأن الملك اذا لم يعلم مكانه يقف موضعه ويجوز فيمن لا عرفه ان الامام يكون الى ان لا يفعل القبيح ولا يقصر في فعل الواجب اقرب منه لو عرفه، ولا يجوز فيه كونه إماماً< (مجموعة رسائل الشريف المرتضى، ج3، ص145).

[1148] جاء في بعض الروايات عن الامام الكاظم انه نفى ان يكون ولاء الخلائق لاهل البيت هو ولاء ملك، بل انه ولاء دين، ففي جوابه لهارون الرشيد قال: >نحن ندعي ان ولاء جميع الخلائق لنا نعني ولاء الدين، وهؤلاء الجهال يظنون ولاء الملك، حملوا دعواهم على ذلك، ونحن ندعي ذلك لقول النبي (ص) يوم غدير خم من كنت مولاه فعلي مولاه، يعني بذلك ولاء الدين< (رضي الدين بن طاوس: فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص109).

[1149] محمد رشيد رضا: المنار في تفسير القرآن، دار الفكر، الطبعة الثانية، ج2، ص475.

وفي الاسلام لم ترد نصوص دينية تبين كيفية النظام السياسي، فمثلاً لا يوجد هناك ما ينص على آليات التنصيب ولوائح الدستور العام وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وكذا صلاحيات الحاكم وشروط استمراريته في الحكم. فنحن نعلم - مثلاً - بأن عملية التنصيب التي جرت مع الخلفاء الراشدين بعضها يختلف عن البعض الآخر، فما جرى من تنصيب للخليفة الأول يختلف عما جرى مع الخليفة الثاني، وهما غير ما حدث مع الثالث، وكذا ان ما جرى مع الثلاثة مختلف عما جرى مع الرابع. ولم تكن جميع صور التنصيب السابقة قائمة على مبدأ الشورى، كما ان الأخيرة التي حدثت بفعل قرار الخليفة الثاني لم تكن بين جميع المؤمنين ولا جميع أهل الحل والعقد، وكذا يقال بخصوص البيعة حيث لم تحدث على وتيرة واحدة، وبالتالي لا توجد هناك آليات ثابتة ومفصلة للتنصيب. والحال ذاته ينطبق على ما يتعلق بطبيعة العلاقة التي تحكم الحاكم بالمحكوم، ونعلم كم الفارق بين الطريقة التي سار عليها الخليفتان الأول والثاني، وبين ما أحدثه الخليفة الثالث من تغيير[1150].

اما بخصوص فكرة الشيعة عن الخلافة فمن الواضح انه رغم ما ظهر من نزاع بين الصحابة بعد النبي حول الخلافة الا انه لم يرد عنهم اي ذكر للوصية والنص عليها[1151]، ولا يعقل أن المهاجرين والأنصار تجاهلوها باجماع، خصوصاً وإن خسارة الأنصار أمام المهاجرين يوم السقيفة يجعلهم في أمس الحاجة لتوظيف مثل هذا السلاح إن كان موجوداً، وبحسب بعض الروايات انهم بعد خسارتهم تشبثوا بالقول: (لا نبايع إلا علياً)[1152]. كما ان الامام علياً هو الآخر لم يحتج بالنص على حقه في الخلافة، بل روي انه احتج على حقه تبعاً لاعتبارات فضله في الاسلام ومكانته من النبي، وفي بعض المناسبات روي انه كان يذكر مناقبه ويعددها في مناشداته لغيره، ويذكر من بينها قول النبي فيه >من كنت مولاه فعلي مولاه< دون ان يراد به المعنى الخاص بالخلافة كما هو واضح من سياق تلك الروايات والردود التي ترد من المقرين بالحديث من الصحابة، ومن ذلك ما روي يوم الشورى قبيل وفاة عمر، وايام عثمان، ويوم الرحبة في الكوفة[1153]. وايضاً فأن تنازله عن حقه في الخلافة ومبايعته لغيره وقبوله أن يرضى كواحد من أعضاء الشورى المرشحين للخلافة بعد عمر بن الخطاب من غير

[1150] انظر بهذا الصدد دراستنا: الفكر الاسلامي والفهم المقصدي والتعبدي للدين، مجلة الحياة الطيبة، عدد 15، 2004م.

[1151] هناك عدد من الروايات – في الكتب السنية – يستشهد بها علماء الشيعة حول رغبة النبي في تنصيب علي للخلافة، لكنه لم يأمر بذلك. فقد روي ان النبي (ص) قال: إن تؤمروا علياً ولا أراكم فاعلين تجدوه هادياً مهدياً يأخذ بكم الطريق المستقيم. وفي رواية اخرى قوله: إن تستخلفوه (علياً) ولن تفعلوا ذلك يسلك بكم الطريق وتجدوه هادياً مهدياً. كما ورد في رواية ثالثة عن عبد الله بن مسعود انه قال: كنت مع رسول الله (ص) وقد أصحر فتنفس الصعداء، فقلت: يا رسول الله ما لك تتنفس؟ قال: يا بن مسعود نعيت إلي نفسي، فقلت: يا رسول الله استخلف، قال: من؟ قلت: أبا بكر فسكت، ثم تنفس، فقلت ؟ ما لي أراك تتنفس؟ قال: نعيت إلي نفسي. فقلت: استخلف يا رسول الله، قال: من؟ قلت: عمر بن الخطاب، فسكت، ثم تنفس فقلت: ما شأنك يا رسول الله؟ قال: نعيت إلي نفسي، فقلت: يا رسول استخلف، قال: من؟ قلت: علي بن أبي طالب، قال: أوه ولن تفعلوا إذاً أبداً، والله لئن فعلتموه ليدخلنكم الجنة (لاحظ كتاب الغدير، ج1، ص12ـــ13).

[1152] يراجع بهذا الصدد: محمد رضا المظفر: السقيفة، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية، ص142

[1153] لاحظ حول ذلك الجزء الاول من كتاب الغدير.

اعتراض يتعلق بالنص – سوى ما كان يذكّر به من مناقبه – رغم ما الت اليه النتيجة من عدم اختياره للحكم، كل ذلك يجعل أمر الوصية في الخلافة مستبعداً. هذا بالاضافة الى الروايات التي دلت على ما أبداه من مرونة فائقة عند الحاح الناس عليه بالبيعة بعد مقتل عثمان، حيث فضّل ان يكون لهم وزيراً من أن يكون عليهم أميراً، وكما جاء في (نهج البلاغة) قوله: <دعوني والتمسوا غيري .. واعلموا اني ان اجبتكم ركبت بكم ما اعلم، ولم اصغ الى قول القائل وعتب العاتب، وان تركتموني فانا كأحدكم، ولعلي اسمعكم واطوعكم لمن وليتموه امركم، وانا لكم وزير خير لكم مني أميراً<[1154]. لكنه مع ذلك اذعن للإلحاح واستجاب إلى رغبة الناس، فكما روي في (نهج البلاغة) انه قال: <فاقبلتم اليّ اقبال العوذ المطافيل على أولادها، تقولون : البيعة البيعة ! قبضت كفي فبسطتموها، ونازعتكم يدي فجاذبتموها ..<[1155]. وقال ايضاً: <والله ما كانت لي في الخلافة رغبة ولا في الولاية اربة، ولكنكم دعوتموني اليها وحملتموني عليها<[1156].

ولا شك ان المرونة التي ابداها الامام لا تتسق مع مبدأ التعيين والوصية. وينطبق هذا الامر على ما حدث لولده الحسن الزكي حين صالح معاوية وتنازل له عن أمر الخلافة. بل ان علياً في بعض ما روي عنه لا يضفي على الخلافة التحديد اللاهوتي ولا الشخصي، بل رأى ان لها شروطاً اسلامية عامة، وكما جاء في النهج قوله: <قد علمتم انه لا ينبغي ان يكون الوالي على الفروج والدماء والمغانم والأحكام وإمامة المسلمين البخيل.. ولا الجاهل .. ولا الجافي .. ولا الحائف للدول.. ولا مرتشي في الحكم .. ولا المعطل للسنة ..<[1157]. وكذا قوله عليه السلام في رسالة له الى معاوية: <انه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد ان يختار ولا للغائب ان يرد، وانما الشورى للمهاجرين والأنصار، فأن اجتمعوا على رجل وسموه اماماً كان ذلك لله رضى ... <[1158].

وهناك امارات أخرى تتسق مع ما ذكرنا، مثل عدم وجود دلالة صريحة في القرآن الكريم تتعلق بأمر الخلافة وما على هذه الشاكلة من الزعامة الالهية. إذ لو كان حالها بالغ الأهمية من حيث التعيين كالنبوة لكانت بينة مثلها، أو على الأقل لكانت لا تقل ظهوراً عن ضرورات الدين من الصلاة والصوم والحج .. وأيضاً فان فرض التعيين وإبلاغ الحجة على المسلمين، ومن ثم تجاهلهم له على ما هو عليه من عظيم الأمر يفضي بهم إلى الكفر او النفاق كما يقول الاخباريون وغيرهم، وهو امر غير معقول، لتضاربه مع نصوص القرآن الكريم في الكثير من المواضع.

هكذا فجميع الامارات السابقة لا تنفي الامامة بالمعنى السياسي فحسب، بل كذلك معناها اللاهوتي

[1154] صبحي الصالح: نهج البلاغة، منشورات دار الهجرة، قم، الطبعة الخامسة، 1412هـ، خطبة رقم 92

[1155] المصدر السابق، خطبة رقم 137

[1156] المصدر الساق، خطبة رقم 205

[1157] خطبة رقم 131

[1158] (نهج البلاغة، كتاب 6، بل حتى قوله في النهج (خطبة رقم 173): <ايها الناس ان احق الناس بهذا الأمر – الخلافة – أقواهم عليه وأعلمهم بأمر الله فيه< لا يحمل التعيين اللاهوتي.

المضفى عليه صفة التعيين المنزل كرديف للنبوة كما هو واضح.

3ـ مشكلة التفسير

هناك اشكالات جوهرية تتعلق بكتاب الكافي تجعل من غير الممكن الاعتماد عليه، رغم ان علماء المذهب حسبوه اهم الكتب المعتبرة واوثقها واتقنها، وانه ليس هناك من كتاب يدانيه في مجاله. وسنحصر اشكالاتنا في هذه الفقرة وما بعدها حول موقفه من القرآن تفسيراً وتنزيلاً، ثم نستعرض اخيراً نماذج من رواياته الخرافية.

فقد حشد الكليني – حاله حال الكثير من القدماء – مجاميع كبيرة من الروايات تجعل من الولاية قطباً تدور حوله المعاني القرآنية، بحيث تصور لنا ان الايات لا تتحدث الا عن الائمة وعلاقاتهم، وذلك كبنية لا يضاهيها غيرها من بنى القرآن بما فيها التوحيد، وعقد الكليني بهذا الصدد عدداً من الابواب، ابرزها باب كبير اطلق عليه (نكت ونتف من التنزيل في الولاية) حيث حشد فيه اكثر من تسعين رواية اغلبها يخص اسقاط فكرة الولاية على معاني القرآن، وذلك بنحو من التأويل والاستبطان (الرمزية)[1159]، رغم ان بعض ما رواه يتصف بالتناقض الصارخ، كالذي مر علينا في رواية معنى الذكر بانه رسول الله في قوله تعالى: ((وإنه لذكر لك ولقومك وسوف تسئلون)). وهي رواية تخالف ما جاء بعدها من رواية، وكلاهما معدودتان من الصحاح بحسب التقسيم المستحدث للحديث، كما اشرنا من قبل.

فمما جاء في اسقاط فكرة الولاية على الايات نستشهد بما يلي:

ورد ان معنى الامانة في قوله تعالى: ((إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً)) هو ولاية امير المؤمنين[1160].

وان معنى الايمان في قوله: ((حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم)) هو أمير المؤمنين[1161].

وان معنى النذر في قوله: ((يوفون بالنذر)) هو ولاية الائمة[1162].

وان معنى الدين الحنيف في قوله: ((فأقم وجهك للدين حنيفاً)) هو الولاية[1163]،

وان معنى الاستقامة في قوله: ((الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا)) هو الاستقامة على الأئمة واحداً بعد

[1159] المقصود من الاستبطان هو الفهم الذي ينتفي عنده ظاهر لفظ النص ومجاله. اما التأويل فهو الفهم الذي ينتفي عنده الظاهر فحسب (لاحظ دراستنا: آليات قراءة النص الديني، مجلة المنهاج، عدد 30، 1424هـ ـ2003م، ص114ـ115).

[1160] الاصول من الكافي، ج1، باب نكت ونتف من التنزيل في الولاية، حديث 2.

[1161] المصدر السابق، حديث 71

[1162] المصدر السابق، حديث 5

[1163] المصدر السابق، حديث 35

واحد[1164].

وان معنى الحكمة في قوله: ((ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيــراً)) هــو طاعــة الله ومعرفــة الامام[1165].

وان معنى الولاية في قوله: ((هنالك الولاية لله الحق)): هو ولاية امير المؤمنين[1166].

وان معنى المساجد في قوله: ((وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحداً)) هو الاوصياء[1167].

وان معنى العلامات والنجم في قوله: ((وعلامات وبالنجم هم يهتدون)) هو الائمة والنبي[1168].

وان معنى الكفلين في قوله: ((يؤتكم كفلين من رحمته)) هو الحسن والحسين[1169].

وان معنى الموازين القسط في قوله: ((ونــضع المــوازين القــسط ليــوم القيامــة)) هــو الانبيــاء والاوصياء[1170].

وان معنى صبغة الله في قوله: ((صبغة الله ومن أحسن من الله صبغةً)) هو صبغ المؤمنين بالولاية في الميثاق[1171].

وان معنى فضل الله ورحمته في قوله: ((قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحــوا هــو خيــر ممــا يجمعون)) هو ولاية محمد وآل محمد[1172].

وان معنى الايفاء بالعهد في قوله: ((وأوفوا بعهدي)) هو الايفاء بولاية امير المؤمنين[1173].

وان معنى الاعراض عن ذكر الله في قوله: ((ومن أعرض عن ذكري فــإن لــه معيــشةً ضــنكاً)) هوالاعراض عن ولاية امير المؤمنين[1174].

وان معنى الود في قوله: ((إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن وداً)) هو ولاية أمير المؤمنين[1175].

وان معنى الايمان والكفر في قوله: ((فمنكم كافر ومنكم مؤمن)) هوالايمان بولاية الائمة والكفر بهــا يوم أخذ عليهم الميثاق؛ وهم ذر في صلب آدم[1176].

[1164] المصدر السابق، حديث 40

[1165] كتاب الحجة، باب معرفة الإمام والرد إليه، حديث 11

[1166] الاصول من الكافي، ج1، نكت ونتف من التنزيل في الولاية، حديث 34.

[1167] المصدر السابق، حديث 65

[1168] كتاب الحجة، باب أن الأئمة هم العلامات التي ذكرها الله في كتابه، حديث 1، وحديث 2، وحديث 3

[1169] الاصول من الكافي، ج1، نكت ونتف من التنزيل في الولاية، حديث 86

[1170] المصدر السابق، حديث 36

[1171] المصدر السابق، حديث 53

[1172] المصدر السابق، حديث 55

[1173] المصدر السابق، حديث 89

[1174] المصدر السابق، حديث 92

[1175] المصدر السابق، حديث 90

[1176] المصدر السابق، حديث 4، وحديث 74

وان معنى التبديل في قوله : ((ائت بقرآن غير هذا أو بدله)) هو ان بدل علياً[1177].

وان معنى فك رقبة في قوله: ((فلا اقتحم العقبة، وما أدراك ما العقبة، فك رقبة)) هو فك رقبة ولاية أمير المؤمنين[1178]. وفي رواية اخرى ان معنى العقبة في الاية هو الائمة من اقتحمها نجا[1179].

وان معنى الجنوح الى السلم في قوله: ((وإن جنحوا للسلم فاجنح لها)) هو الدخول في امر الائمة[1180]. وكذا ان معنى الدخول في السلم كافة في قوله: ((يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السلم كافةً)) هو الدخول في ولاية الائمة[1181].

وان معنى النبأ العظيم في قوله: ((عم يتساءلون عن النبأ العظيم)) هو الولاية، وفي رواية اخرى انها نزلت في امير المؤمنين[1182]،

وان معنى الاستقامة على الطريقة في قوله: ((وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماءً غدقاً)) هو الاستقامة على ولاية علي بن ابي طالب والاوصياء[1183].

وان معنى الهدى ودين الحق في قوله: ((هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق)) هو الولاية لوصي النبي[1184].

وان معنى البئر المعطلة والقصر المشيد في قوله: ((فكأين من قرية أهلكناها وهي ظالمة فهي خاوية على عروشها وبئر معطلة وقصر مشيد)) هو الامام الصامت والامام الناطق[1185].

وان معنى النعمة في قوله: ((أ لم تر إلى الذين بدلوا نعمت الله كفراً)) هو الائمة التي انعم الله بهم على عباده[1186]. وكذا ان معنى آلاء الله في قوله: ((فاذكروا آلاء الله)) هو ولاية الائمة[1187]. ومثل ذلك معنى الاية: ((فبأي آلاء ربكما تكذبان)) اي أبالنبي أم بالوصي تكذبان[1188].

وان معنى الحسنة في قوله: ((من جاء بالحسنة فله خير منها وهم من فزع يومئذ آمنون)) هو معرفة الولاية وحب أهل البيت، وان معنى السيئة في تتمة الاية: ((ومن جاء بالسيئة فكبّت وجوههم في النار

[1177] المصدر السابق، حديث 37

[1178] المصدر السابق، حديث 49

[1179] المصدر السابق، حديث 88

[1180] المصدر السابق، حديث 16

[1181] المصدر السابق، حديث 29

[1182] المصدر السابق، حديث 34، وكتاب الحجة، باب أن الآيات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه هم الأئمة، حديث 3

[1183] المصدر السابق، حديث 39، كذلك كتاب الحجة، باب أن الطريقة التي حث على الاستقامة عليها ولاية علي، حديث 1، ومثله حديث 2

[1184] المصدر السابق، حديث 91

[1185] المصدر السابق، حديث 75

[1186] كتاب الحجة، باب أن النعمة التي ذكرها الله عز وجل في كتابه الأئمة، حديث 1

[1187] المصدر السابق، حديث 3

[1188] المصدر السابق، حديث 2

هل تجزون إلا ما كنتم تعملون)) هو إنكار الولاية وبغض أهل البيت[1189]. وفي رواية اخرى ان معنى: ((من كسب سيئةً وأحاطت به خطيئته)) تخص من جحد امامة امير المؤمنين[1190].

وان معنى الامة الوسط في قوله: ((وكذلك جعلناكم أمةً وسطاً لتكونوا شهداء على الناس)) هو الائمة الذين هم شهداء الله على خلقه وحججه في أرضه، وانه عناهم الله خاصة في قوله: ((ملة أبيكم إبراهيم))[1191].

وان معنى الايات والنذر في قوله: ((وما تغني الآيات والنذر عن قوم لا يؤمنون)) هو الائمة والانبياء[1192]. وكذا معنى الآيات في الاية: ((كذلك أتتك آياتنا فنسيتها)) هو الائمة[1193]، ومثله قوله: ((وكذلك نجزي من أسرف ولم يؤمن بآيات ربه ولعذاب الآخرة أشد وأبقى)) اي من اشرك بولاية امير المؤمنين غيره ولم يؤمن بآيات ربه وترك الأئمة معانداً ولم يتبع آثارهم ولم يتولهم فان له العذاب الاشد[1194].

وان معنى العهد في قوله: ((لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهداً)) هو من دان الله بولاية أمير المؤمنين والأئمة من بعده[1195]. وان معنى ما عهده الله الى ادم في قوله: ((ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي ولم نجد له عزماً)) هو انه كان في محمد والائمة، لكن ادم ترك ولم يكن له عزم، وفي الرواية إنما سمي أولو العزم أولي العزم لأنه عهد إليهم في محمد والأوصياء من بعده والمهدي وسيرته وأجمع عزمهم على أن ذلك كذلك والإقرار به[1196].

وان معنى الاعراف في قوله: ((وعلى الأعراف رجال يعرفون كلاً بسيماهم)) هو الائمة[1197].

وان معنى ايات محكمات في قوله: ((هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب)) هو امير المؤمنين والائمة، وان معنى اخر متشابهات في تتمة الاية: ((وأخر متشابهات فأما الذين في

[1189] كتاب الحجة، باب معرفة الإمام والرد إليه، حديث 14

[1190] الاصول من الكافي، ج1، نكت ونتف من التنزيل في الولاية، حديث 82

[1191] كتاب الحجة، باب في أن الأئمة شهداء الله عز وجل على خلقه، حديث 2، وحديث 4

[1192] كتاب الحجة، باب أن الآيات التي ذكرها الله عز وجل في كتابه هم الأئمة، حديث 1

[1193] الاصول من الكافي، ج1، نكت ونتف من التنزيل في الولاية، حديث 92

[1194] المصدر السابق، حديث 92

[1195] المصدر السابق، حديث 90

[1196] المصدر السابق، حديث 22

[1197] حيث روي ان الامام علي قال: نحن على الأعراف نعرف أنصارنا بسيماهم، ونحن الأعراف الذي لا يعرف الله عز وجل إلا بسبيل معرفتنا، ونحن الأعراف يعرفنا الله عز وجل يوم القيامة على الصراط فلا يدخل الجنة إلا من عرفنا وعرفناه ولا يدخل النار إلا من أنكرنا وأنكرناه، إن الله تبارك وتعالى لو شاء لعرف العباد نفسه ولكن جعلنا أبوابه وصراطه وسبيله والوجه الذي يؤتى منه؛ فمن عدل عن ولايتنا أو فضل علينا غيرنا فإنهم عن الصراط لناكبون، فلا سواء من اعتصم الناس به ولا سواء حيث ذهب الناس إلى عيون كدرة يفرغ بعضها في بعض وذهب من ذهب إلينا إلى عيون صافية تجري بأمر ربها لا نفاد لها ولا انقطاع (كتاب الحجة، باب معرفة الإمام والرد إليه، حديث 9)

قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله)) هو فلان وفلان[1198].

وان معنى ما نزل به الروح الامين في قوله: ((نزل به الروح الأمين على قلبك لتكون من المنـذرين بلسان عربي مبين)) هو الولاية لامير المؤمنين[1199]. وعلى هذه الشاكلة ان المقصود بقوله: ((ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم)) هو الولاية[1200]. وكذا جاء ان ما عناه الله في قوله: ((قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا)) هو علي وفاطمة والحسن والحسين وجرت بعدهم في الأئمة[1201].

وان معنى النور الذي ورد في عدد من الايات هو الولاية والامامة، ومن ذلك قوله: ((يريدون ليطفؤا نور الله بأفواههم والله متم نوره)) اي يريدون ليطفئوا ولاية امير المؤمنين بافواههم، لكـن الله مـتم الامامة، حيث الامامة هي النور[1202]، وان معنى النور في قوله: ((فآمنوا بالله ورسوله والنور الـذي أنزلنا)) هو الامام او الائمة[1203]، وكذا معنى: ((ويجعل لكم نوراً تمشون به)) اي إمام تأتمون به[1204]. ومثله معنى النور في قوله: ((يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم))[1205]. وكذا ان النور الذي ورد في اية النور هو نور الائمة، فقوله: ((نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء)) اي إمام بعد إمام ويهدي الله للأئمة من يشاء[1206]، وكذا مثلت اية النور بالائمة، وكما تقول الرواية: قول الله تعالى: الله نـور السماوات والأرض مثل نوره كمشكاة فاطمة فيها مصباح الحسن، المصباح فـي زجاجـة الحـسين، الزجاجة كأنها كوكب دري فاطمة... الخ[1207].

وان المقصود بالذكر في قوله: ((إنما تنذر من اتبع الذكر وخشي الرحمن بالغيب فبشره بمغفرة وأجر كريم)) هو امير المؤمنين[1208]، وفي روايات اخرى ان المقصود بالذكر في قوله: ((فسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)) هو النبي، وان اهل الذكر هم الائمة[1209].

وان المقصود بالاخرة في قوله: ((والآخرة خير وأبقى)) هو ولاية امير المؤمنين، والمقصود بالدنيا في الاية: ((بل تؤثرون الحياة الدنيا)) هو ولاية غيرهم[1210].

[1198] الاصول من الكافي، ج1، نكت ونتف من التنزيل في الولاية، حديث 14

[1199] المصدر السابق، حديث 1

[1200] المصدر السابق، حديث 6

[1201] المصدر السابق، حديث 19

[1202] كتاب الحجة، باب أن الأئمة نور الله عز وجل، حديث 6.

[1203] باب نكت ونتف من التنزيل في الولاية، حديث 91، وباب أن الأئمة نور الله عز وجل، حديث 4 وحديث 6

[1204] المصدر السابق، حديث 86

[1205] كتاب الحجة، باب أن الأئمة نور الله عز وجل، حديث 5

[1206] كتاب الحجة، باب أن الأئمة نور الله عز وجل، حديث 5

[1207] كتاب الحجة، باب أن الأئمة نور الله عز وجل، حديث 5

[1208] نكت ونتف من التنزيل في الولاية، حديث 90

[1209] باب أن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة، حديث 1، وحديث 2، وحديث 6، وحديث 7

[1210] نكت ونتف من التنزيل في الولاية، حديث 30

وان المقصود بقوله: ((الله لطيف بعباده يرزق من يشاء)) هو ولاية أمير المؤمنين[1211].

وان المقصود بقوله: ((لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون إنا جعلنا في أعناقهم أغلالاً فهي إلى الأنقان فهم مقمحون في نار جهنم)) هو من لم يقر بولاية أمير المؤمنين والأئمة من بعده[1212]. وكـذا جاءت الاية: ((وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً فأغشيناهم فهم لا يبصرون)) كعقوبة لهم لما انكروه من ولاية أمير المؤمنين والأئمة من بعده[1213]. ومثلها الاية: ((وسواء عليهم أأنذرتهم أم لـم تنذرهم لا يؤمنون)) وهو انها تخص من لا يؤمن بالله وبولاية علي ومن بعده[1214].

وان من قصدتهم الاية: ((ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله)) هم اولياء فلان وفلان اتخذوهم أئمةً دون الإمام الذي جعله الله للناس إماماً[1215]. وكذا ان من قصدتهم الاية: ((والذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم)) هم اولئك الذين امنوا بما جاء به النبي محمد (ص) من الولاية ولـم يخلطوها بولاية فلان وفلان[1216].

وان ما عنيت به الاية: ((ولكل جعلنا موالي مما ترك الوالدان والأقربون والذين عقدت أيمانكم)) هو الائمة حيث بهم عقد الله الأيمان[1217].

وان معنى قوله: ((إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم)) هو انه يهدي إلى الإمام[1218].

وان معنى قوله: ((ووالد وما ولد)) هو أمير المؤمنين وما ولد من الأئمة[1219].

وان معنى قوله: ((قل إنما أعظكم بواحدة)) هو ان أعظكم بولاية علي[1220].

وان معنى قوله: ((وهدوا إلى الطيب من القول وهدوا إلى صراط الحميد)) هو الهدايـة الـى اميـر المؤمنين[1221].

وان معنى قوله: ((فاستمسك بالذي أوحي إليك إنك على صراط مستقيم)) هو انك على ولايـة علـي، وكذا ان معنى الصراط المستقيم في الايات هو علي[1222].

[1211] المصدر السابق، حديث 92

[1212] المصدر السابق، حديث 90

[1213] المصدر السابق، حديث 90

[1214] المصدر السابق، حديث 90

[1215] باب من ادعى الإمامة وليس لها بأهل ومن جحد الأئمة أو بعضهم ومن أثبت الإمامة لمن ليس لها بأهل، حديث 11

[1216] نكت ونتف من التنزيل في الولاية، حديث 3

[1217] باب أن القرآن يهدي للإمام، حديث 1

[1218] باب أن القرآن يهدي للإمام، حديث 2

[1219] نكت ونتف من التنزيل في الولاية، حديث 11

[1220] المصدر السابق، حديث 41

[1221] المصدر السابق، حديث 71

[1222] المصدر السابق، حديث 24

وان معنى قوله: ((ولقد وصلنا لهم القول لعلهم يتذكرون)) اي وصلنا القول من امام الى امام[1223].

وان معنى قوله: ((ولمن دخل بيتي مؤمناً)) هو من دخل في الولاية دخل في بيت الانبياء[1224].

وان معنى قوله: ((لئن أشركت ليحبطن عملك.. بل الله فاعبد وكن من الشاكرين)) هو لإن اشركت في الولاية غيره يحبط عملك، فاعبد الله بالطاعة وكن من الشاكرين أن عضدتك بأخيك وابن عمك[1225].

وان معنى قوله: ((إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه)) هو ولاية اهل البيت فمن لم يتولاها لم يرفع الله له عملاً[1226].

وان معنى قوله: ((من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه)) اي من كان يريد معرفة أمير المؤمنين والأئمة نزيده منها ونستوفي نصيبه من دولتهم، ومعنى: ((ومن كان يريد حرث الدنيا نؤته منها وما له في الآخرة من نصيب)) اي ليس له في دولة الحق مع القائم نصيب[1227].

وان معنى قوله: ((من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مداً)) هو ان الذين كانوا في الضلالة هم من لا يؤمنون بولاية أمير المؤمنين ولا بولاية الائمة فكانوا ضالين مضلين[1228].

وان معنى قوله: ((فمن اتبع هداي فلا يضل ولا يشقى)) انه يخص من قال بالأئمة واتبع أمرهم[1229].

وان معنى قوله: ((بشر الذين آمنوا أن لهم قدم صدق عند ربهم)) انه يخص ولاية أمير المؤمنين[1230].

وان معنى قوله: ((حتى إذا رأوا ما يوعدون إما العذاب وإما الساعة فسيعلمون من هو شر مكاناً وأضعف جنداً)) انه يخص خروج القائم فهو ما يوعدون به وهو الساعة، وعندها سيعلمون ما نزل بهم من الله على يدي قائمه، وهو شر مكاناً عند القائم واضعف جنداً، وعلى خلافهم ما جاء في معنى الاية: ((ويزيد الله الذين اهتدوا هدىً)) وهو ان الله يزيدهم الهدى باتباعهم القائم حيث لا يجحدونه ولا ينكرونه[1231].

وان معنى قوله: ((وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين كفروا للذين آمنوا أي الفريقين خير مقاماً وأحسن ندياً)) انه يخص ولاية الائمة، حيث دعا رسول الله (ص) قريشاً إلى ولاية الائمة فنفر الكافرون وأنكروا وقالوا للذين آمنوا الذين أقروا لأمير المؤمنين ولأهل البيت: أي الفريقين خير مقاماً وأحسن ندياً[1232].

[1223] المصدر السابق، حديث 18

[1224] المصدر السابق، حديث 54

[1225] المصدر السابق، حديث 76

[1226] المصدر السابق، حديث 85

[1227] المصدر السابق، حديث 92

[1228] المصدر السابق، حديث 90

[1229] المصدر السابق، حديث 10

[1230] المصدر السابق، حديث 50

[1231] المصدر السابق، حديث 90

[1232] المصدر السابق، حديث 90

وان معنى قوله: ((فإنما يسرناه بلسانك لتبشر به المتقين وتنذر به قوماً لداً)) هو ان الله يسره على لسانه حين أقام أمير المؤمنين علماً فبشر به المؤمنين وأنذر به الكافرين[1233].

وان معنى قوله: ((ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات)) ان السابق بالخيرات هو الامام، وان المقتصد هو العارف للامام، وان الظالم لنفسه هو الذي لا يعرف الامام[1234].

* * *

هذه جملة من الروايات التي تفسر ايات القرآن بغير مجالها وظواهرها، وذلك باسقاط فكرة الامامة والولاية عليها. وقد انتبه بعض المحققين المعاصرين الى ان ذلك لا يمكن حمله الا على الدس والوضع الذي ابتليت به الكتب الشيعية القديمة، كالذي صرح به هاشم معروف الحسني في كتابه (الموضوعات في الاثار والاخبار).

4ـ مشكلة التحريف

لقد انفرد الكافي دون بقية الكتب الاربعة بضمه روايات كثيرة تشير الى تحريف القرآن الكريم. وكان الغرض من ذلك هو الدفاع عن نظرية الولاية وتبريرها، رغم ان الكليني اعترف ان من بين المرجحات المعتمدة في الرواية هو العرض على القرآن كما في مقدمة كتابه، ووضع بابين ضمن الجزء الاول من اصوله؛ اطلق على احدهما (الرد الى الكتاب والسنة) وعلى الاخر (الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب) وجاء فيهما عدد من الروايات التي تأمر بعرض الحديث على القرآن وترك ما ينافيه واعتباره زخرفاً[1235]. الامر الذي حير عدداً من المحققين لما في القضية من تناقض، اذ كيف يمكن العمل بما حشده من روايات دالة على التحريف، هل يضرب بها عرض الحائط؟ مع انه رواها بكثرة ودلل عليها بما اورده من روايات مفسرة للايات تصب في ذات الهدف، وانه ابدى في مقدمة كتابه انه اخذ بما وسع له الامر. والغريب انه صرح في المقدمة ان العلم بمصاديق الترجيحات، ومنها الترجيح بالقرآن، هو علم قليل. وقد توحي عبارته هذه انه لا يعد ما اورده من روايات التحريف هي مما يصح عرضها على القرآن، فهي على هذا الفرض مستثناة، بل وحاكمة على القرآن لا العكس.

وقد يقال ان تشبث الكليني بروايات التحريف، رغم التناقض المشار اليه، يعود الى كثرتها. وهو تعليل صحيح، لكن الاهم منه هو ان بدون هذه الروايات يصعب تماماً تقبل نظرية كون الولاية تمثل اساس

[1233] المصدر السابق، حديث 90

[1234] باب في أن من اصطفاه الله من عباده وأورثهم كتابه هم الأئمة، حديث 1، ومثله حديث 2

[1235] من الاحاديث التي وردت في الباب الاخير ما جاء عن الامام الصادق من اقوال، مثل قوله: كل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف (حديث 3) ما جاءكم عني يوافق كتاب الله فأنا قلته وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله (حديث 5) إن على كل حق حقيقةً وعلى كل صواب نوراً فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه (حديث 1).

الدين وجوهره، اذ كيف يمكن ان تكون بنية الدين بنية امامية ومع ذلك لا يشار لها بايات صريحة مثلما يشار الى النبوة وما على شاكلتها؟ وهذا يعني ان هناك اتساقاً بين القول بجوهرية الولاية للدين وبين القول بالتحريف، وان التعويل على الاول دون الثاني متهافت وغير معقول، والعكس بالعكس، حيث ان نفي التحريف يقتضي نفي البنية الولائية للدين[1236].

بل ان هذين الركنين يكملهما ثالث بنحو من العلاقة العضوية، وهو تجريم عموم الصحابة بتواطئهم ورضاهم بما افترض من تحريف. فهذه الاركان الثلاثة بعضها يدعو الى البعض الاخر، وان انتفاء احدها يدعو الى انتفاء الاخرين. وقد استقطب هذا الثالوث روايات العقائد، حيث انها تؤكد على الولاية بجنب النبوة، وان الصحابة لم يعجبهم ذلك فارتدوا بعد النبي الا عدد قليل؛ كإن يكون ثلاثة رجال او اربعة او اكثر، كما ان ذلك استدعى تحريف الايات الدالة على الامامة صراحة او ازالتها كلية. وهذا ما تمسكت به الاخبارية باتساق، حيث القول ببعضه يفضي الى القول بالبعض الاخر، مثلما ان انكار احدها يدعو الى انكار البقية. فالقول بسلامة القرآن يعني انكار ان تكون الولاية هي اس الدين؛ لأن القرآن لا يدل عليها، كما يعني الشهادة بالثناء على المهاجرين والانصار؛ لأن القرآن يدل عليها، وكذا فان الشهادة بالثناء على هؤلاء يبرئهم من الجرم العظيم في التحريف واطماس معالم الولاية، وكذا فان انكار الولاية بالشكل المطروح لا يجد مساغاً للقول بالتحريف المتعمد، كما لا يجد مساغاً لاتهام الصحابة بارتكاب الجريمة العظمى التي اقل ما يقال فيها انهم قد كفروا وارتدوا كما يقول الاخباريون وتؤكده الكثير من الروايات[1237]، خاصة تلك المنقولة عن الامام الصادق وابيه الباقر، حيث تتهم بعض الكبار منهم بابشع التهم وتضع عليهم اللعنات[1238]، والامر يطال غيرهم من الصحابة سواء بحسب ما تنص عليه الروايات، او بحسب التحليل السابق وما اشرنا اليه في بداية البحث.

اما ما رواه الكليني بصدد التحريف، فهناك رواية عن الامام الصادق تقول: إن القرآن الذي جاء به جبرائيل إلى محمد (ص) هو سبعة عشر ألف آية[1239]. اي ان الايات تقارب ثلاثة اضعاف ما موجود في المصحف، وهي تتفق مع ما جاء في رواية اخرى تتحدث عن مصحف فاطمة وكيف انه يعادل ثلاث مرات المصحف الموجود[1240]. لكن هذه الزيادة المذكورة وجدت نوعاً من التأويل لدى النافين

[1236] لكن علمنا ان هذه الاخيرة تكون بمعنى ما من المعاني فرعاً من الفروع الدينية وليس الاس الذي يقوم عليها غيرها من القضايا.

[1237] من ذلك ما قاله الشيخ الاخباري نعمة الله الجزائري: >ان أغلب الصحابة كانوا على النفاق، لكن كانت نار نفاقهم كامنة في زمنه (ص)، فلما انتقل الى جوار ربه برزت نار نفاقهم لوصيه ورجعوا القهقرى، ولذا قال – الإمام – (ع) إرتد الناس كلهم بعد النبي (ص) إلا أربعة، سلمان وأبو ذر والمقداد وعمار . وهذا مما لا اشكال فيه< (الأنوار النعمانية، ج1، ص81)

[1238] ومن هذه الروايات ما ورد بهيئة ادعية وزيارات، يتعبد بها بعض الجهلة والعوام، وفي بعضها ما يدل على تحريف القرآن، كما هو الحال مع ما يطلق عليه (دعاء صنمي قريش) ولم يرد ذكره في الكتب الاربعة المعتبرة.

[1239] الاصول من الكافي، ج2، كتاب فضل القرآن، باب النوادر، حديث 28

[1240] باب ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة، حديث 1

للتحريف، وقد يكون الشيخ الصدوق هو اول من باشر هذا الفعل، حيث يقول: >انه قد نـــزل الـــوحي الذي ليس بقرآن ما لو جمع الى القرآن لكان مبلغه مقدار سبعة عشر ألف آية<[1241]. وعلى ما يبدو ان غرض الصدوق هو تأويل معنى الرواية السابقة لكونه لا يقر التحريف.

ومن الايات المحرفة التي رواها الكليني نستشهد بما يلي:

(ولقد عهدنا إلى آدم من قبل كلمات في محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين والأئمة مـــن ذريـــتهم فنسي)[1242].

(بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله في علي بغياً)[1243].

(يا أيها الذين أوتوا الكتاب آمنوا بما نزلنا في علي نوراً مبيناً)[1244].

(كبر على المشركين بولاية علي ما تدعوهم إليه يا محمد من ولاية علي)[1245].

(وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا في علي فأتوا بسورة من مثله)[1246].

(سأل سائل بعذاب واقع، للكافرين بولاية علي ليس له دافع)[1247].

(فبدل الذين ظلموا آل محمد حقهم قولاً غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا آل محمد حقهم رجزاً من السماء بما كانوا يفسقون)[1248] .

(إن الذين ظلموا آل محمد حقهم لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقاً، إلا طريق جهنم خالدين فيها أبداً وكان ذلك على الله يسيراً ... يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم في ولايـــة علـــي فآمنوا خيراً لكم وإن تكفروا بولاية علي فإن لله ما في السماوات وما في الأرض)[1249].

(ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به في علي لكان خيراً لهم)[1250].

(فأبى أكثر الناس بولاية علي إلا كفوراً)[1251].

(وقل الحق من ربكم في ولاية علي فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر إنا أعتدنا للظـــالمين آل محمـــد ناراً)[1252].

[1241] الاعتقادات للصدوق، ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد، عدد (5)، عنوان العدد: تصحيح اعتقادات الامامية، ص84ــ85

[1242] نكت ونتف من التنزيل في الولاية، حديث 23

[1243] المصدر السابق، حديث 25

[1244] المصدر السابق، حديث 27

[1245] المصدر السابق، حديث 32

[1246] المصدر السابق، حديث 26

[1247] المصدر السابق، حديث 47

[1248] المصدر السابق، حديث 58

[1249] المصدر السابق، حديث 59

[1250] المصدر السابق، حديث 60، وحديث 28

[1251] المصدر السابق، حديث 64

[1252] المصدر السابق، حديث 64

(ومن يطع الله ورسوله في ولاية علي وولاية الأئمة من بعده فقد فاز فوزاً عظيماً)[1253].

(فستعلمون من هو في ضلال مبين يا معشر المكذبين حيث أنبأتكم رسالة ربي في ولاية علي والأئمة من بعده من هو في ضلال مبين)[1254].

(إن تلووا الأمر وتعرضوا عما أمرتم به فإن الله كان بما تعملون خبيراً)[1255].

(فلنذيقن الذين كفروا بتركهم ولاية أمير المؤمنين عذاباً شديداً في الدنيا ولنجزينهم أسوأ الـذي كـانوا يعملون)[1256].

(هذا صراط علي مستقيم)[1257].

(إنكم لفي قول مختلف في أمر الولاية يؤفك عنه من أفك)[1258].

(هذان خصمان اختصموا في ربهم فالذين كفروا بولاية علي قطعت لهم ثياب من نار)[1259].

(وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم وأن محمداً رسولي وأن علياً أمير المؤمنين)[1260].

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمأمونون)[1261].

(وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها بمحمد)[1262].

(لقد جاءنا رسول من أنفسنا عزيز عليه ما عنتنا حريص علينا بالمؤمنين رؤف رحيم)[1263].

(فأنزل الله سكينته على رسوله وأيده بجنود لم تروها)[1264].

* * *

وورد في بعض الروايات تمييز بين التفسير والتنزيل للزيادات التي تضمنتها الايات، ومن ذلك ما جاء عن بعض الائمة وهو يحاور احد اصحابه فاعتبر ان الله يقول كتنزيل: (.. والله متم نوره ولاية القائم ولو كره الكافرون بولاية علي). ثم يتمم الامام كلامه حسب الرواية بان الله انزل قرآناً يقول: (يا محمد إذا جاءك المنافقون بولاية وصيك قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسـوله والله يـشهد إن

[1253] المصدر السابق، حديث 8

[1254] المصدر السابق، حديث 45

[1255] المصدر السابق، حديث 45

[1256] المصدر السابق، حديث 45

[1257] المصدر السابق، حديث 63

[1258] المصدر السابق، حديث 48

[1259] المصدر السابق، حديث 51

[1260] كتاب الحجة، باب نادر

[1261] نكت ونتف من التنزيل في الولاية، حديث 62

[1262] روضة الكافي، حديث 208

[1263] روضة الكافي، حديث 570

[1264] روضة الكافي، حديث 571

المنافقين بولاية علي لكاذبون، اتخذوا أيمانهم جنةً فصدوا عن سبيل الله والسبيل هوالوصي إنهم ساء ما كانوا يعملون، ذلك بأنهم آمنوا برسالتك وكفروا بولاية وصيك فطبع الله على قلوبهم فهم لا يفقهون... ورأيتهم يصدون عن ولاية علي وهم مستكبرون عليه... إن ولاية علي تنزيل من رب العالمين، ولو تقول علينا محمد بعض الأقاويل، لأخذنا منه باليمين، ثم لقطعنا منه الوتين... إن ولاية علي لتذكرة للمتقين للعالمين وإنا لنعلم أن منكم مكذبين، وإن علياً لحسرة على الكافرين، وإن ولايته لحق اليقين، فسبح يا محمد باسم ربك العظيم). ومن التنزيل الذي تشير اليه الرواية ما يلي: (قل إني لن يجيرني من الله إن عصيته أحد ولن أجد من دونه ملتحداً إلا بلاغاً من الله ورسالاته في علي... ومن يعص الله ورسوله في ولاية علي فإن له نار جهنم خالدين فيها أبداً... يقولون فيك واهجرهم هجراً جميلاً. وذرني يا محمد والمكذبين بوصيك أولي النعمة ومهلهم قليلاً... الخ). وتشير الرواية الى بعض التفسير لا التنزيل، مثل القول: (آمنا بمولانا فمن آمن بولاية مولاه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً)[1265].

كما ورد في بعض الروايات زيادة محرفة دون ان يتبين إن كانت على نحو التنزيل او التفسير، ومن ذلك ما جاء عن الامام الصادق قوله: (ويستنبئونك أحق هو قال ما تقول في علي قل إي وربي إنه لحق وما أنتم بمعجزين)[1266].

ومن الروايات ما يبدو انها تورد الايات وهي تتضمن الزيادة بنحو التنزيل لا التفسير، ومن ذلك ما يلي: (أفكلما جاءكم محمد بما لا تهوى أنفسكم بموالاة علي استكبرتم ففريقاً من آل محمد كذبتم وفريقاً تقتلون)[1267]. (ذلكم بأنه إذا دعي الله وحده وأهل الولاية كفرتم)[1268]. (وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله في علي والأئمة كالذين آذوا موسى فبرأه الله مما قالوا)[1269].

ومن المتأخرين من حاول تأويل الروايات التي ظاهرها التحريف بأنها جاءت كتفسير وإن وردت بنحو لفظة التنزيل، مثل القول: (هكذا نزلت) وذلك باعتبار ان معنى التنزيل اعم من تنزيل القرآن، فقد يراد به تنزيل السنة بالوحي كالذي يجمع عليه المسلمون، او التفسير بالوحي. لكن هذا المعنى هو خلاف الظاهر الوارد في سياق الروايات، خاصة وان بعضها يميز بين التنزيل والتفسير. فحيث لا توجد دلالة ضمنية في الرواية تبعث على معنى التنزيل بنحو التفسير فانه لا مجال للاخذ بخلاف الظاهر.

* * *

وعموماً ان روايات التحريف كثيرة لدى كتب الحديث القديمة، ولدى عدد من العلماء انها متواترة، وانها بلغت اكثر من ألف رواية، وان القدماء قد اطبقوا على صحتها والتصديق بها[1270]، وان طرحها

[1265] نكت ونتف من التنزيل في الولاية، حديث 91

[1266] المصدر السابق، حديث 87

[1267] المصدر السابق، حديث 31

[1268] المصدر السابق، حديث 46

[1269] المصدر السابق، حديث 9

[1270] نعمة الله الجزائري: الأنوار النعمانية، طبعة تبريز، إيران، ج2، ص357

جميعاً يوجب رفع الإعتماد على الأخبار رأساً، بما في ذلك تلك الخاصة بالامامة، حيث في كلا الحالين ان الاخبار متواترة، كالذي اكد عليه الشيخ المجلسي في (مرآة العقول)[1271]. وكذا ما صرح به الشيخ يوسف البحراني من ان الطعن باخبار التحريف على كثرتها يفضي الى الطعن باخبار الشريعة كلها، حيث الاصول والطرق والرواة هي نفسها في كلا الحالين.

وقد ذهب الكثير من القدماء الى القول بالتحريف، منهم الكليني وشيخه علي بن ابراهيم القمي ومحمد بن الحسن الصفار والعياشي والطبرسي صاحب (الاحتجاج) وغيرهم، في حين خالفهم في ذلك كل من الشيخ الصدوق والمرتضى والطوسي والطبرسي صاحب التفسير المعروف.

ولعل اعظم خطأ يقع به المحققون هو ظنهم ان الكثرة في الاخبار الموثقة تفيد التواتر، وهو خطأ، اذ قد يكون منشأ الكثرة بسبب الدس في الكتب، او لوجود مصلحة غالبة تدفع الى الكذب في الحديث، كالذي كان يفعله الزهاد من علماء السنة على ما اطلعنا عليه من قبل، او لغير ذلك من الاسباب التاريخية التي نجهلها. ولو صح التواتر بهذا المعنى الاعتباطي لحصل التناقض في الكثير من القضايا المتعارضة التي يستشهد عليها بكثرة الحديث، ومن ذلك التعارض الحاصل بين تواترات اهل السنة، وتواترات الشيعة، وكلا الطرفين يدعي ان رواته ثقات، مع ان التحقيق الوارد لدى علماء الحديث هو تحقيق تاريخي مختزل ضعيف وغير مباشر. فهو بالصورة المتاحة لنا من وجود السلاسل الرجالية الطويلة يمنع ان يفضي الى قطع في الاقوال المنقولة هنا او هناك، بل يمكن ان ينحصر القطع او الاطمئنان في حدود القضايا المجملة للحوادث الكبرى والممارسات المتعددة الكثيرة التي تشهد عليها قرائن مختلفة كثيرة، وبشرط العلم بعدم وجود مصلحة مشتركة في النقل، وكذا ان لا يعارضها معارض يعتد به، كإن يكون المنقول هو مما يثبت كونه مستحيل الحدوث. لذلك كان الشهيد الثاني ينفي تحقق خبر خاص بلغ حد التواتر، لكنه استثنى من ذلك حديث النبي (ص): (من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار)[1272]، وكذا كان ابن الصلاح من اهل السنة يرى ان من اراد مثالاً للحديث المتواتر غير هذا الحديث أعياه الطلب. وقد عرفنا ما فيه، ومع انه لا علم للمتأخرين الا بما دوّنه المتقدمون، فالصلة بين الطرفين غير مباشرة، والتواتر المذكور هو تواتر نقلي وغير حسي، فاحتمالات الدس والوضع في كتب الاوائل واردة، مثلما ان احتمالات الكذب ودوافع اشاعة الحديث واردة هي الاخرى، وكل ذلك يقف مانعاً عن القطع، بخلاف ما لو كان التواتر تواتراً حسياً؛ حيث كل شيء فيه ظاهر بلا خفاء.

5ـ مشكلة الخرافة

[1271] محسن بن حسين العصفوري البحراني: اتحاف الفقهاء في تحقيق مسألة اختلاف القراءات والقراء، عن مكتبة الرافد الالكترونية، ص95

[1272] نهاية الدراية، ص99

يضم كتاب الكافي، كغيره من كتب الرواية، عدداً كبيراً من الاحاديث الخرافية. فبعضها لا يتفق مع القرآن، وبعض اخر يتنافى مع العقل والعلم والواقع. وتتعلق الاساطير الواردة في الكتاب بعدد من المسائل؛ ابرزها مسألة الامامة وعلم الطبيعة والفلك، يضاف الى مسائل اخرى تندرج ضمن قضايا التفسير والسيرة والتاريخ... الخ.

فحول مسألة الامامة روى الكليني الكثير من الروايات التي تبدي العلم الشمولي والغيبي للأئمة، مثلما جاء بخصوص الجفر ومصحف فاطمة، ففي احدى الروايات عن الامام الصادق انه قال لابي بصير: يا أبا محمد علم رسول الله (ص) علياً ألف باب يفتح من كل باب ألف باب.. يا أبا محمد وإن عندنا الجامعة وما يدريهم ما الجامعة، صحيفة طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله (ص) وإملائه من فلق فيه وخط علي بيمينه؛ فيها كل حلال وحرام وكل شيء يحتاج الناس إليه حتى الأرش في الخدش.. وإن عندنا الجفر وما يدريهم ما الجفر، وعاء من أدم فيه علم النبيين والوصيين وعلم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل.. وإن عندنا لمصحف فاطمة وما يدريهم ما مصحف فاطمة، مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد.. وإن عندنا علم ما كان وعلم ما هو كائن إلى أن تقوم الساعة.. الخ[1273].

وفي عدد من الروايات ان مثل هذا العلم الشمولي جاء من حيث النظر الى كتاب الله، حيث فيه تبيان كل شيء، وليس من خلال المصحف والجفر، فقد روي ان الامام الصادق قال: إني لأعلم ما في السماوات وما في الأرض وأعلم ما في الجنة وأعلم ما في النار وأعلم ما كان وما يكون، ثم مكث هنيئةً فرأى أن ذلك كبر على من سمعه منه فقال: علمت ذلك من كتاب الله اذ يقول: فيه تبيان كل شيء[1274].

كما روى الكليني ان الدين والعلوم قد خصهما الله تعالى لاهل البيت، فكما جاء في رواية عن الامام الرضا انه قال: نحن أمناء الله في أرضه عندنا علم البلايا والمنايا وأنساب العرب ومولد الإسلام وإنا لنعرف الرجل إذا رأيناه بحقيقة الإيمان وحقيقة النفاق وإن شيعتنا لمكتوبون بأسمائهم وأسماء آبائهم، أخذ الله علينا وعليهم الميثاق، يردون موردنا ويدخلون مدخلنا، ليس على ملة الإسلام غيرنا وغيرهم، نحن النجباء النجاة، ونحن أفراط الأنبياء، ونحن أبناء الأوصياء، ونحن المخصوصون في كتاب الله عز وجل، ونحن أولى الناس بكتاب الله، ونحن أولى الناس برسول الله (ص) ونحن الذين شرع الله لنا دينه؛ فقال في كتابه: شرع لكم يا آل محمد من الدين ما وصى به نوحاً؛ قد وصانا بما وصى به نوحاً: والذي أوحينا إليك يا محمد وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى، فقد علمنا وبلغنا علم ما علمنا

[1273] الكافي، ج1، باب ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة، حديث 1، كذلك: بصائر الدرجات، ج3، باب 14، حديث 3

[1274] الاصول من الكافي، ج1، كتاب الحجة، باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وانه لا يخفى عليهم الشيء، حديث 2، وعلى هذه الشاكلة روى الكليني عن الامام الصادق عدداً من الروايات التي تشير بان العلم بالاشياء يأتي من خلال النظر في القرآن، وذلك ضمن باب (الرد الى الكتاب والسنة) .

واستودعنا علمهم، نحن ورثة أولي العزم من الرسل أن أقيموا الدين يا آل محمد ولا تتفرقوا فيه وكونوا على جماعة كبر على المشركين من أشرك بولاية علي ما تدعوهم إليه من ولاية علي إن الله يا محمد يهدي إليه من ينيب من يجيبك إلى ولاية علي[1275].

وفي رواية ان للائمة علماً باللغات جميعاً، وقد قدرت بعدد اسطوري، وكما ورد عن الامام الحسن انه قال: إن لله مدينتين إحداهما بالمشرق والأخرى بالمغرب عليهما سور من حديد وعلى كل واحد منهما ألف ألف مصراع وفيها سبعون ألف ألف لغة يتكلم كل لغة بخلاف لغة صاحبها وأنا أعرف جميع اللغات وما فيهما وما بينهما وما عليهما حجة غيري وغير الحسين أخي[1276].

كذلك ورد في الروايات ان الدنيا والاخرة للامام يضعها حيث يشاء[1277]، وان الله جعل الائمة اركان الارض أن تميد بأهلها وحجته البالغة على من فوق الأرض ومن تحت الثرى[1278].

ومن الروايات الاسطورية الاخرى روى الكليني انه كانت هناك امرأة اسمها حبابة جاءت الائمة واحداً بعد اخر تسألهم عن دلالة الامامة، وعندما ادركت علي بن الحسين كان عمرها مائة وثلاث عشرة سنة، وارادت ان تسأله السؤال نفسه، لكن الامام كان مشغولاً بالعبادة فأومأ اليها بالسبابة فأعاد اليها شبابها، وظلت هذه المرأة حية ترزق وادركت كلاً من الائمة الباقر والصادق والكاظم والرضا ثم ماتت[1279].

وروى عن تميم بن حاتم قوله: كنا مع أمير المؤمنين فاضطربت الارض فوحاها بيده ثم قال لها: اسكني ما لك؟ ثم التفت إلينا وقال: أما إنها لو كانت التي قال الله عز وجل لاجابتني ولكن ليست بتلك[1280].

كما روى عن الصادق انه سئل عن النجوم: أحق هي؟ فأجاب: نعم إن الله بعث المشتري إلى الارض في صورة رجل فأخذ رجلاً من العجم فعلمه النجوم حتى ظن انه قد بلغ، ثم قال له: انظر أين المشتري؟ فقال: ما أراه في الفلك وما أدري أين هو، فنحاه وأخذ بيد رجل من الهند فعلمه حتى ظن أنه قد بلغ، وقال: انظر إلى المشتري أين هو؟ فقال: إن حسابي ليدل على أنك أنت المشتري، وشهق شهقة فمات وورث علمه أهله فالعلم هناك[1281].

وروى عن الامام الباقر قوله: للإمام عشر علامات: يولد مطهراً مختوناً، وإذا وقع على الأرض وقع

[1275] الاصول من الكافي، ج1، كتاب الحجة، باب أن الأئمة ورثوا علم النبي وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم، حديث 1

[1276] المصدر السابق، باب مولد الحسن بن علي، حديث 5

[1277] المصدر السابق، باب أن الأرض كلها للإمام، حديث 4

[1278] المصدر السابق، باب أن الأئمة هم أركان الأرض، حديث 1، ومثله حديث 3 و4

[1279] الاصول من الكافي، ج1، كتاب الحجة، باب ما يفصل به بين دعوى المحق والمبطل في أمر الإمامة، حديث 3

[1280] أي لو كانت زلزلة القيامة التي ذكرها الله في سورة الزلزلة لاجابتني لقوله تعالى: ((يومئذ تحدث أخبارها)) (روضة الكافي، حديث 366).

[1281] روضة الكافي، حديث 507

على راحته رافعاً صوته بالشهادتين، ولا يجنب، وتنام عينه ولا ينام قلبه، ولا يتثاءب، ولا يتمطى، ويرى من خلفه كما يرى من أمامه، ونجوه كرائحة المسك، والارض موكلة بستره[1282].

وروى عن الامام الصادق ان الحسين لم يرضع من امه ولا من غيرها، بل كان يؤتى به النبي فيضع إبهامه في فيه فيمص منها ما يكفيه اليومين والثلاث، فنبت لحم الحسين من لحم رسول الله[1283].

وروى انه لما ولد النبي (ص) مكث أياماً ليس له لبن فألقاه أبو طالب على ثدي نفسه فأنزل الله فيه لبناً فرضع منه أياماً حتى وقع أبو طالب على حليمة السعدية فدفعه إليها[1284].

وروى انه كان للنبي حمار، وكان هذا الحمار قد كلّم النبي فقال: بأبي أنت وأمي إن أبي حدثني عن أبيه عن جده عن أبيه انه كان مع نوح في السفينة فقام إليه نوح فمسح على كفله ثم قال: يخرج من صلب هذا الحمار حمار يركبه سيد النبيين وخاتمهم، فالحمد لله الذي جعلني ذلك الحمار. وتشير الرواية الى ان اول من توفي من الدواب بعد النبي هو هذا الحمار، حيث قطع خطامه ثم مر يركض حتى أتى بئر بني خطمة بقبا فرمى بنفسه فيها فكانت قبره[1285].

وروى عن الامام الصادق ان ابا ذر اسلم من خلال نبوءة ذئب جاءه وابلغه بان الله بعث نبياً الى اهل مكة فكذبوه وشتموه، فاستعلم ابو ذر ما قاله الذئب فوجده صحيحاً[1286].

وروى عن الصادق ايضاً قوله: إن الله عز وجل خلق نجماً في الفلك السابع، فخلقه من ماء بارد وسائر النجوم الستة الجاريات من ماء حار، وهو نجم الانبياء والاوصياء، وهو نجم أمير المؤمنين يأمر بالخروج من الدنيا والزهد فيها ويأمر بافتراش التراب وتوسد اللبن ولباس الخشن وأكل الجشب وما خلق الله نجماً أقرب إلى الله تعالى منه[1287].

كما روى عن الامام الباقر انه لما أخذ رسول الله بيد علي يوم الغدير صرخ إبليس في جنوده صرخة فلم يبق منهم أحد في بر ولا بحر إلا أتاه فقالوا: يا سيدهم ومولاهم ماذا دهاك فما سمعنا لك صرخة أوحش من صرختك هذه؟ فقال لهم: فعل هذا النبي فعلاً إن تم لم يعص الله أبداً، ثم انه لما قال المنافقون عن النبي إنه ينطق عن الهوى، وقال أحدهما لصاحبه: أما ترى عينيه تدوران في رأسه كأنه مجنون، عندها صرخ إبليس صرخة بطرب، فجمع أولياءه فقال: أما علمتم أني كنت لآدم من قبل؟ قالوا: نعم، قال: آدم نقض العهد ولم يكفر بالرب، وهؤلاء نقضوا العهد وكفروا بالرسول. فلما قبض رسول الله وأقام الناس غير علي لبس إبليس تاج الملك ونصب منبراً وقعد في الوثبة وقال لهم: اطربوا لا يطاع الله حتى يقوم الامام[1288].

[1282] الاصول من الكافي، ج1، كتاب الحجة، باب مواليد الأئمة، حديث 8

[1283] الاصول من الكافي، ج1، كتاب الحجة، باب مولد الحسين بن علي، حديث 4

[1284] الاصول من الكافي، ج1، كتاب الحجة، باب مولد النبي (ص) ووفاته، حديث 27

[1285] الاصول من الكافي، ج1، كتاب الحجة، باب ما عند الأئمة من سلاح رسول الله (ص) ومتاعه، حديث 9

[1286] روضة الكافي، حديث 457

[1287] روضة الكافي، حديث 369

[1288] روضة الكافي، حديث 542

وروى عن الباقر ايضاً قوله: كان إبليس يوم بدر يقلل المسلمين في أعين الكفار ويكثر الكفار في أعين المسلمين، فشد عليه جبرئيل بالسيف فهرب منه وهو يقول: يا جبرئيل إني مؤجل، إني مؤجل حتى وقع في البحر. فسأل زرارة الامام الباقر: لاي شيء كان يخاف وهو مؤجل، فأجاب الباقر: يقطع بعض أطرافه[1289].

وروى عن الامام الصادق قوله: وجدنا في كتاب علي بن أبي طالب أن الله لما أهبط آدم وزوجته حواء إلى الارض كانت رجلاه بثنية الصفا ورأسه دون أفق السماء، وإنه شكا إلى الله ما يصيبه من حر الشمس فأوحى الله إلى جبرئيل أن آدم قد شكا ما يصيبه من حر الشمس، فأغمزه غمزة وصيّر طوله سبعين ذراعاً بذراعه، وأغمز حواء غمزة فصيّر طولها خمسة وثلاثين ذراعاً بذراعها[1290].

وروى عن الصادق ايضاً ان رجلاً سأله: جعلت فداك أهذه قبة آدم؟ قال: نعم، ولله قباب كثيرة، ألا إن خلف مغربكم هذا تسعة وثلاثون مغرباً أرضاً بيضاء مملوءة خلقاً يستضيئون بنوره لم يعصوا الله عز وجل طرفة عين، ما يدرون خلق آدم أم لم يخلق، يبرؤون من فلان وفلان[1291].

وروى عن الصادق في عدد من الروايات ان منبع الطوفان في قصة نوح هو التنور، ففي رواية انه جاءت امرأة نوح وهو يعمل السفينة فقالت له: إن التنور قد خرج منه ماء، فقام إليه مسرعاً حتى جعل الطبق عليه وختمه بخاتمه فقام الماء، فلما فرغ من السفينة جاء إلى الخاتم ففضه وكشف الطبق ففار الماء[1292].

كما روى عن الصادق ان مريم حملت بعيسى تسع ساعات كل ساعة شهراً[1293]. لكن في رواية اخرى انها حملت به ستة اشهر[1294].

وروى عن الامام الكاظم قوله: الشؤم للمسافر في طريقه خمسة أشياء: الغراب الناعق عن يمينه، والناشر لذنبه، والذئب العاوي الذي يعوي في وجه الرجل وهو مقع على ذنبه يعوي، ثم يرتفع ثم ينخفض ثلاثاً، والظبي السانح من يمين إلى شمال، والبومة الصارخة، والمرأة الشمطاء تلقاء فرجها، والاتان العضباء يعني الجدعاء[1295].

وروى عن الصادق قوله: من عطس ثم وضع يده على قصبة أنفه ثم قال الحمد لله رب العالمين الحمد لله حمداً كثيراً كما هو أهله وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم؛ خرج من منخره الأيسر طائر أصغر من الجراد وأكبر من الذباب حتى يسير تحت العرش يستغفر الله له إلى يوم القيامة[1296].

[1289] روضة الكافي، حديث 419

[1290] المصدر السابق، حديث 308

[1291] المصدر السابق، حديث 301

[1292] المصدر السابق، حديث 423

[1293] روضة الكافي، حديث 516

[1294] الاصول من الكافي، ج1، كتاب الحجة، باب مولد الحسين بن علي، حديث 4

[1295] روضة الكافي، حديث 493

[1296] الاصول من الكافي، ج2، كتاب العشرة، باب العطاس والتسميت، حديث 22

وفي رواية اخرى عن الصادق ان احد اصحابه سأله عن الوزغ، فقال: رجس، وهو مسخ كله، فإذا قتلته فاغتسل. واردف الصادق بقوله: إن أبي كان قاعداً في الحجر ومعه رجل يحدثه فإذا هو بوزغ يولول بلسانه، فقال أبي للرجل: أتدري ما يقول هذا الوزغ؟ قال: لا علم لي بما يقول، قال: إنه يقول: والله لئن ذكرتم عثمان بشتيمة لاشتمن علياً حتى يقوم من ههنا. وقال أبي: ليس يموت من بني أمية ميت إلا مسخ وزغاً، وقال: إن عبد الملك بن مروان لما نزل به الموت مسخ وزغاً فذهب من بين يدي من كان عنده وكان عنده ولده فلما أن فقدوه عظم ذلك عليهم فلم يدروا كيف يصنعون ثم اجتمع أمرهم على أن يأخذوا جذعاً فيصنعوه كهيئة الرجل، ففعلوا ذلك وألبسوا الجذع درع حديد ثم لفوه في الاكفان فلم يطلع عليه أحد من الناس إلا أنا وولده[1297].

كما روى عن الصادق قوله: ان الارض على حوت، والحوت على الماء، والماء على صخرة، والصخرة على قرن ثور أملس، والثور على الثرى[1298]. وجاء في رواية اخرى قول الامام الصادق: إن الحوت الذي يحمل الارض أسرّ في نفسه أنه إنما يحمل الارض بقوته، فأرسل الله تعالى إليه حوباً أصغر من شبر وأكبر من فتر فدخلت في خياشيمه فصعق، فمكث بذلك أربعين يوماً، ثم إن الله عز وجل رأف به ورحمه وخرج، فإذا أراد الله عز وجل بأرض زلزلة بعث ذلك الحوب إلى ذلك الحوت، فإذا رآه اضطرب فتزلزلت الارض[1299].

وروى عن النبي قوله: إن هذه الارض بمن عليها عند التي تحتها كحلقة ملقاة في فلاة قي، وهاتان بمن فيهما ومن عليهما عند التي تحتها كحلقة ملقاة في فلاة قي، حتى إنتهى إلى السابعة وتلا هذه الآية ((خلق سبع سماوات ومن الارض مثلهن)) والسبع الارضين بمن فيهن ومن عليهن على ظهر الديك كحلقة ملقاة في فلاة قي، والديك له جناحان جناح في المشرق وجناح في المغرب ورجلاه في التخوم السبع، والديك بمن فيه ومن عليه على الصخرة كحلقة ملقاة في فلاة قي، والصخرة بمن فيها ومن عليها على ظهر الحوت كحلقة ملقاة في فلاة قي، والسبع والديك والصخرة والحوت بمن فيه ومن عليه على البحر المظلم كحلقة ملقاة في فلاة قي، والسبع والديك والصخرة والحوت والبحر المظلم على الهواء الذاهب كحلقة ملقاة في فلاة قي، والسبع والديك والصخرة والحوت والبحر المظلم والهواء على الثرى كحلقة في فلاة قي، ثم تلا هذه الاية ((له ما في السموات وما في الارض وما بينهما وما تحت الثرى)) ثم انقطع الخبر عن الثرى، والسبع والديك والصخرة والحوت والبحر المظلم والهواء والثرى بمن فيه ومن عليه عند السماء الاولى كحلقة في فلاة قي، وهذا كله وسماء الدنيا بمن عليها ومن فيها عند التي فوقها كحلقة في فلاة قي، وهاتان السماءان... حتى انتهى إلى السابعة، وهن ومن فيهن ومن عليهن عند البحر المكفوف عن أهل الارض كحلقة في فلاة قي، وهذه السبع والبحر المكفوف عند

[1297] روضة الكافي، حديث 305

[1298] وعلق على ذلك بعض المعلقين بقوله: في هذا الحديث رموز انما يحلها من كان من اهلها، وذلك لان حديث الائمة صعب مستصعب (روضة الكافي، حديث 55).

[1299] روضة الكافي، حديث 365

جبال البرد كحلقة في فلاة قي، وتلا هذه الآية: ((وينزل من السماء من جبال فيها من بـرد)) وهـذه السبع والبحر المكفوف وجبال البرد عند الهواء الذي تحار فيه القلوب كحلقة في فلاة قي، وهذه السبع والبحر المكفوف وجبال البرد والهواء عند حجب النور كحلقة في فلاة قـي، وهـذه الـسبع والبحـر المكفوف وجبال البرد والهواء وحجب النور عند الكرسي كحلقة في فلاة قي، ثم تلا هذه الآية: ((وسع كرسيه السموات والارض ولا يؤده حفظهما وهو العلي العظيم)) وهذه السبع والبحر المكفوف وجبال البرد والهواء وحجب النور والكرسي عند العرش كحلقة في فلاة قي، وتلا هذه الآية: ((الرحمن على العرش استوى))[1300].

وروى عن الامام الباقر انه قال: إن لله عز وجل ديكاً رجلاه في الارض السابعة وعنقه مثبتة تحـت العرش وجناحاه في الهواء وانه في نصف الليل او الثلث الثاني من آخر الليل يضرب بجناحيه ويصيح (سبوح قدوس ربنا الله الملك الحق المبين فلا إله غيره رب الملائكة والروح) فتضرب الديكة بأجنحتها وتصيح[1301].

وروى عن النبي والصادق ان الارض تطوى بالليل، وفي رواية اخرى في اخر الليل[1302].

وروى عن الصادق قوله: إن الله خلق الخير يوم الاحد وما كان ليخلق الشر قبل الخير، وفي يوم الاحد والاثنين خلق الارضين، وخلق أقواتها في يوم الثلاثاء، وخلق السماوات يوم الاربعاء ويوم الخمـيس، وخلق أقواتها يوم الجمعة وذلك قوله عز وجل: ((خلق السماوات والارض ومـا بينهمـا فـي سـتة أيام))[1303].

وروى عن الباقر قوله: إن الله خلق الشمس من نور النار وصفو الماء، طبقاً من هذا وطبقاً من هـذا، حتى إذا كانت سبعة أطباق ألبسها لباساً من نار، ومن ثم صارت أشد حرارة من القمر. اما القمر فخلقه الله من ضوء نور النار وصفو الماء، طبقاً من هذا وطبقاً من هذا، حتى إذا كانت سبعة أطباق ألبسها لباساً من ماء، ومن ثم صار القمر أبرد من الشمس[1304].

وروى عن الامام علي قوله: إن للشمس ثلاثمائة وستين برجاً، كل برج منها مثل جزيرة من جزائـر العرب، فتنزل كل يوم على برج منها، فإذا غابت انتهت إلى حد بطنان العرش، فلم تزل ساجدة إلـى الغد ثم ترد إلى موضع مطلعها ومعها ملكان يهتفان معها وإن وجهها لاهل الـسماء وقفاهـا لاهـل الارض، ولو كان وجهها لاهل الارض لاحترقت الارض ومن عليها من شدة حرها[1305].

وروى عن الباقر ان الله اول ما خلق الماء، ومنه خلق الاشياء، فخلق الريح من الماء، ثم سلط الريح على الماء فشققت الريح متن الماء حتى ثار من الماء زبد فخلق منه أرضاً بيضاء نقية ليس فيها صدع

[1300] المصدر السابق، حديث 143

[1301] المصدر السابق، حديث 406

[1302] المصدر السابق، حديث 489، وحديث 490، وحديث 491

[1303] المصدر السابق، حديث 117

[1304] المصدر السابق، حديث 332

[1305] المصدر السابق، حديث 148

ولا ثقب ولا صعود ولا هبوط ولا شجرة، ثم طواها فوضعها فوق الماء، ثم خلق الله النار من الماء فشققت النار متن الماء حتى ثار من الماء دخان فخلق منه سماءاً صافية نقية ليس فيها صدع ولا ثقب، ثم طواها فوضعها فوق الارض[1306].

كما روى عن الباقر قوله: كان كل شيء ماءاً، وكان عرشه على الماء، فأمر الله الماء فاضطرم نار، ثم أمر النار فخمدت فارتفع من خمودها دخان، فخلق الله السماوات من ذلك الدخان وخلق الارض من الرماد، ثم اختصم الماء والنار والريح فقال الماء: أنا جند الله الاكبر، وقالت الريح: أنا جند الله الاكبر، وقالت النار: أنا جند الله الاكبر، فأوحى الله عز وجل إلى الريح أنت جندي الاكبر[1307].

وفي رواية اخرى ان عناصر الخلق تتنازع وتتفاخر فيما بينها، فكما روى عن النبي (ص) انه قال: ما خلق الله عز وجل خلقاً إلا وقد أمر عليه آخر يغلبه فيه، وذلك أن الله لما خلق البحار السفلى فخرت وزخرت وقالت: أي شيء يغلبني؟ فخلق الارض فسطحها على ظهرها فذلت، ثم قال: إن الارض فخرت وقالت: أي شيء يغلبني؟ فخلق الجبال فأثبتها على ظهرها أوتاداً من أن تميد بما عليها فذلت الارض واستقرت، ثم إن الجبال فخرت على الارض فشمخت واستطالت وقالت: أي شيء يغلبني؟ فخلق الحديد فقطعها فقرت الجبال وذلت، ثم إن الحديد فخرت على الجبال وقالت: أي شيء يغلبني؟ فخلق النار فأذابت الحديد فذل الحديد، ثم إن النار زفرت وشهقت وفخرت وقالت: أي شيء يغلبني؟ فخلق الماء فأطفأها فذلت، ثم إن الماء فخر وزخر وقال: أي شيء يغلبني؟ فخلق الريح فحركت أمواجه وأثارت ما في قعره وحبسته عن مجاريه فذل الماء، ثم إن الريح فخرت وعصفت وأرخت أذيالها وقالت: أي شيء يغلبني؟ فخلق الانسان فبنى واحتال واتخذ ما يستتر به من الريح وغيرها فذلت الريح، ثم إن الانسان طغى وقال: من أشد مني قوة؟ فخلق الله له الموت فقهره فذل الانسان، ثم إن الموت فخر في نفسه فقال الله: لا تفخر فإني ذابحك بين الفريقين: أهل الجنة وأهل النار ثم لا احييك أبداً[1308].

وروى عن الامام الباقر ان الرياح اربعة اصناف، هي الشمال والجنوب والصبا والدبور، وهي أسماء الملائكة الموكلين بها، فإذا أراد الله أن يهب شمالاً أمر الملك الذي اسمه الشمال فيهبط على البيت الحرام فقام على الركن الشامي فضرب بجناحه فتفرقت ريح الشمال حيث يريد الله من البر والبحر، وإذ أراد الله أن يبعث جنوباً أمر الملك الذي أسمه الجنوب فهبط على البيت الحرام فقام على الركن الشامي فضرب بجناحه فتفرقت ريح الجنوب في البر والبحر حيث يريد الله، وإذا أراد الله أن يبعث ريح الصبا أمر الملك الذي اسمه الصبا فهبط على البيت الحرام فقام على الركن الشامي فضرب بجناحه فتفرقت ريح الصبا حيث يريد الله في البر والبحر، وإذا أراد الله أن يبعث دبوراً أمر الملك الذي أسمه الدبور فهبط على البيت الحرام فقام على الركن الشامي فضرب بجناحه فتفرقت ريح الدبور

[1306] المصدر السابق، حديث 67

[1307] المصدر السابق، حديث 68، وحديث 142

[1308] المصدر السابق، حديث 129

حيث يريد الله من البر والبحر[1309]. وفي رواية اخرى عن الباقر ان هناك ريحاً هي ريح العقيم تخرج من تحت الارضين السبع، وما خرجت منها ريح قط إلا على قوم عاد حين غضب الله عليهم، فأمر الخزان أن يخرجوا منها على مقدار سعة الخاتم، فعتت على الخزان فخرج منها على مقدار منخر الثور تغيظاً منها على قوم عاد، فضج الخزان إلى الله من ذلك فقالوا: ربنا إنها قد عتت عن أمرنا إنا نخاف أن تهلك من لم يعصك من خلقك وعمار بلادك، فبعث الله إليها جبرئيل فاستقبلها بجناحيه فردها إلى موضعها وقال لها: اخرجي على ما أمرت به، فخرجت على ما أمرت به وأهلكت قوم عاد ومن كان بحضرتهم[1310].

وروى عن الامام علي انه سئل عن السحاب فأجاب بانه يكون على شجر على كثيب على شاطئ البحر يأوي إليه، فإذا أراد الله عز وجل أن يرسله أرسل ريحاً فأثارته ووكل به ملائكة يضربون بالمخاريق، وهو البرق، فيرتفع [1311].

وفي رواية اخرى سئل علي عن الخلق فقال: خلق الله ألفاً ومائتين في البر، وألفا ومائتين في البحر، وأجناس بني آدم سبعون جنساً، والناس ولد آدم ما خلا يأجوج ومأجوج[1312].

وروى عن علي بن الحسين تفسيره للخسوف والكسوف، وهو قوله: إن الله قدر مجاري الشمس والقمر والنجوم والكواكب كله على الفلك، ثم وكل بالفلك ملكاً ومعه سبعون ألف ملك، فهم يديرون الفلك، فإذا أداروه دارت الشمس والقمر والنجوم والكواكب معه فنزلت في منازلها التي قدرها الله فيها ليومها وليلتها، فإذا كثرت ذنوب العباد وأراد الله أن يستعتبهم بآية من آياته أمر الملك الموكل بالفلك أن يزيل الفلك الذى عليه مجاري الشمس والقمر والنجوم والكواكب، فيأمر الملك اولئك السبعين ألف ملك أن يزيلوه عن مجاريه، فيزيلونه فتصير الشمس في ذلك البحر الذي يجري في الفلك، فيطمس ضوءها ويتغير لونها، فإذا أراد الله أن يعظم الآية طمست الشمس في البحر على ما يحب الله أن يخوف خلقه بالآية وذلك عند انكساف الشمس، وكذلك يفعل بالقمر، فإذا أراد الله أن يجليها أو يردها إلى مجراها أمر الملك الموكل بالفلك أن يرد الفلك إلى مجراه فيرد الفلك فترجع الشمس إلى مجراها، فتخرج من الماء وهي كدرة، والقمر مثل ذلك[1313].

وروى عن الصادق تفسيره للحر والبرد فقال: إن المريخ كوكب حار وزحل كوكب بارد، فإذا بدأ المريخ في الارتفاع انحط زحل وذلك في الربيع، فلا يزالان كذلك كلما ارتفع المريخ درجة انحط زحل درجة ثلاثة أشهر حتى ينتهي المريخ في الارتفاع وينتهي زحل في الهبوط فيجلو المريخ فلذلك يشتد الحر، فإذا كان في آخر الصيف وأول الخريف بدأ زحل في الارتفاع وبدأ المريخ في الهبوط فلا يزالان كذلك كلما ارتفع زحل درجة انحط المريخ درجة حتى ينتهي المريخ في الهبوط وينتهي زحل

[1309] المصدر السابق، حديث 63

[1310] المصدر السابق، حديث 64

[1311] المصدر السابق، حديث 268

[1312] المصدر السابق، حديث 274

[1313] المصدر السابق، حديث 41

في الارتفاع فيجلو زحل وذلك في أول الشتاء وآخر الخريف فلذلك يشتد البرد، وكلما ارتفع هذا هبط هذا، وكلما هبط هذا ارتفع هذا، فإذا كان في الصيف يوم بارد فالفعل في ذلك للقمر وإذا كان في الشتاء يوم حار فالفعل في ذلك للشمس، هذا تقدير العزيز العليم وأنا عبد رب العالمين[1314].

وروى عن الصادق انه قال لاحد اصحابه: أتدري كم بين المشتري والزهرة من دقيقة؟ فأجابه صاحبه: لا والله، قال: أفتدري كم بين الزهرة و بين القمر من دقيقة؟ فأجاب: لا، قال: أفتدري كم بين الشمس وبين السنبلة من دقيقة؟ فأجاب: لا والله ما سمعته من أحد من المنجمين قط، قال: أفتدري كم بين السنبلة و بين اللوح المحفوظ من دقيقة؟ فأجاب: لا والله ما سمعته من منجم قط، عندها قال الصادق: ما بين كل واحد منهما إلى صاحبه ستون أو سبعون دقيقة[1315].

وروى عن ابي الحسن تفسيره لمنشأ الاحلام، وهو قوله: إن الاحلام لم تكن فيما مضى في أول الخلق، لكن بعد ان بعث الله رسولاً إلى أهل زمانه فدعاهم إلى عبادة الله وطاعته، فسألوا عن الجنة والنار، فوصف لهم ذلك، فقالوا: متى نصير إلى ذلك؟ فقال: إذا متم، فقالوا: لقد رأينا أمواتنا صاروا عظاماً ورفاتاً، فازدادوا له تكذيباً وبه استخفافاً، فأحدث الله فيهم الاحلام، فأتوه فأخبروه بما رأوا وما أنكروا من ذلك فقال: إن الله عز وجل أراد أن يحتج عليكم بهذا[1316].

وروى عن الصادق معنى قول الرجل لاخيه (جزاك الله خيراً) وهو انه قال: إن خيراً نهر في الجنة مخرجه من الكوثر، والكوثر مخرجه من ساق العرش، عليه منازل الاوصياء وشيعتهم، على حافتي ذلك النهر جواري نابتات، كلما قلعت واحدة نبتت اخرى، سمي بذلك النهر وذلك قوله تعالى: ((فيهن خيرات حسان)) فإذا قال الرجل لصاحبه: جزاك خيراً فإنما يعني تلك المنازل التي أعدها الله لصفوته وخيرته من خلقه[1317].

وروى عن الامام الباقر تفسير الرتق والفتق في قوله تعالى: ((أو لم ير الذين كفروا أن السموات والارض كانتا رتقاً ففتقناهما)) حيث قال: إن الله لما أهبط آدم إلى الارض، وكانت السماوات رتقاً لا تمطر شيئاً وكانت الارض رتقاً لا تنبت شيئاً، فلما أن تاب الله على آدم أمر السماء فتقطرت بالغمام ثم أمرها فأرخت عزاليها، ثم أمر الارض فأنبتت الاشجار وأثمرت الثمار وتفهقت بالانهار، فكان ذلك رتقها وهذا فتقها[1318].

وروى عن الامام الصادق تفسير اختلاف مسالك الناس تبعاً لطبيعة الطينة التي خلقوا منها، حيث عقد باباً في اول الجزء الثاني من اصول الكافي بعنوان (طينة المؤمن والكافر) وذكر فيه عدداً من هذه الروايات، ومن ذلك ما رواه عن عبد الله بن كيسان انه سأل الامام الصادق عن علة ما يراه لدى المعادين لاهل البيت من حسن السمت والخلق وكثرة الأمانة، وعلى خلافهم من كان من اتباع اهل

[1314] المصدر السابق، حديث 474

[1315] المصدر السابق، حديث 233

[1316] المصدر السابق، حديث 57

[1317] المصدر السابق، حديث 298

[1318] المصدر السابق، حديث 93

البيت، حيث فيهم سوء الخلق والزعارة وقلة الأمانة؟ فاجاب الامام بقوله: أما علمت يا ابن كيسان أن الله عز وجل أخذ طينةً من الجنة وطينةً من النار فخلطهما جميعاً ثم نزع هذه من هذه وهذه من هذه، فما رأيت من أولئك من الأمانة وحسن الخلق وحسن السمت فمما مستهم من طينة الجنة وهم يعودون إلى ما خلقوا منه، وما رأيت من هؤلاء من قلة الأمانة وسوء الخلق والزعارة فمما مستهم من طينة النار وهم يعودون إلى ما خلقوا منه[1319].

وقد جاءت روايات الطينة في عدد من كتب الحديث، وقيل انها متواترة، رغم ان ظاهرها يدل على الجبر، لذلك تحير فيها العلماء، فبعضهم طرحها جملة معللاً طرحه لها بانها تخالف الكتاب والاجماع، وهو ما ذهب اليه الشريف المرتضى، وبعض اخر عدها من المتشابهات ومن ثم اوصى بالوقوف عندها وتسليم الامر الى الائمة كالذي ذهب اليه ابن ادريس، كما ان هناك عدداً من العلماء حاولوا توجيهها بعدد من التأويلات المختلفة[1320].

* * *

نشير اخيراً الى ان الكثير من هذه الاساطير قد رواها المكثرون من المشايخ المعتمد عليهم، من امثال علي بن ابراهيم ومحمد بن يحيى ومحمد بن الحسن الصفار وغيرهم. فاذا كان هذا هو حالهم من الدراية فكيف يثق بهم ويؤخذ عنهم[1321]؟! اذ حتى لو علمنا ان العلماء يتقبلون طرح هذه الروايات فان الاشكال يبقى قائماً، ذلك ان طرحها يؤثر على سائر ما يرويه اصحاب تلك الاساطير في الابواب الاخرى التي تعجز مباضع الاختبار ان تطولها، كأبواب الفقه والعقائد. فاغلب هذه الابواب لا تخبر بشيء عن واقع الحياة وامور الطبيعة، وبالتالي ليس بوسع الاختبارات العقلية والحسية والعلمية ان تفعل شيئاً ازاءها. ونفس الحال ينطبق ايضاً على الروايات التي ترويها كتب الصحاح لدى اهل السنة. ومن حيث المنطق الاحتمالي إن لم تجد مثل هذه الروايات شاهداً لها من القرآن فان مآلها في الحكم ينبغي ان يكون تابعاً لغيرها من الروايات التي طالتها يد الاختبار وكانت تعود الى نفس الراوي.

[1319] الاصول من الكافي، ج2، كتاب الايمان والكفر، باب طينة المؤمن والكافر، حديث 5

[1320] مرتضى بن رضي الدين الموسوي الغروي: اثر الوميض في نفي الجبر والتفويض، طبعة تبريز، ص46

[1321] روي عن علي بن موسى الرضا عن أبيه عن جده عن آبائه أن رسول الله (ص) قال: كونوا دراة ولا تكونوا رواة، حديث تعرفون فقهه خير من ألف حديث تروونه (نصيحة أهل الحديث، مصدر سابق).

المصادر

(أ)
ابن أبي شيبة، محمد بن عثمان
كتاب العرش، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية : www.yasoob.com
سؤالات ابن أبي شيبة لعلي بن جعفر المديني، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

ابن ابي الوفا
الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية، شبكة المشكاة الالكترونية: www.almeshkat.net

ابن تغري بردي، يوسف
النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، مكتبة نداء الايمان الالكترونية: www.aleman.com

ابن تيمية
الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان، المكتب الاسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1390هـ.
مقدمة في أصول التفسير، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته ولا فقراته).
اقتضاء الصراط المستقيم، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).
رفع الملام عن الأئمة الأعلام، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته ولا فقراته).

ابن الجوزي، ابو الفرج
الموضوعات، ضبط وتقديم وتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الاولى، 1386هـ ـ 1966م، عن مكتبة سحاب السلفية الالكترونية : www.sahab.org
تلبيس ابليس، مكتبة سحاب السلفية (لم تذكر ارقام صفحاته ولا فقراته).
دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه، حققه وقدم له حسن السقاف، دار الامام النووي، الطبعة الثالثة، 1413هـ ـ1992م، عمان-الاردن، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

ابن حزم الاندلسي
النبذ في أصول الفقه، شبكة المشكاة الالكترونية.
الفصل في الملل والأهواء والنحل، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).
الاحكام في أصول الاحكام، قوبل الكتاب على نسخة أشرف على طبعها أحمد شاكر، 1345هـ، عن مكتبة يعسوب الدين

الالكترونية.

ابن حنبل، احمد
مسند الامام احمد بن حنبل، وبهامشه منتخب كنز العمال، دار صادر، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

ابن خلدون
مقدمة ابن خلدون، مؤسسة الاعلمي، بيروت.
مقدمة ابن خلدون، طبعة دار الهلال، 1986م.

ابن خلكان، ابو العباس أحمد
وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، 1968م، عن شبكة المشكاة الالكترونية.

ابن داود
الرجال، مكتبة الجعفرية الالكترونية : www.aljaafaria.com

ابن رجب الحنبلي
ذيل طبقات الحنابلة، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).

ابن الصلاح
مقدمة ابن الصلاح في مصطلح الحديث، دار الفكر المعاصر ــ دار الفكر، مراجعة نور الدين عتر، بيروت ــ دمشق، 1986م ــ1406هـ، مكتبة سحاب السلفية الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).

ابن شهر آشوب، محمد بن علي
معالم العلماء، المطبعة الحيدرية، النجف، الطبعة الثانية، 1380هـ ــ1961م، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

ابن طاوس، رضي الدين
سعد السعود للنفوس، تحقيق فارس تبريزيان الحسون، مكتبة العقائد الالكترونية : www.aqaed.com
فرج المهموم في تاريخ علماء النجوم، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

ابن عاشور، محمد طاهر
تحقيقات وانظار في القرآن والسنة.

ابن عبد البر النمري، ابو عمر
جامع بيان العلم وفضله، موقع أم الكتاب للأبحاث والدراسات الإلكترونية، عن شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).

ابن عبد ربه

العقد الفريد، تحقيق عبد المجيد الترحيني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، 1404هـ ـ1983م.

ابن عياش الجوهري، احمد
مقتضب الاثر في النص على الائمة الاثني عشر، خرج أحاديثه وقدم له لطف الله الصافي، تعليق وتصحيح هاشم الرسولي، نشر مكتبة الطباطبائي، قم، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

ابن فرحون
الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).

ابن قتيبة الدينوري
تأويل مختلف الحديث، دار الجيل، مراجعة محمد زهري النجار، بيروت، 1972م ـ1393هـ، عن مكتبة سحاب السلفية الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته)

ابن القيم الجوزية
أعلام الموقعين عن رب العالمين، راجعه وقدم له وعلق عليه طه عبد الرؤوف، دار الجيل، بيروت، 1973م.
نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).
المنار المنيف في الصحيح والضعيف، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).
زاد المعاد، شبكة المشكاة الالكترونية.

ابن كثير
اختصار علوم الحديث، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).
البداية والنهاية، حققه ودقق اصوله وعلق حواشيه علي شيري، دار إحياء التراث العربي، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.
تفسير القرآن العظيم، دار قتيبة.

ابن المبرد، أبو المحاسن
بحر الدم فيمن تكلم فيه الامام احمد بمدح أو ذم تأليف، تحقيق وتعليق روحية عبد الرحمن السويفي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، 1413هـ ـ1992م، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

ابن منيع، محمد بن سعد
الطبقات الكبرى، عن مكتبة نداء الايمان الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).

ابن الموصلي، محمد
مختصر الصواعق المرسلة لإبن القيم الجوزية، تصحيح زكريا علي

يوسف، مطبعة الامام 13، مصر.

ابن النديم
الفهرست، اعتناء وتعليق ابراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الاولى، 1415هـ ـ1994م.

ابو زهرة
تاريخ المذاهب الاسلامية، دار الفكر العربي.
ابن حنبل، دار الفكر العربي.
ابن تيمية، دار الفكر العربي.

ابو يعلى الحنبلي
طبقات الحنابلة، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).

الآجري، أبو عبيد
سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود سليمان السجستاني، دراسة وتحقيق عبد العليم عبد العظيم، مكتبة دار الاستقامة بمكة - مؤسسة الريان ببيروت، الطبعة الاولى، 1418هـ ـ 1997م، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

الأردبيلي، محمد علي
جامع الرواة، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

الاسترابادي، محمد امين
الفوائد المدنية، طبعة حجرية قديمة.

الأصفهاني، محمد حسين
الفصول الغروية في الاصول الفقهية، دار إحياء العلوم الإسلامية، قم، 1404هـ.

الامين، محسن
اعيان الشيعة، حققه واخرجه حسن الامين، دار التعارف، بيروت.

الأميني، عبد الحسين أحمد
الغدير في الكتاب والسنة والأدب، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، 1397 هـ ـ1977م، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

الانصاري، مرتضى
فرائد الاصول، تحقيق وتقديم عبد الله النوراني، مؤسسة النشر الاسلامي، قم، الطبعة الثالثة، 1411هـ.

(ب)
الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف

التعديل والتجريح لمن خرج عنه البخاري في الجامع الصحيح، دراسة وتحقيق أحمد لبزار، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

بحر العلوم، محمد مهدي
الفوائد الرجالية، حققه وعلق عليه محمد صادق بحر العلوم وحسين بحر العلوم، نشر مكتبة الصادق، طهران، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

البحراني، يوسف
الدرر النجفية، مؤسسة آل البيت لاحياء التراث.
لؤلؤة البحرين، حققه وعلق عليه محمد صادق بحر العلوم، مطبعة النعمان، النجف.
الحدائق الناضرة في احكام العترة الطاهرة، حققه وعلق عليه واشرف على طبعه محمد تقي الايرواني، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

البخاري، محمد بن اسماعيل
صحيح البخاري، ضبطه، ورقمه، وذكر تكرار مواضعه، وشرح ألفاظه وجمله وخرج أحاديثه في صحيح مسلم، ووضع فهارسه مصطفى ديب البغا، شبكة المشكاة الالكترونية.
التاريخ الكبير، مكتبة سحاب السلفية الالكترونية.

البغدادي، ابو بكر الخطيب
تاريخ بغداد، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.
الكفاية في علم الرواية، مراجعة: أبو عبدالله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، عن مكتبة سحاب السلفية الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).
تقييد العلم، شبكة المشكاة الالكترونية.
الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، شبكة المشكاة الالكترونية.
نصيحة أهل الحديث، شبكة المشكاة الالكترونية.
الرحلة في طلب الحديث، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

البهبهاني، محمد باقر
رسالة الاجتهاد والاخبار، وهي ملحقة خلف عدة الأصول للشيخ الطوسي مع حاشية في الأخير، طبعة حجرية، مطبعة ميرزا حبيب الله، دار الخلافة بطهران، 1317هـ.
الفوائد الرجالية، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

البهبودي، محمد باقر
معرفة الحديث، مركز انتشارات علمي وفرهنكي، ايران، 1362هـ.

(ت)

التبريزي، علي الغروي
التنقيح في شرح العروة الوثقى، كتاب الاجتهاد والتقليد (انظر: الخوئي).

التوني، عبد الله بن محمد الخراساني
الوافية في اصول الفقه، تحقيق محمد حسين الرضوي الكشميري، مؤسسة مجمع الفكر الاسلامي، قم، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

(ج)
الجزائري، نعمة الله
الأنوار النعمانية، طبعة تبريز، إيران.

الجلالي، محمد حسين الحسيني
دراسة حول الاصول الاربعمائة، سلسلة احياء تراث اهل البيت، مركز انتشارات الاعلمي، طهران، 1394هـ.

الجندي، مؤيد الدين
شرح فصوص الحكم، تعليق وتصحيح جلال الدين اشتياني، انتشارات دانشگاه مشهد، ايران.

(ح)
حاجي خليفة
كشف الظنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

الحازمي، محمد بن موسى
شروط الائمة الخمسة، علق عليه محمد زاهد الكوثري، وهو مطبوع خلف كتاب شروط الائمة الستة للمقدسي، دار زاهد القدسي، القاهرة، 1357هـ.

الحسني، هاشم معروف
الموضوعات في الآثار والأخبار، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 1973م.
دراسات في الحديث والمحدثين، شبكة الشيعة العالمية: www.shiaweb.org

الحلبي، ابن امير الحاج
التقرير والتحبير، سي دي مكتبة الفقه واصوله، عن دار الفكر، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، الطبعة الاولى، بيروت، 1996م.

الحلبي، سبط بن العجمي
الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، حققه وعلق عليه صبحي السامرائي، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الاولى، 1407هـ ـ1987م، عن مكتبة يعسوب الدين الإلكترونية.

التبيين لأسماء المدلسين، تحقيق يحيى شفيق، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، 1406هـ ـ1986م، عن مكتبة يعسوب الدين الإلكترونية.

الحلي، محمد بن ادريس
السرائر، مؤسسة النشر الاسلامي، الطبعة الثانية، 1410هـ، عن مكتبة التبيان الالكترونية : http://hozeh.tebyan.net

الحلي، مقداد السيوري
ارشاد الطالبين الى نهج المسترشدين، منشورات مكتبة المرعشي النجفي، قم، 1405هـ.

الحلي، نجم الدين
المعتبر في شرح المختصر، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

الحلي، يوسف بن المطهر
خلاصة الاقوال في معرفة الرجال، تحقيق جواد القيومي، مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الاولى، 1417هـ، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

الحكمي، حافظ احمد
دليل ارباب الفلاح لتحقيق فن الاصطلاح، نقل الكتاب ابو عبد الله عمر العاتي، مكتبة سحاب السلفية الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته ولا فقراته).

(خ)
الخراساني، محمد كاظم
كفاية الاصول، مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الاولى، 1412هـ.

الخزاز القمي، علي بن محمد الرازي
كفاية الاثر في النص على الائمة الاثني عشر، تحقيق عبد اللطيف الحسيني الخوئي، انتشارات بيدار، مطبعة الخيام، قم، 1401هـ، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

الخوانساري، محمد باقر
روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، الدار الاسلامية، بيروت، الطبعة الاولى، 1411هـ ـ1991م.

الخوئي، ابو القاسم
التنقيح في شرح العروة الوثقى، كتاب الاجتهاد والتقليد، تحرير الميرزا علي الغروي التبريزي، مقدمة عبد الرزاق الموسوي المقرم، مطبعة الآداب، النجف.
البيان في تفسير القرآن، دار الزهراء، بيروت، الطبعة الاولى، 1412هـ ـ1992م.
معجم رجال الحديث، مكتبة الكوثر الالكترونية : www.al-

الخياط، عبد العزيز
نظرية العرف، مكتبة الاقصى، عمان، 1397هـ ـ1977م.

(د)
الدارقطني، علي بن عمر
كتاب الصفات، تحقيق عبد الله الغنيمان، مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة الاولى، 1402هـ، عن شبكة المشكاة الالكترونية.
رؤية الله، تحقيق مبروك إسماعيل مبروك، مكتبة القرآن، القاهرة، نشرته شبكة المشكاة الالكترونية مع كتاب الصفات الانف الذكر.

الداماد، المير محمد باقر
الرواشح السماوية في شرح الاحاديث الامامية، منشورات مكتبة المرعشي النجفي، قم، 1405هـ، عن مكتبة يعسوب الدين الإلكترونية.

الدهلوي، ولي الله
حجة الله البالغة، دار التراث، القاهرة، 1355هـ.
الانصاف في بيان أسباب الاختلاف، دار النفائس، الطبعة الثانية، 1404 هـ، عن شبكة المشكاة الالكترونية.

(ذ)
الذهبي
تذكرة الحفاظ، مراجعة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1374هـ، عن شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).
سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، الطبعة التاسعة، 1413هـ، عن شبكة المشكاة الالكترونية.
الموقظة في علم مصطلح الحديث، شبكة المشكاة الالكترونية.
بيان زغل العلم، شبكة المشكاة الالكترونية. كذلك عرضه في الانترنيت عبد الرحمن بن عمر الفقيه الغامدي : aofakeeh@yahoo.com

(ر)
الرازي، ابن ابي حاتم
تقدمة المعرفة، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).

الرازي، فخر الدين
الأربعين في أصول الدين، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، بلدة حيدر آباد الدكن، الهند.
محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، وبذيله تلخيص المحصل لنصير

الدين الطوسي، راجعه وقدم له وعلق عليه طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتاب العربي، الطبعة الاولى، 1404هـ ـ 1984م.

الرازي، محمد بن ابي بكر
مختار الصحاح، ضبطه وصححه احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، 1415هـ ـ1994م، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية،

الراعي، محمد بن محمد الاندلسي
انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الامام مالك، تحقيق محمد ابو الاجفان، دار الغرب الاسلامي، بيروت، الطبعة الاولى، 1981م.

الرامهرمزي
المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، شبكة المشكاة الالكترونية.

رشيد رضا، محمد
المنار في تفسير القرآن، دار الفكر، الطبعة الثانية.

(ز)
الزراد، زيد
أصل زيد الزراد، ضمن الاصول الستة عشر، منشورات دار الشبستري للمطبوعات، قم، عن مكتبة الرافد الالكترونية : www.rafed.net

الزرقاء، مصطفى
الفقه الاسلامي في ثوبه الجديد، دار الفكر، الطبعة السابعة.

الزركشي، بدر الدين
البحر المحيط، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).

(س)
السباعي، مصطفى
السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، 1402هـ ـ1982م.

السبحاني، جعفر
كليات في علم الرجال، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الثالثة، 1414هـ، عن مكتبة التبيان الالكترونية.

السبكي، عبد الوهاب بن علي
طبقات الشافعية الكبرى، شبكة المشكاة الالكترونية.

السبكي، علي بن عبد الكافي

علي بن عبد الكافي السبكي: السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، ومعه تكملة الرد على نونية ابن القيم بقلم محمد زاهد الكوثري، تقديم لجنة من علماء الازهر، مكتبة زهران، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد
أدب الاملاء والاستملاء، دار الهلال، بيروت، الطبعة الاولى، 1409هـ ـ1989م، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

السيوطي، جلال الدين
الدر المنثور في التفسير بالمأثور، دار المعرفة، بيروت، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.
إسعاف المبطأ برجال الموطأ، تحقيق وتعليق موفق فوزي جبر، دار الهجرة، بيروت، الطبعة الاولى، 1410هـ ـ1990م، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

(ش)
الشافعي، محمد بن ادريس
اختلاف الحديث، عن مكتبة العلوم الاسلامية، ضمن موقع الجعفرية الالكتروني.
جماع العلم، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).
الام، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).
الرسالة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

الشبستري، عبد الحسين
الفائق في رواة واصحاب الامام الصادق، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

شرف الدين، عبد الحسين
النص والاجتهاد، مؤسسة الاعلمي، بيروت، الطبعة الرابعة، 1386هـ ـ1966م.
المراجعات، دار البيان العربي، 1410هـ ـ1989م.

الشهرستاني، عبد الكريم
الملل والنحل، عرض وتعريف حسين جمعة، الطبعة الاولى، دار دانية للنشر، 1990م.

الشوكاني، محمد بن علي
ارشاد الفحول، دار الكتب العلمية، بيروت.

(ص)
صبحي الصالح
نهج البلاغة للامام علي بن ابي طالب، ضبط نصه وإبتكر

فهارسه صبحي الصالح، منشورات دار الهجرة، قم، الطبعة الخامسة، 1412هـ.

الصدر، حسن
تأسيس الشيعة، انتشارات اعلمي، لم تذكر سنة الطبع ولا مكانه.
نهاية الدراية، تحقيق ماجد الغرباوي، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

الصدر، محمد باقر
بحوث في علم الأصول، تحرير محمود الهاشمي، المجمع العلمي للامام الصدر، الطبعة الأولى، 1405هـ.
اقتصادنا، دار التعارف، بيروت، الطبعة الحادية عشر، 1399هـ ـ1979م.

صدقي، محمد توفيق
الاسلام هو القرآن وحده، مجلة المنار، اصدرها محمد رشيد رضا، دار الوفاء، مصر، 1906م.

الصدوق، ابو جعفر القمي
من لا يحضره الفقيه، مقدمة حسن الموسوي الخرسان، دار الكتب الاسلامية بطهران.
من لا يحضره الفقيه، صححه وعلق عليه علي أكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، الطبعة الثانية، 1404هـ، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.
كمال الدين وتمام النعمة، صححه وعلق عليه علي اكبر الغفاري، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، 1405هـ، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.
الخصال، صححه وعلق عليه علي اكبر الغفاري، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.
الاعتقادات، ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد (5)، عنوان العدد: تصحيح اعتقادات الامامية.

الصفار، محمد بن الحسن
بصائر الدرجات، مكتبة اهل البيت الالكترونية : www.ahl-ul-bayt.org

الصنعاني، محمد بن إسماعيل الحسني
توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، نسخة دار التراث، نشر المكتبة السلفية، المدينة المنورة، عن شبكة المشكاة الالكترونية.

(ط)
الطبرسي
اعلام الورى، مكتبة الكوثر الالكترونية.

الطبري، ابو جعفر
جامع البيان، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

الطحاوي، ابو جعفر
مشكل الاثار، شبكة المشكاة الالكترونية.

الطوسي، محمد بن الحسن
الفهرست، منشورات الشريف الرضي، قم، لم تذكر سنة النشر.
رجال الطوسي، تحقيق جواد القيومي الاصفهاني، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، 1415هـ، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.
تمهيد الاصول في علم الكلام، انتشارات دانشگاه طهران، 1362هـ.ش.
عدة الاصول، تحقيق الانصاري القمي، مطبعة ستارة، قم.
تهذيب الأحكام، تقديم حسن الخرسان، دار الكتب الاسلامية، طهران، الطبعة الثالثة، 1390هـ.
الاستبصار، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.
الرسائل العشر، تقديم واعظ زادة الخراساني، مؤسسة النشر الاسلامي لجماعة المدرسين بقم.
اختيار معرفة الرجال، تصحيح وتعليق ميرداماد الاسترابادي، تحقيق مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.
الغيبة، تحقيق عباد الله الطهراني وعلي احمد ناصح، مؤسسة المعارف الاسلامية، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

الطوسي، نصير الدين
تلخيص المحصل، انتشارات مؤسسة مطالعات اسلامي.

الطوفي، نجم الدين
رسالة في رعاية المصلحة، نشرت خلف كتاب مصادر التشريع الإسلامي لعبد الوهاب خلاف، دار القلم، الكويت، الطبعة الثانية، 1970م.

الطهراني، اغا بزرك
الذريعة الى تصانيف الشيعة، دار الاضواء، بيروت، 1403هـ ـ1983م.

(ع)
العاملي، الحر
وسائل الشيعة، المكتبة الاسلامية، طهران.
وسائل الشيعة، مكتبة الحديث الالكترونية، موقع الكاظم: www.alkadhum.org
الفوائد الطوسية، المطبعة العلمية، قم، 1403هـ.

العاملي، حسن بن زين الدين

منتقى الجمان، تعليق علي اكبر الغفاري، منشورات جامعة المدرسين بقم، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.
معالم الدين وملاذ المجتهدين، اخراج وتحقيق وتعليق عبد الحسين محمد علي بقال، منشورات مكتبة الداوري، قم.

العسقلاني، ابن حجر احمد بن علي
نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، مكتبة سحاب السلفية الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).
تهذيب التهذيب، الطبعة الاولى، 1404 هـ ـ1984، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.
تقريب التهذيب، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، 1417هـ ـ1997م، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.
مقدمة فتح الباري، مكتبة سحاب السلفية الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته ولا فقراته).
فتح الباري، دار المعرفة، بيروت، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.
النكت على كتاب ابن الصلاح، ملتقى أهل الحديث الالكترونية، عن شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).
طبقات المدلسين، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).
سلسلة الذهب، مكتبة يعسوب الدين الإلكترونية.

العسكري، ابو احمد
تصحيفات المحدثين، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

العسكري، ابو هلال
معجم الفروق اللغوية، الحاوي لكتاب العسكري وجزءاً من كتاب نور الدين الجزائري، تحقيق مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الاولى، 1412هـ، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

العصفوري، محسن بن حسين
اتحاف الفقهاء في تحقيق مسألة اختلاف القراءات والقراء، مكتبة الرافد الالكترونية.

العميدي، ثامر هاشم حبيب
مع الكليني وكتابه الكافي، مجلة علوم الحديث، العدد الاول، 1418هـ، عن موقع الحوزة الالكتروني: www.hawzah.net/Arb/Magazine
دفاع عن الكافي، مكتبة فقه الاسلام (لم تذكر ارقام صفحاته) www.islamicfeqh.com :

(غ)
الغروي، مرتضى الموسوي
اثر الوميض في نفي الجبر والتفويض، طبعة تبريز.

الغزالي، ابو حامد
احياء علوم الدين، دار احياء التراث العربي، بيروت.

(ق)
القاسمي، جمال الدين
قواعد التحديث، شبكة المشكاة الالكترونية.

القرطبي
الجامع لاحكام القرآن، دار الكاتب العربي، مصر، الطبعة الثالثة، 1387هـ ـ1967م.

القمي، عباس
الانوار البهية في تواريخ الحجج الالهية، مكتبة الشيعة الالكترونية: al-shia.com.www
الكنى والالقاب، المكتبة الجعفرية الالكترونية.

القمي، علي بن ابراهيم
تفسير القمي للقرآن، مكتبة الكوثر الالكترونية.

القهپائي
مجمع الرجال، مكتبة اهل البيت الالكترونية.

(ك)
الكاشاني، الفيض محسن
الاصول الأصيلة، تصحيح وتعليق مير جلال الدين الحسيني، سازمان چاب دانشگاه، ايران، 1390هـ.

الكاظمي، محسن بن الحسن الاعرجي
عدة الرجال، تحقيق مؤسسة الهداية لاحياء التراث، نشر اسماعيليان، ايران، الطبعة الاولى، 1415هـ.

الكتاني، عبد الحي
نظام الحكومة النبوية المسمى التراتيب الادارية، دار الكتاب العربي، بيروت.

الكتاني، محمد بن إدريس
الرسالة المستطرفة، مكتبة نداء الايمان الالكترونية.

الكركي، حسين العاملي
هداية الأبرار، الطبعة الاولى، 1396هـ.

الكليني، محمد بن يعقوب
الكافي في الاصول والفروع، صححه وعلق عليه علي اكبر الغفاري، مؤسسة دار الكتب الاسلامية، طهران، الطبعة الثانية، 1389هـ، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

الكوثري، محمد زاهد
تكملة الرد على نونية ابن القيم، نشر ضمن: السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل (انظر: السبكي، علي بن عبد الكافي).
تعليق على شروط الائمة الخمسة (انظر: الحازمي).
تعليق على شروط الائمة الستة (انظر: المقدسي).

(م)
المازندراني، محمد صالح
شرح اصول الكافي، تعاليق الميرزا أبو الحسن الشعراني، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

مالك بن أنس
موطأ الامام مالك، رواية يحيى بن يحيى الليثي، اعداد احمد راتب عرموش، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثانية عشرة، 1414هـ ـ 1994م.

الماوردي، علي بن محمد
الاحكام السلطانية والولايات الدينية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الاولى، 1405هـ ـ1985م.

المبرد
الكامل في اللغة والادب، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).

محمد، يحيى
مدخل الى فهم الاسلام، طبعة مؤسسة الانتشار العربي، 1999م.
الاجتهاد والتقليد والاتباع والنظر، طبعة مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2000م.
القطيعة بين المثقف والفقيه، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، الطبعة الاولى، 2005م.
الفلسفة والعرفان والاشكاليات الدينية، دار الهادي، بيروت، الطبعة الاولى، 1985م.
فهم الدين والواقع، دار الهادي، بيروت، الطبعة الاولى، 2005م.
العصمة وكتاب الالفين والمنهج الاستقرائي، مجلة الموسم، العدد المزدوج 23ـ24، 1416هـ ـ1995م.
حقيقة النبوة في الفكر الفلسفي العرفاني، مجلة المنهاج، العدد 33، 2004م.
آليات قراءة النص الديني، مجلة المنهاج، عدد 30، 1424هـ ـ2003م.
الفكر الاسلامي والفهم المقصدي والتعبدي للدين، مجلة الحياة الطيبة، العدد 15، 2004م.

المجلسي، محمد باقر
بحار الانوار، مكتبة الكوثر الالكترونية.

المرتضى، الشريف علم الهدى
مجموعة رسائل الشريف المرتضى، اعداد مهدي رجائي، تقديم واشراف احمد الحسيني، نشر دار القرآن الكريم، قم، 1405هـ.

مسلم بن الحجاج
صحيح مسلم، شبكة المشكاة الالكترونية.

المظفر، عبد الحسين
الشافي في شرح اصول الكافي، مطبعة الغري الحديثة، النجف، الطبعة الثانية، 1389هـ ـ1969م.

المظفر، محمد رضا
اصول الفقه، دار النعمان، النجف، الطبعة الثانية، 1386هـ ـ1966م.
السقيفة، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

مغنية، محمد جواد
مع كتاب محاضرات في اصول الفقه الجعفري للشيخ ابي زهرة، رسالة الاسلام، المجلد العاشر، نشر الاستانة الرضوية، مشهد، 1411هـ ــ1991م.

المفيد، أبو عبد الله العكبري
اوائل المقالات، ضمن سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد (4) دار المفيد، بيروت، الطبعة الثانية، 1414هـ ـ1993م.
تصحيح الاعتقاد، ضمن السلسلة السابقة، عدد (5).
المسائل السروية، ضمن السلسلة السابقة، عدد (7).
الارشاد، ضمن السلسلة السابقة، عدد (11).
الاختصاص، ضمن السلسلة السابقة، عدد (12).
شرح عقائد الصدوق، وهو ملحق خلف أوائل المقالات، نشر مكتبة الداوري، قم.
الفصول المختارة، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

المقدسي، محمد بن طاهر
شروط الائمة الستة، علق عليه محمد زاهد الكوثري، دار زاهد القدسي، القاهرة، 1357هـ.

موسوعة
موسوعة الإمام الجواد، باشراف اللجنة العلمية في مؤسسة ولي العصر للدراسات الاسلامية، قم، الطبعة الاولى، عن مكتبة الامام الجواد الالكترونية: www.imamjawad.net

(ن)
النجاشي، ابو العباس
رجال النجاشي، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، تحقيق موسى الزنجاني، لم تذكر سنة النشر.

النجفي، محمد حسن
جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام، تحقيق وتعليق وتصحيح محمود القوچاني، دار الكتب الإسلامية بطهران، 1367هـ ـ ش.

النسائي: زهير أبو خيثمة
كتاب العلم، مكتبة يعسوب الدين الإلكترونية.

النميري، ابن شبة
تاريخ المدينة، تحقيق فهيم محمد شلتوت، دار الفكر، 1410هـ، عن مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

النوري، حسين الطبرسي
خاتمة مستدرك وسائل الشيعة، تحقيق مؤسسة آل البيت لاحياء التراث، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.

النووي، يحيى بن شرف
صحيح مسلم بشرح النووي، دار الفكر، 1401هـ ـ1981م، عن شبكة المشكاة الالكترونية.
المنهاج شرح صحيح مسلم، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).

النيسابوري، الحاكم ابو عبد الله
المدخل إلى الإكليل، شبكة المشكاة الالكترونية (لم تذكر ارقام الصفحات والفقرات).
معرفة علوم الحديث، مراجعة معظم حسين، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، 1397هـ ـ1977م، عن مكتبة سحاب السلفية الالكترونية (لم تذكر ارقام صفحاته).
المستدرك على الصحيحين، عن شبكة المشكاة الالكترونية.

(هـ)
الهاشمي، محمود
بحوث في علم الأصول (انظر: محمد باقر الصدر).

الهمداني، عبد الجبار
المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق أبي العلا عفيفي، مراجعة ابراهيم مدكور، اشراف طه حسين، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

الهمذاني، ابو بكر محمد بن موسى
الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الاثار، نشر وتعليق وتصحيح راتب حاكمي، مطبعة الاندلس، حمص، الطبعة الاولى، 1386هـ ـ1966م.

الهندي، المتقي
كنز العمال في سنن الاقوال والافعال، مكتبة نداء الايمان

الالكترونية.

(و)
الواسطي
النصيحة في صفات الرب، مكتبة يعسوب الدين الالكترونية.